

حزب الوفد

(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الجزء الثانى

د. محمد فريد حشيش



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

تاريخ المصريين

(١٦٠)

رئيس مجلس الإدارة:

د. سمير سرهان

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



حزب الوفد

(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الجزء الثانى

د. محمد فريد حشيش



الإشراف الفني

محمود الجزار

الفصل الخامس

الوفد في الحكم

١ - وزارة ١٩٣٦ / ١٩٣٧ :

بالغ بعض المؤرخين والكتاب المعاصرين في تقييمهم لحكم الوفد بالنقد والاتهام ولا سيما فيما يتعلق بالفترة التالية لعام ١٩٣٦ ولعله قد غابت عن أذهانهم حقيقة هامة : وهى أن حكم الوفد لم يتجاوز سبعة أعوام الا قليلا على امتداد تاريخه الطويل (١٩١٨ / ١٩٥٢) فلم يتح له - وهو حزب الاغلبية ولا شك - أن ينفرد بالوزارة أكثر من تلك الفترة الوجيزة، طوال الأربعة والثلاثين عاما التى استغرقتها رحلة التاريخ بين الثورتين ، ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ .

وقد تراوح عمر الوزارات الوفدية بين الطول والقصر : فبينما لم تستغرق احداها خمسة شهور (وزارة ١٩٣٠) ، نجد أن وزارة أخرى استمرت سنتين وبضعة شهور (وزارة ٤٢ - ١٩٤٤ . الا أنه - وعلى وجه العموم - نلاحظ أن وزارات الوفد بعد عام ١٩٣٦ (وهى ما سفتناولها بالتفصيل) كانت أطول نسبيا من وزاراته قبل ذلك ، ولعل ذلك كان نتيجة من نتائج إبرام المعاهدة فلا شك أنها قد قللت من تدخل بريطانيا ، أو قنعت سلطاتها - في اعتقاد المعاهدة - بالتدخل من وراء ستار ، الأمر

الذى سيؤدى الى احتدام النضال السياسى بين الوفد والقصر من ناحية كما سنرى ، والى استقرار حكم الوفد نوعا ما من ناحية اخرى . هذا بالاضافة الى ان توقيع المعاهدة لعب دورا فى خضعة التشكيلات الحزبية القائمة فى مصر آنذاك ومنها الوفد .

وهناك حقيقة اخرى يجب الا نغفلها وهى : ان الوفد وهو فى الحكم — ورغم هذه الفترة القصيرة — لم يكن كرسى الحكم خالصا له ، بل تنازعت معه السراى من جهة ، والاحزاب المعارضة له من جهة اخرى ، وبعض الشخصيات التى كانت رغم بعدها عن الاحزاب الا ان تأثيرها كان شديدا فى دوائر القصر وافق السياسة المصرية امثال : على ماهر ، وأحمد حسنين ، ولذلك نجد ان وزارات الوفد — رغم عمرها القصير — تتعرض من جانب هؤلاء جميعا بالاضافة الى الاستعمار وبعض كبار الملاك لالوان من المؤامرات والعقبات تقام فى طريقها فتعرقل معظم المشروعات التى تتقدم بها الوزارات ، وتعطل كثيرا من المراسيم كما راينا قبل عام ١٩٣٦ وكما سنرى بعد ذلك ، ومن ثم فقد كانت السمة البارزة لحكم الوفد سلسلة لا تنقطع من الازمات سرعان ما تؤدى به الى الاقالة ، وسيتضح ذلك جليا فى حين نعرض لوزارة . ٣٦ / ١٩٣٧ .

والواقع ان الوفد لم ينجح ويتصور ان الامور دانت له ، ولم يبالغ فى تناوله بان الميزان السياسى يكتفيه (الانجليز والقصر) قد مال ناحيته ، قدر ما انخدع وتفاعل ابان حكمه فى تلك الوزارة .

ولكى لا نكون متجنيين ونتهم الوفد بالغفلة نسارع فنقول ان الافق السياسى كان حينئذ يوهى بهذا التصور والتفاؤل بـل ويساعد عليهما .. فحينما تولى الوفد الحكم فى ١٠ مايو ١٩٣٦ كان عدوه القديم وهو الملك مؤادا قد ازاحه الموت من طريقته .

كما كانت البلاد تسير في ظل الائتلاف الذي تم في ديسمبر ١٩٣٥ ،
والجبهة الوطنية قائمة ، والدستور مفرج عنه بعد اعتقال طويل ،
وفد المفاوضات برئاسة النحاس وأغلبية أعضائه من الوفد يتأهب
للمفاوضات مع الانجليز . كان هذا هو الأفق لا ضباب فيه
ولا سحب سوداء ، بل يشعر بأن فجرا جديدا على وشك أن تبدأ
تباشيره ورأى الوفد — أو مصطفى النحاس — في معاهدة
١٩٣٦ — وقد وقعها كما أشرنا في ٢٦ أغسطس — هذه التبشير
أن لم تكن الفجر نفسه : فجر الاستقلال . كما رأى في اتفاقية
مونتريه — وقد نهض الوفد بها منفردا — انتصارا آخر .

وقد أوضحنا في الفصل السابق كيف استقبل الشعب المعاهدة
ثم الاتفاقية ، وكان في هذا الاستقبال الحماسي يصدر عن ولاء وحب
الوفد أكثر منه صدورا عن فهم وإدراك لما في نصوصها . إلا أنه
على أي حال كان استقبالا زاد في تهيئة الأفق وتفاؤل الوفد . ثم
أنه من الناحية الأخرى سنجد أن الانجليز — كنتيجة لإبرام المعاهدة
— يتركون وزارة الوفد تحكم بدون تدخل من جانبهم ، اللهم إلا في
الأيام الأخيرة لتلك الوزارة وكان التدخل بهدف إطالة عمرها ومن
وراء ستار كما سنرى .

هذا تصوير سريع للجو السياسي الذي استقبلت به وزارة
الوفد والذي صاحبها فترة من الزمن مما جعلها تعتقد أن كرسى
الحكم لن يهتز من تحتها . إلا أنه سرعان ما هبت الأعاصير من
كل جانب فطوحت بآمالها واقتلعتها في نهاية الأمر من الحكم .
فالائتلاف الذي كان قائما تصدعت أركانه ، والقصر الذي خلا من
العدو القديم سرعان ما امتلأ بأعداء قدامي وجدد ، والمعارضة التي
كانت قد تهدأت ، سرعيا ما رفعت راية العصيان . كيف حدث
ذلك ؟ هذا هو موضوع بحثنا الآن .

الصراع بين القصر والوزارة والأزمات الدستورية التى نشأت عنه :

ولأن احتدام النضال والصراع بين القصر والوفد واتخاذهم شكل أزمات دستورية متعاقبة كان هو السمة البارزة فى تلك الوزارة ، بل نستطيع القول دون مغالاة أن الصراع الذى دار بينهما فى وزارة ١٩٣٦ / ١٩٣٧ كان أكثر ضراوة من أى صراع دار فى الماضى وفى المستقبل ، لكل هذا يجب أن نبدأ بحثنا بعلاقة الوفد والقصر وكيف تطورت الى ما تطورت اليه رغم النوايا الحسنة والرغبة الوفدية فى فتح صفحة جديدة فى تلك العلاقة . . ولكى نتضح لنا صورة الموقف ينبغى علينا أن نعود قليلا الى الوراء .

حينما توفى الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ كانت وزارة على ماهر الأولى فى الحكم . ولم يكن ولى العهد « فاروق » — الذى كان يتلقى تعليمه فى إنجلترا — قد بلغ سن الرشد ، فقام جدل حول تحديد هذه السن للرشد المدنى : هل تكون سن الرشد السياسى المحددة بثمانى عشرة سنة هلالية ، أو تكون السن المقررة لكافة المصريين وهى الواحدة والعشرين ميلادية ؟ . ولأن البرلمان كان غير قائم اذ ذاك فقد أصدر مجلس الوزراء — بعد نعيه لفؤاد — بيانا بتولية سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية حتى يتسلم مجلس الوصاية مقاليد الأمور ، ونودى بفاروق ملكا على مصر ، وأجرى على ماهر الانتخابات فى الأسبوع الأول من شهر مايو ١٩٣٦ ، واجتمع البرلمان بمجلسيه فى ٨ مايو وقرر تأليف مجلس الوصاية على العرش بموافقة الأحزاب القائمة حينئذ ، وقدم على ماهر استقالته الى المجلس الذى عهد الى زعيم الأغلبية مصطفى النحاس بتأليف الوزارة الجديدة فألفها فى ١٠ مايو على النحو الذى مر بنا .

مكذا وصل الوفد الى الحكم ، وكان فاروق قد وصل الى مصر في ٦ مايو واستقبله الشعب بالتكريم وتبوا عرشه في نفس اليوم . وكان الشعب متفائلا بقدومه وباعتلائه العرش ، فقد كان — الشعب — يحس بالعطف عليه لصغر سنه ولوفاة والده ... ويهمننا ايضا هذه الحقيقة لأن الوفد — وقد كان ما يزال يحس باحساس الشعب — اعتقد أن عهدا جديدا قد بدأ وأنه سيفتح — مع فاروق — صفحة جديدة ينسئ فيها الماضي المرير بينه وبين أبيه . اعتقد الوفد — وزعيمه مصطفى النحاس — أن عهد الأزمات الدستورية والانقلابات التي تكررت أيام فؤاد قد انتهى ، ولذلك سنجد النحاس باشا يرفض كل محاولة وكل مسعى لتأجيل اعتلاء فاروق العرش وابقاء مجلس الوصاية حتى يبلغ الخامسة والعشرين من عمره أو على الأقل الواحد والعشرين ، وكان النحاس في رفضه يؤيده الرأي العام . ويرر البعض ذلك الموقف — وهو موقف نأخذة على النحاس لاعتبارات كثيرة في رأينا منها : صغر السن وقلة التجربة وعدم التمرس بالسياسة هذا بالإضافة الى ضآلة محصوله من التعليم — بأن التأجيل كان يتطلب تعديل أحكام الدستور ، وهو ما لم يكن يستطيعه الوفد وهو منشغل بالمفاوضات — مع بريطانيا . الا أننا نرى أن التبرير الصحيح — أو التفسير — كان يكمن في الرغبة في مجاملة فاروق وصادرا عن الأمل في المستقبل ، أو ان زعماء الوفد أملوا في السيطرة عليه وتسييره كما يريدون ، ومن ثم رحبوا بأن يعتلى عرشه في تلك السن الصغيرة وذلك التدر الضئيل من التعليم .

الا أن المستقبل سرعان ما خيب الأمل . ويبدو أن الأمل في فتح الصفحة الجديدة لم يراود الوفد وحده ، فقد كان القصر ، أو بالدقة بعض من فيه كان يراوده نفس الأمل .. ففي حديث جرى بين أحمد حسنين — وكان اذ ذاك رائدا للملك ومصطحبا إياه في دراسته بانجلترا — ومكرم عبيد سكرتير الوفد ووزير المالية ،

رجا حسنين من الوفد — فى شخص مكرم — ان يتسنى الماضى ويبدأ مع الملك والقصر ورجاله عهدا جديدا ، ووافق بكرم ووعد بتحقيق ذلك قائلا ان النحاس وجميع اعضاء الوفد يحبون فاروق ويستبشرون خيرا على يديه ، وانهم يخلصون له بدليل ان الوزارة رفضت اقتراح محمد على برفع سن الرشد الى خمسة وعشرين سنة ... الخ .

اذن كان املا مشتركا فى دفن الصراع .. لكنه ذهب ادراج الرياح .. فقد تضاعفت عوامل كثيرة على تهينة الارض لالقضاء بنور جديدة للصراع .. وكانت الارض بكرا صالحة للاستقبال بالاضافة الى استعداد موروث من الاب للحقد على الوفد وزعيمه .. فعندما بلغ فاروق السن القانونية لتولية العرش فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ ، كانت هناك تغييرات جذيرة بالامتعام فى روح السياسة المصرية . فالشيخ محمد مصطفى المراغى — شيخ الجامع الأزهر — وقد كان فيما مضى يؤيد « الجبهة الوطنية بزعاية الوفد حرصا على البقاء فى منصبه بدأ يتهمد على وزارة الوفديين ، وقد كان لا يحسن الظن بهم ، وهم من جانبهم كانوا يخشونه لما له من تأثير بارز فى توائر القصر ، لذلك بدأ يدعو الى فكرة « الملك الصالح » ، ولم يكن المراغى وحده فقد حاول على ماهر — رغم ابتعاده عن القصر رسميا مؤقتا وحتى يعود اليه رغم اف وزارة الوفد فى اكتوبر ١٩٣٧ — حاول ان يخلق من الملك قديما يحبه الشعب لكى يقضى على الكتلة الشعبية وينقل ولاء الناس من الدستور الى الملك ، وكانت محاولته تلك منذ تولية فاروق العرش حيث لم تنقطع ابيسائه بذلك للقصر ، واذا كان على ماهر قد اضطر فى بداية تولية فاروق العرش الى نوع من المداورة وايثاره لأن يظل بعيدا عن القصر فى الظاهر

مع بقاء منصب رئيس الديوان شاغرا • فانه قد فعل ذلك لابعاد
 الشبهة عنه ريثما تنتهى فترة الوصاية ويتولى فاروق سلطنته
 الدستورية .. وبالإضافة الى المراعى وعلى ماهر ، يجب ألا نخفل
 رجال « الطقم القديم » الذى عمل فى القصر مع مؤاد ، وهم الى
 جانب كراهيتهم المترسبة فى نفوسهم لحزب الوفد كانوا يعتقدون
 أنهم يرضون سيدهم الجديد بمزيد من المؤامرات ضد حكومة
 الوفد .. كان هناك : سعيد ذو الفقار باشا ، شوقي باشا ،
 عبد الوهاب طلعت باشا ، عمر فتحي ، عباس الكفراوى واحمد
 حسنين • الخ ، ولا شك أنهم كانوا يكرهون الوفد ووزرائه ،
 ومن ثم — وهم المقربين لفاروق — كانوا يستطيعون السيطرة عليه
 .. وكانت هذه الحقيقة مبعثا لخوف الملكة نازلى التى اوضحت
 عنها — عقب وفاة زوجها احمد مؤاد — لشقيقها حسين صبرى
 باشا ، وطلبت منه ابلاغها لأصدقائه الوفديين « وانها تضع فاروق
 لمانة فى أيديهم ، وتنصحهم أن يبعدوا عنه وعن القصر كل الطقم
 القديم .

ورغم أن حسين صبرى نقل الرسالة الى صديقه عبد الحميد
 البنبان الذى نقلها بدوره الى احمد ماهر ومصطفى النحاس ، فاننا
 نجد أن حكومة الوفد قد أهملت تلك النصيحة التى كانت لا شك
 مخلصه صادرة عن أم كانت تخاف على ابنها بالدرجة الاولى وأرادت
 أن تجنبه — وهو ما زال غلاما — عثرات الطريق الذى سار فيه
 أبوه وكان كفوا له . ولعل حكومة الوفد — وقد اعتقدت أن الجو
 قد صفا لها ، أو بدافع عدم إثارة القديم — استهانت بالأمر فلم
 تطلب اتصاء موظف من هؤلاء . فبقى القديم على حاله لينخر فيه
 سوس الحقد للوفد ولرئيسه . ومهما يبرر الوفد ذلك الموقف برغبته
 فى فتح صفحة جديدة فانه كان يجب أن يدرك أن اقامة بناء جديد
 يستلزم ازالة كل انقاض القديم

هل وجد الوفد صعوبة في إزالة هذه الانقسام ؟ انه لم يحاول .
ولعله لو حاول وتقدم الى مجلس الوصاية القائم حينئذ وطلب فصل
أى من هؤلاء المسؤولين لأجابهم الى طلبهم ، ولا سيما وأن رئيسه
الأمير محمد على كان يكره القصر وجميع موظفيه ، كما أن شريف
صبرى - عضو المجلس - كان شقيق نازلى التى أشارت بالرأى
السالف الفكر ، وعبد العزيز عزت كان رجلا مسالما ويميل الى
جانب الوفديين .

الى جانب هؤلاء جميعا يجب ألا نغفل أحزاب الأقلية وقد
انفرد عقد الائتلاف بينها وبين الوفد لاعتبارين : أولا : استعداد
تلك الأحزاب دائما للانقسام على الوفد وتلويت سمعته والصيد
فى الماء العكر ، ثانيا : الأعمال التى قامت بها حكومة الوفد وأثارت
حولها كثيرا من الشكوك والتى ستعرض لها بشيء من التفصيل
بعد حين ، لذلك كله كانت هذه الأحزاب مقربة للوفد تنتهز كل
فرصة وأى أزمة لطرده من الحكم ، ومن ثم فقد اتبعت سياسة
التقرب الى القصر وأدانت اتجاهات حكومة الوفد وعناصره
الجديدة باعتبارها مماثلة للاتجاه الديكتاتورى . وفى الوقت نفسه
كانت هناك مناسع تبذل من عدة جهات لإيجاد جبهات أخرى
لمعارضة الحكومة الوفدية ، لا تستهدف القواعد البرلمانية ولن تتجه
اتجاهها فاشستيا قائما على المنظمات شبه العسكرية مثل حزب
« مصر الفتاة برئاسة أحمد حسين » الذى اصطنع لنفسه
القمصان الخضراء التى بدأت تقلق حكومة الوفد وتثير لها المتاعب ،
وكانت هذه الفرق تحظى بعطف وتأييد من على ماهر فقد رأى فيها
نواة يكيد بها لحكومة الوفد ، التى ارتكبت نفس الخطأ فقامت من
جانبيها بإنشاء فرق « القمصان الزرقاء » التى سيأتى بيانها بعد
قليل . وإلى جانب حركة « مصر الفتاة » قامت دعوة أخرى
تشابهها فى بعض الوجوه وتختلف عنها فى بعضها الآخر لكن

الدعوتين كانتا تغلقان من حيث أنهما انحصراف عن القواعد الديمقراطية السليمة ، ونعنى بالدعوة الأخرى : دعوة الإخوان .

ولأن بحثنا ليس بصدد الاسهاب فى تفاصيل هاتين الدعوتين نكتفى بأن نقرر أن وجودهما فى ذلك الوقت كان دلالة على أن بعض الحركات المخالفة للخط الذى سارت فيه أغلبية الشعب (أعنى الوفد) ، بدأت تظهر فى الأفق ، ولعل تلك الحقيقة هى التى أدت بتبرير البعض لها بحالة التفكك والتطل الذى ظهر فى الوفد بعد عام ١٩٣٦ ، الأمر الذى أدى الى يأس الطبقة المتوسطة الدنيا — وقد خاب أملها فى الوفد فأحست بضرورة وجود مجال للتعبير المنفصل والمستقل لها — ومن ثم كان تكتلها فى تلك الدعوات التى كانت بمثابة التعبير المنحرف عن حيرة ويأس تلك الطبقة .

على أى حال وسواء اكان قيام تلك الدعوتين نتيجة يأس وحيرة الطبقة المتوسطة فى حزب الوفد كما رأى البعض ، أو كان قيامهما راجعا الى سلطان الدين وتمكنه فى نفوس المصريين من ناحية ، ورغبة المصريين فى التجديد وحيهم للاستطلاع من ناحية أخرى كما نرى ، ولا سيما وأن أخطاء حكومة الوفد لم تكن قد تبلورت بعد واتخذت الشكل القبيح الذى ستصير اليه بعد ذلك ، ثم ان الفريق الأكبر ممن آمنوا بهاتين الدعوتين كلنوا من النهائين الذين قدروا أن يكن للدعوتين أثر وقد يؤول اليهما السلطان فراوا فى الانضمام اليهما سياسة حسنة .

وبهنا أن نخرج من كل هذا بأن هاتين الدعوتين قد أستخديتا لوقف الموجة الوفدية . فكما احتضن على ماهر جمعية مصر الفتاة كما ذكرنا حاول أن يكون على علاقات طيبة بدعوة الإخوان .

هذا هو المعسكر أو المعسكرات التى أخاطت بحكومة الوفد من جميع الجبهات : القصر وحواريه كالمرأى وعلى ماهر ، والطقم

القديم التابع فيه وأحزاب الأقلية وصحفها ومؤسساتها . ودعوات جديدة تشكل خطرا آخر ، فكان لا بد أن يبدأ الصراع بين هاتين القوتين المتعارضتين : قوة الحكومة الدستورية ومن ورائها البرلمان والأنصار ، وقوة القصر التي تألفت من العناصر السابقة الساخطة لأسباب شتى والتي اجتمعت على هدف واحد هو : هدم الوفد . وفي وسط هذا الجو بدأت الأزمات بين الملك الجديد ووزارة الوفد على اثر استقالتها واعادة تأليفها من جديد (عقب تولية الملك سلطانه الدستورية) .

وكانت الأزمة الحادة التي لا يست تأليف الوزارة الجديدة حول الاحتفال بتتويج الملك . ذلك أن النحاس كان يعارض بشدة في الاقتراح الذي يبدو أن محمد التابعي كان صاحبه — كما يذكر أمين يوسف — والذي كان يقف وراءه الشيخ المراغي شيخ الأزهر وأحد أطراف الصراع مع حكومة الوفد — كما ذكرنا — كما كان يؤيده الأمير محمد علي ، وهو : الاحتفال بهذا التتويج احتفالا دينيا . وقد روي النحاس تفاصيل هذا الخلاف في إحدى خطبه وتعرض لمناقشة دارت بينه وبين الأمير محمد علي حول « تلك المهزلة » — كما سماها النحاس — ذكر لمحمد علي « أن جلالة الملك نفسه لا يريد شيئا من ذلك » وأنه أطلعه على البرنامج الذي ارتضاه جلالة ، فضلا عن أن الدستور يقضى بأن تكون حفلة حلف اليمين أمام البرلمان مجتمعا في مؤتمر في حفل علني .

ويستمر النحاس في روايته فيذكر « أن سموه » أظهر الزاوية بمهتلى الأمة قائلا : أمة أمة ! شيوخ أمة ! ونواب أمة ! وابن الغائلة ؟ اليس لها وجود ؟ إلا أنه — ورغم ما ذكره النحاس — قائمه يبدو أن فاروق كان يتوق لمثل تلك المظاهر ، ففي لقاء تم بينه وبين النحاس خرج منه الثاني غاضبا وقائلا : « اللعب بدأ من الآن » وذكر أن حوله كيف أن الملك كلمه عن حفلات التولية التي يريد

في القلعة ويقلده فيها شيخ الأزهر سيف جده محمد على ويحضرها
الأمراء بملابس خاصة ... الخ وأخذ النحاس يشرح ما نص عليه
الدستور وكيف أنه ليس فيه شيء عن سيف محمد على أو الأمراء
أو شيخ الأزهر ... الخ .

على أي حال نحن نرجح أن فاروق دون شك كان يرغب في
حفل تتويج - وهذا يتلأم تماما مع عقليته وتفكيره حينذاك -
وكان يشجعه عليه المراهي والأمير محمد علي : إلا أن هدف الأول
كان الكيد للوفديين والدس لهم ... والتقرب من فاروق ، بينما
كان هدف الثاني لا يخرج عن كونه « نكرة » من نعمات محمد على
وأسرته . ثم حينما لاحظ فاروق وحواريوه معارضة النحاس
الشديدة تراجعوا عن تلك الفكرة ، ولا سيما أن مكرم طلب من
التابعي أن يسافر مع الملك إلى لندن لتسوية هذه المشكلة لأن
الملك - كما يذكر مكرم - يحب التابعي ويثق فيه .

وسواء تدخل التابعي أو غيره فإن صحافة الوفد وجريدة
المصري بالذات قد انفاضت بالضجة والتشنيع حول ذلك الموضوع ،
ومن الجانب الآخر برزت صحف المعارضة والبلاغ في مقدمتها
تحاول الصيد في الماء العكر . وصممت حكومة الوفد على موقفها ،
نلك لأن الوفد كان يرى في هذا النوع من التتويج تهديدا للمبادئ
الأساسية « العلمانية » و « الديمقراطية » وهما ركنا الوفد الفكري
منذ عام ١٩١٩ . بالإضافة إلى أن الفكرة لم تكن مستثناة ويقتب
ورائها أعداء الوفد .

على أي حال انتصر الوفد في تلك الأزمة ، إلا أنه كان
انتصارا أدى بلا شك إلى اتساع الهوة في الخلاف بينه وبين
القصر ، كما أدى إلى زيادة استياء دوائر شيخ الأزهر من الوفد ،
الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى أزمات أخري يحاول فيها القصر

ان يرد الصاع صاعين لحكومة الوفد .. فتنتهز السراى فرصة
 تأليف النحاس لوزارته الجديدة ، ويرفض الملك تعيين يوسف
 الجندى وزيرا للداخلية فيها . والحق أن الباحث لا يستطيع أن
 يقطع برأى في تعليل هذا الرفض من جانب السراى وهل كان
 راجعا الى أن نزاهة الجندى ابان وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية
 لم تكن فوق مستوى الشبهات — كما يذكر هيك — أو أن سبب
 الاعتراض يكمن في أن يوسف الجندى تزعم ثورة ١٩١٩ في بلده
 « زغنى » وأعلن استقلالها وأنشأ فيها امبراطورية وتحصن فيها
 يقاوم الانجليز ؟ أو أن الأمر لا يخرج عن مجرد رغبة عابثة من
 فاروق أراد بها — أو أريد له — أن يظهر سلطته منذ البداية كما
 نرى ؟ وهذا لا يمنع أن القصر كان يرى في يوسف الجندى « ميولا
 خطيرة » . وسواء اكان هذا أو ذاك فماذا كان موقف حكومة الوفد
 وقد كانت الأزمة الأولى من نوعها ، فلم يعرف من قبل أن الملك فؤاد
 رفض تعيين وزير لهذا السبب أو ذاك ؟ وقع النحاس المرسوم بتأليف
 الوزارة دون أن يشترك فيها يوسف الجندى . وكان هذا معناه
 أنه اقتنع بحجة الملك — أيا كانت — فارتضاها . ويحق لنا أن
 نتساءل : هل كان واجبا عليه بحكم الدستور أن يرفض تأليف
 الوزارة ويتمسك بقائمته التى قدمها للملك مهما ترتب على هذا
 الرفض من نتائج لا سيما وأنه بذلك — لو أقدم عليه — كان يضع
 قاعدة دستورية يتلاقى بها ما كان من شأنه أن يفسر الحياة
 السياسية في المستقبل ؟ أم أنه — أى النحاس — وقد أدرك من
 أين تهب الرياح فأراد أن يتلاقى عاصفه لا سيما وأنه كان مازال
 يأمل في فتح الصفحة الجديدة مع السراى ومن ثم كان يجب أن
 يقبل الأمر الواقع ؟ أم أنه قبل ذلك خشية تكليف غيره بتأليف
 الوزارة وما يترتب على ذلك من حل مجلس النواب وأجراء
 انتخابات جديدة تدور معركتها حول الخلاف بينه وبين الملك الشاب
 الذى سحر الجمهور بشبابه فلم يكن النحاس يطمئن لمقاومته
 — كما يذكر هيك — ؟؟ .

مها كان الأمر فلا شك أنه كان فى تصورنا موقفا اتسم بكثير من الضعف من جانب النحاس وحكومته ، لكننا يجب ألا نغفل عدة اعتبارات نعتقد أنها كانت من مبررات هذا الموقف منها : إدراك الوفد أن الملك مغلوب على أمره ، والأمل فى الأيبدأ الوفد علاقته مع فاروق بأزمة ، هذا بالإضافة الى الرغبة فى تفويت الفرصة على أحزاب المعارضة التى كانت تعتنق كلمة أطلقها محمد محمود حينئذ تقول « ان مهمة الأغلبية قد انتهت » ، وكان جل همها أن تقوى سلطة الملك ، وتحاول اقناعه بأن الوفد يعتدى على حقوقه وذلك كى يدعوهم الملك الى الحكم بوصفهم أوفى له وأخلص . ثم ان الوفد من ناحية والشعب — من إلمامه أو خلفه — من ناحية أخرى كانا يعتقدان — واعتقادهما كان صحيحا الى حد كبير كما يذكر الأستاذ مؤاد سراج الدين — أن المسئول الأول عن خلق هذه الأزمات هم الرجال المحيطون بفاروق الذين استطاعوا السيطرة عليه نظرا لصغر سنه وقلة خبرته .. لكننا — ومن خلال هذه المبررات — نجد لزاما علينا أن نعيد السؤال مرة أخرى : لماذا لم تعمل حكومة الوفد على إخراج « الطغم القديم » كى تقلم — على الأقل — من أظافر فاروق العديدة ؟ لو فعل الوفد ذلك لتجنب ولو بعض المتاعب . وهذه إحدى أخطائه نتيجة حسن النية .

والواقع أن الباحث فى تلك الفترة يعجب من موقف المعارضة ويستفكره فقد كان أساسا فاسدا لكل ما ترتب بعد ذلك من أنواع الفساد فى مصر .. حقيقة أن الوفد كان يتخبط ويخطئ فى حكمه كما سنرى لكنه كان من الواجب على المعارضة أن تتجه بمعارضتها الى الشعب وتحاول مثلا أن تحول تيار الراى العام عن الوفد تدريجيا عن طريق تبصيره بأخطاء حكومته ، لكنها لم تفعل ذلك بل وقفت بالمرصاد لها : فحين تقرر — مثلا — إصلاح الحرمين الشريفين على حساب الحكومة وتنتشر ذلك فى الصحف ويقرأ الملك النبأ ويهتم به ، نجد أن المعارضة تلتقط الفرصة محاولة الصيد

في الماء العكر منددة بالوزارة التي لا تعمل للملك حسابا . وحينما تلتفت الوزارة بجموة لحضور مؤتمر نيون وقبلتها نجد أن صحف المعارضة تهاجم الوزارة « التي لم تأخذ رأى الملك ولذلك فيجب اقالمتها .. » .

وهكذا ، وحينما تنشر الصحف صورة للملك وهو خارج من أحد المساجد عقب صلاة الجمعة ويجواره يقف مصطفى النحاس وقد عقد يديه خلف ظهره ، نجد أن المعارضة تثور لكرامة الملك التي يهينها رئيس الوزراء الخ . ومن هو الملك ؟ غلام أو صبي لا يتجاوز الثامنة عشرة هجرية مدلل ليست لديه خبرة عن مناهات السياسة والغاها أو تاريخ السياسة والاعبيهم فيفتح أذنيه ليسمع كثيرا من الإيحاءات ضد الوفد وزعيمه في الماضي والحاضر ، ثم يرى بعينه مدى تعلق الجماهير بالوفد ، ثم يتذكر معارك أبوه مع هذا الحزب ونصائحه له بالتحذير منه ومن جماهيره ، كل هذا لا شك كان كفيلا بأن يسبب له عقدة نفسية ضد الوفد وحكمه وزعيمه . فكان لا بد من وقوع أزمات أخرى كى تسير الأمور مسرعة الى غايتها المحتومة لا سيما وأن المعركة قد وضحت أبعادها بين القصر والوزارة ، وبرزت المطامع والتدبيرات التي حاكها رجال القصر لكى يستردوا خيوط السلطة .. فحينما يريد الملك تعيين مهندس انجليزى فى الباخرة « المخروسة » وتريد وزارة الوفد أن تطبق القانون أزاء هذا المهندس يرفض الملك أن تتدخل الوزارة فى شئون موظفى القصر . ويتمسك كل من الطرفين برأيه ، وبينما تقف الصحف الوفدية الى جانب حكومتها وفنادى بضرورة تطبيق قوانين الدولة على موظفى القصر كغيرهم من الموظفين ، نجد أن « السياسة الأسبوعية » تشن حملة عنيفة دفاعا عن حقوق الملك التي يعتدى عليها الوفد .. ويذهب النحاس للقائد الملك ويقول له أنه أحرص الناس على حقوقه « ولكن هناك قانون على ماهر لا بد من تطبيقه » فيجيبه الملك : « أنا سألك

على ماهر فقال لى أنه حين أصدره لم يخطر بباله موظفوا
 السراى . . ويدرك النحاس أخيرا — وبصفة غاططة — أن على
 ماهر وراء الستار . ولم يمض وقت طويل حتى برز على ماهر ،
 فقد آن له أن يخرج من وراء الستار الى أمامه لكى يلعب دوره
 الاول وبالمكتشف دون خفاء ! . ففى ٢٠ اكتوبر عام ١٩٣٧ صدر
 مرسوم ملكى بتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى ، وكان
 هذا التعيين رغم أنف الوزارة ودون رغبة منها بل وتم دون علم
 منها . وقبل أن نبش فى رد الفعل من جانب الوزارة يجدر بنا أن
 نلقى نظرة على ملابسات هذا التعيين لنرى الى أى مدى أصبح
 الوضع بين القصر والوزارة . فالواقع أن مسألة تعيين رئيس
 للديوان كانت مثار شد وجذب استمر لفترة طويلة بينهما ، إذ
 حينما أدركت الوزارة أن السراى تفكر فى شغل هذا المنصب
 اقترحت فى البداية تعيين عبد الفتاح الطويل له لسابق خبرته ،
 فرفض فاروق بحجة أن رئيس الديوان حلقة اتصال بين الملك
 والوزارة وهو الميزان بينهما فى تسوية أى خلاف ، فلا يجب أن
 يكون وفتديا .

فتقدم النحاس بترشيح حافظ عفيفى وهو المستقل حينئذ
 فرفض فاروق أيضا . فاقترح النحاس ومكرم تعيين أحمد نجيب
 البهلاى الذى كانت أسهمه فى ارتفاع فى دوائر الوفد إذ ذاك وأصبح
 مقربا من رئيسه وسكرتيره بل اعتبر من كبار أقطاب الوفديين كما
 أشرنا . . فرفض فاروق . وعاد الوفد ورشح محمد أمين يوسف ،
 ولم يكن حظه أسعد من سبقوه كما كان الوفد قد رشح على زكى
 العرابى فأبى الملك . . كل هذا كان كافيا لأن يقتنع الوفد وحكومته
 أن فاروق ومن وراءه مضمون على رفض أى مرشح تقدمه الحكومة
 لأنه يريد تعيين على ماهر فى هذا المنصب . فهاذا يكون موقف
 النحاس ؟ أرسل رسولا الى القصر ليقول أن على ماهر رجل
 مستحيل لا شراكه مع محمد محمود ، ثم مع اسماعيل صدقى ، ومن

قبلهما مع أحمد زيور في الاعتداء على الحياة النيابية والدستور ،
ثم ان المشكلة ليست مشكلة أشخاص ، ولكنها مشكلة مبادئ
دستورية وهل توجد حكومة دستورية او حكومة استبدادية ؟
وضرب فاروق بالمبادئ والدستور والحكومة عرض الحائط ووضعها
جميعا امام الامر الواقع فأصدر القرار بتعيين على ماهر رئيسا
لديوانه في ٢٠ أكتوبر كما ذكرنا آنفا . فماذا كان رد الفعل من جانب
الحكومة ؟ . كما حدث في أزمة يوسف الجندي حدث في تلك الأزمة
اذ راحت صحف الوفد تشير الى الدستور والى حقوق السلطة
التفنينية فيه وتقول ان وظيفة رئيس الديوان وظيفة رئيسية
وشاغلا حقة اتصال بين الملك والوزارة فيجب ان يكون شخصا
تطمئن اليه الوزارة ، كما اشارت الصحف الى السابقة المشابهة
التي حدثت بين الملك مؤاد وسعد زغلول ، وكيف انتهت بوضع
الامور في نصابها السليم ، الا ان كل ذلك لم يخرج عن كونه حديثا
فقهيا يثار ولا يترتب عليه نتيجة عملية .. حقيقة ان الوزارة
اعترضت ، بل وذهب النحاس الى الملك يحتج ويستنكر فيقول له
فاروق انه عينه لانه كان محل ثقة والده وثقته هو .. لكن ماذا
حدث بعد ذلك ؟ لا شيء . فقد اندعنت الوزارة وسلمت بالامر الواقع ،
وكان يجب عليها ان تدرك ان هذا التعيين بمثابة قاعدة ارتكاز في
القصر لخصوم الوفد ونذير بقرب شهبوب العواصف . لكن الانصاف
يقتضى سؤالا يطرح نفسه : ماذا كان مطلوبا من حكومة الوفد ان
تفعله ؟ هل تمنع تعيين على ماهر بالقوة ؟ لم يكن ذلك في مقدورها ،
وليس من المستساغ ان تقوم به حتى لو استطاعت . اذن لم يبق
امامها سوى الاستقالة وهى اضعف الايمان ولقد كان اكرم لها
بكثر وفي تلك الظروف ان تقدم استقالتها لاسيما اذا عرفنا انها
طردت بعد ذلك بشهرين باقالة قاسية كما سنرى .. الا اننا من
ناحية اخرى يجب ان نناقش الامر في موضوعية مجردة : ماذا
كانت تفعله الاستقالة والذئاب كثيرة تنتظر الفريسة ؟ ان الاستقالة
كانت تجدى لو ان الامور كانت تسير في مسارها السليم ، لكن ماذا

يجدى الأمر والفساد ضارب أطنابه : السراى بطاقمه القديم المتعفن ، وعلى ماهر رجل مؤاد وعضو حزب الاتحاد ، محمود ، اسماعيل صدقى وحافظ رمضان ومن على شاكلتهم وأحزابهم ، ثم أحمد حسين وتشكيلاته الخضراء ، وكل هؤلاء وغيرهم ولا تغفل الشيخ المراغى ونفوذه الدينى فى الأزهر اذ كلهم آنذاك ذئاب فى انتظار كبوة جواد الوفد لكى يفترسوه .

قصارى القول ان الباحث المدقق لا يؤمن كثيرا بجسدى الاستقالة فى الظروف التى كانت تعانىها مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ولا نستطيع ان نقول انه لو استقالت حكومة الوفد لساندها الشعب ضد الملك وفرضها عليه كما يطو لبعض المؤرخين ان يتقضوا به ممثلين بما حدث ابان أزمة سعد مع الملك مؤاد فى عام ١٩٢٤ وذلك بحث طويل لسنا بصده الآن ونكتفى بأن نذكر ان حزب الوفد نفسه — ومن خلال لقاءاتنا مع بعض قادته — كان لا يؤمن بمثل هذه النوايا الطيبة ، بل كان يقيم الأمر بميزان الواقع .. ومن ثم فنتهى الى ان الاستقالة لم تكن تجدى كثيرا ، ثم ان تعيين على ماهر لم يكن سوى وضع النقط فوق الحروف ، فان ظهوره على المسرح لم يكن يعنى انه كان بعيدا عنه كما ذكرنا ، كان فقط وراء الستار فانزاح الستار . أريد ان أصل الى ان على ماهر لم يكن هو القضية ، بل القضية كانت تكمن فى النظام كله : النظام الملكى . وسنناقش تلك القضية ووجهة نظر الوفد ازاءها حين تناول علاقة الوفد بالقصر والنظام الملكى .

والآن نعود لنمسك بالخيط ، وقد أمسك على ماهر فى قبضته بعجلة القيادة فى القصر .

وقبل ان نمضى فى بحث تطورات الخلاف بين القصر — وقد أصبح على ماهر رجليه الاول — والوزارة وكيف انتهت الى ازمة دستورية معقدة أدت الى اقالمتها ، ينبغى أن نتناول أخطاء الوزارة الوفدية لأنها كانت عاملا خطيرا فى تصعيد تلك الازمة بالإضافة الى أنها زعزعت ثقة الشعب الى حد ما فانفض من حولها ، وبالتالي أدت الى تجميع كل المعسكرات المناهضة لها وتحالفها ضدها ..

مأخذ حكومة ١٩٣٦ / ١٩٣٧ :

لا شك أن حكم الوفد على امتداد تاريخه قد اتسم بكثير من الأخطاء — وكان لا بد أن يخطئ فالخطأ من سمات البشر — الا أنه يبدو أن أخطاءه فى الوزارة التى نحن بصددتها (٣٦ / ١٩٣٧) قد باقت أخطاءه فى الوزارتين اللاحقتين بل وكانت أساسا فى بعض جوانبها لما جد بعد ذلك ولعلنى تفسير ذلك من جانبنا يتمثل الوفد مقبداً فى توقيع المعاهد والنفاذ الامتيازات ثم زواج النحاس والنظرة الى الملك كطفل .. الخ لكن الحق يفرض علينا أن نقول أن بعض تلك الأخطاء قد وضع أساسها سعد زغلول فى وزارته : كالاستثناءات والمحسوبيات مثلا ، فقد رأينا كيف نادى بسياسة الوزارة « الزغلولية لحما ودما » وأن كان مرجع ذلك — كما يذكر استاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى — عند وثوقه الاغنى الرجال المخلصين له ، وهذه طبيعة البشر فى كل زمان الا إنه يبدو أن النحاس باشا قد أسرف فى تلك السياسة فى وزارة ١٩٣٧/٣٦ على النحو التالى .

المحسوبية والاستثناءات :

على الرغم من نداء النحاس فى تأليف الوزارة « ان لا حزبية بعد اليوم » ، ورغم نصيحة الدكتور أحمد ماهر له — على اثر

توقيع المعاهدة كما ذكرنا — بأن تكون المعاهدة فاتحة عهد جديد وخاتمة النضال الحزبي ، نجد أن الوزارة تتبع ميزة حزبية متعصبة ، تأخذت تميز المفتين الى الوفد عن سواهم في مزايا الحكم ، فسارت في طريق المحسوبية والاستثناءات للأقارب والأصدقاء ، حيث لم تقتصر المحسوبية في الوظائف على الوفديين ، بل تعدتها الى صلات القربى والمصاهرة بالوزراء ورجال الوفد ، وقد استفطت المحسوبية الحزبية والعائلية في كل النواحي حتى في الانعام بالرتب والنياشين التي شملت كثيرين ممن لم يؤدوا للبلاد أى خدمة ، وكان السيل المتدفق من هذه الرتب حديث الناس في مجالسهم وموضع دهشتهم واستنكارهم .

والواقع أن هذا الخطأ المسرف وقد تناولته جميع المصادر اولراجع دون استثناء يستحق أن نعتبره في مقدمة الأخطاء التي ارتكبتها وزارة الوفد في ١٩٣٧/٣٦ . ومن ثم فقد حاولنا أن نتقصى مدى حقيقة هذا الاتهام فرجعنا الى صحف تلك الفترة ثم بحثنا في مدى صدق معلوماتنا فتأكدنا أن هذا الاتهام حقيقة تاريخية واقعة لا شك فيها ، كما هالتنا كثرة الانعامات بالرتب والنياشين . ولناخذ جريدة « البلاغ » مثلا ، فنجدها على امتداد عام ١٩٣٧ تنقل عن مندوبيها في الأقاليم أنباء تلك الانعامات لأقارب الوزراء ورجال الوفد .

فيكتب مندوبها في مديرية المنوفية — مثلا — عن هؤلاء المنعم عليهم فيها ويذكرهم واحدا واحدا مشير الى صلة كل منهم بأحد وزراء الوفد أو قائده ، كما يفعل نفس الشيء مندوب الجريدة في الجزيرة وغيرها من أقاليم مصر . امتلأت البلاغ بمثل هذه الانعامات والنياشين ، ونجد مثلا برقية بتوقيع « ولدى متالم » يشير فيها الى أن الانعامات اقتصرت في الجزيرة على أفراد بعينهم دون بقية

أعيانها ومنهم الوفديون الذين ليسوا أقارب ولا أصهارا ثم يورد أمثلة لذلك .

ولم يترك البلاغ مصطفى النحاس متعقب أقاربه وأصهاره الذين أغدق عليهم خيراتهم ، وكذلك مكرم وأقاربه الذين نالهم من حظ الرتب والنياشين الشيء الكثير ، وكذلك حمدي سيف النصر عضو الوفد والوزارة . ولم تقتصر البلاغ في هجومها على الحكومة على تلك الأبناء وحدها ، بل طفحت بمقالات لعبد القادر حمزة يتحدث فيها عن « الوزارة ومعنى الحكم » ، « وان الحكم ليس إيثارا للأقارب والأصهار ، وإنما هو تقديم للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة » . كما تتعقب الجريدة بعض المنعم عليهم بالرتب ، فنذكر مثلا أن أحدهم متهم بالتبديد ولا تزال قضيته قائمة أمام المحاكم ، وآخر منعم عليه بالبكوية وهو بشهادة المحكمة الشرعية من ذوى السمعة السيئة وأنه محكوم عليه بالسجن مع الشغل في تهمة تزوير . . . الخ .

ولا شك أن مسألة الانعامات والاستثناءات هذه تعددت جوانبها وقد اتخذت لها أبعادا كثيرة فكانت لا شك أحد أخطاء الوفد التي لا يمكن تبريرها ، لكن هناك سؤالا يطرح نفسه : ماذا كان هدف الوفد من وراء تلك المسألة ؟ يبدو أن النحاس باشا عندما جاء إلى الحكم في عام ١٩٣٦ طلب إلى وزارته جميعا أن يتقدموا بكشوف لأقاربهم لمنح رتب لهم ، وكان هدفه من ذلك أن يقوى أسر الوزراء من ناحية ، وأن يتأثر هؤلاء الأقارب بتلك الانعامات والرتب التي جاءتهم دون أن يعلموا بها فينضموا إلى الوفد من ناحية أخرى . وإذا نحينا جانبا ما استهدفه النحاس نجد أنها كانت مسئلة طبيعية بمقياس هذا العصر ولا سيما أن جميع المنعم عليهم - أو معظمهم - كانوا أثرياء ، الأمر الذي يتماشى مع طبيعة تنظيم حزب الوفد منذ نشأته واعتماده على

تبرعات الأفراد والأسر الكبيرة شأنه في ذلك شأن الأحزاب جميعاً في كافة أنحاء العالم .

لكن هذه التبريرات لا تحول دون أن نحمل النحاس وحكومته مسئولية الاسراف الشديد في تلك الاستثناءات التي أن استسيغت من الأحزاب الأخرى لا نستطيع أن نقر الوفد عليها وهو حسزب الجماهير كلها كما كان يدعى ، ثم أن مسألة المحسوبية والاستثناءات هذه قد أثارت هذه العواصف من كل جانب : القصر وأحزاب الأقلية مما أدى الى اضعاف مركز الحكومة والوند امامها ، بل تعدى ذلك الى الخارج ، ففي رسالة لمكاتب التيمز في مصر لجريدته يتناول فيها الأسباب التي أدت الى « هبوط محبة الشعب للوند » فيذكر انها كثيرة ومتنوعة الا أن أهمها يرجع الى « عدم حكمة الوفد وسداده في مكافأة الذين اعتبرهم أصدقائه بالرتب والنياشين والترقيات دون مراعاة لصلاحيتهم من وجهات النظر الأخرى ... » هل أغدقت الوزارة بهذه الرتب والنياشين على أنصارها ومحسوبيها ابتهاجا بتوقيع المعاهدة كما قيل حينئذ ؟ لا نعتقد ذلك لأنها لم تقتصر على المفاوضين بل أنهم لم ينالوا منها شيئاً ، بل كانت هذه الانعامات للمئات الذين لم يكن أحدهم يطمع في أن ينال رتبة أو لقباً طيلة حياته ، وكان أكثر هؤلاء من أنصار الوفد ومن أعضاء لجنته المركزية في الأقاليم . والواقع أنه يصعب تفسير تلك المسألة ولا نجد لها تبريراً معقولاً ، فإنها بالإضافة الى مفاجاتها لروح المساواة كانت عاملاً أدى الى اشتعال الخصومات في الريف وخاصة بين هؤلاء المحظوظين الوفديين ومنافسيهم في الجاه والثروة والعلم من أهل الريف الذين رأوا في تلك الانعامات ميلاً حزبياً وتمييزاً لا يتفق ودواعي العدل كما أشرنا ويذكر هيكـل أن هؤلاء شكوا الى أحزابهم ذلك الحيف والتفريق في المعاملة بغير مسوغ ، وأن رجال الأحزاب رأوا أن الوفد انتهز فرصة قيام الوصاية على العرش ليقوى نفسه على حساب الأحزاب الأخرى ،

واضح تماما أن الوفد تنكب الطريق السليم في تلك الوزارة من حيث الاستثناءات والمحسوبيات وسنجد في وزارته القادمة ٤٢ - ١٩٤٤ يزداد امعاناً في ذلك الطريق ، ولا شك أن هذا ليس من الحزبية بمعناها السليم في شيء ، بل تعصب زميم من الوفد لانصاره ومريديه كان اساسه تصيد المنافع أو الانتقام من المنافسين . وقد أدى هذا الى اضطراب معنى العدل ، واهتزاز سلطان القانون ، ومن ثم أصبحت الأهواء والشهوات صاحبة القول الفصل ففسدت الحياة السياسية في مصر ، ويجب أن نشير مرة أخرى الى أن معالجة الاستثناءات هذه كانت عاملاً من عوامل الخلاف الذي أدى الى خروج - أو اخراج - غالب والفقراشي وزملائهما من الوزارة حينما عارضوا في هذا الأمر . وقد اتخذ بعض كتاب المعارضة من الاستثناءات سبيلاً لمهاجمة الوزارة وكانت البلاغ ميداناً لأحلامهم ، فيتناول الأستاذان عباس العقاد وإبراهيم عبد القادر المازني لتلك المسألة ويكتبان المقالات مدعماً بالمستندات . كما شارك في الحلقة الدكتور هيكل في جريدة الاحرار الدستوريين ، « السياسة الأسبوعية » ..

خلاصة القول ان سياسة المحسوبة والاستثناءات كانت أولى الأخطاء التي ترددت فيها وزارة الوفد ٣٦ / ١٩٣٧ .

تشكيلات القمصان الزرقاء :

أما الخطأ الثاني فيتمثل في استحداث الحكومة اسلوباً جديداً ساعدها على تدعيم أركان الدكتاتورية البرلمانية ، كما ساعد على اضطباع الجو السياسى حينئذ بنوع من الارهاب كان يجدر بالوفد وحكبه أن يتحاشياه ، ويتركاه لغيرهما . ونعني بذلك الأسلوب اصطناع الحكومة لفرق خاصة أطلقت عليها « فرق القمصان الزرقاء » ..

والواقع انها في البداية لم تنشأ لغرض الارهاب ، فقد كانت في الأصل تشكيلات منظمة انشأها الوفد للنهوض بالروح الرياضية في الشباب . الا انها تطورت فاصطبغت في عهد هذه الوزارة بالصبغة السياسية الحزبية فتحولت عن مقصدها السليم وصارت مصدر ارهاب للخصوم ، الأمر الذي جلب عليها وعلى الحكومة الوفد سخط الرأي العام . ولا بد ان نتساءل : لماذا اصطنع الوفد هذا الأسلوب وهو الذي لجأ اليه وتفاخر أنه يمثل الشعب وأنه الأمين على مصالحه ؟ كيف ارتضى الوفد لنفسه تلك الجو الارهابي وهو الذي لاقى الكثير من ارهاب صدقي ومحمد محمود وأساليبيها وطالما كان ينمى الحرية على يديهما ويتبلى على مصر الديمقراطية ؟ يبدو أن حكومة الوفد حينما رأت دعوتى مصر الفتاة والأخوان تنتشران وتسفندان الى تأييد القصر وعلى ماهر من ناحية وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى كما أشرنا ، ثم حينما أدركت الانحسار الفاشستى القائم على المنظمات شبه العسكرية والذي تمثل في دعوة مصر الفتاة بنوع خاص التى اصطنعت أساليبيها وأنشأت لها فرقا تدعى « القمصان الخضراء » . يبدو أن كل هذا أدى الى تلقى الحكومة القائمة فأنار لها المتاعب فوقعت من فرط الخوف والقلق في هذا الخطأ ، فبدلا من أن تعالج الحكومة أخطاءها وأن تقبضوا هذا الانحياز الظاهر في سياستها وأن تلتزم الروح الديمقراطية نراها تتبع الأسلوب نفسه فتنشئ فرق القمصان الزرقاء . والواقع أن الباحث ليحار أزاء هذا الموقف ، فانه اذا استطعنا أن نفهم أن تستهوى المثل النازية والفاشية بعض الشباب فينشئوا ما يشبهها كما حدث في حركة أحمد حسين ، فلنأخذ لا نستطيع أن نفهم أو أن نقبل من الحكومة الدستورية التى تستند الى أغلبية برلمانية كبيرة أن تواجه هذا الانحراف بانحراف مثله ، فتضغى من حيث لا تدري صفة الشرعية أو الإقرار الضمنى لهذا الأسلوب الدكتاتورى المتمثل فى تشكيلات القمصان الخضراء . وقد قامت كل

هذه التشكيلات والفرق في سواء الزرقاء أو الخضراء — على هامش الطبقة العاملة ، أو المجموعة التي يمكن أن نطلق عليها مجموعة الخارجين عن تلك الطبقة وهي تتألف من أصحاب الحرف المفلسين والعاطلين وغيرهم . وقد كون هؤلاء — بشكل أو آخر — تلك العناصر الارهابية والأجهزة : : كان أهمها فرقي القمصان الخضراء والزرقاء والتي أصبحت هذه أداة سياسية لارهاب خصوم الوفد وحكومته ، فأخذت تتسلح بالعصى والخناجر وتعتمد على اجتهادات الأحزاب المعارضة وتنفذ بعضها بالقوة ، كما اعتدت على أشخاص المعارضين والصحف المعارضة . مجمل القول انها أصبحت وسيلة لاهدار حرية الفكر والرأى وقد أصبحت الحرية تحت رحمة الحكومة الوفدية ، فقد تحكمت في الشوارع والطرق واستفحل شأنها بضم تلك العناصر السالفة الذكر فكانت أداة لافساد الحكم ، وكان أفرادها يقتحمون الدواوين ويعلمون أراذلهم على الرؤساء والموظفين . وقد تعددت الروايات حول ذلك .. نذكر الاستاذ فتحي رضوان أنه في اجتماع كان يخطب فيه عقب إبرام المعاهدة فوجيء الحاضرون بهجوم جماعات القمصان الزرقاء تحت سماع البوليس وبضره ، وأنه استطاع بشق الأنفس أن ينجو بنفسه وكلما ذهب إلى مكان في ذلك اليوم وجد جماعات أخرى تعتدي على زملائه بهراواتهم وخناجرهم ، كما رابطت أمام مكتبه ومنزله وأمام الحزب (الوطني) جماعات أخرى ..

ويصور لنا الدكتور هيكل هذا الجو المفزع فيقول « وكنت أصدر جريدة السياسة الأسبوعية أعارض فيها سياسة الحكومة فكانت مظاهرات الفرق تجيء ألحين بعد ألحين هاتفة ضد الأحرار الدستوريين .. وسمعتنا يوما ضجيج مظاهرة مؤلفة من الآلاف فتركنا المكان ، فاذا المظاهرة تجيء إليه وتحطم أثاثه وتسرق بعض آلات التليفون الموجودة على المكاتب ... » ولما كانت هذه الجماعات قد اعتدت على قبل ذلك مرتين فانه « ترك المكان » في هذه المرة

واسرع بمغادرة الدار ولم يريد البقاء فيها كما فعل في عام ١٩٢٤ حينما كان سعد زغلول في الحكم . ويستطرد هيكل فيذكر أن مظاهرات تؤازرها فرق القمصان الزرقاء قد ذهبت إلى منزل مجيد محمود لاحتلاله والاعتداء عليه وأنها قد تبادلت النيران مع حراس الدار الذين استقدمهم محمد محمود لصد المظاهرة .. وحقت النيابة الحادث و الخ . ولم يكن زعيم الأحرار وكتائبهم وجريدتهم الهدف الوحيد لمظاهرات القمصان الزرقاء واعتداءاتها ، فقد نالت الأحزاب والجرائد الأخرى نصيبها من كل ذلك .. الا أن جريدة « البلاغ » صاحبها كان نصيبها يتناسب ومعارضتها وإيرادهما من أبناء الحكم ومن مصادر صحيحة كما رأينا ، الأمر الذي سبب انزعاجا للحكومة فصبت عليها جام غضبها ولا سيما أننا لا نجد عددا من جريدة « البلاغ » يخلو من تعليقات عبد القادر حمزة صاحبها أو العقاد والمزني وهما كاتبان حينذاك فكانت مقالاتهم تفيض سخرية وهجوما ضد أخطاء الحكومة ومجاوزتها لأحكام القانون والدستور ، فنجد مثلا عبد القادر حمزة يكتب مقالا بعنوان « النحاس باشا يهول ويدعى أن هناك أياد تلعب في الخفاء » وفي آخر « مناورة يراد بها صد موجة الاستياء العام ولكنها لا تنجح في صد الموجة وتنجح في الدلالة على انزعاج الحكومة .. » .

وتعقبت الجريدة فرق القمصان الزرقاء فتذكر تنظيماتها والأموال التي تدخل في يد قيادتها وتقدرها بأكثر من خمسة آلاف جنيه في مدة لا تزيد عن سنة » ، كما يكتب العقاد تحت عنوان « القمصان الزرق - عيب ليس له طائل » فيعبد تجارب الأمم الأخرى في إنشاء هذه الفرق الفاشلة وكيف أنها جميعها قد انتهت بالفشل ... الخ . وفي مقالات أخرى يهاجم العقاد بأسلوبه القوي النحاس والوفد ووزارته ..

هذا تصوير سريع لما كانت عليه البلاغ فكان لا بد — بمنطق حكومة الوفد — أن تنال الجزاء الأوفى فجاءته مظاهرة حطمتها وحاولت تعطيم مطبعته إلا أنها لم تستطع أن تحطم آلاتها الحديدية كما حطمت أثاثه ومناعه ، وانزلت بها كثيرا من الخسائر ... ولذا كنا قد اعتمدنا في بحثنا عن القمصان الزرق على مراجع ومصادر معارضة لحكومة الوفد فليس معنى ذلك تجنيا منا أو أننا أهملنا مصادر الوفد المؤيدة له ، فإذا أخذنا جريدة « المصرى » مثلا فنجدها مليئة بانباء تنظيمات الفرق الزرقاء وتدريباتها وقياداتها ونشاطاتها في استقبال زعماء الوفد في رواحهم وغدوهم . أى تأييد ومناصرة لتلك الفرق على طول الخط ، إلا أننا انصافا للحقيقة التاريخية نذكر أن بعض قادة الوفد كانوا غير راضين أو مقتنعين بتنظيم هذه الجماعات ، فيذكر الأستاذ محمود سليمان غنام أنه كان معارضا لانشاء هذه الفرق وغير راض عن نشاطها بعد ذلك .

على أى حال كانت هذه الفرق مبعث استياء لا من الدوائر المعادية للوفد فقط بل من فئات الشعب المختلفة لأنها كانت لا تتفق وطبيعة المصريين وميولهم ، فقد نشرت جريدة « مانشستر جارديان » البريطانية مقالا فى ١٨/١/١٩٣٧ تحت عنوان « الوفد والقمصان الزرقاء والطلبة » أوضحت فيه كيف يحاول الوفد أن يخضع الطلبة لمشيئته ، كما اشارت فيه الى القمصان الزرقاء وأنها تشبه فرق القمصان الخضراء التى لا تتمتع بتأييد الوفد « ولم تصادف كل هذه الفرق نجاحا كبيرا لأن النظام الحقيقى فى أى شكل من أشكال الفاشية غريب عن طبيعة المصريين ، وقد يضطر الوفد قبل زمن طويل الى التفكير فى وسيلة أخرى للحصول على تأييد الطلبة غير فرقة القمصان الزرقاء ... »

استغلال الطلبة في النشاط السياسي :

ولعله من المناسب هنا أن نتعرض لمسألة استغلال الطلبة في التنظيمات السياسية آنذاك ، وكيف أن الوفد كان له « القدر المعلن » في ذلك ، ولا شك أنه خطأ آخر ترددت فيه حكومته . فان الوفد حاول أن يقحم الطلبة في السياسة الحزبية ، فقد كانت له بين صفوفها لجان وثيقة الاتصال به تروج لسياسته الحزبية وتمدها حكومة الوفد بالمعون المادي والتأييد المعنوي .

وتصور لنا الدكتورة بنت الشاطيء — وهي تستعرض ذكرياتها عن الجامعة — تصور الجو البغيض الذي اشاعته حكومة الوفد بين الطلبة وكيف اهدرت حرمة الدرجات العلمية فتقول « في ذلك الصيف من عام ١٩٣٦ بدانا العطلة بعد أن أعلنت الجامعة نتيجة الامتحان وعلقت كشوفنا رسمية بها على لوحات في مداخل الكليات ... واذا بالحزب الحاكم يغضب لرسوب فريق من انصاره ودعائه ، وهم ما شغلوا عن الدرس والتحصيل الا بالأمل الحزبي المجيد ! واذا رأى الحزب استحالة تزييف النتائج الرسمية بعد اعلائها عمد الى البرلمان — وله فيه الأغلبية المطلقة — فاستصدر قانونا « شرعيا » يهبط بنسبة درجات النجاح في امتحانات الجامعة من ٦٠٪ الى ٥٠٪ على أن يسرى ذلك القانون بأثر رجعي على نتائج الامتحانات التي اعلنتها الجامعة قبل شهر وبعض شهر ... وظهرت الصحف — غداة صدور القانون — وقد امتلأت اعينتها بحشد كائر من أسماء الطلاب الذين قضت الجامعة برسوبهم وقضت الأغلبية البرلمانية الموقرة للحزب الحاكم بنقض قرار الجامعة ، ونقلتهم بقوة القانون من صف الراسبين الى صف الناجحين . . . »

ولا شك أن ذلك كان له آثاره الوخيمة على الطلبة سواء المخطوظين منهم — وهم الذين كانوا يصلون في حزب الوفد —

ويتمتعون برعايته — من حيث انصرافهم عن جادة طريق العلم والمعرفة ، أو البائسين منهم الذين كلنوا خارج معسكر الحزب من حيث بث الحقد في نفوسهم ، وتصور حالتهم بنت الشاطيء فتقول « وخاب رجائي في الجامعة بعد علمي الأول معها ، فقد غضبت لهذا العدوان الصارخ على حرمة الامتحان الجامعي ، وانكرت شرعية الحق الذي اغتصبه البرلمان — وفكرت في أن انسحب نهائيا من هذا السباق بعد أن عبثت الحزبية بالجامعة ... الخ . »

وسينشأ عن ذلك حينها تنازم الأمور بين الوفد والقصر كما سنرى صراع حاد بين الطلبة وبعضهم ، إذ أن المتذمرين من سياسة الوفد منهم سنجدهم يتجمعون وينظمون صفوفهم كما فعل طلبة الوفد ، ويقف الفريقان موقف المناظرة والخصومة ، فلا شك أن الوفد — وفي وزارته تلك بالذات — هو المسئول الأول عن اتحام الطلبة في غبار السياسة الحزبية ، مما أدى الى اضعاف تكوينهم الوطني والاخلاقي والعلمي . ثم « ان الأحزاب الأخرى كانت قلقة من جراء محاولة الوفد احتكار الطلبة ، وكانت تهدد بالشرع في انشاء جمعيات و فرق مماثلة وهذا سيكون علامة على بداية التفكك والازمات » . وقبل أن نسرع في توضيح تلك الأزمات لا بد أن نحاول استكمال عرض اخطاء الوزارة .

الماخذ الأخرى :

الى جانب اسلوبى الارهاب وعدم المساواة المستبدان من تأليف القمصان الزرقاء والاستثناءات نجد أن الوزارة تصدت للصحف المعارضة — لا بالمظاهرات والفرق فحسب كما اشرنا — بل أرهقتها بالتحقيقات والمصادرة ، كما اعتقلت النيابة عددا كبيرا من الصحفيين في جنح صحفية ، ومن المآخذ على تلك الوزارة أنها قررت اعادة العمل بالمرسوم بالقانون الخاص بحفظ النظام بمجاهدة التعليم ، وهو مرسوم سبق صدوره في غيبة البرلمان

(١٩٣٠) واعترض عليه الوفد حينذاك . ويعلل الرافعى اعادة الوزارة له بأنها رأت التذمر من سياستها قد استفاض حتى سرى الى صفوف طلبة الجامعة فقررت اعادة هذا المرسوم . . كذلك يأخذ البعض على تلك الوزارة أنها لم تمن العناية الواجبة بالنهوض بالجيش وأنها لم تعمل عملا جديا فى انشاء مصانع للأسلحة والذخائر وتسليح الجيش وانشاء الاسطول وتعزيز قوة الدفاع الوطنى . . . الخ . الا أننا نجد فى هذا المآخذ بعض التجنى على حكمة الوفد .

فإنه بالإضافة الى أن المعاهدة كانت مازالت حديثة التوقيع والتنفيذ بالنسبة لنهاية حكومة الوفد بعد ذلك (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) يجب ألا تغفل العوامل المعلقة التى أشرنا إليها آنفا والتى لم تتح للحكومة التفرغ لهذه المسائل تماما ، ومع ذلك ففى عهد هذه الحكومة نجد أن الفريق اسبنكس باشا المفتش العام البريطانى للجيش المصرى — والذي كان بمثابة السردار — يعتزل العمل (يناير ١٩٣٧) ولم تهد الحكومة مدة خدمته ، وترتب على ذلك أن تسلم المصريون قيادة الجيش المصرى لأول مرة منذ عام ١٨٨٢ بتعيين اللواء محمود شكرى باشا رئيسا لاركان الحرب الجيش كما أشرنا فى نتائج المعاهدة . وكذلك انشأت الوزارة مدرسة المهندسين العسكريين فى مسطرد ، ومدرسة أركان الحرب ، ومدرسة ضباط الصف ، ومدرسة الطيران ، ومدرسة الصناعات الميكانيكية للجيش .

ولسنا الآن بصدد اصلاحات الوفد فى هذه الحكومة ، إنما نحدد أخطاءها أولا ، ويجب أن نشير الى أن الحكومة رغم أنها سارت فى الحكم — ولا سيما فى عام ١٩٣٧ — والأخطاء تلاحقها من كل جانب لكنها قامت أيضا باصلاحات جوهرية كما سنرى . . ولعل أخطاءها رجعت فى بعض الأحيان الى احساسها بأن المؤامرات تحاك حولها ، وأن القصر لم يصبح خالصا للفهم

الدستورى ، والى شعورها بأن على ماهر يلعب لعبة خطيرة او انه استطاع أن يوجه الملك الحديث السن الى خط السياسة الذى يريد أن يسير فيه ، وتوجست خيفة من حركاته .. الا أن كل تلك العوامل — وهى حقيقية — لا تبرر لنا أخطاء الحكومة التى سرفنا بعضا منها ، وذلك لأن تلك العوامل كانت من صنع الحكومة نفسها او بالدقة قد هيات الفرصة لايجاد نتيجة رغبتها الملحة فى التحكم وما ترتب على ذلك من التخطئ ، ثم النوايا الطيبة التى كانت تهدف بها الى ايجاد السلام مع القصر فان النوايا الحسنة اذا أسوء استعمالها كانت بمثابة أدوات حفر لقبر صاحبها ، ثم تفاؤلها الذى اشرنا اليه بزوال الملك فؤاد من المسرح ، واعتقادها ان الجو قد طاب لها بعد أن عقدت معاهدة ١٩٣٦ .

والآن وقد انتهينا من بحث أخطاء الحكومة نعود لنستكمل أدوار الصراع بينها وبين القصر ولنرى كيف اتخذ الصراع شكل ازيمات دستورية متعاقبة ومعقدة أدت فى النهاية الى اقالة الوزارة .

نبعد أن أمسك على ماهر بعجلة القيادة فى القصر (فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧) أصبح وجهها لوجه مع الحكومة التى كانت تعارض فى تعيينه كما فكرنا ، ورغم أن هذا التعيين كان يعتبر بؤرة ارتكاز فى القصر لخصوم الحكومة الوفدية ، فاننا نجد انها — أى الوزارة — لم تعمل على اصلاح أخطائها فى الحكم التى اشرنا اليها ، بسبل استمرت فى سياسة المحسوبية الحزبية والعائلية ، كما استفضل خطر القمصان الزرقاء ، وامتد تيار السخط الى صفوف الشباب ، وظهرت فى الجامعة حركة تنمر واستياء من تصرفات الحكومة . وخلصت بعد فصل النقراشى من الوزارة والوفد .. ويجب أن نكرر الاشارة هنا الى أنه من بين أسباب فصل النقراشى من الوزارة ثم من الوفد وكذلك فصل محمود غالب من الوزارة انها كانت يعارضان فى التصرفات التى تمس سمعة الحكم ، فعابوا فى الاستثناءات

والمخسوبيات . وكان اخراجهما من الوزارة على النحو السدى
معتقاة ثم فصل النقراش من الوفد بعد ذلك ، كان معناها ان
الوفد باض في سلوكه طريقا غير نزيه ، ولا شك ان النحاس كان
معموما من قبل بالنزاهة ، ولكن يبدو ان تفسيره واحواله قد تغيرت
مع الزمن وخاصة بعد زواجه وعقد معاهدة ١٩٣٦ ، فآخذ بفساده
فيما تقتضيه النزاهة والاستقامة .

وقد ذكرى لنا مصدر عايش الاحداث انه في زيارة له مع
بعض شباب الوفد لمنزل النحاس في عام ١٩٣٧ ، خرج من هذه
الزيارة بانطباع بشاركه فيه عدد من زملائه وهو ان النحاس قد
تغير ، ذلك لانهم راوا باعينهم مظاهر الترف في الرياش والاتات ثم
تذكروا الايام التى كانوا يرون فيها النحاس في منزله يجلس على
« كنبه » وحوله عدة كراسى . .

وخلاصة القول ان اخطاء الحكومة اثارت تيارات السخط
ضدها فانتسح نطاق المعارضة ولا سيما حين اتضحت اليها جمعية
« مصر الفتاة » ، فبدأت امواج المظاهرات والاضطرابات والتجمعات
ضد الوزارة تتدفق في المحيط الجامعى وكليات الأزهر منذ اواخر
أكتوبر ١٩٣٧ ، ولم تكن المظاهرات وقفا على المعارضة وحدها ،
لكنها سارعت المظاهرات الأولى والتي تهتف ضد الوزارة ، نجد ان
مظاهرات أخرى خرجت في الشوارع تهتف للوزارة ، وقد كانت
هذه المظاهرات وقوامها الطلبة نتيجة رد الفعل لسياسة الوفد في
اقتحام الطلبة في السياسة الحزبية ، وقد رأى مدير الجامعة حينذاك
(احمد لطفي السيد باشا) ان يتفادى تفاقم الاضطراب في محيطها ،
فأصدرت ادارة الجامعة قرارا بتعطيل الدراسة في كلياتها استيوحا
(من ٢٥ أكتوبر) ، ولكن الوزارة لم توافق على هذا القرار . .
وفي ذلك التوتر اطلق أحد أعضاء مصر الفتاة الرصاص على
النحاس (فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٧) ووجه هذا الحادث باستياء شديد

، مختلف الأوساط ، إلا أنه من ناحية أخرى كان سبباً في إمعان حكومة في اتهام خصومها في الاشتراك في هذا الحادث بما اعتقلت أكثر من الشباب وأسبثت معاملتهم في السجون ، الأمر الذي زاد حركة التذمر والاستياء . وقد سيطر هذا الجو المليء بالاضطراب على اجتماع البرلمان الذي عقد في نوفمبر ، ولم تتوقف المظاهرات ، حتى يوم الثلاثاء ٢١ ديسمبر ١٩٣٧ تامت مظاهرة كبيرة أمام قصر نابدين كان قوامها جموع من طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين لوزارة ، وهتفوا بحياة الملك الذي أطل عليهم من شرفة القصر حياً لهم . وكانت هذه المظاهرة رداً على مظاهرة قام بها أنصار لوفد وندادوا فيها « الفحاس أو الثورة » . . . ولعل هذا النداء ذكرنا بشيبيه في عام ١٩٢٤ حينما نادت الجماهير « سعد أو ثورة » إلا أن النداء الأخير لم يكن في توقيتته الصحيح بالاضافة إلى اختلاف الظروف والملابسات .

هذا هو الجو العام الذي كان كنيلاً بوقوع الأزمات بين الحكومة من ناحية والقصر من فيه من ناحية أخرى .

الآزمات الدستورية :

كان تعيين على ماهر نخباً بطلب الأزمات ، فانه على امتداد الشهرين التاليين الباقين من عمر الوزارة اتخذت الأمور شكل الأزمات المعقدة ، فبينما حاول الملك ومستشاره على ماهر تقييد الإجراءات الحكومية بدعموى المحافظة على دستور ١٩٢٣ ، كان الفحاس من الناحية الأخرى يحاول تحديد الحق الملكي ، فقد برزت لدى السطح من جديد المشاكل الدستورية بينهما ، وهى تلك المشاكل التى كانت قد سويت أو اعتقد أنها سويت وأرسيت قواعدها في زيارة الوفد الأولى (وزارة سعد ١٩٢٤) . . وكانت المشكلة لأولى خاصة بحق التعيين في مجلس الشيوخ فقد كان أحد المقاعد

بمجلس الشيوخ شاعرا لمدة شهرين وأراد النحاس تعيين أحمد الوفديين (حسن نافع) فاعترض القصر ورشح عبد العزيز فهمي باشا . فتنازل النحاس عن ترشيح نافع ورشح مكانه « فخرى عبد النور » ولم يقبل تعيين عبد العزيز فهمي ، متمسكا باقتراحه وحجته الدستورية أن الوزارة هي التي تتحمل مسؤولية التعيين ، وأن حق صاحب العرش ينحصر دستوريا في المشورة وليس الأمر الواجب النفاذ . بينما تمسك القصر برأيه ، وحجته الدستورية أن الحكمة في تعيين الشيوخ . لكمال الكفايات في المجلس من العناصر التي لم يأت بها الانتخاب ، وأن الوزارة إذا أزلت تعيين أنصارها بصرف النظر عن الكفايات تكون قد خالفت الدستور ، وواجب الملك أن يحبه ... الخ ، وتشبث كل فريق برأيه ، وطال الشد والجذب بينهما في مسائل أخرى : فقد أرسلت الوزارة عذرة مراسيم أخرى رفضت السراى توقيعها : كمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي للميزانية الحت الوزارة في طلبه . وكانت حجة على ماهر في عدم التوقيع أن الوزارة تعدها وترسلها إلى القصر بسندون أن تأخذ رأيه مقدما ، وردت الحكومة بأنها تتخذ هذه المراسيم في دائرة سلطاتها الدستورية ، وقال على ماهر أنه لا يقر هذه النظرية ولا يرى الأخذ بها .

واضح تماما أن على ماهر كان يؤدي دوره ويحاول أن يتخذ من الحكومة ليعطى للملك ، ينقص من سلطاتها ليزيد في سلطاته ، فكان هذا داعيا لشل حركة الوزارة وازدياد استيائها وتزمرها ، فذهب النحاس إلى الاسكندرية في أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر ١٩٣٧ وأظهر تزمره واستياءه للملك نتيجة لتصرفاته تلك ، وأن هذا يعتبر تهديدا للحريات الوطنية . ويبدو أن القصر — أو على ماهر — أو هما معا رأيا القاء القفاز في وجه حكومة النحاس بهدف تصعيد الخلاف ، فطالب القصر بحل جماعات القمصان الملونة ، كما أثار مسائل دستورية أخرى كأن تكون هي المرجع النهائي في

تعيين كبار الموظفين ، وإحالة الموظفين المعينين بمرسوم الى المجالس ، والرتب والنياشين ، وتقديم مشروعات القوانين الى البرلمان ، وأن يفرد الملك بتعيين كبار موظفي القصر ... الخ .

وكان من الطبيعي أن ترفض الحكومة لأنه اذا كان على ماهر عنيدا فان مصطفى النحاس — بشهادة كل المصادر الحية — كان أكثر عنادا ، بل كان العناد صفة يارزة فيه ، ومن ثم زابت الأمور تعقيدا .. ويبدو أن على ماهر أراد بحركة أخبرى أن يخرج الحكومة ، فطالب العصر — حين استجكبت طليقات الخلاف — أن يلجأ الى التحكيم : أى أن يحتكم البنيان والوزارة الى هيئة محايدة ، فرفضت الوزارة هذا الاقتراح .. وأصبح من الواضح أن ثغرات الخلاف بين القصر والنحاس قد صارت صعية العبور ، فتهايمست الآذان في منتصف ديسمبر بأن النحاس على وشك أن يطرد من الحكم ، وسرعان ما اتصلت المقاليات لجل الأمة بين مكرم عبيد وصبري أبو عام عن الوزارة من ناحية وعلي ماهر عن القصر من ناحية أخرى الا انها لم تسفر عن نتيجة .

وبقيت الورقة الأخيرة ، ولا نستطيع أن نجزم هل لعب الوفد بها حقيقة أم اعتقد انها ورقة خاسرة فتجنبها ؟ أعني تدخل السفارة البريطانية . فقد أتيح في بعض دوائر الباهرة أن السفارة — وكانت صلتها قوية بالنحاس — تدخلت للتوفيق ولتضييق دائرة الخلاف ، وأن السفير (اللورد كيلرن) بذل مساعيه لبقاء وزارة النحاس في الحكم والتساهل من الجانبين . وهذا يقودنا الى سؤال جوهري يطرح نفسه : هل كان تدخل السفارة البريطانية — لو كان حقيقة قد حدث — يعنى بالضرورة أنه كان استجابة لرغبة وفدية أبدت كما يحاول البعض تصويره ؟ أم أن الأمر لا يعدو مجرد وساطة خير حاولت بها السفارة — في خبث ودهاء — أن تعجم عود

الطرفين من ناحية وأن تؤكد أن الأمر مازال بيدها رغم عقد المعاهدة من ناحية أخرى ؟ على أى حال هذا اجتهد من جانبنا ، الا أننا نشير الى اعتبارين : الأول أن السفير البريطاني كان قد زار كلا من النحاس والملك في النصف الثاني من ديسمبر ١٩٣٧ ، ويبدو أن هاتين الزيارتين كانتا سببا للاعتقاد الذي اثيرنا اليه وهو ان الحكومة او السفارة البريطانية مصممة على ان يبقى الوفد في الحكم ، لانه الجذب الذي فاوض وعقد المعاهدة ، ولأن العلاقات بين رئيس الوزراء والسفير البريطاني كانت قوية مخلصه . الاعتبار الثاني : أن حكومة الوفد اذاعت بياناً رسمياً نفت فيه أنها لجأت الى السفارة طالبة منها التدخل في أزمة اختصاص السلطات . وهذا لم يقنع الكثيرين ، فيؤكد محمد التابعي مثلاً حدوث اتصالات من جانب الوفد .

على أى حال — سواء تدخلت السفارة او لم تتدخل وسواء كان التدخل بناء على رغبة الوفد أو بدون ارادته — فإن السباق كان على أشده : ويخيل لنا لأن كلا من النحاس وعلى ماهر كان كمن يمتطى صهوة جواد يحاول به الوصول الى نقطة النهاية كل منهما يحاول الفوز . وللأسف فاز جواد على ماهر رغم أنه كان جديداً على السباق ومبدئيه — أعنى فاروق — ففى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ اقال وزارة النحاس بخطاب اثار فيه الى أن الشعب لم يعد يؤيدها ، وتستحق هذه الاقالة .

وتستحق هذه الاقالة وقفة لتأمل فيها وفي بواعثها ، فلا شك اننا نستطيع أن ندرك من التدابير والقررتيات التى سبقتها أن كل شيء كان معداً ومفقداً عليه . وأن الأزمة الدستورية التى اثيرت فى الأيام الأخيرة من حكم الوزارة لم تكن الا وسيلة لاجاد مسبب للاقالة .. ثم ان الاقالة نفسها اعتداء على الدستور ، نعم انها

حق مقرر للملك ولكن ظروف استخدامه آياه لا تكون الا حيث يجد انصرافا من الشعب او البرلمان عن الوزارة . فهل انصرف الشعب عنها وكيف يدرك الملك ذلك دون اجراء انتخابات مثلا ؟ لقد تضمنت الاقالة النص على أن الشعب لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم فعلى اى أساس قرر هذا النص ؟ هل كون رايه عن طريق المظاهرات والصحافة ؟ بصرف النظر عن أن هذه امارات قد تخطيء وقد تصيب لان الوسيلة الصحيحة لمعرفة اتجاهات الشعب وايضااته هي الانتخابات الحرة ، بصرف النظر عن هذا فاننا زائنا كيف كانت المظاهرات تقوم الى جانب الحكومة كما قامت أخرى تعارضها ، وكذلك الصحافة فكما كان البلاغ يشن هجومه ويتبع لخطئه الوزارة كانت الى جواره صحافة الوفد .

نستخلص من ذلك أن الشعب لم يكن في حسابان القصر مطلقا ، بل ونستطيع ان نقول انه لم يكن في حسابان الوزارة هي الأخرى الى حد ما — والدليل على الحقيقة الاولى أنه لم يعرف عن على ماهر أنه كانت له اتجاهات شعبية حقيقية ، ثم أن اسناد الحكم لمحمد مجنود — الذى خلف النحاس — في حد ذاته يؤكد أن الشعب لم يطف بخيال على ماهر أو فاروق مطلقا . . أما الدليل على الحقيقة الثانية فيمكن في عدم تحرك الشعب حينما اقيمت الوزارة وطردت من الحكم . ونفس هذا الموقف سيتكرر حينما تطرد حكومة الوفد من الحكم مرتين (في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، ٢٧ يناير ١٩٥٢) وتفصيل هذه السلبية يحتاج لبحث لسنا بصدد الان .

ونعود الى الاقالة لنذكر انها الاقالة الاولى لفاروق ولم يمض على توليته سلطانه الدستورية سوى خمسة شهور ، وهى اقالة نعتبرها بداية لافساد الحياة السياسية في مصر . كيف فعل ذلك واتخذ اول خطوة في نفس الطريق الذى عرفه وسار فيه أبوه فؤاد . . هذا الطريق الوعر ؟ بل كيف استطاع أن يصارع الوفد

وهو مازال ذلك الطفل أو الصبي المدلل ذو السبعة عشر عاماً
(١٨ هلالية) ٤ .

قبل أن نجيب. نذكر أن حديثاً جرى بينه وبين محمد
التابعي قال فيه فاروق قبل توليته سلطته الدستورية : « أنه
لا يعرف شيئاً عن أحوال البلد ، ولم يدرس بعد سياستها
وأحزابها ، وأن أمامه خمس سنوات سيقضيها في الدرس
والبحث .. وأنه لن يتدخل في شئون الحكم الا بأقل قدر ممكن ..
وأن في البلد أغلبية تحكم وسيتركها تحكم . والشعب وحده هو
الذي يغيرها اذا شاء !! » هذا هو رأى فاروق وهو منطقي
ومعقول .. اذن ماذا حدث ولم تمض خمس سنوات بل
خمس شهور فقط ؟ انه على ماهر المسئول الأول امام التاريخ في
تلك المهزلة ، وموظفى القصر « الطقم القديم » المسئول الثانى .
وأحزاب المعارضة المسئول الثالث . ونستطيع ان نحمل الوند
المسئولية الرابعة . ولا بد ان نحمل الشعب هو الآخر شطرا منها
ان لم تكن كلها لانه ترك كل هؤلاء يعمثون ويتسابقون واكتفى هو
بان يشاهد ويستمتع بالمشاهدة .. لكن ماذا كان يستطيع ان يفعل
وسط هذه الذوات المتصارعة ولم يكن يملك من امره شيئاً ؟ .

هكذا تميزت وزارة الوند ٣٦ / ١٩٣٧ بالصراع بينها وبين
القصر فتتابعت الازمات بينهما حتى أدت في النهاية الى اقالة النحاس
كما رأينا ، ويجب الا نغفل دور العناصر الأخرى في تطوير هذا
الصراع وتصفيده ... الا انه ورغم هذا الجو المعاش الذى أحاط
بالحكومة من كل جانب، لم تهمل كلية المسائل الخارجية والداخلية .

الاتجاهات الخارجية للحكومة :

يجب أن نشير في البداية الى أن الحكومة قد استنفذت كثيراً
من الجهد والوقت في سبيل إبرام المعاهدة ثم في اتفاقية مونترية

كما اشرنا في الفصل الثاني ، أي ان مهما كان منصرفا بالدرجة الاولى منذ تاليفها في ١٠ مايو وحتى أبريل ١٩٣٧ لهاتين المسألتين اللتين نستطيع ان ننظر اليهما باعتبارهما يشكلان السياسة الخارجية للوزارة (٣٦ / ١٩٣٧) ، ومع ذلك فقد اخذت ولاسيما بعد عقد المعاهدة ترسم لنفسها مخططا للسياسة الخارجية ينحصر في عدة نقاط :

١ — الصداقة مع الدول الأوروبية ذات النظم البرلمانية وفي مقدمتها إنجلترا وفرنسا ، وعدم الاطمئنان الى الدول ذات النظم الشبهولية مثل ألمانيا وإيطاليا .

٢ — الاهتمام بالقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين .

٣ — التقارب بين مصر والدول الآسيوية وبخاصة الهند .

والواقع ان هذا المخطط وان كانت حكومة الوفد قد رسمته لنفسها الا ان الامثلة قد طوحت بها فلم تستطع تنفيذه وكان مازال رهنا بالمستقبل اذ سيتضح معالمة في موقف الوفد بعد ذلك من الحرب العالمية الثانية ، وسيتضح أكثر حينما يقول الوفد بالحكم في ١٩٤٢ ويمثل هذا — كما سنرى — في انحيازه الى جانب الحلفاء من ناحية ، ثم في اهتمامه بقضايا العرب ولاسيما استقلال سوريا ولبنان وعصية فلسطين من ناحية أخرى .. لكن الاهتمام في وزارة ٣٦ / ١٩٣٧ كان منصرفا الى وادي التيل أكثر منه الى الدول العربية الأخرى والدول الآسيوية .. ولذلك كله نستطيع ان نقول ان سياسة الوفد حينئذ انحصرت في المسائل الداخلية . فكيف عالجا الوفد ؟

الاتجاهيات الداخلية :

من المعروف لدينا أن حزب الوفد لم يضع لنفسه برنامجا ذا مبادئ محددة واضحة على المستوى الاجتماعى أو الاقتصادى ، وإذا كنا نبرر ذلك بأن الهدف الاسمى للوفد كان الاستقلال فانصرف لتحقيقه أولا ، فأننا لا نستطيع تبرير ذلك بعد ابرام المعاهدة وقد اعتقد أنه حقق الاستقلال فكان لازما أن يضع ذلك البرنامج الاجتماعى كحزب ولو كبديل لكفاحه فى سبيل الاستقلال يبرر وجوده بعد ١٩٣٦ .

ورغم هذا القصور الذى لازم حكومة الوفد الا انها تاملت ببعض الإصلاحات والقوانين ذات الاتجاهات الشعبية .

وفىها يتعلق بالعمال أصدرت قانونا (رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦) بتعميئهم عن إصابات العمل ، وقد أعطى هذا القانون لكل عامل يصاب أثناء العمل أو بسببه الحق فى الحصول على تعويض من صاحب العمل . . كما ألزم كل صاحب عمل يستغل فيه أكثر من ٢٠ عاملا بوجود صندوق للإسعافات الطبية . . كما اهتمت بتنظيم شئون العمل والعمال ، فأصدر وزير التجارة والصناعة — بتكليف من مجلس الوزراء — قرارا بتشكيل لجنة تكون مهمتها بحث الأسباب العامة التى قد تؤدي إلى الإخلال بها يجب أن يتواءم بين العمال وأصحاب الأعمال من علاقة طيبة ، والسعى فى الوصول إلى اتفاقات من شأنها توطيد هذه العلاقات . الا أنه يبدو من خلال القرار الآنف الذكر أن العمال كانوا — تحت وطأة الشعور بالظلم — قد قاموا باضطرابات فى أنحاء متفرقة من البلاد ، وكان بيعت هذه الاضطرابات أن الحكومة عملت على توقف نشاط « الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى » . وقد علجت الحكومة هذه الاضطرابات بأساليب لا تخلو من العنف ، فأطلق الرصاص على

العمال في مصانع السكر بالحوامدية وعلى عمال الثزام
بالاسكندرية .

.. والواقع أننا لا نستطيع تفسير هذا الموقف من حكومة الوفد
لا سيما وأنها كانت قد وضعت خطة لاصلاح احوال الطبقات العاملة
بالاشتراك مع عباس حليم الذى صرح بمناسبة التطورات الخطيرة
« التى لم يعدها أيام انفراده بالحركة فى الأعوام الستة الماضية: »
صرح قائلا : « ولوضع الأمور فى نصابها الفت نظر الجميع الى
أننى اشتركت مع الوفد المصرى فى وضع خطة لاصلاح الطبقات
العاملة فى المؤتمر الوطنى المعروف (مؤتمر ١٩٣٥) .. ولوجود
الوفد المصرى الآن فى الحكم أرى واجبا على انتظار تنفيذ هذا
البرنامج ، حيث أن الحكم هو افضل أداة وأوفق فرصة لتنفيذ
برنامجنا والاصلاحات ... واعتقد بل واثق ثقة تامة أن حكومة
الوفد جادة فى تنفيذه » وكان هذا التناقض بين موقف الحكومة التى
تعتبر أكثر تمثيلا للشعب واضطرابات العمال داعيا لدهشة
« الاجبيتيان جازيت » التى بعد أن تتحدث عن متاعب العمال فى
مصر تقول « انه يبدو غريبا أن تقع قلائل صناعية تنتهى باضراب
وعنف يضطران البوليس الى استعمال السلاح على اثر تولى
حكومة شعبية أكثر تمثيلا لمجموع الشعب عنها فى أية حكومة
أخرى عرفتها مصر منذ ست سنين .. فان وجود هذه الوزارة
المحبوبة فى الحكم لا يعيقها شيء عن وضع أى برنامج تشريعى تراه
فى مصلحة العمال .. » الا أنه رغم تساؤل هذه الجريدة نجد هنا
تستدرك حقيقة هامة وهى أنه من الطبيعى أن تقع اضطرابات
العمال على اثر القاء مقاليد السلطة الى حكومة تعطف على العمال
وعلى اجابة مطالبهم ، وهذه ظاهرة فى كثير من البلدان الأخرى ..

على أى حال حاولت الحكومة قدر استطاعتها ارضاء طبقة
العمال ، فبعد أن اثبتت قضية تشغيل النساء فى صناعات خطيرة

ومؤنية ، أصدرت قرارا وزاريا في ٢٥ فبراير ١٩٣٧ يحرم تشغيل النساء في صناعة الفحم الحيوانى . . وكذلك القى مصطفى النحاس خطابا في ٣ أكتوبر ١٩٣٧ أورد فيه ما يشبه برنامج الوفد للعمال فقال النحاس في خطابه : « وقد أولينا كل عنايتنا للطبقة العاملة بحكم أنها تمثل دعامة أساسية في إنتاجنا القومى ، وسنؤكد رعايتها وتأييدها عن طريق التشريعات التى تمكن لهم العمل في ظروف صحية وتادية رسالتهم الهامة في الحياة المصرية على اكمل وجه . وانه يفضل جهود العمال ونشاطهم واخلاصهم ستصل مشروعاتنا الاقتصادية المختلفة الى أوج النجاح وتواصل تقدمها . ويتضح من ذلك أنه من الخير لأصحاب الأعمال وللبلد العامة ان يكون العمال مطمئنين على أنفسهم وعلى ذويهم في اليوم وفي الغد . ولذلك نأملنا سعيينا في أعداد مجموعة قوانين نقصد من ورائها الى تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال » .

تصارى القول ان الوفد كان يبدى اهتماما متزايدا بالمطالب العمالية وذلك حتى لا تنفصل جماهير العمال عنه في الوقت الذى كانت الرأسمالية المصرية الكبيرة تعارض في ادخال أى تحسين على أحوال العمال .

اما فيما يتعلق بالفلاح فمنهم ان النحاس قد ذكر في كتاب تشكيل وزارته الى الأوصياء على العرش « ان وزارته ستقدم الى البرلمان ببرنامجها » وفي مقدمته الاهتمام بشئون الفلاح المضرى ، الذى يجب ان يكون له النصيب الوافر في الخير الذى هو مصدره ، كما كان الوفد قد بحث في مؤتمره عام ١٩٣٥ الذى اشترنا اليه حالة الفلاح في إيجاث مستفيضة فحال أمراضه ووصف علاجه . . فهل استطاع الوفد — وقد أصبح في الحكم — ان يضع هذا العلاج ؟ .

لقد ألغت الحكومة ضريبة الخضر في القرى وما في حكمها من المدن غير المفروضة فيها عوائد الأملاك المبنية ، وذلك ابتداء من أول مايو ١٩٣٦ ، وقد كانت هذه الضريبة عبئا ثقيلا ينوء به كاهل الفلاح . كما كان من أول ما عنيت به حكومة الوفد إلغاء نظام التسخرة ، الذي كان يدعو الى تسخير طبقة معينة من الفقراء للعمل بلا مقابل . . كما ألغت ضريبة القطن وكانت عبئا على كاهل صغار الفلاحين ، وبذلك وفرت عليهم مبالغ لا يستهان بها . . وحاولت الحكومة بصفة عامة تخفيف الضرائب عن صغار الفلاحين فألغت الضريبة العقارية عن صغار الملاك الزراعيين الذين لا يتجاوز ما يملكه كل منهم خمسين قرشا ، كما خفضت تلك الضريبة لبقية طبقات صغار الفلاحين بنسب مختلفة . كما عززت حكومة الوفد المراكز الاجتماعية وأكثر منها وأمدتها بالموظفين الأكفاء ومن الخدمات الرفيعة التي حرصت عليها الحكومة تكوين هيئات محلية في القرى تسمى « جمعيات الإصلاح الريفي » كما عملت على تغذية التلاميذ في التعليم الإلزامي والويفي المنتشر في القرى ، وأقامت المجموعات الصحية والوحدات الاجتماعية والمدارس الريفية . . كما وضعت حدا أدنى لأجور العمال الزراعيين .

ولم تنس الحكومة مطالب الرأسمالية المحلية وكبار المزارعين فقامت بتبسيط المتأخرات على المولين (حتى ديسمبر ١٩٣٥) على أقساط سنوية خمسة . كما قررت تنازل الحكومة لمدينى البنوك العقارية الذين حلت محلهم عن أرباحها من هذا الطول ، وتخفيض سعر الفائدة والتنازل عن ٢٠٪ من أصل الدين . وفي نفس الاتجاه الشعبي قرر مجلس الوزراء استمرار العمل بقرار رفع نسب المجانية في المدارس . وسوف نلاحظ أن الوفد في وزارته اللاحقة تسيتمل على نشر تلك المجانية في المدارس والجامعات . كما أصدرت الحكومة قانونا بالغفو الشامل عن الجرائم السياسية التي ارتكبت

منذ ١٩ يونيو ١٩٣٠ الى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ، عدا القتل العمد .
وقامت بالغاء قانون حماية الموظفين الذى كان يمنع رفع الدموى
عليهم مباشرة امام محاكم الجنج من المدعين بالحق المدنى .. كما
قامت الحكومة (فى فبراير ١٩٣٧) بالافراج عن المحكوم عليهم من
الجالس العسكرية البريطانية ابان ثورة ١٩١٩ .. وفى عهدا افرج
عن الضابط السودانى على عبد اللطيف (اكتوبر ١٩٣٧) ، وكذلك
عاد جزء من الجيش المصرى الى السودان بعد أن ظل مبعدا عنه
منذ أواخر عام ١٩٢٤ على اثر مقتل السردار وتنفيذا لاتفاقية مونتريه
احقفل فى ١٥ اكتوبر ١٩٣٧ ببدء فترة الانتقال للنظام القضائى
المخطط . .

هذه هى الخطوط العامة لاتجاهات حكومة الوفد على
الصعيدين الخارجى والداخلى وما قامت به من اعمال خلال ما يزيد
عن عام ونصف ، ولا شك انها اعمال لا تتناسب مطلقا مع مكان
منتظرا من تلك الحكومة التى اتى بها الشعب وهو يعلق عليها
آماله ، ولكن لعل ما يفسر هذا التقاعس ولا يبرر انشغالها بالمسألة
الخارجية والمفاوضات والمعاهدة واتفاقية مونتريه فترة ليست
قصيرة كما ذكرنا ، وكذلك ملاقتة فى سبيلها من المؤامرات التى
كانت تحاك حولها من داخل القصر وخارجه كما راينا ، بالاضافة
الى ذلك كله ما عانته من أزمة الخلافات بين صفوفها مما ادى الى
الانشقاق الاول ، ثم اخيرا تخبطها بين هذا وذاك .. ولذلك فانه
من الممكن تمييز هذه الوزارة بشيئين : معاهدة ١٩٣٦ والغاء
الامتيازات الأجنبية ثم الصراع مع القصر ..

الفصل السادس

السوفد في المعارضة

١ - (١٩٣٨ - ١٩٤٢) :

دارت الدائرة على حكومة السوفد (٣٦ / ١٩٣٧) كما دارت — وستدور — عليها وعلى غيرها من حكومات الاقلية ، اذ كان الامر في بقائها واقالتها — بالرغم من وجود اغلبيات برلمانية تسندها — بيد الانجليز اولا ثم القصر ثانيا . فان خطتهما كانت واضحة لا تكاد تتغير ، وهي الاستعانة بالسوفد لتحقيق اهداف معينة يرميان اليها : كإضفاء صفة الشرعية للاستعمار عن طريق عقد معاهدة ، كما حدث في عام ١٩٣٦ ، او لتهدئة ثائرة الشعب لما لاحت بوادرها ، او المعاونة في دفع خطر خارجي يهدد مركز الاستعمار نفعية كما حدث في فبراير عام ١٩٤٢ . . . وهكذا ، فاذا ما انجز السوفد هذه المهمة فسرعان ما يجد نفسه خارج مقاعد الحكم . . ومن الانصاف ان نقرن هذه الحقيقة التاريخية بحقيقة أخرى وهي ان السوفد كان بطريقته الخاصة يحاول هو الآخر ان ينتهز هذه الفرصة ويحاول قدر جهده — وبما تسنح له ظروف تكوينه وتقلبات السياسة ومؤامرات القصر واحزاب الاقلية يحاول ان يرضي جماهيره في القساعة العريضة وتحقيق ولو بعض امانها فيه واذا ما مضى السوفد في تحقيق هذا الامل معتقدا ان الامور دانت له جاعته الاطاحة يلي غير انتظار

أحيانا ، وهو متوقعها أحيانا أخرى . فان الاستعمار والقصر لا يكادان يلحان خطورة الحركة الوطنية وتساعد المطالب الثورية للشعب حتى يفزعان الى انصارهما المعتدلين من أحزاب الاقلية او الشخصيات المستقلة وتكوين حكومات توقف المد الثورى من ناحية وتحقق سيطرتها ومكاسبها من ناحية أخرى .

ولذلك سيجدان دائما — من تلك الأحزاب وبعض العناصر المستقلة — عقب اقالات حكومات الوفد الثلاثة في ديسمبر ١٩٣٧ ، أكتوبر ١٩٤٠ ، يناير ١٩٥٢ — سيجدان منها مطية يمضيان بها في طريق محفوف بالمكاره ... هذا بينما يضطر الوفد الى أن يتبع في مقامد المعارضة منشغلا بتقوية نفسه وتدعيم صفوفه أحيانا أو المشاركة بابداء الراى ازاء بعض الأحداث أحيانا أخرى ، وذلك حتى تأتيه الفرصة مرة أخرى للقفز الى كرسي الحكم — أيا كانت هذه الفرصة ...

وقد مارس الوفد دور المعارضة — على امتداد الفترة التاريخية التى تتناولها تلك الدراسة — فى ثلاث فترات :

الأولى : وهى التى تبدأ عقب اقالة حكومته فى نهاية ديسمبر ١٩٣٧ وتنتهى بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

الثانية : تبدأ منذ اقالته فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وتنتهى ببجيئه الى الحكم فى ١٢ يناير ١٩٥٠ .

الثالثة : والآخره — بالنسبة له وللنظام كله — وهى التى كانت عقب حريق القاهرة الى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وهى — كما نرى — فترات تشكل فترة طويلة (مجموعها ١٠ شهور — ٩ سنوات) بالنسبة الى مجموع الفترات التى تولى فيها الحكم فى

تلك الفترة (٣ شهور و ٦ سنين) ، ولذلك غنستطيع أن نعتبر أن الوفد كان جهاز معارضة أكثر منه أداة حكم .

ونحاول الآن أن نتعرف كيف مارس هذا الجهاز دوره في المعارضة وبإحدى ذي بدا نود أن نلفت النظر الى عبدة ملاحظات : أن الحرب العالمية الثانية وموقف مصر منها ، ثم نتائجها قد شكلت سياسة الوفد في أواخر الثلاثينيات وأوائل — وأواخر — الأربعينيات عندما كان الوفد في المعارضة الملاحظة الثانية : لا نستطيع أن نقرر أن الوفد كان — دائما — أكثر وطنية في المعارضة منه في الحكم كما رأى بعض المؤرخين ، ذلك لأنه فضلا عن أن وطنية الوفد كانت تتعرض لارتفاعات وانخفاضات وموجات وفتوات سواء وهو في الحكم أو في المعارضة ، فإن مقياس الوطنية كان يغير ثابت قريب تصرف اقدم عليه الوفد وهو في المعارضة كان بعيدا كل البعد عن الوطنية — في رأينا — كواقفه من النقراشي أبان عرض قضية مصر أمام مجلس الأمن عام ١٩٤٧ كما سنرى ، ورب تصرف آخر اقدم عليه وهو في الحكم وكان فيه وطنيا متفوقا على نفسه كالفائه لمعاهدة ١٩٣٦ في عام ١٩٥١ مثلا .

الوفد ووزارة محمد محمود :

ونتناول الآن الفترة الاولى التي مارس فيها الوفد المعارضة وقد مر بنا كيف أتيلت وزارة الوفد في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، ففي نفس اليوم تالفت وزارة محمد محمود من الأحرار الدستوريين وبعض العناصر المستقلة والحزب الوطني . كانت الاقلية — لا شك — افتداه على الدستور ، فرغم أنها حق مقرر للملك إلا أن ظروف استخدامه آياه لا يجب أن تكون الا حيث يجد انصراما من البرلمان القائم حينئذ والشعب ، ولم يكن الأمر كذلك حينما اتال وزارة الوفد فقد كان البرلمان القائم وغنيا ، وكانت هذه هي

المشكلة الأولى التي جابهها محمد محمود ، فتربد بين مواجهة هذا البرلمان وبين حل مجلس النواب دون أن يتقدم اليه ، ثم استصدر مرسومين الأول بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، والثاني بحل مجلس النواب وتحديد ١٢ أبريل ١٩٣٨ موعد اجتماع المجلس الجديد . . ثم أعلنت الوزارة الاستعدادات لاجراء الانتخابات ، وكانت الأغلبية الوحدية تطالب بتأليف وزارة محايدة للإشراف على تلك الانتخابات ، الا أن الوزارة مضت في اجراءاتها دون أن تستمع لذلك . . وأجريت الانتخابات بصورة منافية لكل قواعد الحرية ، فقد أجمعت جميع المصادر الحية والصامتة على أن الوزارة تدخلت وفرضت أشخاص الناجحين فرضا وزورت ما شاء لها التزوير .

وان من المقرر أن يسقط فيها جميع الوفدين ولا سيما رئيس الوفد وأعضاؤه ، ولكبر عدد ممكن من النواب الوفديين السابقين ، وان الوفد متوقعا هذه الاجراءات من وزارة محمد محمود ولذلك فقد اجتمعت الهيئة الوفدية واقترحت مقاطعة الوفد لتلك الانتخابات ، الا أن الأمر — كما يذكر سراج الدين — استقر في النهاية وبأغلبية الأصوات على وجوب دخول المعركة مهما كانت نتيجتها .

وكانت النتيجة ان الوفد لم يحصل الا على ١٢ مقعدا فقط ، هذا بينما نجد أن جزيى الأحرار الدستوريين والسعديين قد حصلوا على ١٩٣ مقعدا ، وهنا لا بد أن نتساءل : هل فقد الوفد رصيده عند الشعب بهذه السرعة ؟ وإذا كان قد فقدته فهل يعنى ذلك أنه انتقل الى معسكر الحكومة وانصارها ؟ لقد حاول محمد حسين هيكل في مذكراته ان يدخل في روعنا ذلك فلتأخذ من النتيجة التي أسفرت عنها الانتخابات في كل من نقابة المحامين ، ومجلس النواب حليلا وحجة قائما على انصراف الرأي العام عن الوفد . فقد ذكر لنا أنه حينما وصلت نتيجة الانتخابات في نقابة المحامين الى الوزراء

معلنة انتصار محمد على علوية على مكرم عبيد (كان ما زال سكرتيرا للوفد) بمنصب النقيب فرجوا بها ، لأنها حجة قائمة على انصراف الراى العام عن الوفد . . ولندع الاستاذ مفتى رضوان يجابه هيكى ويغند لنا ما زعمه — ومفتى رضوان لم يكن وغديا فى يوما ما — نيقول « ولقد شهدت هذه الانتخابات بنفسى ، رأيت كيف وقف رجال الشرطة على ابواب محكمة الاستئناف لينعوا دخول المحامين الوفديين اليها حتى لا يشاركوا فى الانتخابات ، وكانت الوزارة هى التى أصدرت بطبيعة الحال الأوامر لرجال الإدارة ليفعلوا ما فعلوا . . » .

ويستطرد مفتى رضوان ليخبرنا بأن هيكى يعلم كل ذلك ، « فلم يكن ثمة داع للسور بهذه النتيجة ، إلا ان يكون سبب هذا السور هو نجاح الحكومة فى اقضاء الوفديين عن نقابة المحامين . » ثم لو فرضنا جدلا أن النتيجة كانت سليمة لا غبار عليها فإن انتخابات المحامين لمحت هى الإيذاء الصادقة عن اتجاه تيار الراى العام . . على أى حال لعلها احدى سقطات الحزبية التى أدت بهيكى الى اتخاذ هذا الموقف .

أما فيما يتعلق بانتخابات مجلس النواب فنجد هيكى أكثر جراءة فى محاولته حينما يذكر « أنه لمبادئ الوزارة تمهد للانتخابات لم يقف الشعب فى جانب الوفد ورئيسه لأنه — أى الشعب — اعتبرهما ظالمين . . . » ثم يقول « وهذا هو السر فى أن الوفد لم يجد مرشحين يتقدمون باسمه الى ١٨ دائرة انتخابية . . . الخ » . والظلم الذى ارتكبه الوفد ورئيسه والذى من أجله لم يقف الشعب الى جوارهما فى الانتخابات هو — فى اعتقاد هيكى — انتهاز ما فرضه شباب الملك ومباشرة سلطاته الدستورية فى التمسك بحقوق دستورية لم يكونا يتمسكان بها فى عهد والده فؤاد . . يشير هيكى الى تلك الأزمات الدستورية التى حدثت بين وزارة الوفد والقصر

(والتي تناولناها بالتفصيل في حكومة الوفد ٣٦ / ١٩٣٧) ...
والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل كان مطلوبا من حكومة الوفد
ان تتساهل في حقوقها الدستورية لمجرد شباب الملك ، او لانها
لم تكن تتبسط بها في عهد فؤاد ؟ اى منطق غريب للدكتور هيكل ؟
على اى حال يبدو انه كان غير راض عما يقرره ومن ثم راح
يتساءل عن سر هذه الظاهرة التى اعجزت الوفد عن وجود مرشحين
لعدد كبير من الدوائر والتي أدت الى ان أصبحت هذه الدوائر
منسوبة نهائيا للوزارة وانصارها .

ويكاد ان يضح يدنا على التفسير الصحيح لهذه الظاهرة رغم
محاولته - بعد ذلك - ان يستبعده .. فبعد ان يتساءل : ما سر
هذه الظاهرة ؟ يقول : « لعله التعديل الذى حدث فى الدوائر
الانتخابية لجارى مدها عند السكان الذى زاد عن قبل » . الا انه
يصعب عليه تقرير مثل هذه الحقيقة فيستدرك قائلا « لكن هذا
التعديل لا يمكن بحال ان ينتج كل هذا الاثر ، لو ان الوفد بقى له
من السلطان على الناخبين ما كان له من قبل حينئذ يقولون :
لو رشح الوفد حجرا لوجب انتخابه ، فيستمع اليهم الناس وتكون
لهم الاغلبية الساحقة ، اما ان ينصرف الناس عنهم ٠٠٠ ، فهذا امر
له دلالة من غير شك سببه وعلته . وينتهى بنا هيكل الى ان
السبب يكمن فى تلك الحالة المعنوية التى أدت الى تقوية الشعور
فى نفس الشعب بان عودة الوفد الى الحكم لا مصلحة للأمة فيها ،
مخافة ان تغلب المصالح العاجلة على المصالح القومية فى هذا
الطرف الدقيق من حياة البلاد . أما تعديل الدوائر الانتخابية —
الذى يتجاهل هيكل اثره — فقد أدخلت الوزارة كثيرا من التعديلات
كانت فى معظمها صادرة لرعاية رغبات مرشحين ، ووجدت الفرصة
— من الوجهة الشكلية — سائحة لها فى التعداد الجديد للسكان .
ولا شك ان هذا التعديل كان له اثره ، هذا بالاضافة الى ما اشرنا

اليه — وفقا لما جاء في جميع المصادر والمراجع — من التزوير العنيف الذى حدث فى الانتخابات والذى كان بليلا ينتقض ما ذكره هيكى . والواقع انه ناقض نفسه فبعد ان ساق لنا دلائله على ضعف الوفد والكماشه ، اذا به ينكر ان رئيس الوزارة اتخذ جميع الاحتياطات لما كان يسمعه من رجال وزارة الداخلية ومن بعض المقربين اليه من « ان الوفد لا تزال تخشى قوته فى الانتخابات ، وانه يستطيع أن يثير يوم الانتخابات من الفئرات ما لم يقدر عليه غداة تنحيه من الحكم » . وان الوزارة ظلت دائما تهتم فى التفكير فى الاحتياطات للمعاجات الانتخابية ، وانه أخذت فى تنظيم حملتها تنظيميا حقيقيا . . . الخ .

فهل يتفق هذا التوقع لخطر الوفد والامعان فى التفكير فى الاحتياط له مع ما ذكره هيكى ؟

على أى حال نخلص من هذا الى الاعتقاد بأن الراى العام لم يكن قد تحول هذا التحول السريع فالتصرف عن الوفد فى تلك الفترة القصيرة ، بل انه اذا كان قد حدث تحول فى تصورنا بأنه كان لصالح الوفد الى حد ما ، اذ احس الراى العام بأن القصر يعود لطغيانه القديم فيطرد الوفد الاثير لديه ، حقيقة ان حكومة الوفد : ارتكبت كثيرا من الأخطاء التى اثرتنا فيها ، لكن الاقالة وبالصورة التى تمت بها وملابساتها أعادت ذكرى سيئة وامارة غير محببة الى نفوس الجماهير ، ومن ثم غفرت — أو تناست — أخطاء الوفد وحكومته وهذه ملاحظة تلفت نظر الباحث عقب كل اقالة لحكومة الوفد من الحكم ، فان الشعب باحساسه الطبيعى الذكى كان يدرك معنى هذه الاقالة ، فكان يعود للتجمع مرة أخرى الى صفوف الوفد باعتبارها ممثلا له وخط الدفاع ضد دكتاتورية القصر وأحزاب الاقلية هذا بالاضافة الى أن حزب الوفد قد أعلن بعد ذلك وعلى اثر

هزيمته في الانتخابات ان اقالة حكومته كانت ضد رغبة الشعب وتحت ضغط انجلترا .

ومن ناحية أخرى لا نعتقد انه اذا كان الراى العام قد انصرف حقيقة عن الوفد فمعنى ذلك ان انصرافه كان الى معسكر الاحرار الدستوريين والمبعدين . فبالنسبة للأحرار وهم الذين كانوا قد حصلوا في انتخابات ١٩٣٦ على ستة مقاعد فكيف يفوزون في تلك الانتخابات بأكثر من مائة مقعد ؟ ان الحزب ما زال كما هو لم يأت بجديد في هاتين السنتين ، اشترك كما اشترك الوفد في توقيع المعاهدة كما راينا ، وكانت معارضته لحكومة الوفد في معظمها كيدية وغير سليمة ، ثم ان توليهم الحكم عقب اقالة وزارة الوفد دون سبب واضح لا شك انه اضعف مركزهم الشعبي فوق ضعفه . . أما بالنسبة للسعديين فنجد ان حزبهم كان مازال حديث التكوين ولم يتخذ له برنامجا محددا من مشكلات البلاد الداخلية او رايه في الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى وسياسة الضرائب . . الخ ، ثم ان تأليفه عقب اقالة وزارة الوفد أضفى عليه ظلا لم يكن محببا للشعب ، ويذا ان الأمر كله اتفق على اضعاف الوفد لمصلحة القصر وحده . . هذا بالإضافة الى ان السعديين — باعتبارهم ومديين منذ وقت قصير — ساهموا في أعمال الوزارة الوفدية وقراراتها ، حقيقة أنهم اثاروا قبل — وبعد — خروجهم من صفوف الوفد بعض الغبار في وجه الوفد وحكومته كما راينا ، الا ان ذلك لم يكن كافيا لانصراف الناس اليهم بهذه الدرجة التى بدت في الانتخابات . .

ان المحصلة النهائية لهذا العرض هى ان الانتخابات التى أجراها محمد محمود كانت مزورة الى أبعد حدود التزوير وماقت في ذلك كل انتخابات سابقة ولاحقة — باستثناء انتخابات اسماعيل صدقى في عام ١٩٣٠ — ويهنا ابراز هذه الحقيقة ، لان البرلمان

الذى قام على أساسها ظل منعقدا طوال أربع أعوام واعتدت عليه حكومات أربعة ، وكان الوفد طوال هذه الأعوام هو الحزب الوحيد في مقعد المعارضة .. وان الباحث ليحار ويأسف أزاء هذه الظاهرة الكئيبة فان البرلمانات التى كانت تأتى نتيجة انتخابات مزورة وغير سليمة تمكث — هى والحكومات القائمة عليها — فترات طويلة ، فى حين أن التى كانت تجيء تعبيرا عن إرادة الشعب — ولو بعض الإرادة — كانت سرعان ما تتهاوى مع الوفد .. !

وإذا ذكرنا أن الوفد ظل فى المعارضة طوال هذه الفترة (١٩٢٨ — ١٩٤٢) فإن ذلك من قبيل المجاز والشكل فقط ، فإن مجلس النواب — وهو الحصن الأول لممارسة المعارضة — كان شبه خلو من الوفد ، فلا شك أن صيحات اثنى عشر نائبا وفديا وسط هدير مائتين وأربع وستين نائبا وحكومة انتلافية من جميع أحزاب الأقلية كانت بعيدة عن المظهر السليم لدور المعارضة ، حقيقة أن الوفد لجأ الى أجهزته الأخرى كالصحافة والاجتماعات والمؤتمرات والمذكرات والنقابات كما سنرى إلا أن كل تلك الوسائل — الى جانب البرلمان — تبقى ثانوية .. هذا فضلا عن أنه حتى الاثنى عشر نائبا وفديا الذين نجحوا والذى كان لنجاح كل منهم ظروف خاصة وفرت له هذا النجاح — لم يكن من بينهم رئيس الوفد أو سكرتيره أو أحد أعضائه ، وقد كان النائبان محمود سليمان غنام وعبد الحميد عبد الحق أبرز النواب الوفديين فى معارضة الحكومة كما سنرى . وكان يوسف الجندى فى مجلس الشيوخ .

على أى حال اطمأن محمد محمود فبدأ له أن الأمور قد استقرت نتيجة الانتخابات — كما يذكر هيكل — ومن ثم شرعت وزارته فى التشهير بالوفد ووزارته السابقة ، والوفد من جانبه أخذ هو الآخر يكيل هجومه ضد الحكومة .. فالوزارة من جانبها استصدرت عدة قوانين وقرارات الهدف منها التشهير بالوفد أولا ، ثم اصلاح ما

أفسدته حكومته ثانيا . مثال ذلك العفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في عهد حكومة الوفد ، وحل فرق القمصان الزرقاء التي أنشأها الوفد . وقد أثرنا إليها . وحصر الاستثناءات التي تمت في عهدا تمهيدا لإلغائها . إلا أنها - فيما يتعلق بحصر الاستثناءات الوحدية - انتهت إلى تأكيد حقيقة تدمج جميع الأحزاب المصرية وحكوماتها فقد تبين من الحصر أن الاستثناءات سلاح لجأت إليه كل الوزارات بما فيها وزارة الوفد ووزارة محمد محمود نفسها .

... ويهنا إبراز هذه الحقيقة المؤسفة - ليس بالنسبة إلى حكومات الوفد فقط - بل لجميع الأحزاب والحكومات حينئذ فحق الاستثناء والفصل بالنسبة للموظفين كان حقا مقررًا لرئيس الوزراء منذ عشرات السنين ، والموظفين جميعا كانوا حريصين غاية الحرص على التمسك بنظرية الحق المكتسب ، وانتقل هذا الاعتقاد إلى الوزراء منذ عشرات السنين ، والموظفون جميعا كانوا حريصين غاية الحرص على التمسك بنظرية الحق المكتسب ، وانتقل هذا الاعتقاد إلى الوزراء أنفسهم .

هذه أمثلة لما اتخذته الحكومة من قرارات كان الهدف منها تنظيم أظافر الوفد ، وليس معنى ذلك أن الحكومة تفرغت لهذا الهدف فقط ، بل قامت ببعض الأعمال الأخرى لكننا لن نتناولها بالتفصيل اللهم إلا بالقدر الذي يوضح دور الوفد أزاءها ومعارضته لها . . . فقد هاجم الوفد وصحافته الوزارة لعدم اشتراك مصر في المحادثات الإنجليزية الإيطالية بشأن قضية الحدود بين مصر وليبيا ، إذ وجد الوفد في هذا التجاهر اعتداء على سيادة مصر . ورغم تأكيد وزارة محمد محمود بأن المفاوضات لن تمس السيادة المصرية بأي شكل فإن مصطفى النحاس اتهم محمد محمود بالضعف على اعتبار أنه سمح لمصالح مصر بأن تكون موضوعا للمساومة بين انجلترا وإيطاليا وراء ظهر مصر . وكان الوفد بذلك مخالفا لمسياسة حكومته

التي وقعت المعاهدة كما رأى استاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ولا سيما أنه واصل الهجوم على السياسة الإنجليزية وبخاصة في كل ما يتعلق بتطبيق المعاهدة .

وكانت صحافة الوفد — ولا سيما المصري — تقصف بالمرصاد لقرارات الحكومة ومشروعاتها ، كما كانت تثير كثيرا من الاشاعات والتشبهات حول أعضاء الوزارة ، فتغيب المصري — مثلا — إلى هواية د . ماهر للسباق (٠٠ المصري ١٩٣٨/٧/٦) ، وكانت الحكومة تدرك أن الوفد مازال — بالرغم من تنحيته عن مجلس النواب — له الصوت القوي ، ولذلك نجد أن محمد محمود يرحب باشتراك السعديين في الحكم رغبة في عدم معارضة لصالح الوفد ، أي أن محمد محمود كان يحرص بوطاة معارضة الوفد فأراد أن يتجنب زيادتها فاشرك السعديين في الحكم . ويحاول هيك أن يفسر هذا الاشتراك الذي أثار دهشته — « لأنه كان يؤثر أن يضطلع بالحكم حزب واحد » — بأن اتجاه السياسة المصرية قبل أن تسند الوزارة إلى محمد محمود كان اسنادها للدكتور ماهر هو السائد حينئذ ، كما أن أغلبية الأجزاء الدستوريين بالنسبة للسعديين في مجلس النواب كان لا يتجاوز بضعة أصوات . وينحصر هذا التفسير — أو التبرير — ما أورده الراقعي من أن محمد محمود اضطر إلى اشراك السعديين معه والتضحية ببعض أعضاء حزبه « لأنه رأى في وجود السعديين خارج الحكم ما يضعف وزارته ويجعلها هدفا لمعارضة واسعة في مجلس النواب . » وهذا هو التفسير الأقرب إلى الصواب في تصورنا فإن محمد محمود كان يحس بضعف مركزه أمام الوفد ، وكان يدرك تزييف إرادة الناخبين ، وأن حكومته لا تستند إلى أي ركيزة شعبية . فكان يحاول بشتى الجهود تجميع كل الكتل حوله ذرا لخطبورة الوفد .

على أي حال اشترك السعديون في الحكم وأصبحت الوزارة انتلافية من جميع الأحزاب المعادية للوفد . وكانت للسياسة العامة للحكومة تأييد بريطانيًا تأييدًا تامًا ضد الخطر الفاشستي الذي انتشر حينئذ في أوروبا ، ولذلك فقد تقدمت باقتراح لتعديل معاهدة ١٩٣٦ ، كما قررت تخفيض عدد الجيش المصري حتى لا يكون خطرًا على بريطانيا في حالة نشوب الحرب . . ومن الائتلاف للسعديين أن تقرر أن اشتركهم في وزارة محمد محمود قد بعث فيها روحًا من النشاط ، فانهم كانوا أكثر إنتاجًا في الحكم من الأحرار الدستوريين ، وأكثر اضطلامًا بالأعمال الانشائية في مختلف النواحي كالتهذيب والقانون والصحة والمالية وغيرها .

مضت وزارة محمد محمود في تصريف سياستها وقد اتسمت بطابع القلقة والاضطراب وكثرة التعميل والتبديل في الوزارة ، والوفد لا يفتأ يهاجمها ، ثم سرعان ما أدركت أن الأمر ليس في يدها وأن القصر مازال يمارس سلطاته ، ويبدو أن على ماهر — وكان ما يزال رئيسًا للديوان — كان يمهّد الأمر لنفسه ، وكانت صفح الوفد مازالت تثير الرأي العام ضد الوزارة وتحاول أن توهمه أن إيلها أصبحت معدومة في الحكم وأن الوفد سيمود إلى الحكم ، ومن ناحية أخرى كانت جريدة المصري تحاول أن تؤكد للرأي العام وجود خلافات داخل الوزارة بين معسكر الأحرار الدستوريين وبين « الوزراء المهامرة » كما كانت تطلق عليهم نسبة إلى رئيسهم أحمد ماهر وأن هذا الخلاف يشهد بين زعيم الأحرار ورئيس الحكومة من ناحية وبين ماهر والنقراشي من ناحية أخرى . . . الخ . كما تعقب المصري المحسوبية والاستثناءات التي كانت تتم في الوزارة ، فتنشر — مثلاً — حركة الترقّيات في السلك الدبلوماسي وتنشر إلى الاستثناءات فيها وعلاقة أصحابها ورئيس الحكومة والوزراء . وكان مجلس الشيوخ قد عرض أكثريته — وهي مازالت وفدية — اقرار ميزانية الدولة ، الأمر الذي أثار خلافاً بين

المجلس. ومحمد محمود فقدم استقالته في ٢٣ يوليو ١٩٣٩ إلا أنه استردها عقب وساطات بذلت لديه ، وفي وسط هذا الجو المضطرب نشرت جريدة المصري أن لقاء قد حدث بين علي ماهر وبين النحاس رئيس الوفد ورغم أنها لم تشر إلى ما دار في هذا اللقاء ، إلا أن صحافة الوفد انتهزت الفرصة والمحت إلى أن المقابلة قد تكررت وأن حديثاً جرى بينها قد يودى بالوزارة ويعيد الوفد إلى الحكم . ويبدو أن هذا اللقاء قد أثار دهشة هيكل — عضو الوزارة — فتساءل : ما معناه وما المقصود منه ؟ « أن الانتخابات التي أجرتها الوزارة لم يرض عليها بضعة أشهر وكانت معركتها قائمة على أساس الخلاف الذي نشأ بين الوزارة الوفدية والقصر على الحقوق الدستورية ... وكان علي ماهر رئيساً للديوان يوم صدور أمر الإقالة ، فهل انقلبت الموازين خلال هذه الأشهر ؟ كان هيكل على حق في تساؤله ورأيته أيضاً ، فإن علي ماهر — على ما يبدو — كان يجس النبض مع النحاس تمهيداً لمجيئه إلى الحكم . فقد كان يدرك التيارات المحيطة بالوزارة والجو العالي العام وتأثيراته على السراي ، فبينما كان محمد محمود منصرفاً يكل اهتمامه إلى تأييد بريطانيا كما أشرنا ، كانت السراي تحاول أن تعبئ الشعور ضد بريطانيا ، كما كانت تأمل في تقوية الجيش وتأييد المحور لها ، وسيبرز هذا الاتجاه في سياسة القصر مع نشوب الحرب العالمية الثانية وتطورها ، ولذلك فقد قام الخلاف بين القصر وحكومة محمد محمود وأدى إلى سقوطها ..

وزارة علي ماهر والفساد :

عهد الملك إلى رئيس ديوانه علي ماهر بتأليف الوزارة الجديدة ، فألفها في ١٨ أغسطس ١٩٣٩ من أميدائه الشخصيين والسعديين وبعض المستقلين دون أن يشترك فيها الإجراء الدستوريين . في الواقع لم يكن في استقاعة علي ماهر أن يقبض

الى رئاسة الوزارة مباشرة عقب اقالة النحاس والا لكانت المسألة مكشوفة بعد ذلك في الصراع الذي دار بينهما لذلك ترك محمد محمود يتولى رئاسة الوزارة . ولكن الى حين . . وكان من الطبعي ان يلقي على ماهر معارضة شديدة من الوفد المصري لحوزة الذي قام به في التمهيد لاقالة حكومته كما رأينا ، بالاضافة الى ان اختيار على ماهر - بضرب النظر عن علاقته بالقصر - كان يعنى تدعيمها لنفوذ الحوزة في سياسة مصر . ثم انه كان لا يناسب الى حزب ما وليس له في البرلمان حزب ، فكان يعتمد على عطف فاروق . .

وقد صاحب تأليف الوزارة الجديدة اكفهارار الجو العالمى ، واستحوذ القلق على النفوس في العالم كله عقب الأزمة التي اجتاحت أوروبا بسبب موقف هتلر من دانج وبولندا ، اذ سرعان ما تدهور الموقف واعلنت الحرب العالمية الثانية في اوائل سبتمبر ١٩٣٩ . . ويحسن بنا قبل ان نتناول موقف الوفد من الوزارة والحرب وتطوراتها ان نستعرض آثار اعلان الحرب في سياسة الوزارة واتجاهات الاطراف الأخرى . .

لما كانت إنجلترا قد اعلنت الحرب على ألمانيا واصبحت طرف نزاع كان لا مناص من وضع معاهدة ١٩٣٩ موضع التنفيذ ، اذ نصت المادة السابعة منها على ان مساعدة مصر « تنحصر في ان تقدم لبريطانيا داخل حدود الاراضى المصرية جميع التسهيلات التى يوسعها بما فى ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات » . كما نصت على ان « تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك اعلان الاحكام العرفية والرقابة على الأتباء لجعل مسانعتها لبريطانيا فعالة » . فلم يسغ الحكومة الا أن تبادر - كما طلبت السفارة البريطانية - باعلان

الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف والمكتبات
والرسائل ... الخ .

وقد وافق البرلمان بمجلسيه على تلك الإجراءات ، ثم اقترنت
بقطع العلاقات السياسية بين مصر والمانيا ، كما أصدر الحاكم
العسكري قرارا بمنع التعامل التجاري مع رعايا المانيا ، كما
قبض على هؤلاء الرعايا وصودرت أملاكهم ..

في الواقع ان اخلاص مصر كدولة حليفة لبريطانيا لم يكن
موضع الشك — كما يذكر جان ليجول — فقد نشرت الصحف
الأجنبية مقالات مسبهة عن اخلاص البلاد في تنفيذ تعهداتها ، فقد
جاء في الإيجشان جازيت مثلا « ان بريطانيا لن تنس موقف مصر ،
وستذكر دائما بالإمتنان هذه المعاونة الطيبة التي قدمتها في سخاء
وكرم » . كما مدحت صحف لندن هذا الموقف السليم من مصر رغم
ضخامة الدعاية النازية والفاشية .

كان الشعور السائد في مصر حينئذ يتلخص في كون التحالف
البريطاني ضرورة أكرهت عليها البلاد ، الا ان ذلك لا يحول دون
تنفيذ المعاهدة من جانبها ، فقد صرح على ماهر لندوب القايمز
قائلا « تتجه مصر حكومة وشعبا الى بريطانيا بقلبها في هذا النضال
القاسي من أجل العدالة والحرية ، وستقدم مصر لطيفتها كل
عون تنفيذاً لتعهداتها ، وستعارض كل محاولة للقوة الغاشمة ،
لقد ناضلنا طويلا للحصول على استقلالنا ومثلنا على استعداد
للتضحية ابقاء عليه » . ولقد أصبحت جريدة المصري عن هذا
الشعور المصري فقالت « المصريون في هذه اللحظة الراهية متجدون
كرجل واحد يسألون الله نصر العدالة والحق والديمقراطية وتأمين
مصر .. » .

هكذا كان واضحا تماما اتجاه حكومة على ماهر الى جانب بريطانيا في الفترة الأولى من وزارته ، فكيف تطورت الأمور حتى أصبح على ماهر شخصا غير مرغوب فيه منها بأنه « محسوري الهوى » وبالتالي يجب استقالته كما سنرى في يونيو ١٩٤٠ .

في الواقع ان المتتبع لتطورات التيارات السياسية الناشئة عن ظروف الحرب وملابساتها يخرج بعدة حقائق منها : ان على ماهر لم تكن له سياسة معينة ازاء الحرب العالمية الثانية ، وهو ليس كما صورته بعض الكتاب الأجانب ومن هنا نحوهم من المؤرخين المصريين المعاصرين من أنه ذو ميول محورية ... الخ والا بماذا نفسر مواقفه المتعددة في صالح بريطانيا ؟ ان على ماهر كان يريد اعلان الحرب ضد ألمانيا — شأنه في ذلك شأن شقيقه أحمد ماهر — وذلك طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ . . واذا كان أحمد ماهر قد ثبت على موقفه المحدد في هذه القضية لدرجة ان صار يبدأ أساسيا لحزبه بعد ذلك كما سنرى ، بل لدرجة أنه ذهب ضحية لهذا الموقف (قبل في فبراير ١٩٤٥) نجد ان على ماهر مزعزع العقيدة ، فحينما اعتقد ان النصر طيف بريطانيا وفرنسا — في أول شهور الحرب — نجده يريد اعلان الحرب ضد ألمانيا كما اشرنا ، وان عدل عن هذا الرأي — بعد ذلك — مكثفيا بتقديم المساهمات والتسهيلات السالفة الذكر لبريطانيا . ثم نجده حينما تتوالى انتصارات المحور وسقوط دول أوروبا تحت سنانك جحافل هتلر وتحطيم خط دفاع فرنسا « ماجينو » وانهارها ثم استسلامها في منتصف يونيو ١٩٤٠ ، حينذاك نجد على ماهر ينتقل بولائه واخلاصه الى دول المحور . .

اي ان على ماهر لم يكن محوريا منذ دخوله الوزارة فكانت سياسته ازاء الحرب ومعسكراتها كسياسته الداخلية ازاء الأحزاب وزعمائها أي سياسة متذبذبة . . لكن الانصاف يقتضي من الباحث ان يقرر انه اذا كان في سياسته الداخلية ازاء الأحزاب ما يبعث على النفور منه — وهي بالفعل كذلك — فانه في تلك السياسة التي اتخذها ازاء

المعسكرين المتحاربين كان مصريا مخلصا يطلب الأمان لبلاده فحرص على الوقوف الى جانب المعسكر المنتصر . ولم يكن علي ما هجر نسججا مقردا في تلك السياسة ، ولا يجاني الحقيقة اذا اعتبرنا انه كان يمثل في ذلك مشاعر الشعب المصري واحاسيسه حينئذ ، لكن ما هي سياسة الوفد ازاء كل هذه التطورات ؟ .

سياسة الوفد ازاء الحرب :

ان الوفد ، ما هو الا جماعات وقطاعات من الشعب حينئذ فكان من الطبيعي ان يمثل اختلاجاته وسيموله ، ولذلك سنجد ان الوفد — هو الآخر — ينتقل بهيذان الولاء من معسكر الى آخر ، فلم يكن حزبا عقائديا بالمعنى المعروف ، لكن ولاده كان الى جانب معسكر الديمقراطية اكثر منه الى جانب معسكر النازية والفاشية كما سنرى في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ مثلا ، ولكي ننصف الحقيقة نقرر انه لم يكن ولاء) في اختياره الى المانيا احيانا بقدر ما كان مجرد خروج من دائرة بريطانيا باعتبار انها هي التي تمثل الاستعمار وهي التي تحتل البلاد ولولا هذا الاحتلال لما انجرفت في تيار الحرب وفيرانها .

نمض البداية نحس بانزعاج الوفد نتيجة تدعيم نفوذ المحور وانتشار القوى الفاشستية في مصر فنجده يسارع بمحاولة تقوية نفسه وتدعيم صفوفه — ونلاحظ ان الوفد كان دائما ينتهز فرصة وجوده في المعارضة ويقوم بمثل تلك المحاولات — فقد حاول الوفد في عام ١٩٣٨ ان يعقد مؤتمرا ، لكنه لم يتخض من نتائج هامة ثم حينما تطورت الاحداث من نشوب الحرب وعلان الاحكام العرفية ، كل هذا منح الوفد فرصة الهجوم — كعادته — على الاحزاب المعادية له من ناحية وانجلترا من ناحية اخرى . فقد ظهرت موجة منتظمة من المقالات المعادية لانجلترا في الصحف الوفدية بالشكل

الذى شجع دولتى المحور . ثم حينما جرت مناقشة فى مجلس النواب (فى أوائل يونيو ١٩٣٨) حول نفقات الجيش أكد النواب الوفديون أن السفير البريطانى ورئيس البعثة العسكرية البريطانية سيسطران على مصر سيطرة لا تقل عن سيطرة المعتد والمفتش العلم قبل توقيع المعاهدة ، وأنكر محمد محمود علنا فى مؤتمر صحفى هذه التهمة التى أثارها الوفد . إلا أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن الصحيفتين الناطقتين باسم الوفد قد خففتا بعد ذلك من لهجة العداء نحو بريطانيا وكفنا عن انتقاد المعاهدة . بل أكرت هذه الصحف من الإشارة الى الإعجاب بالحلفاء لأنهم يمثلون — فى رأيها — المعسكر الديمقراطى . وهنا لا بد أن نطرح سؤالا : هل كان الوفد — حقيقة — يؤيد الحلفاء تحت تأثير التشابه العقائدى ؟ فى الواقع أننا نستبعد هذا لعدة اعتبارات :

أولا : لأن بريطانيا لم تكن نصيرة للديمقراطية دائما فى مستعمراتها .

ثانيا : لأن الوفد لم يكن حزبا عقائديا كما ذكرنا ..

ثالثا : لأن أسلوب الوفد كان يتغير حسب تغير الموازين . وحتى لا نتهم بالتجنى نسلع فنقول أن دينه فى هذا التغير كان لا شك ينبع من رغبة وطنية كما يتصورها ، وكما سنرى .

فقد أوضح الوفد موقفه حينما وضع مذكرة قدمها النحاس فى أول أبريل ١٩٤٠ الى السفير البريطانى ليبلغها الى الحكومة البريطانية ، وقد تضمنت المطالب الآتية : أولا : أن تصدر الحكومة البريطانية وعدا بسحب القوات الأجنبية من الاراضى المصرية عقب نهاية الحرب لتحل محلها القوات المصرية ، وأن تبقى

المخالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها .

ثانيا : ان يكون لمصر الحق في الاشتراك في مباحثات الصلح .

ثالثا : أن تدخل بريطانيا في مفاوضات مع مصر للاعتراف نهائيا
بسيادة مصر على السودان . رابعا : المطالبة بإلغاء الأحكام
العرفية .. خلسا : رفع القيود المفروضة على تصدير القطن ..

ويجب أن نتوقف قليلا أمام هذه المذكرة من حيث بواعثها
وهل كانت تمثل اتجاه الوفد وسيلسته أراء بريطانيا أم كان القصد
منها مجرد الدعاية السياسية ؟ لقد اختلف المؤرخون والباحثون
المعاصرون أراء تقييم تلك المذكرة فبينما رآها البعض « تعبيرا عن
نوع من اليقظة السياسية من جانب الوفد بكل تأكيد ، وأن توقيعها
يزيد في أهميتها إذ أنها جاءت في وقت كانت بريطانيا قد بدأت تدرك
فيه خطورة الموقف العام بالنسبة لها في مصر . » ، رآها البعض
مجرد حركة للاستهلاك المحلى « وأنها ربما لأشعار الجانب
البريطاني بأن الوقت قد حان لإجراء التغيير .. وقد أخذ عليها
البعض الآخر مطالبتها بالبقاء على التحالف لأن هذا معناه اعتراف
بضرورة الربط بين السياسة الخارجية لكل من البلدين مما قد
يفسح المجال لتفسيرات أخرى قد يكون منها الدفاع المشترك
لتنظيم هذا التحرك .. وقد رجح البعض أن هذه المذكرة مناوره
سياسية باعتبار أن الوفد كان خارج الحكم حينئذ ، وبينما تولى
الحكم في فبراير ١٩٤٢ لم يطالب الانجليز بشيء ، وعجب البعض
لنقدديها الى السفير البريطاني لأن هذا معناه ان تلجأ أية هيئة
سياسية الى السفير الذى يمثل دولة الاحتلال .

ومهما يكن الراى فى تلك المذكرة والدافع اليها فانها لا شك
كانت الصدمة الاولى للخروج عن دائرة معاهدة ١٩٣٦ ، ومن ؟

من الحزب الذى رأينا كيف مهد لها وشارك فى صنعها ووقع عليها (٧ أعضاء وفدين) ثم دق الطبول لها ، ها هو الوفد أول الخارجين على المعاهدة ، حقيقة أنه — عندما تولى الحكم — امتدح التحالف واطنّب فيه كما رأينا ، إلا أن هذا لا يغير من الواقع شيئا وهو أن حزب الوفد لم يكن حزبا عقائديا .. ثم أن الآثار التى برتبت على تلك المذكرة توجى بقيمتها السياسية اذ بيننا نجد أنها أحدثت تأثيرا كبيرا فى انحاء البلاد وقويت بالاعتباط والرضاء من جانب الراى العام ، باعتبارها انتصارا كبيرا لقضية الجلاء وتعلق البلاد به ، نجد أنها — من الناحية الأخرى — قد أثارت الاستياء والتذمر لدى الحكومة القائمة والجانب البريطانى ، ولا شك أن نشر المذكرة أظهر الوفد بمظهر المدافع عن أمانى مصر القومية .

ويبدو أن الدافع الأول وراء تقديم هذه المذكرة أن الوفد كان يريد أن يسمع للجماهير صوته فالبرلمان — ولا سيما مجلس النواب — كان عديم الجدوى بالنسبة له — والصحافة تخضع للرقابة الصارمة ، بالإضافة الى أن على ماهر — كما يذكر جان لوجول — كان يتجاهل مركز الوفد بحجة أنه ليس مشتركا فى الحكم .

على أى حال هاجم على ماهر هذه المذكرة واتهمها بأنها خرق لدستور البلاد وشرفها .. أما بريطانيا — فرغم انهماكها حينئذ فى الحرب ورغبتها فى كسب رضاء الشعوب — فقد كانت اجابة حكومتها تنم عن السخط والحق ، اذ أرسل اللورد هاليفاكس وزير خارجيتها الرد . ولاهمية هذا الرد من حيث أنه يوضح مدى تأثير المذكرة فقد رأينا أن نثبته .. وقد جاء فيه ما ترجمته :

١ — « أبلغوا النحاس باشا فى الحال أن الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية

شعورا اليها للغاية ، ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة للعب دور في السياسة الداخلية ، في حين أن بريطانيا مشتبكة في صراع ليس اثره على مصر مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا نفسها .

٢ — اما فيما يختص بالمسائل التي اثارها النحاس باشا فمن البديهي أنها تؤدي الى :

(١) اعادة النظر في المعاهدة المصرية البريطانية .

(ب) تدخل من جانبنا في السياسة الداخلية المصرية .

(ج) الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الإقتصادي في الحرب ضد ألمانيا .

٣ — لما كانت نتيجة الحرب ذات اثر فعال بالنسبة لمصر ، ومن الجلى بلا شك للنحاس باشا أنه لم انتصر العدى لم يبق الا قليل احتمال في مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية ، فان الحكومة البريطانية موقنة بأن المسؤولين عن مصير الشعب المصرى ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسئوليات التي تجابههم في ساعة خطيرة من تاريخ العالم .

٤ — اننا نحارب لسلامة الامم الصغيرة واحترام العهد المقطوع ، قتل للنحاس باشا — وانا أحد الموقعين على المعاهدة — يبدو لى أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيها للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية ، وأنه ليسعدنى أن اتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهد طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التي لم تقترن بالسداد .

واضح من هذا الرد استياء الحكومة البريطانية من مذكرة الوفد ، ومحاولة تبرير تلك الاجراءات التى اتخذت من جانب حكومة مصر عقب اعلان الحرب والتى اشارت اليها المذكرة ، الا ان هذا يثير تساؤلا يطرح نفسه : هل نستطيع ان نستشف منه ولا سيما مما جاء فى الفقرة الثالثة محاولة للتفاهم مع النحاس واشعاره بان الوقت سيجيء كى يتولى الحكم ويمارس مسئوليته تجاه أحداث الحرب ؟ رغم أننا لا نستطيع ان نقطع الشك باليقين الا ان الأحداث التى توالى بعد ذلك والتى انفصلت فيها بريطانيا — بجلاء — عن رغبتها فى تولية الوفد الحكم تؤكد هذا الشك فان تلك المذكرة قد لفتت نظر بريطانيا الى وجود الوفد كحقيقة لا يمكن تجاهلها لا سيما وأنه قد سار على سياسة معارضة كل الاجراءات الخاصة بالحرب ورفض كل اقتراح يتضمن اشتراك مصر اشتراكا مباشرا فيها ، ومن ثم يمكن ان نعتبر ان هذه المذكرة كانت الأساس الاول فى تغيير وجهة نظر حكومة بريطانيا والحاجها بعد ذلك فى تولية الوفد الحكم لدرجة التهديد بالعنف كما سنرى فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٣ .. الا ان الانصاف يقتضى ان نذكر ان الوفد لم يصمت ازاء الرد البريطانى السالف الذكر بل اجاب عليه برسالة ايد فيها مذكرته السابقة .

ولكن نستطيع ان نمضى فى القاء الضوء على دور الوفد ابان هذه الفترة الطقة فى تاريخ مصر والحرب العالمية وكيف أدركت بريطانيا أهمية وجوده — الوفد — فى الحكم ، يجدر بنا ان نتلمس معالم الطريق آنذاك على النحو التالى .. حكومة على ماهر مازالت فى الحكم .. ايطاليا تدخل الحرب الى جانب ألمانيا فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ ثم تتأزم العلاقات بين على ماهر والانجليز .. ويصبح وجود الوفد فى الحكم امرا ضروريا لبريطانيا ... ولا بد من القاء نظرة — ولو سريعة — على مجريات الامور فى حكومة على ماهر وكيف

انتهى الامر بها الى ما انتهت اليه ليصبح جواد الوفد هو المرتقب في الفوز بالسباق .

تركنا على ما هو وهو يتمتع برضاء الانجليز على نحو ما .
فماذا جد من الامور كي ينقلب هذا الرضاء الى عداء مستحكم ؟ وقد
لما اشرنا اليه آنفا ان « ترمومتر » الولاء عند على ماهر كان يتذبذب
بين الصعود والهبوط تبعا لارتفاع وانخفاض درجة حرارة الحرب
الدائرة حينذاك على حدود مصر الغربية بين الحلفاء والمحور . .
نريد ان نؤكد هذا مرة ثانية فلم يكن على ماهر — شأنه في ذلك شأن
معظم الساسة المصريين حينئذ ان لم يكن جبيعهم — عقائديا يلتزم
بمذهب فكري او ايدولوجي معين ، وهذه قضية تحتاج الى تحليل
في جنور الارض والبيئة وظروف الاستعمار و الخ لسنا
بصدده الآن . .

كان ميزان الحرب يميل حينئذ لصالح المحور فبال ممه على
ماهر كما سنرى ، لكن بالإضافة الى ذلك كانت هناك عدة ظواهر
أثقت بكثير من الضباب بينه وبين انجلترا فتعذرت الرؤية الواضحة
بينهما ومن ثم تدهورت العلاقات وهذه الظواهر هي :

اولا : كان من بين الوزراء الذين شكل منهم على ماهر وزارته :
اللواء محمد صالح حرب — واللواء عبد الرحمن عزام ، وقد عرف
عنهما انهما كانا يتأثران لموقف بريطانيا وفرنسا الاستعماري في
الهند والمغرب ولا سيما مؤازرة بريطانيا للصهيونية في فلسطين ،
لمكان وجودهما — حرب وعزام — يشكل احد الاسباب لعدم ارتياح
بريطانيا التام عن وزارة على ماهر رغم التزامها بنصوص المعاهدة
كما اشرنا .

ثانيا : كان تعيين الفريق عزيز المصرى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى (فى اغسطس ١٩٣٩) — عاملا آخر فى استياء الانجليز لما كانوا يعرفونه عن اتجاهاته وميوله نحو الالمان واعجابه بتفوقهم منذ الحزب العالمية الاولى . ثم ازداد استيائهم لمواقفه ازاء بعض الاحداث ، الامر الذى ادى فى النهاية الى استخدامهم جميع وسائل الضغط لطرده من منصبه حتى اقبل فى فبراير ١٩٤٠ .

ثالثا : الزيارة الرسمية التى قام بها على ماهر وصالح حرب ووزير الاشغال للسودان فى فبراير ١٩٤٠ وكانت الزيارة الاولى التى يقوم بها رئيس وزارة مصرى فى العهد الحديث . وكانت لها آثار طيبة فى السودان . فقد ادى على ماهر وصالح حرب بعدة تصريحات اعتبرت بريطانيا. مثيرة للرأى العام هناك وفى مصر . وربما كانت موافقة وزيرى الدفاع والاشغال تستهدف تمثيل مصالح مصر العسكرية ورعاية مصالحها فى مياه النيل .

كل هذه الظواهر كان لها اثرها فى تلبد الغيوم بين على ماهر والانجليز ، فاذا أضفنا حساسية موقف بريطانيا فى تلك الفترة الحرجة من وقائع الحرب العالمية الثانية ودخول هتلر باريس فى منتصف يونيو ١٩٤٠ ، واستعداد على ماهر النفس واسلوبه المكيفلى من وجهة نظر التاريخ ، ثم دخول ايطاليا الحرب فى نفس الشهر الى جانب المانيا على النحو الذى سنتنبأه — بايجاز — بعد قليل ، كل ذلك كان له اثره فى ازدياد التلبد وتآزم العلاقات بين على ماهر وبريطانيا .

ثم كان اعلان ايطاليا الحرب ضد فرنسا وانجلترا فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ وما استتبعه من التطورات بمثابة القضاء المبرم على أى أمل فى اصلاح العلاقات بينهما . . اذ يبدو أن بريطانيا كانت ترى فى

اعلان ايطاليا الحرب مبررا لأن تسرع مصر في اعلان الحرب على
الطليان .. ثم حينما رفض مجلس الوزراء ومجلس النواب الزام
مصر باعلان الحرب طلب السفير البريطاني عدة مطالب عاجلة
بشأن السفارة الايطالية والايطاليين لم ينفذها على ماهر جميعها ،
بحجة انها لا تتفق والتقاليد الدبلوماسية وقواعد العرف الدولي ..
اصبح واضحا ان التعاون بين حكومة على ماهر وبريطانيا صار
مستحيلا ولا سيما أن الأخيرة كانت تمر ب تلك الفترة الحرجة ومن ثم
اعتقدت — خطأ أو صوابا — أن على ماهر يعمل على استغلال
موقفها السيئ آنذاك وهو — أن لم يكن متعاوناً مع المحور — فعلى
الأقل ليس متحمساً لقضية الحلفاء .

تصارى القول أن بريطانيا أخذت تتشكك في وجود اتصالات
بين على ماهر والمحور ، وأن كان هذا التشكك قد بالغ فيه لدرجة
أنه أصبح اعتقاداً اتخذت منه بريطانيا تكاة أو حجة لعدم الاعتراف
بدور مصر في قضية الحلفاء أثناء نظر القضية المصرية في مجلس
الأمن عام ١٩٤٧ حينما أشارت الى « ميول القصر المحورية » .

ولعل من المناسب — في هذه النقطة — ولا يستكمال الصورة
أن نلم — بإيجاز — بموقف القصر الذي لم ينسئ بريطانيا في عام
١٩٤٧ أنه كان « محوري الميول » . فقد أشاع بعض المؤرخين
الانجليز والكتاب الأجانب عن وجود علاقة بين فاروق والمحور
واعتمدوا في ذلك على بعض الدلائل والشواهد .. ويصرف النظر
عن تلك الدلائل وعما اذا كانت مجرد تبرير تصرفات بريطانيا بعند
ذلك أو أن هناك ظلا من الحقيقة فيها كما رأى بعض المؤرخين
المصريين المعاصرين فإن السؤال الذى يطرح نفسه : هل كان
انبعاث فاروق لاقامة تلك العلاقة عن حنكة سياسية بمجريات
الشئون الدولية ، أم كان انبعاثه عن هوى في نفسه ستؤكدده
الأحداث التالية ... ؟

حقيقة ان على ماهر كان اثرا لديه وها هو على وشك الرحيل
برغبة بريطانيا وحدها ، كما انه من الثابت — شأنه في ذلك شأن
وزيره الاول — انه انطلق بدوره يسخر من بريطانيا في مجالسه
الخاصة ، ويحيط نفسه ببعض الأمراء الشبان المتحمسين لألمانيا
النازية ، كما كان خدمه الخصوصيون من الايطاليين ، وكان لهم
تأثيرهم الشخصي عليه . . . ومن الثابت أيضا — كحقيقة موضوعية
لا تقبل الجدل — أن الشعب المصري آنذاك كان يشعر — وهو
شعور طبيعي في رأينا — بالشماتة في الهزيمة التي تحيق بالجيش
البريطانية القريبة من حدود بلاده والتي تحتلها أيضا ، في الوقت
الذي يتطلع فيه باعجاب الى انتصارات المحور ويستمتع الى
دعاياتهم ، ولسنا الآن بصدد تحليل هذا الشعور وهل كان انبعائه
عن ادراك سليم أم كان عن غير وعى سياسى ، فان مشاعر
الشعوب وانتفاضات جماهيرها يقف التحليل ازاءها صامتا متسائلا
. . . ولكي نرضى انفسنا نقول ان هذا الشعور لم يكن صادرا عن
الحب في المنتصرين بقدر ما كان كراهية وبغضا للمهزومين .

ونعود الى موقف فاروق لنؤكد أن « محوريته » المشكوك
فيها لم تكن نابعة عن رغبة في مجارة مشاعر الشعب ، أو من
تأثير حاشيته وخدمة الايطاليين أو بعض الأمراء النازيين ، أو حتى
مشاركة لوقف حكومته الموشكة على الاقتلاع من جذورها . ان
تصورنا — وهو قائم على ادراك لعقلية وتكبر فاروق — أنه كان
راغبا ومطلعا للسلطة المطلقة التي كان يزينها له رجال حاشيته
والتي كانت تحد منها قوة الاحتلال ، فانتهاز فرصة هزيمتها وأراد
ان يجرب السير في « الطريق الوعر » — صادرا في ذلك عن تفكير
صبياني — فاتخذ بعض المواقف المعاكسة للانجليز لمجرد اظهار
سيطرته من ناحية ، والنيل من قدر بريطانيا كما سيتضح في قطع
العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية في يناير ١٩٤٢ مثلا .

وفي وسط هذه التيارات لا بد أن نتساءل : أين كان يقف الوفد وما هي اتجاهاته في تلك الفترة ؟ ولكي نجيب على هذا التساؤل يحسن بنا أن ننتهي أولا من وزارة على ماهر . . فرغم أنها قامت بقطع العلاقات مع إيطاليا في ١٢ يونيو ١٩٤٠ كما فعلت في سبتمبر ١٩٣٩ بالنسبة لألمانيا ، ورغم اقرار مجلس البرلمان لسياستها من حيث تجنب مصر ويلات الحرب مع الوفاء بتمهدهاتها في حدود معاهدة ١٩٣٦ وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا كما ذكرنا واعتقال معظم رعاياها ، رغم كل ذلك فقد تآزمت العلاقات وأصبح على ماهر شخصا غير مرغوب فيه بحجة أنه يقيم العقبات والعراقيل أمام السلطات العسكرية البريطانية ، فوجهت الحكومة البريطانية — عن طريق السفارة — الى الملك تبليغا بمثابة انذار (في ١٩ يونيو بأنه لا سبيل للتعاون بينها وبين حكومة على ماهر وأن : *« Aly Maher Must Go »* وكان هذا أول تدخل مكشوف على سيادة مصر المستقلة منه عقد معاهدة ١٩٣٦ . ثم توجه السفير البريطاني لمقابلة فاروق وأبلغه نص الانذار ثم نصحه بقيام وزارة ومدية أو على الأقل وزارة يرضى عنها الوفد ويؤيدها . وعقب هذا التبليغ استدعى الملك زعماء الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الشيوخ والنواب الحاليين والمسابقين (أنتد) وبعض الشخصيات السياسية وعقدوا اجتماعا للتشاور حول الانذار . . ثم انتهى هذا الاجتماع بقرار بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر .

ويحسن أن نقف قليلا أمام هذا الانذار وملابساته وما أعقبه من اجتماعات ثم ما أسفرت عنه تلك الاجتماعات ، إذ نود أن نلفت النظر من خلال هذه الوقفة الى حقيقة تالفة — ولو أنها مسبقه — وهي أن حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ الذي سنتناوله في موضعه لم يكن جديدا بل يكاد أن يكون صورة لما حدث في عام ١٩٤٠ وأن اختلف الاسلوب لاختلاف درجة حرارة الحرب ، وبالتالي فإن

الباحث يجد نفسه مندهشا ازاء ما اثاره حادث ٤ فبراير من
الطنطنة والاهمية المفتعلة مع أنه صورة مصورة لحادث يونيو
١٩٤٠ ٠٠ نفس المظاهر : انذار بريطاني ينم عن رغبة في التغيير
وقيام وزارة وندية او يرضى عنها الوفد والملك يستدعى الزعماء
وكبار رجال السياسة ، ويكاد أن يكونوا هم الذين سيتداولون
ويتشاورون عقب انذار ٤ فبراير كما سنرى ، والاجراءات التي
اتبعت في الاجتماع هي هي ، والنتائج هي هي فوجوهها : وضع
الأمر بين يدي الملك « ليصرفه بحكمته » أي الإذعان للتسلط
البريطاني ، والبحث في شكل الوزارة الجديدة : قومية او ائتلافية
او ... الخ والنحاس يرفضها كلها بأنواعها طلبا وزارة محايدة
تجرى الانتخابات ... وينتهون على غير اتفاق ... وان كلاهما
— تبليغ يونيو وانذار فبراير — تدخل مكشوفاً واعتداء على
سيادة مصر الداخلية وخرقا لمعاهدة ١٩٣٦ ..

تمثيلية مكررة نضعها من الآن في الحسبان ، ويبدو أن تولية
النحاس للحكم غداة ٤ فبراير هي التي خلقت تلك الهالة من
الاهتمام التي كان مصدرها — كما نتصور — احزاب الاقلية
وزعمائها وصحافتها ، والا لماذا لم تثر نفس الهالة حول الانذار
الاول وهو حادثا في ثانيا التاريخ المضرى المعاصر ؟ هذه وجهة نظر
نضعها من الآن كتأعده للحادث « الجلل » الذي سنأتى اليه في
فبراير ١٩٤٢ . ثم نعود لنذكر أن على ماهر حضر اجتماع زعماء
الاحزاب وفرض عليهم ما قامت به وزارته من معاونة انجلترا في
حدود المعاهدة وما تلقته من خطابات الشكر على تلك المعاونة ولكن
الحاضرين — وفي مقدمتهم أحمد ماهر — رأوا أن الأفضل أن
تستقيل الوزارة بعد فقدان الثقة بينها وبين حكومة بريطانيا ،
ثم التى على ماهر في البرلمان تصريحاً طعن فيه طعناً جارحاً على
موقف انجلترا من مصر ثم قدم استقالة وزارته في ٢٣ يونيو
١٩٤٠ .. مقبلها الملك .. واتجهت الانظار الى الوفد .

ويبدو من خلال الأحداث أن بريطانيا أصبحت تعتقد أن وجود الوفد في الحكم أمر حيوى وضرورى لقضية الطغاة ولهزيمة الفاشية ولا سيما حينما تازمت العلاقات بينها وبين على ماهر بالشكل الذى اشرنا اليه ، ولذلك كان الدافع الأساسى وراء التبليغ الآنف الذكر هو — فى تصورنا — رغبتها فى اسناد رئاسة الوزارة الى رجل يتمتع بثقتها الكاملة الى جانب أنه يحوز رضاء أغلبية الشعب المصرى . فى اسناد رئاسة الوزارة الى رجل يتمتع بثقتها الكاملة الى جانب أنه يحوز رضاء أغلبية الشعب المصرى . وستناقش دوافع تلك الرغبة عندها نتناول حادث ٤ فبراير . وليس معنى ذلك تجاهل أهمية الخلافات التى نشأت بين بريطانيا وعيسى ماهر وأثرها فى تقديم استقالته ..

ولا بد أن هناك سؤالا يطرح نفسه : كيف تتفق الرغبة البريطانية فى اسناد الوزارة لرعيم يحوز ثقتها وتطمئن اليه — وهو النحاسى — مع ما نسبت الإشارة اليه من تقديم مذكرة أبريل ١٩٤٠ وما جاء فيها من المطالب التى أثارت استياء بريطانيا بل واعتبرها على ماهر نفسه خرقا للتقاليد الدستورية ؟ . لأول وهلة وبالنظرة السطحية نراه تناقضا ، لكننا اذا تعمقنا الأمر أدركنا أن المذكرة نفسها كانت تعبيرا عن قوة الوفد ، والإنجليز حينئذ فى فترة حرجة يحتاجون للحزب القوي الى جوارهم بصرف النظر عن بداءاته ومطالبه فهم كميلون بتجاهلها .

على أى حال نصحت بريطانيا القصر — عن طريق السفير مايز لامبسون — بقيام وزارة وفدية أو — على الأقل — وزارة يرضى عنها الوفد ويؤيدها .. فأوفد الملك عبد الوهاب طلعت الى مصطفى النحاس — فى كفر عشنا — وعرض ظروف الموقف عليه فأبلغه نص برقية هاليفاكس ونصيحة لامبسون ثم قال له أن الملك يستشيريه فيما يجب أن يفعله .. ولأهمية هذا اللقاء وما دار فيه

وما سيترتب عليه حينما يستدعى الملك النحاس لمشاورته فى أحداث فبراير ١٩٤٢ مما سيأتى توضيحه ، لأهميته نقف عنده قليلا .
 فهناك روايتان عما دار فيه . فبينما يذكر الرامعى أن عبد الوهاب طلعت عرض على النحاس تأليف وزارة قومية برئاسة ، وأن النحاس اعتذر بحجة فشل الوزارات الائتلافية ... الخ . نجد هناك رواية نفهم منها أنه قد حدث اتفاق بينهما فى أمر تشكيل الوزارة الجديدة ، وأنه بينما كان النحاس يتأهب للعودة الى القاهرة ليجمع أعضاء الوفد ويعرض الأمر عليهم لاستصدار قرار برأى الوفد ، اذ بالأمر الملكى يصدر الى حسن مبرى بتشكيل الوزارة الجديدة ، وتبين أن الملك كان يعيث ، وكانت مفاجأة للوفد .

ونحن نميل الى الاخذ بالرواية الثانية لأنه كان قد سبق هذه الوفاة اجتماع للزعماء للتشاور فى توحيد الصفوف وتأليف وزارة قومية ، وقد أصر النحاس فى هذا الاجتماع على رفضه الاشتراك فى الوزارة القومية ولو كان رئيسا لها . . أى أننا لا نستطيع أن نفسر العرض الذى تم فى كفر عشنا — وفقا لرواية الرامعى — رغم المحاولتين اللتين سبقتا فى اجتماعى ٢٢ ، ٢٤ يونيو ، اذ كيف يعرض على النحاس تأليف وزارة قومية وقد رفضها مرتين متتاليتين ؟ اذا كان هذا قد حدث فعلى تصورنا أنه كان مجرد عبث من فاروق يريد به اظهار النحاس — أمام الانجليز — بأنه غير متعاون وغير متجاوب معهم .

لكن هناك ظاهرة تلفت نظر الباحث نسجلها من الآن وهى تواجد النحاس فى القاهرة حتى صباح ٢٥ يونيو بدليل اشتراكه فى اجتماعى ٢٢ ، ٢٤ يونيو ، ثم سفره المفاجئ الى كفر عشنا ووفادة عبد الوهاب طلعت اليه هناك ، ونحن نعتقد — والمصادر لم تؤرخ متى تمت مع أنها كانت فى يوم ٢٥ أو ٢٦ يونيو ، لأنه فى

اليوم التالي ٢٧ قبلت استقالة على ماهر ، وعهد الى حسن صبرى بتأليف الوزارة الجديدة .

واهمية هذه الظاهرة في أنها متكرر — بنفس الظروف الملائست — في أيام ٢ ، ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ . انها مجسرد ملاحظة نضعها ، ثم نمضى لتتساءل لماذا اختير حسن صبرى لرئاسة الوزارة ولم يؤخذ بنصيحة — أو رغبة — بريطانيا في اسناد الحكم الى وزارة ومعية أو يؤيدها الوفد ؟ وهل نستطيع أن نقول انه لو لم تغفل هذه النصيحة في يونيو ١٩٤٠ لتجنب السراى والوفد ما حدث في ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ؟ .

رغم أن حسن صبرى كان صديقا للانجليز ، لم يكن عدوا للوفد ، الا أن تعيينه — على ما يبدو — كان مفاجأة أغضبت الفحاس والسفير البريطانى معا . أما غضب الفحاس فلمعله يرجع الى شعوره بأن فاروق كان يعيث معه حين أرسل له طلعت في كفر عشنا وسيكون لذلك أثره في أزمة ٤ فبراير . وغضب السفير طبعى لتجاهل نصيحته من جانب القصر ، وتشير الدلائل الى أن القصر كان مترددا — بالاضافة الى أنه كان عاجزا — في تنفيذ رغبة السفير وتردده يرجع الى عدة عوامل : أولا : تازم العلاقات الشخصية والسياسية بينه وبين الوفد منذ اقالة حكومته في ١٩٣٧ على النحو الذى سلف .

ثانيا : ربما كان الملك يعتقد أن العناد مع الانجليز — وفقا لتفكيره الصبباني كما اشرنا — يكسبه جماهير الشعب من الوفد .

ثالثا : اعتقاده أن هذا الموقف يزيد في تقربه من المحور — الذى كان مازال منتصرا — وهذا من شأنه ضمان المستقبل .

ويؤكد أحمد حسنين أثر العامل الأول ويبرره بأنه « لما كان الوفد هو القوة الشعبية الوحيدة في البلاد ، وهو أحق بالحكم من جميع الأحزاب الأخرى لأنه يتمتع بثقة الناخبين ، ولأنه قوة يمكن استغلالها في استخلاص حقوق البلاد من الإنجليز » لذلك فقد كان يعمل — أي حسنين — « على تسوية جميع الخلافات بين الملك والنحاس وإزالة أسباب سوء التفاهم التي خلفها عام ١٩٢٧ وما تلاه » ويستطرد حسنين بأن هذه خطوة رآها لا بد منها قبل عودة الوفد إلى الحكم ، وأنه لذلك رفض نصيحة مايلز لأمسيون لأن العمل بها معناه عودة الوفد بارادة الإنجليز ، وهو يريد أن يعود بالطريق السليم أو بموافقة صاحب العرش .

وقبل أن نفند هذا التقرير نود أن نشير إلى اعتراف صريح من حسنين بأن محاولة كفر عثما كانت منورة للتمويه والتضليل مقرا للرماد من عيون السفير البريطاني . وأنه هو الذي طلب من الملك اتخاذ طلعت للنحاس في كفر عثما كي يلفت نظر السفارة إلى هناك ويصرفها عما يجريه في القاهرة . . ويؤكد حسنين أيضا عامل التقاض فيذكر أن حسن ضبري اختير « لكسر حدة التحدي » فقد كان أغفال نصيحة السفير « تحديا منا لا شك فيه » . . ولذلك اختير ضبري لصداقته للسفير والإنجليز .

وأضح من هذه التبريرات أنها تعطينا عدة دلائل منها : أولا مغالطة حسنين ، فانه من الثابت أنه لم يعمل هو — ولا أي رئيس ديوان طوال النظام الملكي — على اصلاح العلاقات بين القصر والوفد . والاقرب الى العقل والمنطق أن جميع موظفي السراي كانوا على هوى سيدهم ، والا لماذا ظلت العلاقات سيئة بين الوفد والقصر حتى فرضت بريطانيا الأول على الثاني ؟ . اننا نكاد نلمح من هذا التقرير أصبح الاتهام تشير من الآن الى حسنين في مسؤوليته — ولو غير المباشرة — عما سيحدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ . .

ثانيا : انه من الممكن ان نعتبر ان اغفال نصيحة بريطانيا — عن عمد وتريص — كان تحديا لا مبرر له من جانب فاروق وحسين ، وفي تصورنا ان هذا الاغفال المتعمد كان أحد العوامل التي مهدت للتدخل البريطاني السافر في ٤ فبراير ان لم يكن أهمها ، وبالتالي نستطيع ان نقرر — من الآن — ان هذا التدخل كان من الممكن ألا يحدث — على الأقل بالصورة التي تم بها — لو تقلد الوفد الحكم في يونيو ١٩٤٠ . ومن ثم نحن نحمل فاروق وحسين — أمام التاريخ — المسئولية في خطأ سياستهما المشتركة التي ستؤدي الى ما ستؤدي اليه من العواقب في تاريخ مصر المعاصر ..

وزارة حسن صبرى والوفد :

نعود الى وزارة حسن صبرى ، وقد تألفت من جميع الأحزاب المعادية للوفد الذي بقى — كالعادة — يؤدي بمفرده دور المعارضة وكان شأن حسن صبرى كشأن على ماهر من حيث ان كليهما ولى الحكم دون استناد الى حزب او برلمان يمثل الشعب تمثيلا صحيحا ، والواقع ان وجود مثل هؤلاء الشخصيات واستعدادهم في كل وقت كي يلعبوا ادوارهم حتى على الحياة الدستورية واضعف الفرصة أمام الشعب كي ينمو ويؤدي دوره ..

على اى حال حاول حسن صبرى ان يتقرب من الوفد ويوثق صلاته به ، وفي تصورنا ان حسن كان يدرك اتجاه الرياح وأنه احتل كرسى الحكم ولم يكن له ومن ثم كان تقربه من الوفد ، ولعل ذلك كان بتوجيه من حسين الذى اختاره او على الأقل شارك في اختياره ، والذى يبدو ان حسن صبرى اراد ان يكافئه فتقدم الى الملك يلتمس منه تعيينه — اى حسين — رئيسا للديوان بحجة ان المنصب شاغر منذ عام ، « ومادام حسين يقوم فعلا بأعمال رئيس الديوان فيستحسن تعيينه رسميا فيه » . وعين في ٢٧ يوليو

١٩٤٠ . والسؤال الآن : أين كان يقف الوفد حينئذ وما هي سياسته ؟ يبدو أنه كان من جانبه يعضد سياسة الحكومة التي تهدف إلى التمسك بشروط المعاهدة ، إلا أنه كان ينادى بالاصرار على حفظ حقوق مصر الدستورية التي تليها الاعتبار القومية الخالصة ، كما دأبت صحافته على التذكير بوجوب تجنب مصر ويلات الحرب ، ومن ناحية أخرى نجد أن الوفد أخذ نفسه بخطة المعارضة ، فلا تخلو صفحة أحيانا من بث الشكوى من سوء الحالة الناتجة عن الحرب ، كما كان في مجتمعاته الخاصة غير راض من بعض التصرفات ، لدرجة أن مجلة روز اليوسف التي كانت لا تفتأ تهجم الوفد — منذ خروجها من حظيرته — قد خفت خصومتها له في تلك الفترة ، بل لا نكاد نجد حرفا واحدا يسيء إليه أو إلى الوفديين ، هذا ويجب أن نضع في اعتبارنا أن صحافة الوفد حينئذ — وطوال فترة الحرب — شأنها في ذلك شأن الصحافة المصرية كلها ومنابر الرأي العام — كانت تخضع للرقابة والرقيب ، فإن الحكومة كانت قد فرضت الرقابة على المطبوعات — ومن بينها الصحف — وأسلمت قيادها إلى الإنجليز الذين عينوا رجالهم رقباء على الصحف — ولذلك نجد صحافة الوفد خالية من الآراء السياسية والاتجاهات في كثير من الأحيان ، ولعل هذا قد أدى إلى أن يعتقد بعض المؤرخين أن الوفديين كانوا متوارين وممتنعين عن إعلان رأيهم في مسألة اشتراك مصر في الحرب التي كانت قد برزت إلى السطح مرة ثانية ويعنف في أغسطس ١٩٤٠ . . ولعله من المناسب أن نقتول هذه المسألة بشيء من الإيجاز وموقف جميع الأطراف منها لنحاول أن نستجلي بعد ذلك موقف الوفد وأين كان اتجاهه . .

رغم أن مجيء وزارة حسن صبرى لم يغير شيئا من موقف مصر إزاء الحرب ، واستمرت في سياستها تحوز على رضا بريطانيا ، واستمرت لمدة شهر — أو ستة أسابيع — شعر فيها المصريون بالتنفس المريح من خطر الهجوم إلا أن القلوب وجفت

مرة أخرى في أغسطس ١٩٤٠ اذ بدأت المناوشات والمعارك تشتد على حدود مصر الغربية بين القوات البريطانية من ناحية والقوات الإيطالية من ناحية أخرى . وبدأ في الأفق أن إيطاليا تستعد للزحف على مصر رغم استمرار الصحافة والاذاعة الإيطالية في التأكيد بأن إيطاليا لا تقصد أي اعتداء على سيادة مصر « إلا أنها لن تسمح لنفسها بأن تهاجمها القوات البريطانية التي تعمل من القواعد المصرية » ومن ثم ظهرت فكرة وجوب اعلان مصر الحرب على إيطاليا في حالة اجتيازها الحدود المصرية . وكانت سياسة الدولة تقضى منذ بداية الحرب كما رأينا بعدم اشتراك الجيش المصرى في القتال إلا اذا اعتدى المحور على مرافق البلاد الوطنية أو هدها . وأكدت حكومة حسن صبرى هذه السياسة فصرحت ان تقديم العزاة لا يغير منها شيئا . ومن ثم تأرجح الراى العام المصرى في قلق بين كلا الاتجاهين : تجنب الحرب بأي ثمن ، او الاصرار على مقاومة العدوان وعلان الحرب . فانقسم المصريون والأحزاب والزعماء السياسيون آراء هذين الاتجاهين .

فبينما نجد أن أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية - وكان رئيسا لمجلس النواب حينئذ - يحمل لمواء فكرة اعلان مصر الحرب ضد المحور بل ويتخذ منها مبنيا أساسيا لحزبه يعنتقه الوزراء السعديون الموجودين حينئذ في وزارة حسن صبرى بل ويستقبلون منها لرقصها اعلان الحرب كما سنرى ، بل وسيدّهب أحمد ماهر ضحية لهذه الفكرة أبان تقلده رئاسة الوزارة ، نجد من ناحية أخرى أن معظم السياسيين المصريين كانوا يعارضونها ، بالإضافة الى أن مجلس النواب - حينها طرحت عليه تلك المسألة - أصدر بعد المناقشة قرارا يعلن فيه ثقته بالحكومة وتأييده للقرار السابق الصادر من المجلس في ١٢ يونيو ١٩٤٠ . . . قصارى القول أن السعديين وحدهم بزعملة أحمد ماهر كانوا هم الذين ينادون بقدرة دخول مصر في الحرب لردع العدوان الإيطالى عليها ، بينما وقفت جميع الأحزاب

الآخري — ما عدا الوفد — أى الأحرار الدستوريون والحزب الوطنى والمستقلون تنادى بعدم اشتراك مصر فى الحرب باستثناء بعض النواب مثل حسن الجداوى نائب السويس حينئذ .

فأين كان اتجاه الوفد آنذا ؟ .

فى تصورنا أنه كان يرقب الموقف ويستطلع تنبؤات الامتق السياسى ، فلا نستطيع أن نجزم بأنه كان الى جانب الحلفاء تماما والا لنادى بفكرة اعلان الحرب الى جانبهم والتي انفرد بها أحمد ماهر وحزبه ، كذلك لا يمكن القول بأنه كان محورى الميول والعواطف تماما بدليل النصيحة البريطانية السالفة الذكر ثم تعاونه بعد ذلك مع بريطانيا أبان توليته الحكم على اثر الرغبة البريطانية المحسومة وانذارها فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ان الاحتمال الاقرب الى الرجحان — فى رأينا — هو ان الوفد كان موزع الفكر مشئت الراى ، يميل عقلا وتفكيرا ناحية بريطانيا والحلفاء ، ثم ينعطف قلبا صوب المحور ... ورغم ان هذا التصور اجتهاد من جانبنا الا أنه يقوم على عدة دلائل وقرائن منها : أولا : ان الوفد — كما ذكرنا وسنذكر دائما — لم يكن حزبا عقائديا — شأنه فى ذلك شأن جميع الأحزاب المصرية والأحزاب النول المحتلة آنذاك — ولكي نكون منصفين يجب أن نفسر هذه اللاعقائدية بأنها كانت احدى سمات العصر وما كان يعوج به من وسائل الاستعمار والحروب والصراعات وعدم وضوح الرؤية حينئذ ، أى ان الوفد — بعدم عقائديته — وبمفهومه ان يعتقد أنه يكسب أرضا من مختلف الاتجاهات ، ولعل العقائدية لم تبرز فى الوفد الا عقب انتهاء الحرب الثانية ، وكان بروزها على استحياء وبدرجة مخففة لا تكاد تبين .. ثانيا : ان الوفد كان يدرك مشاعر الشعب ، وهى التى كانت تبض حينئذ بالتعاطف والاعجاب نحو المحور وانتصاراته ، لا حبا فيه لكن كراهية للانجليز خصوم مصر وحقدا

عليهم ، اى لم يكن ولاء لايولوجية النازية والفاشية كما حاول بعض المؤرخين والكتاب الاجانب تصويره ، ولكنه منطبق « اعداء اعدائنا اصدقاء لنا » . ونريد ان نؤكد هذا الاتجاه من الآن — بصرف النظر عن صوابه او خطئه — وهو ان الشعب كان يمن حينئذ — وبمعنئذ — بالتعاطف والاعجاب بانتصارات الالمان ، فى نفس الوقت الذى كان يمتلئ حقدا ومرارة وكراهية للانجليز ، وهذا الاتجاه متفق عليه من جميع المصادر والمراجع الحية والعملة والصامتة المصرية والاجنبية ، ورغم اننا بسنا بصدد تفصيل هذا الاتجاه وتناول جميع الطوائف والطبقات التى كانت تنادى به وتعبّر عنه ، الا انا نؤكد انه حقيقة تاريخية واضحة نريد ان ننطلق منها الى حقيقة اكثر وضوحا فى تصورنا وهى ان الوفد فى تلبية لرغبة بريطانيا المسلحة فى ٤ فبراير واعتلائه الحكم على اساسها لم يكن يعبر تملها عن رغبة الشعب المصرى — حقيقة ان الشعب قد رحب بقدومه لكن ذلك كان لانتظار طال له ولحب غريزى فيه ، بصرف النظر عن قضية الديمقراطية وانتصارها او انهزامها فانها لم تكن تعنيه فى قليل او كثير — ولذلك نرفض من الآن الرأى القائل بان تولية النحاس الحكم على اثر الانذار البريطانى كانت المرة الوحيدة التى اجبرت فيها بريطانيا — تحت وطأة الحرب العالمية الثانية — على تلبية رغبة الجماهير حقيقة ان الجماهير كانت دائما تريد الوفد لكنها فى ذلك الوقت كانت تتمنى هزيمة بريطانيا ، ولم تكن مهية حينئذ لتعاون معها ونصرتها لكن ذلك ليس معناه اننا ننكر ان مجيء الوفد صادف هوى فى نفس الجماهير ، اى انها كانت تريده فقط بصرف النظر عن انجلترا وقضية الديمقراطية وحلفائها و... الخ . ثالثا : الاحساس بغموض رأى الوفد والتحفظ لديه مما جعل بعض المؤرخين يعتقد انه كان ممتنعا عن ابداء رايه واملائه ازاء تلك المسألة آنذاك ، وسيوضح لنا بعد قليل كيف كان اتجاه الوفد مترددا .

وعلى أى حال فقد مضت وزارة حسن صبرى تتعاون تعاوناً
تلمح مع انجلترا ، وقد استقرت فى عهدها السياسة التى وضعها
على داهم والذى اطلق عليها « تجنب مصر ويلات الحرب » ،
الا انها لم تعمر طويلا ، حيث ترقى حسن صبرى فى ١٤/١١/١٩٤٠
ثم اختير حسين سرى لرئاسة الوزارة الجديدة .

الوفد ووزارة حسين سرى :

يبدو أن اختيار حسين سرى وملابساته كان مناورة أخرى
الهدف منها ابعاد الوفد عن الحكم للمرة الثانية . ففى نفس اليوم
الذى توفى فيه حسن صبرى صدر مرسوم ملكى يعهد الى
عبد الحميد سليمان القيام بأعمال رئيس الوزارة ، واعتقدت
السفارة البريطانية أن أمر اختيار الرئيس الجديد للوزارة قد يطول
بضعة أيام ، الا أن السفير والوفد فوجئاً باختيار حسين سرى
رئيساً للوزارة فى اليوم التالى « اى ١٥ نوفمبر » . وكان أطراف
هذه المناورة أو المؤامرة محمد محمود ، أحمد حسنين ، أى نفس
الأشخاص الذين اشتركوا فى اختيار حسن صبرى وتجاهلوا
النصيحة البريطانية بتولية وزارة وفدية أو يرضى عنها الوفد كما
أشرنا . ونقف هنا مرة ثانية لنشير بأصبع الاتهام الى سياسة
أحمد حسنين التى تعجل بها حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ . ألم يكن
من الاصوب حينئذ — وقبل فوات الأوان — أن يلجأ حسنين الى
الطريق السليم ويشير باختيار النحاس زعيم الأغلبية الشعبية ؟
لا سيما وأنه أغفله فى يونيو ١٩٤٠ ، ثم أنه وجد صعوبة — كما
اعترف هو للتابعى — فى اقناع الملك بحسين سرى . لكن ما هو
التبرير الذى ساقه حسنين لهذا الاختيار ؟ لقد رأى فى اختيار رجل
مستقل غير حزبى مثل حسين سرى تحقيقاً لحدة خصومة الوفد
للسراى . ثم أن حسين سرى — شأنه شأن حسن صبرى —
مقبول عند الانجليز وبالتالي لن يثير اختياره انذاراً من جانبهم

بوجوب قيام وزارة وغدية ، اى تفادى الاصطدام بالانجليز ، هذا بالإضافة الى زعم حسين السالف الذكر وهو يمهّد لعودة الوفد الى الحكم « بعد ان يقسم الترضية والضمانات الكافية على عدم تكرار ما فعله ازاء الملك فى عام ١٩٣٧ » ، وان حسين سرى هو الذى سينفذ لحسين هذه السياسة . وسواء اكان حسين مخلصاً فى تنفيذ سياسة التمهيد لعودة الوفد الى الحكم — وهو ما يؤكده محمد التابعى — او كان مناوئاً متأماً ضد حزب الوفد وهو ما نعضده نحن ، فانه كان يسهم فى تطور الاحداث الى ما تطورت اليه فى ١٩٤٢ . وبالتالي نستطيع ان نحمله — للمرة الثانية — مسئولية هذه الاحداث باعتباره الرجل الاول فى القصر آنذاك ، وان فاروق كان بالنسبة لديه « لعبة » يحركها كيف يشاء ومتى يشاء .

ومهما يكن الامر فقد الف حسين سرى وزارته من الاحرار الدستوريين والمستقلين ، ثم اشرك فيها السعديين بعد ذلك . وكانت سياستها — كما اعلن حسين سرى — هى نفس سياسة الوزارة السابقة اى التعاون التام مع انجلترا .

وقد تعرضت هذه الوزارة لعدة ازمات ادت الى استقالتها ومهدت لاحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ . وقبل ان نتناول تلك الازمات يجدر بنا ان نلقى بعض الضوء على موقف الوفد واين كان فى تلك الفترة . وهو موقف نقف ازاءه حائرين للوهلة الاولى الا اننا سرىما ما نتذكر ان الوفد لم يكن عقائدياً فتذهب الحيرة ونراه موقفها طبيعياً من الوفد يتمشى الى حد ما مع مذكرته التى قدمها فى ابريل ١٩٤٠ السالف الذكر .

فى صيف عام ١٩٤١ التى النحاس خطاباً عنيفاً ضد وزارة حسين سرى وسياستها فى خدمة الانجليز ، كما شن فيه حملة شعواء على انجلترا وقال فيها « ان انجلترا تزعم انها تحارب من اجل الديمقراطية والحريات ، بينما هى تحارب الديمقراطية

وتضطهد الحريات في مصر ... الخ » ، وكان هذا الخطاب على اثر لقاء تم بين النحاس وفاروق لتصفية الآثار التي كانت قد خلفتها اقالة وزارة الوفد في ديسمبر ١٩٣٧ .

ورغم اننا نشك في لقاء النحاس لهذا الخطاب وفي لقاءه بفاروق بالصورة التي أوردها محمد التابعي — وهو شك يستند على المناورات السابقة والأحداث التالية في أوائل فبراير ١٩٤٢ — رغم ذلك فاننا لا نستبعد ذلك كله فقد كانت مذكرة أبريل ١٩٤٠ تحمل ضمنا لهذا المعنى ، بالإضافة الى انه كان متفقا مع احساس المصريين آنذاك ، وكذلك متشعبا مع ما اشرنا اليه من حيث عدم تحمس الوفد تماما لقضية الحلفاء . لا سيما وأن سير الحرب كان حينئذ في صالح المحور ، فقد تغير الموقف حين قامت ألمانيا بغزو الاتحاد السوفيتي في مايو ١٩٤١ ، وهو الغزو الذي يعتبره بعض المؤرخين المقدمات المباشرة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

فقد كان واضحا ان هزيمة الاتحاد السوفيتي ستؤدي الى اضطراب موقف بريطانيا في الشرق الأوسط ، التي كانت هي الأخرى تعاني من الهزائم في الصحراء الغربية . . وبينما كان الموقف الخارجى على هذه الصورة القاتمة كانت وزارة حسين سري تستهدف لمعيد بن المشاكل والأزمات السياسية والاقتصادية ، والتي برزت بشكل واضح في أواخر يناير وأوائل فبراير ١٩٤٢ ولأن تلك الأزمات كانت بمثابة مقدمات حادث ٤ فبراير ، فيحسن أن نلتقي عليها بعض الضوء على النحو التالي .

مقدمات حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ :

فعلى الصعيد الاقتصادي :

١ — كانت مصر مكبلة بالقيود في تصريف محصول القطن . فكانت بريطانيا تتحكم في تحديد سعره مدعية انها تجامل مصر بشراء

كل المحصول رغم الصعوبات التي تلاقيها في نقله . ومن ثم حرمت البلاد من الأرباح التي كان من الممكن أن تحققها لو كانت غير مرتبطة بعجلة الاستعمار البريطاني ، وكان موقف بريطانيا من تلك المسألة سببا في استياء الملاك الزراعيين كبارهم وصغارهم .

٢ — الأزمة التموينية أدت الى اضطراب الحالة المعيشية بين السود الأعظم في الجماهير ، ولا سيما أزمة الخبز ، فحينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية كالخضراوات واللحوم والسكر أقبل الجمهور على استهلاك الخبز لتنظيم ميزانيته الخاصة وخاصة ذوى الدخل الثابتة وهى غالبية الشعب المصري ، ولما كانت ثمة عجزا طرا على محصول القمح والذرة في موسم ١٩٤١ / ١٩٤٢ فقد واجهت البلاد أزمة حادة في غذائها الأساسى لم تجابهها من قبل ، وقد ضاعف من حدة هذه الأزمة صعوبة الاستيراد من الخارج بالقدر الكافى لسد النقص بين الإنتاج والاستهلاك ، وكثرة استهلاك الجيوش البريطانية ، وقد اشتدت أزمة الخبز في الأسبوع الأخير من يناير ١٩٤٢ ، لدرجة أن البعض استعاض عنه بالبطاطس والمكرونه ، « وصار الناس في بعض أحياء القاهرة يهجمون على المخابز للحصول على الخبز ، ويتخطفون الرغيف من حامله في الشوارع والطرق » .

أما على الصعيد السياسى فقد عانت الوزارة أزمات عدة أدت الى ضعفها ثم انهيارها . فرغم أنها كانت تعتمد على تأييد حزبي الأحرار الدستوريين والسعديين فنرى أن ما نشبت الخلافات بينهما من ناحية وبينهما وبين رئيس الوزارة حسين سرى من ناحية أخرى . هذا بالإضافة الى أن الوفد كان ما فتئ يشن حملاته على سياسة الوزارة ويركزها حول الأزمتين السالفتي الذكر .. الى جانب ذلك كانت المدن المصرية تتعرض آنذاك (صيف ١٩٤١) لعنف الغارات ولا سيما مدينة الاسكندرية التي

هانت الكثير من الخسائر : الأمر الذى أثار المناقشات فى مجلس النواب ومطالبة النواب الوفديين بالاتصال بالمحور أو التفاهم مع الإنجليز لابعاد الأسطول البريطانى عن الميناء حتى يمكن إعلان الاسكندرية مدينة مفتوحة ، وكذلك هاجم الشيوخ الوفديون فى مجلس الشيوخ سياسة الوزارة إزاء تلك الأزمة .

كل هذه الأزمات كانت كفيلة بتصدع وزارة حسين سرى ، إلا أن هناك أزمعتان سياسيتان كانتا السبب المباشر فى انهيارها والاطاحة بها . الأزمة الأولى انسدت العلاقات بينها وبين القصر ، وذلك على أثر قرار الحكومة (يناير ١٩٤٢) بقطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية الموالية للمحور . فقد أدى ذلك الى إثارة غضب الملك مما اضطر صليب سامى (وزير الخارجية) الى تقديم استقالته .

أما الأزمة الأخيرة — وهى التى نعتبرها السبب المباشر للتدخل البريطانى — فقد نتجت عن قيام مظاهرات صاخبة فى أول فبراير ١٩٤٢ تعالت فيها نداءات المتظاهرين بسقوط بريطانيا و « الى الأمام يا روميل ، تقدم يا روميل » و « حذاء فاروق فوق رأسك يا جورج » ، وقد اختلفت الآراء إزاء مصدر هذه المظاهرات ، فبينما اعتقد البعض أنها مدبرة وأن عملاء الإنجليز قد اشتركوا فى توجيهها لكى يمكنهم أن يتخذوا منها ذريعة للتدخل السافر الذى حدث بعد ذلك ، كما جاء فى شهادة النحاس فى قضية اغتيال امين عثمان ، وأنها مؤامرة كان الهدف منها وقوع الفرقة بين القصر والشعب ، حيث كان الشعور السائد حينئذ هو تكتل هذه القوى ضد الإنجليز ، فكان لا بد من تدبير الأفساد هذا التكتل ، نجد أن البعض يعتقد أنها كانت بتحريض بعض رجال القصر ، على أساس اتجاهات فاروق نحو المحور . وهناك اتجاه آخر يعتقد بعدم وجود تدبير وأن هذه المظاهرات كانت تعبيرا عن

الاستياء العام الذى جمع مختلف طبقات الشعب على النحو الذى
أشرنا إليه ، والدليل على ذلك أنه من بين الهتافات التى رددتها
تلك المظاهرات المطالبة بالخبز ، ثم أنها تتمشى مع ما كان يشعر
به المصريون من الإعجاب نحو انتصارات الألمان ولا سيما فى هذه
الفترة التى اكتسح فيها روميل جحافل قوات الحلفاء فى الصحراء
الغربية .

على أى حال كانت هذه المظاهرات فى أول فبراير ١٩٤٢
بمثابة الأسفين الأخير لوزارة حسين سرى فقد اضطريت أعصاب
الانجليز وطلبوا الى حسين سرى القضاء عليها ، فلم يستجب لأنه
لم يكن قادرا على كبح جماحها ، ومن ثم أثر تقديم استقالته فى
اليوم الثانى من فبراير ١٩٤٢ . . وسرعان ما مهدت الأحداث
للتدخل البريطانى بفرض حكومة الوفد فى ٤ فبراير كما هو
معروف .

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

قبل أن نتناول هذا الحادث من زاوية مسئولية الوفد فيه
وقبوله الحكم على أساسه يلزم علينا أن نشير الى أن هذا الحادث
اكتسب أهمية خاصة لا يستحقها بالفعل فى التاريخ المصرى المعاصر
فهو صورة مكررة لما حدث فى أزمة ١٩٤٠ كما أشرنا مع اختلاف فى
بعض الأسلوب . وليس معنى ذلك أننا نقلل من شأنه وأهميته فهو
لا شك يعتبر من الأيام الحالكة للسود فى تاريخ مصر ، بل وفى
تاريخ انجلترا فى مصر ، وهو من تلك الأيام التى تركت بصماتها
بعنف وأصبحت تشكل معالم بارزة فى تطور المجتمع المصرى وتاريخه،
والتي - مازالت - تتسم بالغموض ويقف المؤرخون أزاءها عاجزين
عن تفسيرها أحيانا مختلفين فى هذا: التفسير أحيانا أخرى ، ومنها
- على سبيل المثال - مذبحة الاسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ ،

وموقعة التل الكبير ، ويوم دنشواى فى ١٩٠٦ ، ومقتل السردار لى ستيك فى ١٩٢٤ و ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، الا أنه ورغم عدم وضوح الرؤية تماما مما أدى الى عجز المؤرخين فى التفسير واختلافهم فيه ، فان المنطق يجعلنا نشير باصرار الى أن الاستعمار البريطانى كان المسؤول الأول بمؤامراته ودسائسه عن وقوع هذه الأحداث .

ونحن الآن بصدد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى ترتب عليه مجيء الوفد الى الحكم والذى اثار كثيرا من الغبار على موقف الوفد وزعيمه النحاس مما ساعده على تلهور سمعة الوفد وقيادته للحركة الوطنية . وقبل أن نتعرض لتقييم هذا الحادث ومسئولية الوفد اذائه يلزم علينا أن نشير الى عدة ملاحظات هامة وحيوية :

اولا : ان تلك الأعوام الأربعة (١٩٣٨ - ١٩٤٢) التى انصرفت منذ اقالة حكومة الوفد والتى تعاقبت عليها أربع حكومات وعلى النحو الذى تناولناه لم تكن خالصة للشعب ، اذ قام نظام الحكم فيها على أساس غير سليم .

ثانيا : كان وضعنا غير طبيعى استبعاد حزب الوفد الذى يمثل الأغلبية الشعبية من الحكم ، لذلك فكان طبيعيا أن يتحرق شوقا الى الحكم .

ثالثا : اتجه الانجليز خلال الحرب العالمية الى تولية الوفد الحكم أو اشتراكه فيه ، وقد رأينا كيف أنهم عبروا عن هذا الاتجاه أبان الأزمة بينهم وبين على ماهر ، ثم حينما ألف حسن صبرى وزارته صرح اللورد هاليفكس بقوله « وقد كان يسر الحكومة البريطانية لو كان فى الامكان اشتراك الوفد فى الحكومة الجديدة » .

وابعا : أن القصر - لغرض بذاته - كان يتجاهل - عن عمد - رغبة بريطانيا - وقد رأينا الدور الهام الذي لعبه أحمد حسنين في هذا التجاهل .

خامسا : أن ميزان الحرب كان في تلك الآونة يميل لصالح المحور .

سادسا : أن الوفد - بصرف النظر عن مذكرة أبريل ١٩٤٠ وخطاب النحاس في رأس البر عام ١٩٤١ - كان - رغم غموض موقفه أحيانا - متحازا الى حد ما في جانب بريطانيا ، وإن كنا لا نستطيع أن نوافق على أنه كان صريحا في عدائه لاتجاهات المحور كما رأى بعض المؤرخين ، وذلك تأسيسا على ما أشرنا اليه واكدناه من أن معظم أفراد الشعب كان يميل ناحية المحور والوفد كان هو الممثل لتلك الأغلبية بلا جدال .

على أى حال نضع هذه الاعتبارات في آذهاننا ثم نمضي مع الأحداث لتتابع تطوراتها - بإيجاز - يومي ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ . . كان واضحا أن الأمور تخرجت وقد بلغت الحالة الداخلية درجة سيئة ، وقد اضطربت الحكومة لها فقدمت استقالتها كما أشرنا وكانت إنجلترا قد عرفت نبا هذه الاستقالة في اليوم الأول من فبراير وذلك حينما أبلغ حسين سرى رئيس الديوان اعتزاه تقديمها في اليوم التالي . . واتصل السفير البريطاني برئيس الديوان وأبلغه بذلك ، ما أخبره أن الحكومة البريطانية تحرص على أن تعرف من سيقع عليه الاختيار في تأليف الوزارة الجديدة قبل تأليفها . .

ويبدو واضحا أن بريطانيا أرادت أن تتجنب ما حدث في تعيين كل من حسن صبرى وحسين سرى ومفاجأتها بالأمر الواقع على

النحو الذى سلف ، ومن ثم أرادت أن تحتاط للأمر ، الا أن حسنين أكد للسفير البريطانى أن الرجل الذى سيعهد اليه بتأليف الوزارة سيكون صديقا لـانجلترا ، فأصر السفير على أن حكومته ترى فى ظروف الحرب القائمة ومن غير أن تهتم بالتدخل فى شئون مصر الداخلية أن من حقها أن تعرف سلفا من سيعهد اليه بتأليف الوزارة قبل أن يكلف رسميا ..

مازال حسنين على موقفه ، وقدمت الوزارة استقالتها فى ٢ فبراير كما ذكرنا ، فالتقى السفير بالملك وأنهى اليه صراحة رغبة الحكومة البريطانية ازاء الظروف الحرجة فى تشكيل وزارة وفدية ترضى عنها غالبية الشعب وتقضى على زمام الموقف الداخلى . ومن ثم تطلب دعوة مصطفى النحاس الذى تؤيده أغلبية رأى العام . واستدعى الملك النحاس - فى ٣ فبراير - وعرض عليه تأليف وزارة قومية برئاسته ، فاعتذر النحاس مستندا الى سياسته التقليدية وهى عدم الاشتراك فى الحكم مع رجال الانقلاب .. وهذا الموقف يطرح عدة تساؤلات : لماذا كان فاروق وحسنيين يناوران - للمرة الثالثة - لعدم تولية الوفد الحكم ويصران على موقفهما منذ عام ١٩٣٩ ؟ هلا لأن القصر كان يتوجس خيفة من صعوبة الاطاحة بالوفد فى حالة اقتراب قوات المحور من القاهرة كما رأى البعض ؟ أم كان ذلك للعداء التقليدى بينهما من ناحية ، والرغبة فى الاستمرار فى العناد من ناحية أخرى بصرف النظر عن اقتراب المحصور أو بعده ؟ ..

على أى حال نحن نرجح الاحتمال الثانى لأنه يتمشى مع الحوادث والسوابق الماضية ولأنه اذا ما اقتربت قوات المحور المنتصرة فلن يكون هناك صعوبة فى الاطاحة بحكومة الوفد خاصة اذا ما طلب منها الملك ذلك وهو المعروف بميله للجورمية ..

ونهما كان من أمر الدافع وراء عدم دعوة الوفد للحكم فإن القصر كان فى تصورنا يهيم لاشعال البارود والموقف حينئذ - مع الأسف - كان لا يحتمل هذا الطلب اذ كان مليئا بالاحتمالات والانتفجارات . وكان من الطبيعى أن تعلم السفارة البريطانية بما جرى بين الملك والنحاس فى المقابلة سالفة الذكر ، وعلى أثرها قابل السفير رئيس الديوان (حسنين) وطلب منه أن يرفع الى الملك نصيحته بتكليف النحاس بتأليف وزارة وفدية ، فأجابه حسنين بأن المسألة موضع بحث بين الملك وزعماء الأحزاب . وكان الملك قد استدعى زعماء وممثلى الأحزاب فى ٣ فبراير ليستشيرهم فى الموقف . وفى هذا الاجتماع وافق الزعماء على فكرة تأليف وزارة ائتلافية برئاسة النحاس ، ولا شك أنهم كانوا يستجيبون لرغبة الملك وحسنيين فى عدم انفراد الوفد بالحكم . ورفض النحاس - فى مقابلته السالفة الذكر - تأليف هذه الوزارة الائتلافية .

كان واضحا أن حسنين مازال مصرا على موقفه وتلبية رغبة الملك فى قيام وزارة ائتلافية لا وفدية رغم أنه كان من الواضح أن مايلز لامبسون مفوض من جانب حكومته - هذه المرة - لأرغام القصر على تشكيل وزارة وفدية وقد عبر عن ذلك « وولتر سمارت » فقال أن السفير كان لديه تأييد كامل من جانب حكومته التى طلبت منه أن « يلوح باستخدام القوة أمام فاروق (Show of Force) هذا بالإضافة الى موقف أوليفر تيلتون العدائى نحو فاروق وأثر ذلك فى تشدد السفير .

كل هذا كان داعيا لتطور الأحداث على النحو التالى : فعلى صباح ٤ فبراير طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وسلمه انذرا هذا نصه : « اذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس ناشأ قد دعى لتأليف وزارة - فإن جلالة الملك فاروق يجب

أن يتحمل تبعة ما يحدث من نتائج ، فاستدعى فاروق الزعماء السياسيين واجتمعوا حوالى الساعة الرابعة مساء ، ورأس الملك الاجتماع ، ثم ألقى رئيس الديوان بياناً شاملاً حول تطورات الموقف والمشاورات السابقة . . وتحدث فاروق فقال « اننى مستعد فيما يتعلق بشخصى أن أضحي بكل شىء فلا شىء يعنينى غير مصلحة مصر واستقلالها » ولا شك أن فاروق كان هازلاً فيما قال بدليل ما حدث بعد ذلك اذ كان يعتبر الأمر مجرد مشهد يضاف الى المشاهد السابقة . ويبدو أن أحمد حسنين كان مازال عند اصراره وبالتالى فهو المسئول عن تقدير فاروق الخاطيء للموقف . على أى حال غادر فاروق قاعة الاجتماع ثم أخذ المجتمعون يتشاورون فيماذا يكون الرد على الانذار وكانت الفكرة المسيطرة أن تؤلف وزارة قومية برئاسة النحاس ولكنه رفض الفكرة وأكد أنه لم يكن يعلم بما حدث وأنه يفترض على اقحام اسمه فى الانذار البريطانى وأنه انقاداً للموقف يقبل تأليف الوزارة اذا طلب الملك منه ذلك ، ثم حذر المجتمعين بأنه يتحسس علامات الخطر فى صيغة الانذار وتوالت اقتراحات كثيرة رفضها النحاس واستغرقت المناقشات أكثر من ساعتين ثم انتهت بوضع صيغة احتجاج على الانذار ووقع المجتمعون عليه جميعاً ونصه « ان فى توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساساً بمعاهدة الصداقة، ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة » ثم حمل رئيس الديوان نص الاحتجاج الى السفير البريطانى الذى أجاب بأنه لا يعتبر هذا رداً وأنه سيوافي الزعماء برأيه فى الساعة التاسعة، وقد أبلغكم اننى لا احضر وقد أبلغكم بنياً آخر « وعاد حسنين بهذا الرد الى اجتماع آخر . وقبيل الساعة التاسعة حضر السفير ومعه الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر تصحبهما عدد من الدبابات والعربات المصفحة وربطت امام القصر وأحاطت به من جميع الجهات بشكل تهديدى ، ثم توجه السفير وستون وعدد من الضباط

البريطانيين المسلحين بالسبببات الى غرفة الملك واجتمعوا به بحضور أحمد حسنين وكان السفير يحمل ورقة بالتنازل عن العرش ، فاجتلى أحمد حسنين بالملك ونصحته بقبول الانذار ودعوة النحاس لتأليف وزارة وقديّة .

وبعد أن انتهت المقابلة على هذا النحو السافر عاد السفير ومن معه الى دار السفارة ، ثم استدعى رئيس الديوان الزعماء الى الاجتماع مرة ثانية ، ثم حضر الملك وقال لهم : « اعتبروا ما بينكم من الحديث وما قررتموه اليوم كان لم يكن » . واكلفك يانحاس باشا بتشكيل الوزارة واطلب اليك أن يكون حكمك قوميا لا حزبيا ... الخ » فاعتذر النحاس وطلب اعفائه من هذه المهمة فأصر الملك على تأليفه الوزارة . وعندئذ قال أحمد ماهر انك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية فقال النحاس نعمت انا الذى يستند الى أسنة الرماح وأنا أؤلف الوزارة بأمر الملك ثم قال انه لم يرى دبابات ولا حراب فقال اسماعيل صدقي « انك جئت متأخرا يا باشا بعد انصراف الدبابات حتى لا تراها أما نحن جميعا فقد رأيناها ... الخ » . ثم تدخل الملك فى النقاش وأشار عليهم بضبط النفس مكررا أمره الى النحاس بتأليف الوزارة . وانتهى الاجتماع .

هذا هو حادث ٤ فبراير - بايجاز - فما هى مسئولية الوفد
الزاعم ؟

مسئولية الوفد فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ :

لقد تناول كثير من المؤرخين المصاصرين والساسبة والكتاب والباحثين هذا الحادث بكثير من الآراء والاجتهادات وقد كانت فى معظمها يشوبها الكثير من التحيز والنوازع الحزبية وكلها كانت

ضد حزب الوفد ، مما أدى الى تراكم التراب عليه حتى كاد أن يخفى المعالم الحقيقية للحدث ، وقد ساعد على ذلك تجاهل الجانبين المصرى والبريطانى للحدث فلم يصدرأ أية بيانات رسمية حوله سواء إبان حدوثه أو بعد وقوعه . . ثم أن الوفد - وهو المتهم الأول - ظل عقب الحادث - وطوال فترة الحرب واعتلائه الحكم حتى اقالة حكومته فى أكتوبر ١٩٤٤ يتجنب الخوض فى تفاصيل هذا الحادث وتبرير موقفه ، ولعل ذلك كان راجعا الى الرقابة المفروضة على الصحافة والاجتماعات إبان الحرب العالمية الثانية ، ولذلك نجد أن جميع الصحف خالية من الوقائع التى حدثت فى هذا اليوم . .

كل تلك العوامل أدت الى ازدياد النقد الموجه للوفد من ناحية ، وإلى غموض الحادث من ناحية أخرى وهو غموض أدى بالدرستور هيكل الى أن يعترف فى مذكراته بأنه رغم انقضاء عشر سنوات على ذلك اليوم المشئوم ، فلم يستطع أن يجلو كل أسرارهِ ، رغم ما بذله من محاولات لهذا الغرض . . « هذا رغم أن هيكل كان أحد الزعماء الذين استدعوا للقصر للاجتماعات السياسية التى تمت فى ٣ ، ٤ فبراير ، وقد تابع الأحداث عن كثب كما أشرنا . لكن على أى حال حاول بعض المؤرخين فى الفترة الأخيرة تفسير موقف الوفد وتبريره وإزالة الغموض عن ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ولنحاول الآن أن نتناول موقف الوفد على ضوء بعض الوثائق والمصادر الحية بالإضافة الى مصادرنا التقليدية السالفة الذكر . .

وبإدء ذى به نود أن نؤكد عدة اعتبارات هامة : أولا : رغبة الانجليز الملحة فى إشراك الوفد فى الحكم ان لم يكن اسناده اليه منفردا ، وهو مالا حظناه منذ استقالة على ماهر فى يونيو ١٩٤٠ . ولم تكن هذه الرغبة بخافية على الوفد منذ أول محاولة كما كانت

تعملها السراى وأحزاب الأقلية ، والاختلاف كان يدور حول هل تقوم وزارة ائتلافية برئاسة النحاس كما ترغب السراى أم وزارة وفدية بحثة. كما يصير النحاس . وهذا الاعتبار يطرح سؤالين : أولا : لماذا كان اصرار النحاس على تأليف الوزارة وفدية لحما ودما ؟ وهو الأمر الذى أثار نقد بعض المؤرخين والساسنة واعتبره أنايتية وعقبة فى سبيل توحيد الصفوف ، اذ أن الظروف حينئذ كانت جليقة بأن يتنازل الوفد عن أنايته فهذه : لقد فسر الوفد هذا الأصرار فى أحد بياناته فقال : « إن النحاس بإشبا جينما رفض تأليف وزارة ائتلافية لم يكن يرفضها لأول مرة ، بل هو فكرته منذ عام ١٩٣٠ ، وكان قبل تأليف وزارته الأخيرة (١٩٤٤/٤٢) قد بسطها ورددها فى عدة مناسبات ، وكانت حجته فى رفضها فى فبراير تدور حول ثلاثة أمور :

١ - أنه لا يستطيع التعاون مع من أوصلوا البلاد إلى ما وصليته اليه (أى أحزاب الأقلية والمستقلين) .

٢ - أنه أن التجارب السابقة دلت على عدم صلاحية الوزارة الائتلافية ، وأنه سبق للوفد أن لدغ منها ، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » .

٣ - أن أهم صيغة فى الوزارة يمكن الاعتماد عليها لأداء الخدمات هى أن تكون منسجمة .. » .

ورغم هذا التفسير المنطقي فلا يحول ذلك دون أن نذكر أن النحاس كان - تحت ضغط الحزب - يرفضها وزارة ائتلافية لأنها تحول دون تولى أكبر عدد من أنصاره الوفديين فى مناصب الوزارة وما يليها ، اذ كان النحاس يردد فى قلق « أن رجالنا قد تعبت » ،

الا أنه من السهل الرد على هذا بأنه من واجب أى زعيم حزب أن يسعى لرجال حزبه المشاركة فى الحكم . . والسؤال الثانى المطروح : لماذا رغب الانجليز فى اسناد الحكم الى الوفد أو اشراكه فيه منذ عام ١٩٤٠ ورغم ما اشرنا اليه من مذكرة أبريل ١٩٤٠ ، خطبة رأس البر فى ١٩٤١ ؟؟ .

لقد رأينا كيف كان الملك مشكوكا فى ولائه لا نحيازه الى جانب المحور ، وحزبى الأحرار الدستوريين والسعديين وبعض المستقلين يتعاونون مع الملك . نعم ان الحزب السعدى كان ينادى بفكرة اعلان الحرب الى جانب بريطانيا ، لكنه لم يستطع أن يجذب الراى العام الى تأييده ، ثم ان الأحرار الدستوريين كانوا مترددين فى موقفهم ، أما الوفد فتستطيع أن نعتبره - رغم عدم اعلانه الحرب رسميا فى جانب بريطانيا ورغم مطالبه الوطنية منها - أقرب الى التعاون مع الحلفاء ، ثم انه كان صريحا فى عداوته للقصر ، وكانت بريطانيا تدرك ذلك كله ، وأهم من ذلك جميعا ادراكها بأن الوفد يحوز على ثقة الجماهير من ورائه وبالتالى يستطيع أن يفرض ارادته على القصر ويحول دون سحق الجماهير الذى بدا بشكل واضح فى يناير ١٩٤٢ ولا سيما وموقف بريطانيا وحلفائها كان حرجا فى تطورات الحرب ، لهذه الاعتبارات رأت بريطانيا أن الارتباط بالوفد يعنى الارتباط بالشعب المصرى ككل . وكانوا على ثقة بأن وصول الوفد الى الحكم - رغم كل شئ - سيدعم قضية الحلفاء وسيقضى على النشاط المعادى لبريطانيا . . فلا شك أن مكانة الوفد فى صفوف الشعب ثم قدرته على أن يلعب الدور الحاسم فى تقرير التوازن بين القوى السياسية المتصارعة حينئذ . كان حقيقة لا تستطيع بريطانيا أن تتجاهلها ولا سيما حين وجدت مؤامرات القصر ، فملت الانتظار بعد أن عيل صبرها ، واضطربت الأمور فى داخل البلاد وعلى حدودها ، فكان لابد من حسم الأمور بتقديم الانذار السالف الذكر باستدعاء

وزارة وفدية . لقد كانت هذه اثره الأولى التى يتدخل فيها الانجليز لصالح حزب الوفد ، ولم يكن ذلك معناه أنه أصبح عميلا بريطانيا ، أو أن بريطانيا كانت ترضى المصريين والوفد على حسابها . بل لأنها تحت وطأة ظروف الحرب العالمية الثانية - خصوصا فى أواخر عام ١٩٤١ - كانت فى حاجة ماسة الى حزب الأغلبية فى الحكم .

وبالإضافة الى ذلك هناك عدة اعتبارات أخرى دفعت بالوفد الى موقفه فى ٤ فبراير وهى :

أولا : وجود العداء التاريخى بين القصر والوفد ، ثم انحياز القصر الى جانب المحور ، أدى الى النقيض بين صفوف الوفد (أى أن الوفد - فى رأينا - لم يكن مخلصا تماما للديمقراطية بقدر كراهيته للقصر ومن يقف الى جانبه) .

ثانيا : كان النحاس على ما يبدو فاقد الأمل فى حالة انتصار المحور - وبسبب علاقته - أى النحاس - بالقصر وعلاقة القصر بالمحور - فالنحاس هو الصانع الأول لمعاهدة ١٩٣٦ ، ولم يحاول الاستجابة لأغراءات التآمر مع المحور .

ثالثا : كان النحاس يجد صعوبة أقل من خصومه فى الاشتراك مع الحلفاء فى أهدافهم فى الحرب ، ومن ناحية أخرى كان الوفد يلتقى مع الديمقراطية ، فقد خاض الممارك للحفاظ على الدستور وحرية الانتخابات ، وبالتالي فإن بقاء الدستور هزيمة المحور . . ورغم وجاهة هذه الاعتبارات الا أن السؤال الذى نطرحه هو : هل كانت قيادة الوفد تضع فى حسابها تلك الاعتبارات ، أى هل كانت فى قبولها الحكم تحت رغبة بريطانيا متعاطفة معها بحكم مذهب

الديمقراطية كما رأى البعض أم أن الأمر لا يعدو أنه من قبيل
التبريرات فقط والوفد كان يريد الحكم بأى وسيلة بصرف النظر
عن مصدره وأيدولوجيته ؟؟

حقيقة أن قيادة الوفد آكست تعاطفها مع الديمقراطية ، لكن
ذلك التعاطف برز عقب اسناد الحكم اليه وطوال توليته له ونستطيع
أن نلاحظ هذا التعاطف - من خلال صحفه وبياناته وقراراته أثناء
توليته الوزارة - ففي ٦ فبراير ١٩٤٢ - عقب توليته الحكم مباشرة
- نشرت جريدة الوفد المصرى مقالا جاء فيه « أن بريطانيا العظمى
بوصفها حليفة مصر قد حاربت أكثر من عامين تلك الدول التى
استمرت مدة طويلة فى الماضى توجه الحملات الى النظام الديمقراطى
فى جميع أنحاء العالم ، والتى حاولت أن تفرض بالقوة مظام
الدكتاتورية الفاشية على الأمم المتحدة المستقلة فى أوربا - وقد
نجحت قوات الامبراطورية البريطانية فى انقاذ معاناة الفضاخ التى
أوجدها الاحتلال الألمانى الإيطالى فى كثير من البلدان الأخرى ...
الخ » ، كما أوضح أخذ بيانات الوفد فى تلك الفترة مثل هذا
المضمون ، اذ تحدث فيه عن سياسته ولبخصها كالآتى :

« ١ - عزم مصر الأكيد على التعاون مع الديمقراطيات .

٢ - العالم أمام كتلتين فنحن قد انتهينا من اختيار الكتلة
الديمقراطية .

٣ - اتخاذ كل سبيل لبلوغ أهدافنا : الجلاء
والوحدة ... الخ » .

واضح تماما تعاطف الوفد وتعمانه مع الديمقراطية عقب توليته
الحكم ، لكن قبل ذلك أين كان هذا التعاطف ؟ لانكاد نثبينه بل

رايناه على النقيض في مذكرة ١٩٤٠ وخطبة ١٩٤١ ، كيف نفسر هذا ؟ يرى بعض المؤرخين أن قيادة الوفد لم تستطع أن تخوض في غمار هذا الصراع حتى لا تستدرج الى معركة تنهم فيها القصر بالتعاون مع المحور ، ورغم تأكيد مبادئنا الحية - وقد كانت تشكل قيادة الوفد - لهذا المضمون ألا أننا لا نميل الى الأخذ به للاعتبارات التي أشرنا اليها ولاعتقدنا أن الوفد لم يكن هذا الحزب العقائسي . وإذا سلمنا بوجود نوع باهت من التعاون ازاء بريطانيا قبل تولية الوفد الحكم ففي تصوراتنا أنه لم يكن نابعا عن اعتقاد في بريطانيا والديمقراطية بقدر ما كان صادر عن كراهية وعداء للقصر وبالتالي للمعسكر الذي ينحاز اليه وهو المحور ، وربما ساعد على هذا دخول الاتحاد السوفيتي في الحرب الى جانب الحلفاء ، ومن ثم انتهت الى أن ما حدث في ٤ فبراير كان تعبيرا عن دخول الصراع بين الوفد والقصر في اطار الصراع العالمي بين اللغاء والمحور . وبالتالي فان قبول الوفد للحكم سواء أكان مجرد الرغبة فيه بعد حرمان طويل منه ولتدعيم مركزه أمام القصر ، أم لأنه كان متطافا مع الديمقراطية يترغب في التعاون معها والمشاركة في انتصارها - كان هذا القبول مساهما من ناحيته في انتصار الديمقراطية وهزيمة الفاشية العالمية . وهذا هو المضمون الحقيقي لموقف الوفد في ٤ فبراير .

وتبقى بعد ذلك قضية قبول الوفد للحكم بانذار بريطاني مسلح وفي ظل تهديد العرش ، وهي قضية تناولها كثير من المؤرخين والسياسة وخصوم الوفد بكثير من التجاهل والتجني على موقف الوفد . فقد ظهر من المناقشة التي جرت في ٤ فبراير رغبة رجال الانقلاب وحرصهم على تأليف وزارة ائتلافية وهم يزعمون أنهم كانوا يريدون من هذا ظهور فكرة رفض الانذار البريطاني ، « وهذا الزعم في ذاته - كما يذكر بيان الوفد - غير صحيح ، فقد كان الانذار تأليف وزارة يرأسها النحاس أو يرضى عنها » فسواء ألفت النحاس

الوزارة وفدية أو ائتلافية أو ألفها غيره برضاه ولو كانت وزارة محايدة فان مثل هذه الوزارة كانت تؤلف على كل حال في ظل الانذار البريطاني . . ويمضى بيان الوفد في توضيح الأمر فيقول « . . . ولسنا وحدنا الذي نقول بهذا ولكن كما ورد في كلام محمود حسن اذ قال لهم أن أى وزارة تعتبر في ظل الانذار البريطاني . . . فالقول بأن النحاس الف وزارته على أسنة الرياح لأنه رفض تأليفه وزارة ائتلافية قول غير جدى . وهؤلاء الذين يعبرون النحاس باشا هذا التعبير في حين أنهم كانوا يطالبونه بتأليف أى وزارة ائتلافية. لا يمكن أن تنتظر اليهم الأمة على سبيل الجد . . الخ البيان » .

ويؤيد فؤاد سراج الدين هذا الدفع القانونى والمنطقى فيقول « أن جميع رجال السياسة الذين دعوا الى القصر فى ٤ فبراير وحضروا الاجتماعات مع الملك كانوا موافقين بالإجماع على قبوله الانذار البريطانى وعلى تنحية الوزارة التى كانت قائمة فى الحكم وعلى تشكيل النحاس الوزارة الجديدة وكل ما طلبوه بل واشتروطوه لهذه الموافقة أن تكون وزارة النحاس الجديدة ائتلافية تضم أحزاب الأقلية . . وطبعاً رفض النحاس هذه الفكرة لفشلها كما أشرنا . . . وإذا كان من الجائز إعادة هذه التجربة مرة أخرى فى أوقات السلم العادية فكان من الخطر أعادتها فى وقت الحرب » . ويستطرد فؤاد سراج الدين فيذكر « أن الأثر فى نظر هؤلاء السياسة كان مجرد اشتراكهم فى الحكم مع النحاس ، فان وافق كان الانذار البريطانى أمراً مقبولاً لديهم وكان النحاس رجلاً وطنياً وكانت مقدسات الوطن مصونة ، أما اذا رفض النحاس باشا اشتراكهم معه فى الحكم . . وقد حدث - فهو اذا رجل خائن ساعد الانجليز على المساس بالبلاد بمقدساتها بل وكان متآمراً معهم على كل ما حدث . ثم أنه من الحقائق المسلم بها - مازال فؤاد مستطرداً فى توضيح

وجهة نظره - أن النحاس في هذه الاجتماعات أبدى موافقته على رفض الإنذار البريطاني « ... » كما أن الملك في الاجتماع التالي عندما أحس بخطورة الأمر ووضح لديه أن الانجليز جسادون في انذارهم أخذ يرجو النحاس باشا في قبول تشكيل الوزارة ، وكلما اعتذر النحاس. ألح الملك على مسمع من الزعماء السياسيين « .

يتبقى لدينا بعد ذلك القضية الثالثة والأخيرة وهي مسئولية الوفد في اتصاله بالانجليز والقول بأنه تأمر معهم بليل لقرضه على القصر نصير المحور ... الخ ، ولقد استهدفت هذه السألة لطوفان من الاحتمالات والاجتهادات والافتراءات وكلها - وهذا طبعى - كانت صادرة عن أحزاب الأقلية وصحفها وكتابها ، وقد ألقى بعض المؤرخين بدلهم في هذا الطوفان وذهبوا به مذاهب شتى .. فهل جرت اتصالات حقيقة بين النحاس والانجليز ؟ وإذا كان قد حدث فكيف تمت وأين ومتى ؟ هناك مصادر أقامت اتهامها للوفد على أساس من القرائن المادية في تصورها ، بينما اكتفت مصادر أخرى بالاستنتاج والاجتهاد . ونحاول الآن أن نستعرض بعضا من هذه وذلك قبل أن نتناول وجهة نظر الوفد . هناك رواية تتلخص في أن حفلا أقيم في ديسمبر ١٩٤١ وضم النحاس باشا وأمين عثمان وبعض رجال السفارة البريطانية في مصر ومنهم المستر سمارت الذي ابتدره النحاس بالحديث عن خيارات مصر واستطاعتها تموين جيوش الحليفة الموجودة بمصر والتي ستفد ، ثم ألح الى أن الوزارتين الحاضرة والسابقة (أى وزارتتا حسن صبرى وحسين صرى) يضنان بالتعاون التام خشية الرأى العام . وأن سمارت سأل النحاس هل يستطيع هو - إذا تولى الحكم - أن يمؤن الشعب المصرى وجيوش الحليفة وحفظ الأمن والنظام في هذه الفترة الدقيقة .. حينما أجابه النحاس : نعم قال سمارت « سنتقابل ، ولا شأن لك بالوسيلة عن قريب » . وتمضى الرواية فتذكر أن النحاس سافر

عقب هذا الحفل - من الاسكندرية الى القاهرة ، ثم سافر بعدها الى الأقصر ، ثم نزل في قنسا وهو يعلم بأنه سيستدعى لاسناد تشكيل الوزارة اليه بموجب الضغط الانجليزى . وقد استدعى من هناك فعلا - كما سنرى - لاستشارته مع الزعماء فى قصر عابدين . . وهذه الرواية - فى تصورنا - لا تقف على ساق من الحقيقة لعدة اعتبارات : أولاها أنها تذكر توقيتها فى ديسمبر ١٩٤١ ، والانذار البريطانى كما نعتقد أنه كان وليد أحداث الأيام الأولى من فبراير ١٩٤٢ أى ليس مبيتا ومديرا من قبل كما حاولت الرواية أن تقول وكما رأى بعض الكتاب . ثانيا : من الملفت للنظر أن مكرم لم يكن متواجدا فى هذا الحفل ، وإذا كان موجودا وعلم بهذا الحديث أو علم به - بالضرورة - عقب ذلك لكان مكرم أول من ينشر هذه الرواية وعمقها وهاجم بها النحاس أبان خلافهما ثم انشقاقهما وهو أمر لم يحدث . ثالثا : أن مثل هذا الحديث الخطير لو جرى لكان - وفقا للتحفظ البريطانى ودبلوماسيته - فى تكتم وجذر شديد من المستحيل معهما أن يصل نبأه الى خصوم الوفد أمثال الدكتور محبوب ثابت . الا أن رفضنا لهذه الرواية لا يمنع من أن نستبقى فى ذاكرتنا اسم أمين عثمان لفترة قصيرة فقد طال الجدل حول اتهامه بأنه كان واسطة الاتصال بين النحاس والانجليز كما ستفصل ذلك فى موضعه . ومن بين القرائن التى ساقها خصوم الوفد ما ذكرته جريدة « الكتلة » فى نوفمبر ١٩٤٥ حول اتهام النحاس باشتراكه فى تدبير الحادث . فذكرت أن زكى ميخائيل بشارة ، كان قد رأى النحاس فى الأقصر فى يناير ١٩٤٢ يقابل بعض كبار الانجليز ، كما ذكر مكرم عبيد فى نفس الجريدة أن النحاس كان بأسوان فى نفس الوقت الذى كان يزور فيه الجنرال ستون أسوان وأنه حدث اتصال بينهما . ويلاحظ على هذه الرواية ولا سيما ما ذكره مكرم أولا : أن النحاس كان فى الأقصر وأسوان فى يناير ١٩٤٢ وهو أمر ينفيه رجال الوفد ، ثانيا : إذا كان

النحاس قد تبقى يستون في أسوان فأين كان مكرم وكان لا يزال
المساعد الأيمن وسكرتير الوفد ؟ ثم لماذا لم يذكر لنا تفاصيل هذا
اللقاء في كتابه « الأسود » وهو الذي لاحظنا خلوه من تناول حادث
٤ فبراير ؟ هل يرجع ذلك الى أن مدبري الحادث رسموا خطة لابعاد
نفوذ مكرم وتأثيره على النحاس في هذه الآونة لاحتلال عنصر جديد
محلّه كما رأى البعض ؟ .

على أي حال كانت هذه بعض القرائن التي اعتمدت عليها
بعض المصادر في تأكيد قيام اتصالات بين النحاس والانجليز ،
وفيما يتعلق بالمصادر التي اعتمدت على الاستنتاج والاحتمالات فهي
كثيرة ومدار رأيها هو أن الحكومة البريطانية لم تكن لتفرض تعيين
النحاس بالذات الا وهي متفقة معه من قبل وخصوصا بعد أن علمت
منه أن الملك يتجه لتأليف وزارة قومية وأنه - أي النحاس - لا يقبل
إلا وزارة وفدية . وأن بريطانيا كما كانت لتعرض لرفض النحاس
باشئا للوزارة بعد أن تكون قد وجهت انذارها الى الملك من أجله ،
والحكومة البريطانية حريصة - كما هو معروف - على تحقيق وسائل
النجاح لسياساتها : كان هذا هو منطق معظم السياسة والكتاب
أخصوم الوفد مثل اسماعيل صدقي ، أحمد ماهر ، حلمي عيسى ،
محمود حسن ، محمد حسين هيكل ، عباس العقاد ، جلال الدين
الحامصي ، محبوب ثابت ومكرم عبيد ... الخ ، وهو منطق
معقول حقا لكن يندحضه أن الانجليز كانوا يرغبون في حكومة وفدية
منذ صيف ١٩٤٠ ، والوفد والنحاس من جانبهما كانا يرحبان بتلك
الرغبة ، أي أن الجانبين كانا متفاهمين - ولو من بعيد - قبل أحداث
فبراير ١٩٤٢ وبالتالي لم يكن هناك خوف من الرفض وعرقلة
السياسة البريطانية ، ولم يقدم لنا أي من هؤلاء السياسة وأحزابهم
وصحفهم وكتابهم دليلا ماديا على ادانة الوفد ومصطفى النحاس في
الاتصال المزعوم .

١٠٠ : ثم نأتى الى الوفد نفسه ومن الأمانة التاريخية أن ندعه -
باعتباره متهما - ليعبر عن وجهة نظره ثم نمحصها . ولدينا أولا :
بيان أصدره الوفد المصرى والقاء النحاس فى ٢٣ نوفمبر ١٩٤٥
وثانيا : رواية لفؤاد مراج الدين .

وفىما يتعلق بالبيان - وهو الذى ابتدأ به النحاس مجال
الخصوص فى الحادث - فقد أوضح فى بدايته أن المسئولية تقع على
الذين زيفوا ارادة الأمة فى انتخابات ١٩٣٨ ثم تولوا مقاليد الأمور
ضد ارادة الشعب ، مما أدى الى تفاقم الأمور وفساد التقدير فى
السياسة الخارجية وشئون الحرب .. الخ . ثم تناول مسألة
اتهامه بالاتصالات فقال « لم يكن لى أية صلة بما كان أو دخل فيه
بل كنت أستجيم فى أسوان فتوالت على الدعوات من أهل الصعيد
الكرام لزيارة مدنهم الكبرى فلبيتها ونظمت رحلة بحرية تبدأ من
الأقصر فى صباح يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ قاصدا الى قنا ثم الى
غيرها حسب البرنامج الموضوع ، وفى مساء يوم الرحلة وصلنا الى
قنا فحفظ أهلها لاستقبالنا وعلى رأسهم مكرم عبيد باشا وبعد زيارة
المدينة قصدنا الى منزل إسكندر عبيد بك لنستريح فيه ، وهناك
اتصل بى تليفونيا سعادة اسماعيل تيمور باشا الأمين الأول لجلالة
الملك وفاجأنى بأن جلالتة يطلببنى للتشرف بمقابلته فى الساعة
الرابعة من مساء اليوم التالى وكنت خالى الذهن بما يجرى فأجبت
بأن هناك استحالة مادية لأنى فى رحلة بعيدة ويتمذر على الوصول
فى الموعد المضروب فشدد وقال أن جميع الترتيبات ستتخذ لامكان
وصولى فى الميعاد وقد تبين بالفعل أن القطار العادى ينتظر فى قنا
فسافرت فيه وأبلغت أهلى أنى عائد اليهم بالقطار الذى يبرح
القاهرة فى الساعة الثامنة مساء اليوم التالى واتفقنا على أن تبهر
الباخرة بهم الى جرجا حيث ينتظرون الى أن أعود ، وسافر معى
مكرم باشا الى القاهرة .. الخ » .

واضح أن النحاس ينفي عن نفسه قيام اتصالات بينه وبين الإنجليز وأن الأحداث قد فاجأته وكذلك نجده في شهادته في قضية مقتل أمين عثمان ينفي بشدة حدوث أى اتصال أو معرفة مسبقة بالانذار البريطاني قائلا « أنه كان بالصعيد حين استدعاه القصر من هناك وأنه نسي مفاتيح منزله ولم يكن معه بدلة الردنجات فاستعار بدلة ... الخ » .

ويعمسك فؤاد سراج الدين بهذا الخيط ليذكر لنا ملابسات رحلة الصعيد وقد كان أحد الرفاق فيها ، فيقول « شامت الظروف أن أعاصر حادث ٤ فبراير منذ بدايته بل قبلها . فقد كنت مع الرئيس السابق مصطفى النحاس وبعض رجال الوفد في زيارة لبعض بلاد الصعيد ... وغادرنا الأقصر متجهين الى قنا لنقضى فيها ليلة ونزور فيها مكرم باشا وبعض الوفديين في دورهم على أن تغادروا في اليوم التالي الى مكان آخر ... وعندما وصلنا الى قنا ، واثناء حفل شاي أقيم في منزل أحد أقرباء مكرم باشا ، وكنا بعد الغروب حضر أحد أصحاب الدار وحنس الى النحاس باشا بأن مدين قنا موجود بالصالحون ، ويرجو مقابلة النحاس باشا لأمر هام وعاجل ، فقام وقمنا معه (أنا ومكرم) الى الصالحون حيث وجدنا المدير الذى أبلغ النحاس رسالة من القصر الملكي - أبلغت اليه تخليقونيا - مضمونها أن الملك يرجو النحاس العودة فورا الى القاهرة لمقابلته لأمر هام وخطيرة .. فاعتذر النحاس باشا للمدير عن قبوله هذا الطلب قائلا أنه مرتبط بمهمة موعينة وإرتباطات ، وأنه لا يستطيع العودة الى القاهرة كما يطلب منه ، ويستطرد فؤاد سراج الدين فيذكر « أن المدير الح الحاحا كبيرا وقال للنحاس باشا أن معلوماته من القاهرة أن الحالة فيها خطيرة .. وما أجده من الظروف يستدعى سفره ، وأن القصر يلح في ذلك الحاحا شديدا ، ولكن النحاس ظل على رأيه ... » فطلبت من المدير أن يتركنا قليلا على

أن نتصل به - فى المديرية - بعد قليل لنخبره بالرأى النهائى
 للنحاس باشا ، وخرجت أودعه الى باب الصالون وطلبت اليه - دون
 أن يشعر بالنحاس - أن يوقف القطار الذى سينادر قنا ليرلا الى
 القاهرة حتى أتصل به حيث يحتمل ألا يكون النحاس باشا جاهزا
 للسفر قبل موعد قيام القطار . . فوعدهنى المدير بذلك ، واتجهت
 ومعى مكرم باشا الى النحاس باشا نلح عليه فى السفر الى مصر
 حيث أننا فى حالة حرب والموقف خطير وسمعنا عن مظاهرات قامت
 فى القاهرة . . فقال النحاس باشا أنه لا يريد أن يمكن الملك من
 تكرار تمثيلية « كفر عشا » ليعبت به مرة أخرى ، فقلنا له قد
 يكون هذا ضحيحا إلا أن الظروف الحرجة التى يواجهها الملك هذه
 المرة لا بد أن أضطرته الى استشارة النحاس باشا فى الموقف ، وقد
 تنتج عنه العودة خيرا للبلاد وقد لا تنتج ، ولكن فى كل الأحوال
 ينبغي أن يلبي النحاس باشا هذه الدعوة فى هذه الظروف
 الحرجة التى تجتازها البلاد . . ويستطرد فؤاد فيقول « وبرغم
 الجهود الكيرة التى بذلناها معه والحجج المدينة التى قدمناها لم
 نستطع أن نغير رأيه وأصر على الرفض . . فأسررت الى مكرم باشا
 بفكرة وهى الاستماعة بزئيب هانم لعلها تستطيع اقناعه ، ووافقنى
 مكرم ، واقترحنا على الباشا العودة الى « الذهبية » للراحة بعد هذا
 العناء الطويل فوافق وعادنا الى الصحبة نحن الثلاثة ، وشرعنا
 لزئيب هانم الأمر فوافقتنا على وجهة نظرنا ، وأخذت تحاول اقناع
 زوجها ، وأعدنا عليه الكرة ، وكانت الساعة قد جاوزت التاسعة
 فنظر فى ساعته وقال : على كل حال لقد قام القطار المسافر الى
 القاهرة ولم يعد هناك سبيل لاجابة طلبه الملك . . فقلت له ان
 القطار لازال فى المحطة فى انتظاره ، وشرحت له ما اتفقت عليه مع
 المدير فثار فى وجهى واستغرب كيف نفعل هذا دون استشارته
 كما استبعد أن يكون المدير قد أخر القطار طوال هذه المدة كلها . .
 فقلت له ما علينا إلا أن نبحث بأحد رسلنا فان كان القطار قد سار

« انتهى الأمر ، وإن كان لا يزال في انتظار فيسافر ، وقبل أن يجيب بنعم أو لا أرسلت سكرتيره بسيارة إلى المحطة فعاد وقال إن القطار مازال منتظرا والمدير كذلك ، فأسقط في يده ولم يجد مفرا من السفر » . « وطلب أن يسافر مكرم فقط معه ، وأن نبقي نحن - مازال فؤاد مستطردا - على أن نستأنف الرحلة كما هو مقرر إلى نجح حمادى حيث تصل الذهبية بعد الظهر على أن يعود هو سائى النحاس - من القاهرة في ظهر اليوم التالى وينضم إلينا فى الرحلة - . وفعلا سافر هو ومكرم إلى القاهرة واستأنفنا الرحلة إلى نجح حمادى ٠٠ وفى المساء اتصلنا به تليفونيا بمنزل صهره أحمد حسين ، فأخبرنا أنه لم يستطع العودة لأن الحالة خطيرة جدا ، وأنه اضطر أن يبقى يوما آخر (٤ فبراير) فى القاهرة ، وطلب منا أن نستأنف الرحلة إلى جرجا حيث يرجو أن يصل إلينا بها ، وفعلا سافرنا صباح اليوم التالى إلى جرجا حيث وصلناها قبل الغروب ، وتوجهنا إلى منزل فخرى عبد النور حيث استقبلنا ابنه ، وبدأنا نسمع بعض المعلومات مما جرى بالقاهرة فى هذين اليومين (٣ ، ٤ فبراير) واتصلنا بالباشا من منزل فخرى عبد النور فقال أنه لن يرجع إلينا ، وأن الأمور تطورت إلى تكليفه بتشكيل الوزارة وطلب منا أن نعود إلى القاهرة بالقطار فى اليوم التالى » . « وفعلا عدنا فى اليوم التالى (٥ فبراير) إلى القاهرة وعرفنا كل تفاصيل الموقف والحوادث الخطيرة التى جرت والتف أجبرت النحاس باشا على قبول الوزارة وقال لنا أنه اعتمد للملك مرارا أثناء الاجتماعات عن قبول الوزارة ولكن الملك ألح بشدة بل استنجد به وبوطنيته اتقاذا للموقف » .

ونستطيع أن نستخلص من هذه الرواية - الطويلة والهامة - ما - أن صبحت - ونحن نعتقد فى صحتها - عدة دلائل تضىء لنا الطريق وتؤكد بما لا يدع مجالا للشك بعد ذلك ، بأن النحاس لم

تكن لديه أى فكرة عما جرى فى القاهرة قبل وقوعه . وبالتالى لم يكن هناك أى اتفاق او شبه تفاهم من الجانب البريطانى على ما حدث لا مباشرة ولا بالواسطة . وذلك اعتمادا على الشواهد الآتية :

١ - لو كان هناك شبه اتفاق بين النحاس والانجليز لما كان هناك أى محل لترتيب هذه الرحلة النيلية . وقد يقال انها من باب « ذر الرماد فى العيون » ، ولكن وقائع الرحلة على النحو الذى سلف يقضى على هذا الزعم .

٢ - اذا افترضنا وجود اتصال بين النحاس والانجليز لرفض النحاس فى تصورنا - أى نداء موجه اليه من الملك لمقابلته طالما أنه واثق من تكليفه بتأليف الوزارة بخطاب يأتبه وهو فى أى مكان .

٣ - لو حدث حقيقة اتصال لكان مكرم عبيد أول المعارفين له والمربين له بوصفه اليد اليمنى للنحاس فى ذلك الوقت حينئذ . يقال - كما أسلفنا - أن مكرم كان مبعدا حينئذ عن النحاس بتدبير خشية تأثيره عليه ، ولكننا نراه فى الرحلة مازال هو مكرم القوة الهائلة فى الوفد ، سافر وأقام وعاد مع النحاس فلو كان يعلم شيئا لضمه حملة التشهير التى وجهها الى النحاس شخصيا كما ذكرنا آنفا .

٤ - نلاحظ المعارضة الشديدة التى قابل بها النحاس طلبه الملك على لسان مدير قنا ، ولم يكن ذلك مجرد تمثيلية وتمزز ومراوغة من النحاس كما زعم البعض ، بل كادت معارضته - كما رأينا - أن تضع رفاقه والمدير أمام الأمر الواقع ، ولولا الاحتياط الذى الذى رتبته فؤاد مع المدير لكان القطار قد غادر قنا فى هوامد.

وتعذر على النحاس السفر الى القاهرة في هذا اليوم . فلو أنه كان عالما مقدما بما سيقع ومعتقدا عليه مع الانجليز لكان قد بادر الى الموافقة على السفر لا سيما وهو يعلم أنه اذا فاتته القطار الذي سيغادر قنا بعد قليل فلن يتسنى له السفر في ذلك اليوم .

٥ - يؤكد فؤاد سراج الدين عصبية النحاس وقت السفر بدليل أنه نسي أن يأخذ معه مفاتيح منزله مما اضطره الى الإقامة في منزل صهره « أحمد بك حسين » وإلى استعارة بدلة الرندنجوت الخاصة بالأستاذ الحسينى زعلوك ليرتديها في مقابلته مع الملك حسب المعتاد .

٦ - لو كان الأمر مرتباً بين النحاس والانجليز لما ترك أسرته ورفاقه في الصعيد ، بل نجده أصر على استمرارهم في الرحلة ، على أمل كبير منه - كما يذكر فؤاد سراج الدين - بأنه سيلحقهم في اليوم التالي .

ورغم كل هذه الدلائل والقرائن المادية التي ترجح عدم معرفة النحاس باتجاه الانجليز في توجيه الانذار ابان وجوده بالصعيد ، يبقى الشك لدينا قائماً في أمين عثمان ودوره الذي لعبه عقب عودة النحاس الى القاهرة ، فتؤكد المصادر أنه - أي أمين عثمان - كان المصرى الوحيد الذى كان على علم سابق بما سينبئ الانجليز عمله ، وأنهم استشاروه فأشار عليهم بما يفعلوه ، وكان سفيراً بينهم وبين الوفد اذ كان موضع تفتنهما معا ، وأنه التقى بالنحاس أكثر من مرة بعد عودته من الصعيد ، وأنه هو الذى أبلغه تصميم الانجليز على تكليفه بالوزارة .

والواقع أن لدينا عدة قرائن تؤكد أن أمين عثمان لعب دوره في هذه الأحداث ...

أولا : تاريخ أمين عثمان السياسى والشخصى والمذهبى حتى اغتياله فى عام ١٩٤٦ . اذ كان صديقا « جدا » للانجليز ومن كبار رجال المجتمع الفكتورى القديم كما كان وسيطا بين النحاس - كستشمار له - وبين السفارة ، واشتهر بنظرية « الزواج الكاثولىكى » بين مصر وبريطانيا الذى لا انفصام بينهما ، وكان يطلق عليه لورد ويلسون تسمية المفاوض لحساب السفارة البريطانية وقت الازمات السياسية » .

ثانيا : هناك رواية تتلخص فى أن أمين عثمان التقى بمحمد محمود - ابان وزارة على ماهر واشتداد الأزمة بينها وبين الانجليز - وأخبره أنه باستطاعته أن يصبح النحاس باشا رئيسا للوزارة ويخشى أن هذا يضايقه - أى يضايق محمد محمود - ثم قال « فان رأيت أن أحول بين النحاس باشا وبين الوزارة فعلت ، ولكننى أريد أن « أكل عيش » ، وليس عندى ايراد بعد أن أخرجت من وظيفتى » . وتمضى الرواية فتذكر أن محمد محمود طلب من أمين عثمان مقابلته فى موعد آخر ، ثم اتصل - فور انصراف أمين من عنده - بأحمد حسين وطالبه بالحضور فورا الى منزله ، وحينما حضر حسين نصحه محمد محمود بتكليف حسن صبرى بتأليف الوزارة « قبل مفاجأته بضغط الانجليز » كما طلب منه « أن يعي» لأمين عثمان مصدرا للعيش » لأنه - أى محمد محمود - فهم أن أمين يتلاعب ..

والواقع أن الباحث لا يستطيع أن يقبل هذه الرواية كلها كما لا يمكنه أن يطرحها كلها بعيدا ، فهو على أى حال تثير الشك حول سلوك أمين عثمان ، ويبدو أنه كان انجليزيا أكثر منه مصريا وكان جل همه أن يشغل منصبا كبيرا وقد رأى أن الوفد - الذى ينتمى اليه بدافع المصلحة - مبعدا عن الحكم ثم أنه نخب ملء رجال كثيرين لهم تاريخ وماض ورفاق للنحاس وكبار فى السن

وهم أحق بمناصب الوزارة ، وبالتالي فقد انتابه اليأس وأراد أن يجرب ورقه مع زعماء الأقلية لعل وعسى يكون خيره في ركابتهم ، ثم حينما أدرك بحكم علاقاته الوطنية الشخصية مع مايلز لامبسون ورجال السفارة البريطانية - وهي علاقة ليست محل شك - اتجاه الرياح البريطانية ألق بشراعه عائدا صوب مرفأ الأمان ، أي الوفد ، ولم يضيع وقتا فصار يمهّد ويمهّد حتى نجح في محاولاته .

ثالثا : مما يؤكد دور أمين عثمان أن النحاس - في تصورنا - أراد أن يكافئه على مجهوده ، أو أن ذلك كان بايعاز من السفارة البريطانية ، فاختره النحاس وزيرا للمالية في يونيو ١٩٤٣ .

رابعا : استطعنا أن نلتقط عبارة وردت بحماس من الدكتور محمد صلاح الدين ، فهو بعد أن دافع بشدة عن النحاس وأنه « من المحتم لا يعرف شيئا عن الاتصالات » استطرد فقال « وأما أمين عثمان فربما أجرى بعض الاتصالات » .

خامسا : حاول الأستاذ محمود سليمان غنام أن يدافع عن أمين عثمان ، فجاء دفاعه - في تصورنا - باعنا للشيك إذ قال « .. ولعل ما أوجب هنا القيل والقال عن الاتصال بالانجليز يرجع الى وجود أمين عثمان بالقرب من النحاس ، إذ ظن أنه هو صاحب هذه الاتصالات » . واستطيع كمنصف لأمين عثمان ألا أرميه بعدم الوطنية ، وإنما كان يرغب لبلاذه الخير ولكن عن طريق التفاهم مع السلطات البريطانية ، وما كان في ذلك من عيب ، ولكنه له أسلوبه الخاص وسميلته غير المألوفة ، وكنت أنا من الحاملين عليها قبل الاختلاط به الى أن كنت قريبا منه وعرفت حسن نواياه ... الخ ، .

وننتهى من هذه القرائن والدلائل الى ترجيح أن أمين عثمان لعب دورا فى التمهيد لحدث ٤ فبراير وتوجيه الانذار البريطانى واستناد الحكم الى النحاس ٠٠ ومع ذلك فإن الباحث يقف حائرا وراء تأكيد بعض المصادر الحية بأن النحاس لم يكن يعلم شيئا بالمرّة عن أى اتصالات أجريت ، فيذكر غنام مثلا « لقد أفضى إلينا النحاس فى الجلسات الخاصة على أثر هذا الحادث بتفاصيله وظروفه وملايساته ، وأستطيع أن أجزم بل وأن أقسم أن النحاس باشا لم يصدر فى موقفه من ٤ فبراير عن اتصال بينه وبين الانجليز أيا كان نوع هذا الاتصال ، وإنما كان بمحض رأيه ووطنيته فى انتقاد البلاد من خطر يتهددها . ولو اعتقدت أن تصرفه هذا ناشئ عن هذا الاتصال لما أهدته ولا عتبرت ذلك شبه خيانة منه ، وهو ما لا أتصوره بأى حال من الأحوال » .

ويستطرد غنام فيثير أمامنا قضية هامة ٠٠٠ اذ يقول :

« ٠٠٠ ولو أراد النحاس أن يتخلص من الملك - وكان عقبة كاداء فى سبيل الدستور وسلامة الحكم ، وكان يكره الوفد ولا يطيق ذكر اسمه ، كما كان الوفد يحمل له كراهية معروفة - لو أراد النحاس التخلص منه وارضاء شهوته الشخصيه لامتنع عن قبول الحكم حتى يطاح بالملك الى حيث يشاء الانجليز ، ولكنه غلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية » .

ان ما ذكره غنام يطرح قضية على جانب كبير من الأهمية : لماذا لم ينتهز الوفد فرصة الأزمة والانذار البريطانى للملك - وهو الهامق والكاره للوفد بعد آييه - ويصر على تنازل فاروق عن العرش ؟ وهذا السؤال يجرنا الى سؤال أعم وأكثر أهمية وموضوعية لمن يتصدى لدراسة تاريخ حزب الوفد وهو : مادام الوفد كان

يعرف فساد فاروق وعانى الكثير منه ، فلماذا لم يعمل على تنحيته
والغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري ؟؟ ورغم أن المكان
الصحيح للسؤال الثاني فالجواب عليه هو في عام ١٩٥٢ لما
نتصور ، إلا أننا آثرنا أن نقرنه بالسؤال الأول القائم في فبراير
١٩٤٢ لوحدة الموضوع . ولنحاول الآن تناول هذه القضية بوجه
عام .

أما فيما يتعلق بأزمة عام ١٩٤٢ ولماذا لم ينتهزها الوفد
ويعمل على تنازل فاروق عن العرش ؟ فقد رأى البعض أن مرجع
ذلك أن الوفد - رغم كعاه الطويل للحد من سلطة الملك - كانت
ثوريته محدودة بمعنى أنها لم تمتد إلى حد إعلان النظام الجمهوري ،
إذ كان الوفد منذ نشأته يعتبر الملكية أمرا مسلمات به . هذا
بالإضافة إلى تأزر العناصر المحيطة بالقصر والمعادية للوفد واتحادها
وتعاونها في الدفاع عن النظام الملكي ، حيث كانوا يعتبرون الملك
رمزا للسيادة المصرية ، ثم أن التدخل البريطاني كان بالنسبة لهم
أصانة موجهة لمصر كلها .

لكن يبدو أن الأحداث دفعت الوفد في العام التالي ١٩٤٣
إلى التفكير في تنفيذ ما أحجم عنه في عام ١٩٤٢ . ذلك أنه حينما
توترت العلاقات بين حكومة الوفد والملك على أثر حادث ٤ فبراير
الذي كان له أثر سيء بطبيعة الحال في نفس الملك ما كان له صدى
في المعاملات العادية المألوفة بينهما فعمد إلى عرقلة الشؤون
الوفدية وإلى التقليل من شأنها . . . كل هذا دفع الحكومة إلى
اتخاذ إجراء حاسم . فدعى النحاس مجلس الوزراء إلى انعقاد في
منزله واستعرض سلوك الملك الشخصي والسياسي وعمله على إهتار
الدستور ، ثم استقر الرأي على عزل الملك ، واتخذ المجلس قرارا
بذلك وقع عليه جميع الوزراء ثم اتفق على أن يبقى سرا لحين تحين

الفرص المناسبة لإعلانه . وقد ترك لرئيس الحكومة اختيار اللحظة التي يعلنه فيها .

ورغم أننا نشك في هذه الرواية ولعدم وجود ما يشبثها فإنها تطرح سؤالاً يلح في الإجابة عنه : ما مصير هذا القرار - إذا افترضنا صحته - ولماذا لم يوضع موضوع التنفيذ وما هي العوائق التي حالت دون ذلك ؟؟

نفسر مصادر الوفد ذلك بعدة أسباب هي : أولاً : تسرب دبا القرار الى إنجلترا . فقد ذهب أمين عثمان (وزير المالية آنذاك) الى النحاس باشا عقب صدور هذا القرار بعدة أيام وأنهى إليه أن مستر تشرشل رئيس حكومة بريطانيا قد سره هذا الموقف من حكومة الوفد لأن السفارة البريطانية قد أخطرته به . فما كاد النحاس يسمع ذلك حتى غضب غضباً شديداً وقال : « اذن لن ننفذ هذا القرار مادام قد تسرب خبره الى الانجليز ، لأنه سيقال عندئذ أنه موعز به من الحكومة البريطانية » .

ثانياً : كان معلوما حينئذ أن الجيش سيكون عائقاً لتنفيذ القرار المذكور عقب ما أثاره حادث ٤ فبراير في نفوس الضباط من التعاطف مع الملك ، فقد ذكر نجيب الهلالي لمحمود غنام أنه قد تألفت فرق ثلاثية من هؤلاء الضباط لاغتيال أعضاء الوزارة الوفدية بسبب الحادث المذكور ، وبلغ الأمر أنه - أي الهلالي - حدد لغنام الفرقة التي ستقتل هذا وذاك مبيناً أسماهم . ولعل ذلك - كما يذكر غنام - كان سبباً في احتمال عدم إمكان تنفيذ القرار . . . وكان المفروض - كما يذكر سراج الدين - أن يدل النحاس ببيان في البرلمان يشرح فيه الأمر بتفاصيله ومؤامرات الملك ضد الوزارة ، ثم يعلن القرار ويحصل من البرلمان على الموافقة عليه . « ولم يغب

عن أذهاننا ونحن نتخذه ما قد تتعرض له أشخاصنا من خطر
ولكننا غلبنا المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار ، ٠٠

على أى حال وسواء أكانت هذه الرواية صادقة أم مبالغ فيها
فإن الوفد على ما يبدو كان مترددا ولم يحاول إيجاد الفرصة لتحقيق
ذلك ، لكنه إذا كان يعتقد أن ذلك لم يتيسر له فى عامى ١٩٤٢ ،
١٩٤٣ لاعتقاده أن جنود النظام الملكى مازالت راسخة وأن هناك
من العقبات ما يحول دون اقتلاعها فهل استمر على هذا الاعتقاد
فى عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ وقد أصبحت الجذور طائفة فى الهواء ؟
ثم إذا كان غير اعتقاده وفكر فى اقتلاعها آنذاك فما هى العوائق
التي عاقته عن تحقيق ذلك ؟

لا جدال فى أن الوفد قاس الكثير من فاروق وقد تلقى العديد
من لطائفه ، فقد طوح به من الحكم ثلاث مرات باقالات مهينة قاسية ،
ثم وهو فى الحكم كان يعانى من مؤامرات الملك وحاشيته ، ثم وصل
الأمر بفاروق الى تدبير جرائم للنيل من مصطفى النحاس ورجال
الوفد ، وكان كلما فشل تدبير يلجأ لارتكاب جريمة أخرى ، ثم
لا جدال أيضا فى أن فاروق انحدر فى أواخر عهده الى حد بعيد
« لم يكن مستبساغا معه بقاءه على عرش مصر » على حد تعبير أحد
قادة الوفد وسكرتيره العام . وكان هو نفسه - أى فاروق - فى
أخريات مدة حكمه يحس فى داخلية نفسه بقرب تركه لهذا العرش
راضيا أو مكرها ، ورغم تواجد هذا الشعور فى نفسه لم يعمل
اطلاقا على اصلاح حاله وتدارك موقفه الذى كان يتدهور يوما بعد
يوم .

فلماذا لم يعمل الوفد - بحكم أنه يمثل الأغلبية للشعب
المصرى - على تنحية فاروق عن العرش لا سيما فى أوائل الخمسينات

وقد تصاعد المد الثورى وسمعت هتافات فى الجامعة والشوارع
بسقوط الملك والملكية والمناداة بالجمهورية ؟ لماذا تقاعس الوفد ؟

هناك عدة مبررات يقدمها لنا الوفد لنستعرضها الآن ثم
نحاول أن نقيّمها ..

ويحسن بنا أن نرجع قليلا الى الوراء ، الى عام ١٩٣٦ عندما
تولى فاروق عرش مصر ، وكان ذلك ابان وجود الوفد فى الحكم
كما رأينا .. فقد توفى فؤاد وفاروق لا يزال صبيا صغيرا يتلقى
العلم فى انجلترا آنذاك ثم عاد بعد قليل الى مصر ليعتلى عرشها
على النحو الذى اشرنا اليه .. ورحب الشعب بفاروق واستبشر
بقدومه خيرا وكان يعطف عليه كثيرا لصغر سنه ولوفاة والده ،
وهذه حقيقة لا جدال فيها .. ولأن الوفد كان يحس بنفس
احساس الشعب حينئذ فقد شارك فى التعاطف والاستبشار
واعتقد مصطفى النحاس أن الدنيا دانت له وقد استراح من فؤاد
والملك الجديد صبي صغير ، ولذلك رأينا كيف رفض كل المحاولات
لتأجيل اعتلاء هذا الملك الجديد للعرش وابقاء مجلس الوصاية ..

لكنه تفاعل لم يطل بالوفد فسرعان ما أتت الرياح بما لا تشتهي
سفنه ، وخاب ظنه من أول وهلة وخسر الجولة الأولى فاقبل من
الحكم فى أواخر عام ١٩٣٧ كما أسلفنا القول .

ويبدو أن الوفد كان مازال - رغم هذا - متفائلا فقد اعتقد
أن المسئول الأول عن هبوب تلك الرياح والعواصف وخلق الأزمات
بينه وبين الملك هم الرجال المحيطون به الذين سيطروا عليه نظرا
لصغر سنه وقلة خبرته ... هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد
اعتقد الكثيرون من رجال الوفد - ومنهم فؤاد سراج الدين كما يذكر

هو - أن هناك عاملا نفسيا يسيطر على شعور فاروق في قرارة نفسه مما يسبب له ازتيكات نفسية تدفعه الى الخطأ من حيث لا يدري وإلى الشذوذ في كثير من تصرفاته ، وهذا العامل النفساني هو حرمانه من ولي عهد ، وكان يرى في الأمير محمد علي « ولي العهد » آنذاك شيئا مخيفا يتربص له باستمرار ، مما أثر كثيرا على علاقته الخاصة به .

ومن ثم - والشعور بالتفاوت مازال قائما - اعتقد قادة الوفد أنه - أي فاروق - إذا رزق بولي عهد فسوف تهدأ نفسه وتتغير نظرته الى الحكم ويصبح حريصا على بقائه في العرش . ان لم يكن من أجل نفسه فمن أجل ولي عهده . ولا شك أن الوفد - في تصورنا - كان عاطفي النزعة رومانسي المشاعر ، ولا ملامة عليه فهو يمثل الشعب المصري سليل أحلام الشرق وخیالاته .

كان الوفد خياليا فاعتقد أن فاروق لو أنجب وليا للعهد - ولعل الوفد كان يضرع الى السماء أن تهبه هذا الولي - لكان كفيلا بأن يبعده عن الخطايا والتصرفات الشاذة التي أثارت الشعب والوفد ضده . واستجابت السماء لضرعات الوفد فأنجب فاروق ولي العهد المنتظر في يناير عام ١٩٥٢ . أي في أحضان حكومة الوفد الأخيرة . وما هي أمنية الوفد تحققت فما هي مشاعره ؟

يصور فؤاد سراج الدين تلك المشاعر يقول « لقد فرحت عندما رزقه الله بولي عهد ، ولكن فرحتي مع الأسف لم تدم طويلا ، إذ اكتشفت بعد ميلاد ولي العهد بأيام قليلة أن فاروق لم يتغير فيه شيء » ويستطرد فؤاد ليقدم لنا دليلا على ذلك فيقول « عندما استقبل الملك الوزارة في حفل غداء ، وبعد أن قدم له النحاس باشا تهنئة الوزارة وتمنياتها الطيبة لولي العهد الجديد

وللبلاذ قال فاروق - وهو يضحك - ضحكة هستيرية - ما معناه أن ولي العهد سوف يكبر غدا ولن يكون الوفد ورجاله موجودون حينذاك !! وأعقب ذلك بتهقئة هستيرية مما دلت على ما يعتل في قرارة نفسه وعلى الأمانى التى يرجوها لولى عهده وبالتالى أوضحت الأسلوب الذى يعتزم أن ينشئ ابنه عليه فى المستقبل . « ٠ » أن الباحث لا يملك نفسه - أمام هذا المشهد - ألا أن يقف ويتأمله قليلا ثم يدرك أى عناية من السماء ترفقت بالشعب المصرى فحققت - بأيدى رجال ثورة يوليو ١٩٥٢ - ازاحة هذا الكابوس من على صدره الذى كاد أن يزهى أنفاسه . ثم لتتابع مسيرتنا مع الوفد ، فلا بد أنه هو الآخر اهتز لهذا المشهد المعن فى التحدى والاستهتار فيقول سراج الدين « لقد أصبت بخيبة أمل شديدة أطاحت بكل ما كنت أرقبه من تغيير فى مملوك فاروق عقب ميلاد ولى عهد له . » ويبدو أن الوفد أخذ يسترجع حساباته وتفاؤلاته وليضعها فى مكانها الصحيح فانه إذا كان قد القى اللوم الى حد كبير على الرجال المحيطين بفاروق فى بداية حكمه باعتبار أنهم شجعوه واستخلصوه فى أحداث هذه الهزات الدستورية والاقلام على الانقلابات فى الحكم (١٩٣٨ - ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ - ١٩٥٢) ، وكذلك على أحزاب الاقلية التى كانت الاداة المسخرة والمنفذة لأغراضه وشهواته فى السيطرة والطفيان ، فانه بجانب ذلك كان جزءا كبيرا من المسئولية فى كل ما أقدم عليه فاروق من تصرفات عامة أو خاصة (وهى تصرفات لا يمكن حصرها والبحث ليس بصلاصتها) يعود اليه هو شخصيا وإلى طبيعته الشاذة وخصوصا عن الفترة الأخيرة من حكمه والتى يمكن تحديدها بالفترة من ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .

وضح الوفد هذا فى حسابه ونظم أوراقه وأدرك - أخيرا - أن عدوه الأول وعدو الشعب هو الملك . ثم تولى الوفد الحكم فى

عام ١٩٥٠ ورئاسة الملك والملكية والأسرة المالكة كلها تزكم أنوف الشعب وتصلهم مشاعره واحساساته ، وانتظر الشعب من حربه الكثير ٠٠ ومع الأسف نراه يطأطأ الرأس ويقبل اليد ، ويفسر الوفد ذلك - أو يبرره - كما سنرى بأنه فعل ذلك لا لشيء إلا لأنه كان عازما على خوض معركة الغاء معاهدة ١٩٣٦ والوقوف في وجه بريطانيا وكان مشفقاً من تأمر فاروق عليه وهو يولى وجهه شطر انجلترا ٠٠ ورغم هذا التهاون الذي تناوله المؤرخون والكتاب والباحثون بكثير من النقد للوفد الذي كان رجوعه الى الحكم أولى بأن يكون داعياً لقوته وداعياً لفاروق بأن يستسلم له راضياً بحكم الشعب واختياره ، نقول رغم هذه المهادنة التي اصطنعها الوفد في الفترة الأولى من وزارته الأخيرة - وأيا كان تفسيرها - فلم يتخل فاروق طوال عهد هذه الوزارة (١٩٥٠ - ١٩٥٢) - باعتراف فؤاد سراج الدين وزملائه - عن التصرفات العامة والخاصة وهي التي سنتناول بعضها بالتفصيل في دراستنا عن الوزارة الأخيرة للوفد ، وكان الشعب والحكومة - باعتراف نفس المصدر - غير راضيين عن هذه التصرفات وكارهين لها ٠٠ والسؤال الآن الذي يطرح نفسه : لماذا لم يضرب الوفد ضربته في الفترة الأخيرة وقد كان الشعب مهياً تماماً لتفهم الموقف ٠٠ لماذا لم يقم الوفد بالإطاحة بفاروق عن العرش وهو الذي طالما أطاح به وسيطخ به في عام ١٩٥٢ ؟ لماذا وقد كانت الحرية التي وفرتها حكومة الوفد للشعب في أبدء شعوره ضد فاروق في عام ١٩٥١ والتي ظهرت في أجل صورها في مظاهرات الجامعة المعروفة والتي هتف فيها بسقوط فاروق « وما هو أشد من السقوط - على حد تعبير فؤاد سراج الدين » - الحرية التي اعترف بها معظم المؤرخين والكتاب والباحثين ، نقول لماذا قعد الوفد عن انتهاز هذه الفرصة السانحة وهي فرصة نادرة في تاريخ الشعوب !! •

هل كان الوفد مازال عديم الثورية ويعتبر الملكية أمرا مسامحا به ، أم أن الثورية كانت لا تعوزه ولكنه عجز عن الوسيلة التي يحقق بها الاطاحة بالملكية واعلان الجمهورية ؟

ونود قبل عرض وجهة نظر الوفد أن نشير الى عدة تقارير سرية. رفعها عباس حليم وزهير صبرى الى فاروق فى أوائل الخمسينات وابان تولية حكومة الوفد ، فقد أشارت هذه التقارير الى « الجانب الخطير فى سياسة حكومة الوفد وكيف أنها أضرمت نيرانا بعيدة المدى بين الشعب والملك والتي كانت نتيجتها تأليب الجماهير على الملكية » . . . كما أشارت تلك التقارير الى أن هناك مؤامرة وأيد خفية تعبث بالولاء بين العرش والشعب » . . . وتمضى التقارير لتؤكد هذا الاتهام فتقول « ان الوفد هو الهيئة الوحيدة فى البلاد التى احتضنت الآراء والأفكار الثورية المتطرفة والهدامة المعادية للملكية المصرية ، وأنها تهيء كافة الظروف لأصحاب هذه المبادئ للقيام بالجوالة المخاطفة التى تنتهى الى النظام الجمهورى الشيوعى » . . . ويستطرد التقرير فيشير الى « أن الوفد أثبت أنه هكذا فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٤٩ اذ انطوى تحت لوائه كافة الهيئات الماركسية والروتسكية ، وجماعات المخربين الهدامين توغلت فى صفوفه واحتلت مراكز الصدارة فى كافة لجانه تنشر دعوة جريئة أطلق عليها : « استخلاص حقوق الجماهير المفقودة » وذلك بتصفية العلاقات بين الشعب الذى يمثلها الملك وحلفاءه من الاستعمار وأحزاب الاقليات البرجوازية والرأسماليين والملك ، وأن هذه العناصر الهدامة قالت ودعت فى الصحف التى تنطق بلسان الوفد . ان الملكية فى مصر أو فى أى بقعة من بقاع العالم هى نوع من الرأسمالية المقنعة التى تقف دائما عقبة فى تحرير الشعوب وتقدمها وخاصة الشعب المصرى . . . الخ . . . وقد ساق التقرير المرفوع فى ١٢/٢/١٩٢٥ والمنشور فى المصرى فى

١٩٥٢/٨/٢١ الأدلة على ذلك وتطور العقلية والتفكير الوفدى
بالشواهد الآتية :

أولا : الحملة الملتوية فى صحف الوفد على عائلة الملك
« شقيقاته ووالدته والأمراء والنبلاء » .

ثانيا : مهاجمة الأمير محمد على هجوما لاذعا ليس المقصود
عنه الموضوع الذى طرقة الأمير ، أو بالنسبة لحق الأمراء فى التكلم
أو عدم التكلم وفقا لمبادئ الدستور أو حفظا لمسئولية الحكومة
أمام البرلمان . بل كان المقصود منه مهاجمة الأمير - كما يقول
التقرير - اظهارا لقوة الوفد فى التحرش بالأسرة المالكة وبالتالي
لتحريض الشعب على السخرية بالنظام الملكى والحصول على تأييد
الشوار والمتطرفين بطريقة دائمة .

ثالثا : مهاجمة الحاشية الملكية ...

رابعا : مهاجمة قيادة الجيش المصرى ووضع مسئولية
الهزيمة فى حرب فلسطين على كاهلها وبالتالي بإشراك الملك فى
المسئولية باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ولم يكن الهدف
من هذا الهجوم - كما يذكر التقرير - الإغواء عن الجيش أو البكاء
من أجل فلسطين ، بل كان القصد زعزعة تقاليد الولاء والثقة بين
الجيش وقائده الأعلى وخلق روح التمرد فى القوات المسلحة .

خامسا : الوقوف فى طريق تعيين الفريق محمد حيدى فى
أى منصب عسكري فى الجيش ... الخ .

ونكتفى بهذا القدر من التقارير والأدلة التى ساقتها ، لنتوقف أمام الدليلين الأخيرين اذ فيهما تتركز وجهة نظر الوفد وحولهما يدور دفاعه عن نفسه فى النكوص عن الاطاحة بالملكية واعلان النظام الجمهورى الذى كانت الارض مهددة له ..

فما هى وجهة نظر الوفد ؟

يؤكد سراج الدين أن « فاروق كان مسيطرا تماما على الجيش - باستثناء عدد قليل جدا من ضباطه الذين عرفوا فيما بعد بالضباط الأحرار والذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان عددهم لا يبلغ المائة ضابط » - وأن الوفد كان يدرك سخط الشعب على تصرفات الملك ويرغب فى الاطاحة به « ولكن السند القوى الذى كان يستمدّه فاروق من الجيش كان - كما يذكر سراج الدين - كهيلا بالقضاء على أى محاولة يقوم بها الشعب من تلقاء نفسه أو بناء على توجيه من الوفد لخلع الملك » . ويستطرد سراج الدين يقول « ... ولا يجارى منصف واحد أنه لو بذلت أى محاولة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من جانب الوفد أو من جانب الشعب ضد الملك لكان الجيش بأسلحته أول المتصددين لهذه الحركة والمدافعين عن عرش فاروق » . وبصرف النظر عن التجنى الواضح فى وجهة نظر الوفد التى يعبر عنها سكرتيره الصام ويأسه من قوة الشعب ، فأنما لا نستطيع أن نتجاهل أن سياسة القصر فى السيطرة على الجيش وضباطه كانت سياسة قديمة ترجع الى عهد الملك فؤاد ، ففي كل وقت - سواء فى عهد فؤاد أو فاروق - وعندما كانت تشتد الأزمات بين القصر والشعب ويثور الشعب ضد حكومات القصر المسخرة من جانبه للتبكيل به وبالوفد كان الجيش هو الأداة التى تتصدى لهذه الثورات الشعبية سواء فى القاهرة أو فى غيرها من المدن ..

ويقدم فؤاد سراج الدين مثلاً بارزاً - في رأيه - يؤيد هذه الحقيقة وهو ما حدث في أثناء وجود حكومة الوفد الأخيرة في الحكم ، وفي نادى ضباط الجيش ، وكيف استقبل الضباط كل من حيدر القائد تفسيراً معقولاً لوجهة نظر الوفد ، فليس معنى استقبال فاتر لوزير حرييته ثم استقبال حار لحيدر في إحدى المناسبات ، ليس معناه أبداً أن الجيش كان يقف الى جانب الملك وأنه كان مستعداً لصده أى محاولة للإطاحة به ويعرشه ، ثم أن هذه المظاهرة لحيدر كانت مدبرة من سلاح المهندسين بالجيش وعدد معين من الضباط . . . ويبدو أنه كان هناك صراع خفى بين حكومة الوفد والملك للسيطرة على الجيش ، لكن هل كانت حكومة الوفد تبغى من وراء هذا الصراع أن تخلص لها قيادة الجيش وبالتالي تستطيع أن تتخلص من فاروق وعرشه ؟؟ لا نستطيع أن نتفاهل لنؤكد هذا لكن هذا لا يمنعنا من ترجيح هدف الوفد من هذا الصراع وهو محاولته « لوفدنة » الجيش عن طريق التسلل في انتخابات نادى الضباط وبطريقة خبيثة على حد تعبير عباس حليم في أحد تقاريره السالفة الذكر . . . ويبدو من ناحية أخرى أن الوفد كان لياسه أحياناً من جذب ضباط الجيش يحاول جاهداً أن يضمن ولاء ضباط البوليس ، فبالإضافة الى تلمظه في انتخابات ناديتهم ، كان فؤاد سراج الدين كوزير للمداخلية يحاول تحسين حالهم ونيل حقوقهم في المناسبات المختلفة من انشاء رتب جديدة أو انعامات ملكية بعكس ما كان يقع للجيش من تحسين كادر ضباطه واغداق الرتب والنياشين عليهم في كل مناسبة . . . وننتهي من هذا العرض لتتساءل : ما هو الطريق الذي كان مطلوباً من الوفد أن يسلكه لتنجية فاروق عن العرش ؟ الطريق الدستوري أو طريق الثورة ؟

أما عن الطريق الدستوري فهذا كان مستحيلاً بحكمصوص
الدستور .

ولم يكن هناك سوى الطريق الثورى وكان ذلك بالنسبة للشعب أو الوفد أمرا مستحيلا أيضا - وفقا لوجهة نظر الوفد - للاعتبارات السابقة ، ولولا أن هيا الله لمصر ثورة ٢٣ يوليو وسارت مجموعة الجيش وراء ضباطه الأحرار الثنين قاموا بهذه الثورة ، لولا ذلك لاستمر فاروق على العرش رغم كراهية الشعب له ومقاومة حزب الوفد لحكمه ..

هذه وجهة نظر الوفد عرضناها للأمانة التاريخية وربما يجد فيها البعض - ومن خلال رؤية سطحية - منطقا معقولا ولكنها من خلال رؤية باحث متعمق سرعان ما تتكشف عن نظرة تبريرية ومغالطة اذ لا شك أن قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ونجاحها اعتمد أساسا على تأييد الشعب لها ولهفته وانتظاره الطويل لها ، ثم من هم الذين قاموا بتلك الثورة اليس من أبناء الشعب أحسوا بأحاسيسه ؟ . هذا بالإضافة الى ما هو ثابت من حيث قيام بعض الثورات والتعدد فى بعض المناطق فى أوائل الخمسينات كما حدث فى « بهوت » و « كفور نجم » وغيرهما .

الفصل السابع

الوفد في الحكم

(ب) وزارة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ :

رأينا كيف فرضت انجلترا ارادتها تحت التهديد المسلح في ٤ فبراير ١٩٤٢ وكيف رضخت السراى لتلك الارادة فألقت بمقاليده الأمور لزعيم الوفد طالبة منه تأليف وزارة وفدية وفقا لرغبة بريطانيا تحت وطأة ظروف الحرب العالمية الثانية التي كانت تدور رحاها بالقرب من الحدود المصرية .

ولا جدال في أن هذا الحادث قد ألقى بالوفد في خضم تجربة طويلة ومريرة خرج منها - بعد ما يزيد على عامين ونصف ورغم سلامته مثقنا - بجراح لا تقل أثرا عن جراحاته التي أئخن بها في نهاية تجربته السابقة (وزارة ١٩٣٧/٣٦) إن لم تزد عليها ، إلا أنه انصافا للتاريخ - وقد أصبح الوفد وزعيمة في ذمته - لابد أن تسارع فنذكر أنه الى جانب تلك الجراح فاز الوفد ببعض المكاسب التي تجلت في بعض أعماله واتجاهاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سواء على الصعيد الخارجى ولا سيما العربى أو الصعيد الداخلى .

وقبل أن نتناول هذه وتلك ينبغى علينا أن نشير الى أن الوفد جلس على كرسي الحكم - أو اجلس عليه - فى عام ١٩٤٢ والصورة

حزب الوفد ج ٢ - ١٢٩

مختلفة تماما عنها عندما جلس عليه فى الوزارة السابقة ..
فبينما رأينا أن كل الظروف كانت مهيأة له وداعية للتفاؤل بل
ولخداع النفس فى عام ١٩٣٦ من حيث أن الشعب هو الذى اعتلى
به كرسى الحكم ، ثم لتخلصه اذ ذاك من عدوه الأكبر فؤاد وأمامه
ملك طفل جاهل ، والبلاذ يسودها جو ائتلاف وتقوم فيها جبهة
وطنية ، ثم ان الأفق كان ينبىء حينئذ - رغم صحاباته المكفهرة -
بأن النجاح سيكون حليف المفاوضات المزمع اجراؤها مع بريطانيا
وبالتالى حل المشكلة المزمنة معها ... بينما كانت الظروف هكذا
فى ١٩٣٦ نجدها على العكس تماما فى فبراير ١٩٤٢ داعية الى
التشاؤم والاكتماب ، اذ يجد الوفد نفسه آتيا الى الحكم بارادة
- مهما قيل فى تبريرها - ليست هى ارادة الشعب ، ويجد فاروق
قد شب عن الطوق بل واصبحت آنيابه وأظافره الخاصة ، والبلاذ
تعانى بالاضافة الى ما تعانيه من ويلات الحرب وأوارها الذى يكاد
يحرقها ولا تستطيع أن تجد لنفسها ملاذا ، بالاضافة الى كل ذلك
تعانى من انقسامات السياسة وآرائهم حول الحرب : البعض ينادى
بمؤازرة الحلفاء بل وعلان الحرب فى صفهم (أحمد ماهر وحزبه)
والبعض الآخر يجاهر - صراحة أو تلميحا - بالموقف فى جانب
المحور (السراى وعلى ماهر وعزيز المصرى ... الخ) ، وبعض
ثالث يجد أن الحياد وتجنيب مصر ويلات الحرب هو الطريق الآمن
والأكثر سلامة ، وبعض آخر عائم على موج الأحداث لا رأى له ..
ثم وأهم من ذلك كله أن العلاقات مع بريطانيا كانت تتعرض
لاهتزازات تكاد تطيح بالمعاهدة بل أطاحت بها فعلا ..

هذه هى الصورة ، وتلك هى التيارات التى وجد الوفد نفسه
محاطا بها من كل جانب ، فكيف يا ترى ستمضى سفينته وسط
تلك الأنواء والعواصف ؟؟ هذا هو موضوع بحثنا الآن ..

وفيل آن نمضى فيه لابد أن نشير - بادئ ذى بدء - الى عدة اعتبارات منها : أن الوفد لابد كان يدرك أن وصوله الى الحكم تم بارادة الانجليز أو سفيرهم فى مصر ، وأنه يضع فى اعتباره أن هذا الوصول تم رغم ارادة فاروق وبالتالي فسيزداد العداء بينهما حدة وضراوة كما أشرنا وكما سنرى وأنه اذا كانت وزارات الأقلية والوزارات الادارية التى توالى على الحكم عقب اقالة حكومته والتى عاصرت تطورات الحرب « وزارات : محمد محمود ، على ماهر ، حسن صبرى ، حسين سرى » قد حاولت قدر طاقتها وباتجاهاتها الخاصة أن تعالج الموقف ، فان الوفد كان يدرك ، أنه مطلوب من وزارته معالجة الموقف بما يتناسب مع كل تلك المسئوليات وما ينتظره الشعب منه . ثم لا ننسى أنه أراد أن يحقق حسن ظن الانجليز به . .

فعلى أثر ما حدث فى قصر عابدين مساء ٤ فبراير وما استتبعه من تكليف النحاس بتشكيل وزارة وفدية كما طلب الانجليز انصرف اهتمام النحاس وأصباره الى محاولة ازالة آثار الانذار الكريه وملابساته ، فاجتمعوا وقرروا أن يتبادلوا مع السفارة البريطانية وسائل تذكر فيها السفارة أن انجلترا لا تتدخل فى شئون مصر الداخلية ، وأنها تسحب الانذار وبذلك يشرع النحاس فى تأليف وزارته . ويشير النحاس الى ذلك فيقول « انى لم أخط خطوة واحدة فى تشكيل الوزارة الا بعد أن محوت أثر الانذار البريطانى فقد توجهت فى الحال الى السفارة البريطانية وقابلت السفير وكان معه المستر ليتلتون وزير الدولة محتجا على التدخل البريطانى غير المشروع فى شئوننا الداخلية وعلى اقحام اسمى فى الانذار فأجابنى السفير بأنه لم يتدخل لتعيين شخص بعينه ولم يكن ليفعل ذلك ولكن دولته فى حرب حياة أو موت وهى حريصة على استقرار الأمور فى مصر حتى لا تطعن فى ظهرها وقد لوحظ أن كثيرا من العناصر الضارة تعمل على تسميم العلاقات بين البلدين فلم يكن بد من الرجوع الى الشعب المصرى وهذا ما رمى اليه

الانذار . ويستطرد النحاس في بيانه فيقول « لم أكتف بهذا التفسير وأضرت على أن تتبادل كتابين يمحوان آثار الانذار البريطاني ، فوافق السفير على ذلك وفي اليوم التالي اجتمعت لجنة من الجانبين في منزل أحمد بك حسين الذي نزلت فيه وحضرها من الجانب المصري مكرم عبيد باشا وعن الجانب البريطاني السير والترسمارت والمستر بيزلي ووضعا بموافقتي صيغة الكتابين اللذين وافقني السفير في الليلة السابقة على تبادلها وقد سجلنا فيهما أن المعاهدة البريطانية المصرية ومركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة لا يسمحان للحليفة بالتدخل في شئونها الداخلية وبخاصة في تأليف الوزارات أو تغييرها : وتم تبادل خطابين بين النحاس ولا ميسون في ٥ فبراير ، وفي اليوم التالي صدر المرسوم الملكي بتأليف وزارة النحاس . . . وقد استقبلتها الجماهير بمظاهرات صاخبة مؤيدة كانت مثار تساؤلات بعض المؤرخين والساسة - اذ رأوا فيها تناقضا للمظاهرات التي قامت قبل تأليف الوزارة مباشرة والتي كانت تعبر عن ميلها للألمان - هل كانت تعني ضعف الوعي لدى الجماهير ؟ أم دليلا على قدرة الوفد في توجيه المظاهرات . . . الخ ؟ وهي في رأينا ليست راجعة الى ضعف الوعي أو قدرة الوفد بقدر رجوعها الى بقايا ايمان من الجماهير بحزب الوفد وزعيمه وبما يأتي على أيديهما ولا سيما اذا وضعنا في اعتبارنا أن الشعب كان بعيدا عن الأحداث يجهل ما يدور حوله .

السياسة الداخلية :

انسكت حكومة الوفد بزمام الحكم وكان مطلوبا منها - وبسرعة وفي المقدمة - أن تجد حلا للمشاكل الاقتصادية الناتجة عن آثار الحرب ، فقد كانت الجماهير الشعبية تعاني الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة ، ولذلك فقد أخذت تزار بالشكوى

من قلة مواد التموين على النحو الذى أشرنا اليه وكان تمهيدا للتدخل الانجليزى . ومن ناحية أخرى كان الفلاحون يشكون من هبوط فى أسعار القطن بسبب تقييد تصديره ، كما كان العمال - نتيجة تزايدهم ونشاط الصناعات ووضوح أهميتهم - آخذين فى المطالبة بتكوين النقابات لهم وتحديد حد أدنى للأجور وعلاوات دورية ، والتعويض فى حالة توقفهم عن العمل ، ومنح الأجازات مع دفع أجرها ، ومنح علاوات الغلاء مع ربطها بحركة الأسعار ، وفرض العلاج المجانى ، والاشتراك فى نظام ادارة المصانع . . . الخ وكان هناك صراع خفى بين الرأسماليين والعمال كانعكاس للصراع العالمى الدائر حينئذ ، فكيف عالجت حكومة الوفد تلك الصعوبات والمشاكل الاقتصادية المتراكمة والتي كان لها اثرها فى استقالة حسين سرى والأزمة السياسية التى أدت الى اعتلاء الوفد الحكم ٩٩ .

وفى الواقع ان الحكومة لم تغفل من حسابها أنها آتت بالحراب الانجليزية فى ٤ فبراير ولذلك سنجدها تحاول استرداد شعبيتها وتحسين مركزها ولا سيما بين الطبقات الفقيرة والأحياء الوطنية . ومن ثم تعالج الموقف بتنشيط التجارة الحرة فى الداخل وذلك بالقضاء على القيود التى فرضتها الحكومات السابقة من حيث فرض العقوبات على المدخزين ، كما أصدرت التشريعات الخاصة برفع الأجور وتعادل أرباح العمال الزراعيين وعمال الحكومة . وفى الوقت الذى أرضت فيه كبار الملاك برفع سعر الحبوب ٥٠% حرصت على بقاء سعر الخبز على ما هو عليه على أن تتحمل الحكومة فرق السعر بدل المستهلك ، كما أصدرت أمرا عسكريا برفع نسب خلط دقيق القمح . . وفى التاريخ نفسه (١٢ فبراير ١٩٤٢) أصدرت قرارا بحرية تداول القمح والذرة ودقيقهما ، وتشجيعا للتجار والمزارعين على تسليم القمح والذرة للحكومة ورفعت أسعارهما الى حد كبير .

وكانت مسألة توفير الخبز الشاغل الأول للحكومة فسنت قوانين أخرى من أجل توفيره ، فأصدرت في ٢٠ مايو ١٩٤٢ أمرا عسكريا يحظر نقل القمح خارج حدود المديرية الموجود فيها قبل الحصول على ترخيص سابق من وزارة التموين ، وقد نظمت سوق القمح بحيث أمكن تدبير الكميات اللازمة منه لسكان المدن ، وأصبح في استطاعة الحكومة الهيمنة على عرض القمح وطلبه بما يحقق المصلحة العامة ، ففي سبتمبر ١٩٤٢ أصدرت أمرا عسكريا يقضى بتحديد مساحات القمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠٪ من الزمام المنزرع في شمال اللتيا ، ٦٠٪ في بقية مناطق القطر . وقد أدى ذلك الى زيادة المساحة المزروعة قمحا وشعيرا . فبينما كانت المساحة المزروعة قمحا عام ١٩٣٨/٣٧ تبلغ ١٤١٦٣٠٢ فداناً زادت عام ١٩٤٣/١٩٤٢ الى ١٩١٧٤٢٢ فداناً أما المساحة المزروعة شعيرا فقد زادت خلال نفس الفترة من ٢٦٣١٧١ فداناً الى ٤١٨٩٤٧ فداناً . ولم يقتصر الأمر على القمح والشعير بل عملت الحكومة على زيادة المساحات المنزرعة بالحبوب الأخرى كالذرة العويجة والشامية والأرز .

وقد كان لكل هذه القرارات وغيرها - أثر ملموس في تحسن الأحوال تدريجيا ولا سيما بفضل ما اتخذته الحكومة من اجراءات هدفها تشديد الرقابة على المطاحن والمخابز . فتحسن لون الخبز وازدادت كمياته .

كان هذا فيما يتعلق بأزمة الخبز فماذا عن المواد الأخرى ؟ بالنسبة للكبروسين مثلا أصدرت أمرا عسكريا باخضاع استهلاكه لنظام البطاقات ، وقد أنشئت اللجان في أنحاء البلاد لتوزيع البطاقات والكوبونات على المستهلكين ، وكذلك بالنسبة للسكر ، فتيسيرا لحصول الجمهور عليه أصدر النحاس باشا أمرا عسكريا

(بي ٢١ مايو ١٩٤٢) بالاستيلاء على جميع ما تنتجه شركة السكر وما تحتزنه ، على أن يوزع طبقا للشروط والأوضاع التي تقرها وزارة المالية ٠٠ أما الأرز فقد أصدرت الحكومة بشأنه أمرا عسكريا بالاستيلاء على الكميات الناتجة منه من موسم ١٩٤٢ (وقد حدها قرار وزارة الزراعة الصادر في ٢٨/١٠/١٩٤٢) ، كما نظمت وزارة التموين عملية تسليم المقادير المقرر الاستيلاء عليها طبقا للأمر السالف الذكر ٠

وكذلك اهتمت الحكومة بتنظيم استهلاك الأقمشة الشعبية على أساس نظام البطاقات ، وتخصيص تاجر أقمشة معين لتموين عدد محدد من العائلات أسوة بما اتخذته في السكر والزيت والشاي ٠٠ هذا فيما يتعلق بما أدته الحكومة في سبيل التغلب على النقص في المواد التموينية الشعبية ٠٠

أما القطن - وقد كان يمثل مشكلة اقتصادية أمام الحكومة - فان بريطانيا طوال مدة الحرب كانت تتحكم فيه في تحديد سعره متظاهرة بأنها تجامل مصر بشراء المحصول كله رغم أنها تواجه صعوبات في نقله ، ومن ثم لم تستطيع مصر أن تنصرف بحرية في بيع محصول قطنها ، فكيف تغلبت حكومة الوفد على هذه المشكلة ؟ لقد أدركت أن القطن يمثل المحصول الرئيسى والأساسى فى حياة البلاد الاقتصادية وتعتمد عليه حياة الفلاح ، فكان محل اهتمامها ، وقد تمثل ذلك الاهتمام فى ناحيتين ٠ أولا : عمدت الحكومة الى تحديد المساحة التى تزرع قطننا بنسبة ٣٢٪ فى المنطقة الشمالية من الدلتا ، وبنسبة ١٥٪ فى بقية جهات القطر ، ومنعت زراعته اطلاقا فى بعض المناطق ٠٠ ثانيا : عملت الحكومة على زيادة السعر تخفيفا عن كاهل الفلاحين وانعاشا للاقتصاد القومى ، وكان هذا

الموضوع محل اهتمام البرلمان المصرى القائم حينئذ ، وكان للوفد فيه شبه اجماع ، ووعدت الحكومة باعلان سياستها القطنية قبل فض الدورة البرلمانية . واستطاعت أن تحقق زيادة فى أسعار القطن متجاهلة انجلترا التى اضطرت الى شرائه من الأسواق بالأسعار الجديدة .

العمال :

أما العمال فلا شك أن حكومة الوفد فى ٤٢ - ١٩٤٤ قد حققت آمالهم وهويتهم كثيرا عن الآمهم التى كانوا يقاسونها ، فأصدرت مجموعة من التشريعات العمالية والاجتماعية ، كان أبرزها قانون الاعتراف بالنقابات ، وقانون التأمين الاجبارى ضد حوادث العمل ، وقانون عقد العمل المفرد ، وقانون مكافحة الجهل ومحو الأمية بين صفوف الشعب ، كما صدر الأمر العسكرى الخاص بصرف اعانة غلاء المعيشة لعمال الشركات الصناعية فى ٩ ديسمبر عام ١٩٤٢ . وقبل أن نتعرض لتلك التشريعات بشئ من التفصيل يود الباحث أن يشير الى ثمة محاولة لبعض الباحثين لاغماط الوفد حقه بصدد هذه التشريعات التى كانت بمثابة فتح جديد لآفاق العمال وتطلعاتهم التى طال عليها الزمن . . . لقد نسى هؤلاء الباحثون - ولهم اتجاهاتهم الخاصة - حقيقة هامة وهى أنهم يكتبون فى وسط هدير أمواج الانتصارات العمالية التى قدمتها ثورة يوليو ١٩٥٢ وما تقدمه الثورات الاشتراكية الأخرى ، ولعل هذا بعلمهم لا يتصورون كيف كانت ظروف الحكم والسياسة والاستعمار فى مصر فى الأربعينات ، أن نظرة فاحصة ومتأملة تجعلنا نحمد لحكومة الوفد اصدار مثل تلك التشريعات . . حقيقة أن بعضها لم يكن وافيا ولكن يكفى أنها كانت بمثابة الأساس - والأساس المتين - لاقامة بناء جديد .

أما القانون (رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢) الخاص بالاعتراف
بالنقابات (صدر في ٦ سبتمبر) فقد كان أول قانون يعترف بوجود
العامل المصرى وبحقه فى تكوين نقابة . ولذلك يعتبر صدور
مكسبا كبيرا للحركة العمالية رغم أنه حرم على العمال تكوين اتحاد
عام يوحد صفوفهم ، كما أنه استبعد العمال الزراعيين من التنظيم
النقابى ، كما استبعد عمال الحكومة ومستخدميها . إلا أن العمال
بينما القانون قد ازداد نشاطهم فى حركة تكوين النقابات ، ففي عام
١٩٤٤ بلغ عدد النقابات ٢١٠ نقابة وعدد أعضائها ١٠٢٨٧٦ ،
ولذلك لا يوافق الباحث المنصف على ما رآه البعض من أن هذا
القانون كان مخيبا لآمال العمال . حقيقة قد يكون أخضع النقابات
لرقابة البوليس وفرض عليها ضرورة إبلاغه عن الاجتماعات التى
تزمع النقابة عقدها قبل موعدها بوقت كاف ، كما أخضعها للحل
الإدارى إذا رأت السلطات أنها انحرفت عن الغرض الذى أقيمت
من أجله . . . الخ ، لكن كل هذا لا ينقص من قدر القانون وفائدته
ولا سيما إذا وضعنا فى اعتبارنا أن كل تلك الاجراءات وضعتها
الحكومة للتأمين ضد الشيوعية مثلا ، أو خوفا من قيام اضطرابات
لا تجمد عقباها والبلاد فى ظل أشباح حرب طاحنة ولا يستبعد معها
أن تتدخل قوات انجلترا التى كانت فى مركز حرج وحساس فى
تلك الآونة . . . ثم يجب أن نضع فى اعتبارنا أن بعض قادة الوفد
كانوا يؤمنون بمصالحهم القطاعية والرأسمالية التى كانت تتنافى
واطلاق العنان للعمال ونقاباتهم ولا سيما نقابات الفلاحين، إذ كانوا
يخشون مطالبتها لهم بتحسين أحوال العمال الزراعيين ماديا
 واجتماعيا . ثم لا يجب أن نتجاهل مجلس الشيوخ وقد كان معقلا
من معاقل المصالح الرأسمالية فى مصر فقد عارض بشدة ونجح فى
اقصاء عمال الزراعة عن دائرة القانون ، كما أن بعض أعضاء الشيوخ
طالب بحرمان الخدم الخصوصيين وغيرهم من حقوق تاليف
النقابات . لكن الحكومة خوفا على ضياع حق الخدم فى تاليف

نقابات لهم اقترحت أن يعترف لهم كغيرهم بهذا الحق على ألا تتدخل نقاباتهم في العلاقة بين الخادم ومخدومه ، وفسرت هذه الفقرة بأنه لا يجوز لتلك النقابات (نقابات الخدم والطهارة والسائقين الخصوصيين وغيرهم) التدخل بينهما ، كما لا يجوز لها تقرير الاضراب ، وأنها اذا قررته وجب حلها « . على أى حال كان الاعتراف القانونى بالنقابات مكسبا ضخما وكبيرا كسبه العمال ففتح أمامهم الطريق وسعا أمام تطور ثورى وحقيقى للتنظيم النقابى للعمال المصريين .

وكان القانون الثانى ، أو الدعامة الثانية فى التشريعات العمالية ، هو القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الاجبارى على العمال ضد حوادث العمل . وقد ألزم أصحاب الأعمال الصناعية بالتأمين على عمالهم ضد حوادث العمل ، كما نص القانون على عدم جواز تحميل العمال أى نصيب فى نفقات التأمين كلها أو بعضها بآية طريقة كانت ، كما جعل القانون من حق وزير الشئون الاجتماعية اعفاء بعض اصحاب الأعمال من أحكامه اذا تواخرت فيهم شروط معينة .

وكانت الدعامة الثالثة ، قانون عقد العمل الفردى (رقم ٤١ فى ١٠ مايو لسنة ١٩٤٤) ، وهو القانون الذى ينظم علاقة العمال برأس المال أو أصحاب العمل . وقد أخرج منه بعض فئات العمال اذ حين عرض المشروع فى مجلس الشيوخ أدخلت عليه بعض التعديلات (وقد تناولت ١٦ مادة) وهى فى مجموعها أخرجت بعض فئات العمال من القانون . فمثلا مادة ٢ : لا يعتبر الأشخاص الذين يشتغلون فى الزراعة داخلين فى نطاق القانون ما لم يكونوا مخصصين لإدارة آلات غير الآلات التى تدار باليد . . . الخ لكن رغم التعديلات التى أدخلها الشيوخ على القانون وجعلته قاصرا على بعض نواحيه فقد دافع عنه فى مجلس النواب - بعض النواب الوفديين

« تجلال حسين » الذى طالب بالموافقة عليه كما هو خوفا من تعطيله
« لأنه انقاذ للعمال ، ولأن التشريع المعروض هو الأول من نوعه » .

وفى نفس هذه الجلسة أوضح فؤاد سراج الدين باعتباره وزير
الشئون الاجتماعية ومقدم المشروع أن « التعديل الذى أدخله مجلس
الشيوخ لا ينصب على عمال الزراعة عموما ، لأن المشروع الحالى
لم يشملهم ، وإنما ينصب على العمال الذين يشتغلون بإدارة الآلات
الزراعية التى لا تدار باليد ... » ثم يستطرد فيقول « انه وعد
فى مجلس الشيوخ ويكرر الوعد فى هذا المجلس أن عمال الزراعة
بما فيهم الفئة السابقة سيكون أمرهم موضع عناية وبحث ودراسة
من الحكومة » .

وقد أجاز القانون شفوية العقد فى حالات خاصة ، كما حدد
قواعد دفع الأجور ومكافأة العامل فى حالة فسخ صاحب العمل
للعقد من جانبه ، أو اذا عجز العامل عن تأدية عمله ، كما ألزم
صاحب العمل باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من أخطار
العمل ، كما نص القانون على حق العامل فى الحصول على إجازة
سنوية ٠٠ كان هذا القانون - فى تصورنا - خطوة أخرى فى تدعيم
مكاسب العمال رغم بعض أوجه النقص فى بعض مواد ، إلا أنه
كان أساسا لما اتفق عليه بعد ذلك ٠٠

ويأتى بعد ذلك فى سلسلة التشريعات العمالية والاجتماعية
« قانون مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية » بين صفوف الشعب
(رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٤) . وكان القانون موضوعا على أساس أن
تجنى الأمية كلية فى خلال خمس سنوات . وقد نصت المادة العاشرة
منه « إلزام صاحب العمل ومن يملك مائتى فدان فأكثر بتحمل

تفقات تعليم عمالة الزراعيين ، فاذا لم تقم تلك الطائفة التي حددتها المادة بهذا الالتزام تتولى الحكومة هذه المهمة على أن تلزمهم بدفع ما تكلفته من النفقات بشرط ألا تتجاوز ٣٪ من قيمة الضريبة التي يدفعونها . وقد قدم القانون الى مجلس النواب فؤاد سراج الدين باعتباره وزيرا للشئون الاجتماعية وموقعا منه ، ومن ثم فقد أخذ يدافع عنه ويصد هجمات بعض النواب ضد المشروع فحينما عارض جميل سراج الدين مثالا في تعليم البنات في الريف لتعارضه مع التقاليد الشرقية ، دافع فؤاد سراج الدين بأن تعليم المرأة في الريف من أوجب الواجبات وأنه يجوز بقرار من وزير الشئون تطبيق أحكام القانون على الاناث اللاتي تزيد سنهن على الثانية عشرة ولا تتجاوز ٢٥ سنة . ويطبق القانون على كل مصرى من الذكور تزيد سنه عن ١٢ سنة ولا تتجاوز ٤٥ سنة ولم يكن ملما بالقراءة والكتابة .

الواقع أن هذا المشروع يعتبر حجر الزاوية في التشريعات الاجتماعية ومع ذلك فقد تجاهله بعض الباحثين رغم تنفيذاتهم الخاصة بالقوانين الأخرى ، واذا كان هناك ما يؤسف عليه فإن الباحث لا يملك الا الأسف لعدم تنفيذ هذا القانون الذي كان كفيلا بتأدية ما يهدف اليه من محو الأمية والجهالة ولا سيما في أعماق الريف وبين طبقات العمال في الشركات الصناعية والتجارية واصحاب الأقطان .

لنستكمل ما قدمته حكومة الوفد نذكر أنها أصدرت قانون خاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية ، وكذلك وضعت قانون للبلديات لتنظيم المجالس البلدية والقروية ، ثم لا يجهن أن نفعل ما قدمته الحكومة في سبيل التعليم من حيث تيسيره لكل راجب فقررت التعليم الابتدائي بالمجان ، كما قررت تغذية التلاميذ ،

واهتمت بالتعليم الحر ، واعداد المعلمين وارسال البعثات واصلاح نظام الامتحانات وتيسير التعليم الجامعى للفقراء وهذا يقتضى التوسع فيه حتى يتسع لكل من يريده ويكون صالحا له ، وانشاء الأقسام الداخلية بالجامعات ٠٠٠ الخ وجاء بتقرير مفصل عن « اصلاح التعليم فى مصر » وضعه نجيب الهلالى وزير المعارف وقدمه الى مجلس الوزراء والبرلمان ٠٠

ومن الأعمال النافعة لهذه الحكومة أنها وضعت قانونا لتنظيم هيئات البوليس ، وهو أول قانون يصدر فى مصر ينظم أحوال رجال الشرطة من ضباط وصف ضباط وجنود وتحقيق الضمانات لهم ، وقد رفع مستوى الجنود بصفة خاصة بما يشبه الطفرة من حيث زيادة مرتباتهم ، وكذلك أنشأت « ديوان المحاسبة » فى عام ١٩٤٢ ، وقد عهد اليه بالإشراف على تحصيل الإيرادات وانفاق أموال الدولة فى الأغراض المخصصة لها ٠٠ ولم تنس الحكومة رجال القضاء فوضعت قانونا لاستقلال القضاء كفل للقاضى مبدأ عدم العزل ، كما وضعت قانونا بتخفيض الضريبة عن صغار الملاك الزراعيين ، وذلك باعفاء من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيانه خنسين قرشا من هذه الضريبة اعفاء كاملا ، وزيادة نسب التخفيض ما عدا هؤلاء من صغار الملاك ، وهم الذين لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أطيانهم عشرة جنيهات فى السنة ٠٠ ولم تهمل الحكومة شأن الريف فأنشأت مشروع المجموعات الصحية وأصدرت قانون تحسين الصحة القروية ، وقد دخل القانون فى دور التنفيذ فى عهد هذه الوزارة ، كما وضعت قانونا جديدا للتعاون يكفل لمنشآته العون والمساعدة ، وجعلت الحكومة جمعيات التعاون واسطة لإيصال مواد التموين الى أعضائها فساعد ذلك على انتشارها ٠٠ ونعود مرة أخرى الى التعليم لنذكر أن الحكومة أنشأت فى الاسكندرية جامعة فاروق الأول

(جامعة الاسكندرية) بكلياتها السبع . كما زادت في الاعتمادات المالية المقررة لجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) لتمكينها من معالجة مشكلات القبول ، كما أنشأت مدرستين عاليتين احدهما للزراعة والاخرى للتجارة ، وتوسعت الوزارة في التعليم الفني وخاصة الصناعى ، وأنشأت مدرسة ثانوية بالخرطوم .

وعلى الجملة اتجهت الحكومة بوجه خاص لمساعدة الطبقات الفقيرة والمحددة الدخل ، فضاقت للعمال والموظفين علاوة الغلاء المعمول بها فى سبتمبر ١٩٤٢ وذلك اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٤٢ ، كما قررت رفع أجور العمال بحيث لا يقل أجر العامل اليومي مضافا اليه علاوة الغلاء عن خمسة وسبعين مليما بدلا من خمسين مليما .

وفى حقل الصحة العامة قامت الحكومة بمجهود كبير فى مكافحة وباء الملاريا الذى ظهر وتفشى فى مديرتى أسوان وقنا عام ١٩٤٢ ، فأنشأت منطقة حصار فى أسبوط لمنع تسرب بعوضة « الجامبيا » شمالا ، كما اتخذت الاجراءات الصحية لتطهير جميع وسائل النقل من أسبوط الى الشمال بطريق النهر أو السكك الحديدية أو الطائرات .

المؤتمر الوفدى نوفمبر ١٩٤٣ :

عقد الوفد مؤتمرا عاما فى ١٤ ، ١٥ ، ١٦ نوفمبر عام ١٩٤٣ وكان بمثابة استعراض لسجل الوفد ونشاطه فى ربع قرن (١٩١٨ - ١٩٤٣) وكان هذا المؤتمر هو الثانى (الأول عام ١٩٣٥) وقد تناول فيه جميع الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية ... الخ ، اذ ألقى فيه أبحاث عدة من رئيس الوفد وأعضائه والوزراء وبعض الشيوخ والنواب الوفديين وأعضاء لجنة السيدات الوفديات ولأهمية هذا المؤتمر ينبغى علينا أن نتناوله ببعض من التفصيل .

فقد تناول أحمد نجيب الهلالي وزير المعارف شئون التعليم فأوضح أن المذهب الفنى تقوم عليه السياسة التعليمية لحكومة الوفد هو أن العلم حق لكل فرد من أفراد الشعب وأن على الدولة أن تيسر أسبابه لكل راغب فيه ٠٠٠ الخ ٠ كما تناول فؤاد سراج الدين وزير الشئون الاجتماعية فى بحثه القوانين والتشريعات الاجتماعية التى أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال والتى أشرنا إليها ، ثم أشار الى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بوجوب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد والهيئات الحكومية ومصالحها كما أشار الى الأمر العسكرى (رقم ٢٣٢) الذى يقضى بإنشاء لجان للتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال تكون قراراتها ملزمة لطرفى النزاع اذا ما اعتمدها وزير الشئون كما عرض لما قرره الوزارة بمنح اعانة غلاء المعيشة لعمال ومستخدمى التجارة والصناعة وإنشاء صندوق فى الوزارة لاعانتهم فى حالات العجز والشيخوخة والمرض ، وإنشاء المطاعم العمالية فى المصانع وتشجيع النقابات على مساعدة أعضائها وإنشاء مساكن للعمال ونوادر رياضية كما تناول مشكلة البطالة وسياسة الحكومة أثناءها ٠ أما عثمان محرم فقد تناول مشروعات وزارته الرئيسية (الأشغال) والتى تضمنها برنامجه الذى أعلنه فى المؤتمر الوفدى السابق (١٩٣٥) كما عرض لمشروع الانتفاع بالقوى الكهربائية الكامنة فى مساقط المياه بالنيل وفروعه وأشار الى تعطيل خصوم الوفد لهذا المشروع معددا الفوائد التى كانت ستجنيها البلاد لو نفذ هذا المشروع فى حينه ٠٠٠ الخ ٠ وتناول صبرى أبو علم (وزير العدل وسكرتير عام الوفد آنذاك) القضاء والتشريع ٠ أما محمود سليمان غنصام (وزير التجارة والصناعة) فقد تناول فى بحثه الصناعة فى حاضرها ومستقبلها بعد الحرب وجهاد الوفد فى خلال الربع قرن الماضى للنهوض بها وتحريرها من القيود مشيرا الى إلغاء الامتيازات الأجنبية وإصدار التعريفية الجمركية لحماية الصناعات وآثارها كما تناول الصناعات

المختلفة كصناعة السماد والفحم والعناية بالثروة الصناعية ونشر الصناعات الريفية الصغيرة وانشاء الغرف الصناعية وصناعة الأسماك والصناعات الزراعية ومنتجات الألبان . أما أمين عثمان (وزير المالية) فقد تناول السياسة العامة للشئون المالية في عهد حكومات الوفد وعنايتها بتعزيز رقابة البرلمان فيما يختص بتنفيذ الميزانية (انشاء ديوان المحاسبة) وأشار في هذا الصدد الى إلغاء الامتيازات الأجنبية كمفخرة من مفاخر الوفد والى مشروع تحويل الدين العام من دين دولي الى دين داخلي، ثم أوضح سياسة الوفد في تبديره للايرادات اللازمة لمقابلة المصروفات العامة وكيف أنه لم يدخر وسعا في تنمية الإيرادات الحالية واستنباط إيرادات جديدة ، وأشار في هذا الصدد الى أربعة مبادئ رئيسية هي : أولا : تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية في فرض الضرائب بتوزيع عبئها « توزيعا يراعى فيه مقلوب كل شخص ٠٠٠ الخ » ثانيا : عدم الاسراف في فرض ضرائب جديدة وذلك بقصرها على ما توجبه ضرورات المصلحة العامة ، ثالثا : تعزيز الانتاج الأهلى بمختلف أنواعه تنمية للثروة القومية مما يزيد حصيلة الضرائب ويزيد طاقة الأهالى على دفعها ٠٠ رابعا : تنظيم جباية الضرائب ٠٠٠٠٠٠ الخ . ثم تحدث فيمى ويصا (وزير الوقاية) عن الانتفاع بمعدات الوقاية بعد الحرب كالمخابىء . الخاصة والعامة والوسائل التى اتخذتها الوزارة لتجنب آثار القنابل وغيرها ٠٠٠ الخ . وألقى عبد الفتاح الشلقانى (النائب الوفدى) بحثا عن الوفد والفلاح تناول فيه ما قمته حكومتى الوفد فى ١٩٣٦/١٩٣٧ ، ١٩٤٢/١٩٤٤ لاصلاح القرية والنهوض بالخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية للفلاح ، ثم أشار الى أن سياسة الحكومة تقوم على أساس تحسين حال صغار المزارعين بطريقة توزيع الأرض المستصلحة الحكومية والقابلة للاصلاح (ثلاثة ملايين من الأفدنة) على صغار الفلاحين وانشاء قرى

جديدة لاسكانهم فيها خالية من عيوب القرى القائمة آنذاك .
كما تحدث عن نشر الثقافة الشعبية ومكافحة الأمية ، ثم تناول
التشريعات والنظم الخاصة بعمال الزراعة . . . الخ . وتناول محمود
أبو الفتح في بحثه أثر الصحافة في الحركة الوطنية ، وكيف كانت
صحف الوفد في مقدمة الصحف التي عيّنت بمسألة الدستور ،
وكيف لاقت أبشع أساليب البطش والاضطهاد من خصوم الوفد ،
ثم أشار الى أثر الوفد في الصحافة المصرية ورعايته لنقابة الصحافة
وملحها بكل أسباب العون . . . الخ . وتحدث الدكتور مصطفى
أبو علم عن قانون تحسين ! الصحة القروية وأثره على الصحة العامة ،
وكيف أنه سيكفل تخطيط القرية طبقاً للقواعد الصحية من حيث
تدبير المياه الصالحة للشرب ، والتخلص من البرك والمستنقعات
وانشاء مذابح للحوم وانشاء حمامات للرجال . . . الخ . وتناول
الدكتور عبد الواحد الوكيل (وزير الصحة) الدستور الصحي
للدولة ، وألقى الدكتور عبد الخالق سليم بحثاً عن تعميم مياه الشرب
النقية في القرى . كما تحدث معوض الباز في خطابه عن خطة
الإصلاح الاجتماعي في عهد وزارة الوفد وما أدته وزارة الشؤون
الاجتماعية في هذا الصدد . . . الخ . وتحدث النائب عمر عمر عن
« الحمامة وأثر الوفد في نهضتها » ، وأشار في هذا الصدد الى العنت
الذي لاقت نقابة المحامين وقانون المحامين على يد أحزاب الانقلابات
الدستورية ، مقارناً بين هذا وما قلعه الوفد من أعمال لرفع الحمامة
والوصول بها الى المكان اللائق بها . . . الخ . وألقى أحمد أبو الفضل
الجزاوي خطاباً عن سياسة الوفد في التنظيم الإداري . كما ألقى
عبد الحميد عبد الحق (وزير الأوقاف) خطاباً تناول فيه جهود
وزارة الأوقاف حول الوقف الخيري ، والوقف الأهلي . . . الخ .
وتحدث أحد النواب الوفديين عن المشروعات الصحية في عهد حكومة
الوفد وما اتخذته بشأن مكافحة الأوبئة التي تلازم الحروب والأمراض
المتوطنة . . . الخ . وكان للمرأة نصيب في هذا المؤتمر فقد ألفت

جليلة البحراوى بحثا عن جهاد المرأة فى الحركة الوطنية استهلتته باستعادة ذكريات جهاد الوفد فى الربع قرن ٠٠٠ الخ وفى نهاية المؤتمر ألقى صبرى أبو علم خطابا يدور حول تقييم زعامة مصطفى النحاس ٠٠٠ وفى النهاية قرر المؤتمر ما يأتى : أولا : رفع ولائه وتنهائه للملك بسلامته ٠ ثانيا : اعلان ارتياحه وتأييده للحكومة الوفدية ويسجل لها جهودها وتنفيذها لجميع الوعود والمشروعات التى أعلنت فى المؤتمر الوفدى السابق (١٩٣٥) ٠ ثالثا : تأييده للبرنامج الذى أعدته الحكومة الوفدية بشأن المستقبل سواء على الصعيد السياسى ، أو ما يتعلق بالاصلاحات الداخلية ٠٠٠ الخ ٠ رابعا : اعلان المؤتمر اغباطه وتأييده للسياسة التى انتهجها النحاس فى توثيق عرى الصداقة والتعاون بين البلاد العربية ، وكذلك سياسته مع الدولة الحليفة وباقى الدول الديمقراطية ٠٠٠ الخ ٠

يتضح لنا من خلال هذا المؤتمر وما سبق الاشارة اليه من الاتجاهات العامة للتغلب على بعض المشاكل ، يتضح لنا منه الخطوط العامة لسياسة حكومة الوفد أو حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بحيث يمكن انقول أنها فى معالجتها قد اتبعت أول مظهر من مظاهر الاقتصاد الموجه فى مصر بصفة عامة ٠٠ واذا كانت الحكومة قد وجهت عنايتها للتغلب أولا على تلك المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فانها لم تهمل شأن الناحية الدستورية فيما يتعلق بإجراء الانتخابات وقيام البرلمان ٠ وكانت الوزارة قد استصدرت - عقب تأليفها - مرسوما بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة ، كما استصدرت مرسوما آخر فى ٢٢ فبراير ١٩٤٢ خاصا بإسقاط بعض أعضاء الشيوخ وتعيين بدلهم معظمهم من الوفديين واستعدادا للانتخابات بذلت عدة مساع واجصالات بين أحزاب الأقلية والحكومة للاتفاق على توزيع المقاعد النيابية ، الا أن الاتفاق

لم يتم فأصدر الأحرار الدستوريون والسعديون قرارا بمقاطعة الانتخابات ، فأسفرت - وكان من الطبيعي أن تسفر - عن أغلبية وفدية كبرى ، وكذلك أجريت انتخابات أعضاء مجلس الشيخ فى الدوائر التى خرج أعضاؤها بالقرعة فى مارس عام ١٩٤١ ، وأسفرت أيضا عن نفس الأغلبية للوفد . وافتتح البرلمان فى ٣٠ مارس ١٩٤٢ . وانتخب عبد السلام فهمى جمعة (نائب طنطا) رئيسا لمجلس النواب ، وفى مايو ١٩٤٢ عين على زكى العرايى رئيسا لمجلس الشيوخ خلفا لمحمد محمود خليل الذى انتهت مدته ، واجتمع البرلمان فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ ، ثم فى ٨ نوفمبر ١٩٤٣ . وهكذا مضت الحكومة فى محاولة توطيد مركزها الدستورى الى جانب محاولتها اكتساب ولاء الطبقات الشعبية والتى تمثلت فى التشريعات والقوانين السالفة الذكر ، وكان عليها - وهى تحاول تلك المحاولات - أن تواجه - تحت وطأة ظروف الحرب ودقتها - علاقاتها مع الانجليز وما تفرضه عليها من التزامات ، وعلاقاتها مع القصر وما يفرضه العداء التقليدى بينهما الى جانب وقوف أحزاب الأقليات لها بالمرصاد .

وقبل أن نتناول تلك العلاقات يحسن بنا أن نتعرض ولو بشيء من الإيجاز - لسياسة الوزارة ازاء بعض القضايا العربية .

الوفد والسياسة العربية :

يبدو أن الوفد قد تنبه للنقص الذى لازم سياسة حكوماته فى الماضى من حيث التقاعس عن الوقوف الى جانب العرب فى قضاياهم الوطنية ، ومن ثم أراد أن يعوض هذا النقص فاندفع يساند تلك القضايا والشعوب العربية . وانصافا للحقيقة التاريخية يجنب ألا نحمل الوفد مسئولية هذا النقص فى الماضى ، اذ كيف كان يستطيع أن يتلافاه وهو نفسه يرى أن مصر ليس لها حول ولا قوة ،

والأولى أن يحاول استكمال استقلال بلاده ثم يتجه بعد ذلك لقضايا العرب ، هذه هي طبيعة الأشياء : كيف يعطى من ليس فى يده أن فاقد الشيء لا يعطيه ؟ . ولذلك لا نذهب مذهب بعض المؤرخين الذين أخذوا على الوفد أنه - قبل عم ١٩٣٦ - لم يحاول أن يلتحم بالحركات الوطنية فى المنطقة العربية . . . الخ .

ومن خلال نظرتنا الأكثر واقعية نستطيع أن نتفهم مواقف الوفد تجاه مشاكل العرب قبل عام ١٩٣٦ ، فان الوفد لم يكن الا مثلاً لمصر ، ومصر لم تكن قد تعمقت فيها جذور القومية العربية بعد ، بل انصرفت الحركة الشعبية فيها الى « حركة أمة مصرية وحكومة مصرية ظهرت أولاً فى حركة عرابى ، ثم فى حركة مصطفى كامل ، ثم فى الحركة الوفدية بزعامة سعد » ، وكان مصطفى كامل يقول « ان مصر رغم كونها مسلمة فهى ليست عربية » ان أنشودة الالتحام بالحركات الوطنية العربية لم تدر فى خلد المصريين حينئذ ولم يكن من الممكن أن تدور بخلدهم ومرد ذلك سبب بسيط يكمن فى رغبتهم فى الابقاء على عطف وتأييد الدول الغربية - وهى التى كانت تتسلط على العرب - لمصر فى أزمتها مع الاحتلال البريطانى ، فان مصر باستحالتها لعطف الراى العام الدولى كانت تستطيع أن توازن به النفوذ البريطانى .

ومن ناحية أخرى ، لعل انعزال مصر عن الدول العربية يرجع الى الحرب العالمية الأولى وتباين موقف كل من مصر والدول العربية ازاءها : فبينما كان الشعب المصرى متعاطفاً مع الأتراك باعتبار الخلافة والناحية الدينية ، نجد أن الشعب العربى كان كارهاً للخلافة التركية ومظالمها وولاتها ولذلك كان يؤيد الخلفاء (ثورة الشريف حسين على سبيل المثال . .

نخلص من هذه الاشارة الموجزة لتبرر - بالمنطق - موقف الوفد قبل ١٩٣٦ . أما بعد عام ١٩٣٦ ولا سيما في تلك الوزارة فكان للوفد شأن آخر تجاه فضايا العرب ، وسيبرز تماما هذا الاتجاه في مشاورات الوحدة العربية وقيام جامعة الدول العربية كما سنرى . وقد حددنا عام ١٩٣٦ كفيصل بين الاتجاهين حيث أنه عقب ابرام المعاهدة نستطيع أن نقول أن مصر اطمانت الى وضعها الدولي كدولة ذات سيادة ، وبدأت تخرج تدريجيا عن عزلتها ، وليس معنى ذلك أننا ننكر قيام اتصالات بين مصر والبلاد العربية ومنذ عام ١٩٣٠ بالذات ، وكان لهذه الاتصالات أثر كبير في بداية اتجاه مصر نحو العالم العربي ، فكانت رحلات الأساتذة والمفكرين الأدباء والطلبة ذات أهمية كبرى في تدعيم الروابط الأخوية بين الشعب المصري والشعوب العربية ، أما الحكومة المصرية فلم تتجه نحو العروبة رسميا الا في الحرب العالمية الثانية وفي أثناء مشاورات الوحدة العربية .٠٠ ويعمل الدكتور محمد صلاح الدين ظهور هذا الاتجاه في تلك الفترة بالذات بأن الوفد أخذ يتجه الى السياسة الخارجية (وكان النحاس باشا يرى أن السودان من صميم السياسة الداخلية) ، فكان من الطبيعي وفقا لهذا الاتجاه أن ينصرف التفكير الى الجيران العرب للعوامل التي تربطنا بهم ، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية بالذات لأنه ظهرت خلالها تكتلات وتجمعات دولية في أوروبا وأمريكا الجنوبية في نوع من الروابط الاتحادية ، هذا بالإضافة الى بعض المواقف التي كانت تبلى من بعض رجاله وقادته .

ففي أول خطبة القاها واصف باشا غالي عضو الوفد ووزير الخارجية في وزارة الوفد ١٩٣٧/٣٦ عقب المعاهدة مباشرة أيد فيها القضية الفلسطينية .٠٠ كما كرر أحد أقطاب الحزب قوله « أن المصريين عرب » . وكذلك مكرم عبيد كان يقول « نحن عرب ، ويجب أن نذكر في هذا العصر دائما أننا عرب قد وحدت بيننا الآلام

والآمال ، ووثقت روابطنا الكرارث والاشجان ، وصهرتنا المظالم
وخطوب الزمان » .

ثم تأتي حكومة الوفد في عام ١٩٤٢ وهي راغبة في تحقيق
أمل الوحدة العربية ، الا أننا يجب أن نضع في اعتبارنا أن بريطانيا
ستساعد الوزارة الوفدية في خطتها ، ومن ثم فإن وجود حكومة
مصرية محالقة لها سيترتب عليه نتائج هامة بالنسبة لمسألة الوحدة
العربية . والواقع أن ابرام معاهدة ١٩٣٦ كان أساسا لمحاولة العمل
المشترك بين الحكومتين المصرية والبريطانية في حل القضايا
العربية ، ولا سيما حينما جاءت الوزارة الوفدية ، ذلك لأن الحكومة
البريطانية كانت تدرك ان سياستها العربية اذا رسمت بالاتفاق
والتفاهم مع « حكومة صديقة » فسوف تحوز رضى وقبولا أكثر من
جانب العرب ، وخاصة اذا كانت هذه الحكومة تتمتع بثقة الدول
العربية كلها ، كما تتمتع بنصيب وافر في مضمار التقدم والثروة
والعدد ك مصر . ومن هذا المفهوم نستطيع أن نذكر أنه لأول مرة
يظهر في مصر - عام ١٩٤٢ - رئيس وزرائها النحاس ويعلم رغبة
أكيدة في الاتصال بالدول العربية والسعى من أجل وحدتها . وقد
حاول بعض الكتاب والمؤرخين أن يعزوا تلك الرغبة الى أنها كانت
وليدة السياسة البريطانية أو متمشية معها أو بايعاز منها . والواقع
أن هذه اجتهادات تحمل الكثير من التجنى على حكومة الوفد .
كانت بريطانيا ترغب حقا في اقامة وحدة عربية ؟

هذه هي القضية وفي الاجابة عليها نستطيع أن نذكر كيف
كانت هذه الاجتهادات خاطئة من أساسها . حقيقة أن ايدن - وزير
خارجية بريطانيا - أصدر تصريحه المشهور في عام ١٩٤١ ، الأمر
الذى أثار النقد ضد حكومة النحاس باعتبار أنها فكرت في الوحدة
العربية عقب هذا التصريح ، والواقع - كما يذكر الدكتور محمد

صلاح الدين - يؤكد عكس هذا ، فان النحاس كان يفكر في تلك الوحدة قبل صدور هذا التصريح ، ثم انه انتهنز الفرصة وفقد فكرته ليفوت على ايدن والسياسة البريطانية ما كانا يرميان اليه من وراء هذا التصريح . اذ كان المقصود به الترويج لفكرة « الهلال الخصيب » ، ومنع مصر من الدخول في مجال السياسة العربية ، ولذلك تدخل النحاس بسرعة لتصبح مصر هي الداعية للمباحثات وبذلك فوت على ايدن هدفه ، من وراء هذه الفكرة . . وقبل أن نتناول مباحثات الوحدة العربية يجدر بنا أن نعرض لموقف النحاس وحكومته ازاء بعض الدول العربية التي كان عليه أن يبذل المعونة لها كي تستكمل استقلالها وسيادتها كسوريا ولبنان ، كان النحاس يدرك الجو الخانق والمظلم الذي تعيشان فيه ، كما أدرك في نفس الوقت أن الدعوة للوحدة العربية لا يمكن أن تلقى اهتماما فيهما الا من جانب حكومات وطنية متحررة لا « حكومات الموظفين » الحالية التي اقامها الفرنسيون ، ومن ثم بدأ النحاس يطالب السلطات الفرنسية في البلدين باجراء انتخابات وطنية حرة تنبثق عنها حكومات شرعية تعبر عن الرأي العام الشعبي ، وعلق اعتراف مصر باستقلال البلدين على هذا الشرط . . هذا وقد سعى النحاس لدعوة زعماء البلدين للتشاور معهم . ففي مايو ١٩٤٢ اتصل النحاس بواسطة القنصل المصري في سوريا ولبنان بجميل مردم وبشارة الخوري ورغب اليهما أن يذهبا الى القاهرة للتداول بشأن استقلال البلدين . وسافرا في أوائل يونية وأجريا محادثات سرية مع النحاس بصدد إعادة الوضع الشرعي والحياة الدستورية الى البلدين ، وطلب منهما عدم الوقوف مكتوفي الايدي أمام المحاولات الفرنسية الاستعمارية ، وأوضح لهما أنه من جانبه لن يسكت على مسنك الفرنسيين الفاضح ، كما ألقى النحاس خطبته المشهورة التي أعلن فيها تهديده بقطع العلاقات مع فرنسا والاستيلاء على مدينتيها

وممتلكاتها وأموالها في مصر ، وأنه سيعيد النظر في قضية الحلفاء كلها . وكان لهذه الخطبة - كما يذكر الأستاذان محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج - دوى شديدة أدى الى تسليم فرنسا بمطالب سوريا ولبنان ، وهكذا نستطيع القول بأن النحاس باشا قد وضع الأساس الأول في استقلال البلدين .

ويذكر محمد التابعي في مذكراته أن عبد الجليل الراوى كان يقارن بين موقف حكومة الوفد السالف الذكر وتهديدها لممثل فرنسا في عام ١٩٤٣ (البارون دي بنوا) بأنها قد تراجع موقفها حيال قوات فرنسا الحرة ، وبين موقف حكومات أحمد ماهر وإسماعيل صدقي والنقراشي التي أعقبت حكومة الوفد ، وكيف أن موقفها كان متخاذلا في تأييد قضية استقلال سوريا ولبنان . ولذلك كان العرب وخاصة العراقيون يعتبرون على هذه الحكومات عدم حماسها .

وكان لحكومة الوفد موقف آخر ازاء ليبيا في أروقة الأمم المتحدة ، اذ تألفت لجنة خاصة للنظر في شئون ليبيا بعد الاستقلال ، وكانت مصر ممثلة في هذه اللجنة ، وكان مندوبها يرمى الى ايجاد دستور مركزي لا دستور اتحادى . وبعد انتهاء عمل اللجنة طالب الوفد المصرى فى الأمم المتحدة بثلاثة مطالب : ١ - تسليم القاعدة الأجنبية فى ليبيا الى الحكومة الليبية وجلاء الجنود عنها ٢ - بذل المساعدة الاقتصادية بواسطة الأمم المتحدة لليبيا ٣ - اشراف الأمم المتحدة على أول انتخابات تجرى فى ليبيا .

بعد هذه الاشارة الموجزة لموقف الحكومة ازاء بعض الدول العربية نأتى الى المساعى والمشاورات التى قامت بها فى سبيل الوحدة العربية وقيام الجامعة العربية . وبإدء ذى بدء يجب أن

نشير الى أن تلك المساعي والمشاورات تنقسم الى قسمين : الأول ما كان عقب صدور تصريح ايدن الأول الذى أشرنا اليه ، ولم تتعد جهود حكومة الوفد نفيه نطاق الاستشارة أو المكاشفة والمداولة التى لم تتخذ صبغة رسمية عملية كما سنرى . أما القسم الثانى فكان على أثر صدور تصريح ايدن الثانى ، وقد اتخذت فيه المشاورات والاتصالات الطابع الرسمى ذلك لأن الظروف أصبحت مواتية . . وفيما يتعلق بالفترة الأولى بادر النحاس بالاتصال بالحكومات العربية والقادة الوطنيين فى بلاد المشرق العربى للتداول ، وأجرى عدة مشاورات ثنائية بينه وبين عدد من رؤساء الوزارات . . وفى أواخر عام ١٩٤٢ أقيم مؤتمران عربيان فى مصر ، وقد خطب النحاس فى أحدهما وأشار الى الوشائج والروابط القومية التى تجمع العرب ، وذكر أنه بصفته زعيم مصر ورئيس حكومتها ليفتح يذكر بالخير البلاد العربية بل البلاد الشرقية ، ويعمل كل ما فى طاقته لخدمتهما وتأكيد الصلات بين مصر وبينها . وفى الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٤٢ قام الأمير عبد الله الوصى على عرش العراق يرافقه نوري السعيد بزيارة القاهرة ومقابلة النحاس . . وبصرف النظر عما دار فى ذلك اللقاء وهل كان محوره مشروع الهلال الخصيب أم غيره ، فإن ما يعنينا هو إبراز مكانة النحاس وأهمية التعرف على آرائه فى تلك الفترة الأولى . أما الفترة الثانية فسيوضح تماما موقف الحكومة المصرية فى المبادرة فى بحث وسائل التقارب وابتكار الحلول الملائمة لتذليل الصعوبات التى تقف عقبة فى سبيله .

ففى جلسة ٣٠ مارس ١٩٤٣ لمجلس الشيوخ - وعقب صدور التصريح الثانى - يقف محمد صبرى أبو علم وزير العدل ورجيب على سؤالين بالنيابة عن مصطفى النحاس ، ويوضح فى إجابته خط سير الحكومة الوفدية ، فيصرح بأن رئيس الحكومة « معنى من قديم

بأجسوال الأمم العربية ، والمعاونة على تحقيق آمالها فى الحرية
والاستقلال ، وخطا فى ذلك خطوات واسعة صادفها التوفيق فاتجه
الحكم فى بعض الأقطار العربية الاتجاه الشعبى الصحيح ،
كما صرح بأن التفكير مستمر منذ تصريح ايدن وأن الطريقة المثلى
للوصول الى آماني العرب هى أن تتناول الحكومات العربية الرسمية
هذا الموضوع ، « وانتهيت من دراستى - كما يذكر النحاس على
لسان صبرى أبو علم - الى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر
باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل . فنبدا باستطلاع آراء
الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال كل على حدة .
ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها . ثم تدعوهم بعد
ذلك الى مصر معا فى اجتماع ودى لهذا الغرض ، حتى يبدأ المسعى
للوحدة العربية لوجهة متحدة بالفعل ، فاذا ما تم التفاهم أو كاد
وجب أن يعقد فى مصر مؤتمر برياسة رئيس الحكومة المصرية
لاكمال بحث الموضوع . . . الخ » . واضح تماما من هذا البيان
المظهر الزعامى أو القيدى للنحاس وبالتالى لمصر فى السعوى الى
الوحدة العربية وجعل القاهرة مركزها الأساسى . . والواقع أننا
لا نجد فى هذا غمضاة ، بل هو طبيعى تماما يستند الى عوامل
فعلية متعلقة بروابط القوى الاقليمية وقيادتها ببعضها من
ناحية ، وعلاقاتها كذلك مع الدول العظمى خارج حدود الوطن
العربى ، فلا شك أن المركز القيادى الذى كانت تحتله حكومة الوفد
كان راجعا الى الثقة التى كانت تحوزها وتكنها لها معظم الدول
العربية فضلا عن بريطانيا . ولقد حاول خصوم النحاس أن يشوهوا
موقفه هذا فربطوا بينه وبين أسلوب اعتلائه فضلا عن أنه لا يحمل
مستولية ما حدث فى ٤ فبراير - كما رأينا - فانه كان يصدر فى
موقفه عن رغبة عربية وسياسة عربية آن الوقت لتنفيذها ، فان
النحاس على الرغم من أنه لم يكن أقدم المصريين ارتباطا بالشئون

العربية ومعرفة بالفكرة القومية العربية ، الا أنه كان مهتما ومخلصا
للقضايا كان لا يشوبه الطمع أو الرغبة في بسط النفوذ في أى
قطر عربى . ثم ان المهمة التى أزمع النحاس القيام بها لم يكن
طريقها مقروشا بالورود بل كانت مهمة دقيقة وصعبة ومعقدة
(ولا زالت بهذه الصفات كلها لمن يتصدى لها) وتتطلب مهارات
خاصة للتوفيق بين الاتجاهات المختلفة لزعماء العرب ورؤسائهم
نتيجة تكديساتهم وظروف معاشهم واختلاف مصالحهم فى المنطقة
المراد لها الوحدة أو الاتحاد .

على أى حال مضى النحاس فى طريقه فقام برحلة الى فلسطين
فى يونيو ١٩٤٣ تعرف فيها من خلال لقاءاته ببعض الرجال الوطنيين
من فلسطين وسوريا واتجاهاتهم ودراسة الطريقة المثلى لدعوة عرب
فلسطين الى مؤتمر الوحدة القادم ، كما تعرف على آمالهم وموقفهم
ازاء الدعوات الاتحادية الجزئية القريبة منهم . وقد تلقى النحاس
خلال زيارته لفلسطين دعوة أمير شرق الأردن لزيارة عمان .
فاعتذر بضيق الوقت . هذا ولم يستطع الاجتماع بنورى السعيد
الا فى اواخر شهر يولية ١٩٤٣ ، اذ بدأت المشاورات الرسمية
بينهما بخصوص الوحدة العربية واستغرقت من ٣١ يوليو حتى
٥ اغسطس . ثم تلت ذلك مشاورات ثنائية بين النحاس وكل من
رؤساء الوفود العربية حتى ١٠ فبراير ١٩٤٤ . ولأن البحث
لا يتسع لتفاصيل تلك المشاورات وأدوارها فاننا نكتفى بأن نذكر
أن النحاس قام فيها بمجهود كبير وكان دوره دور الوسيط الذى
يريد جمع شمل اخوانه العرب على مائدة الخير والتعاون ، وقد وضع
تماما أنه ليس جديدا على المفاوضات والمباحثات السياسية ، بل
كان باعاً طويلاً فى كل تلك المناقشات .

وكان النحاس فى أثناء تلك المشاورات يتبعج الأحداث فى
الوطن العربى ويبادر باتخاذ موقف ازاءها . ولقد واجهته بمسئلة

فلسطين بنوع خاص وشعر ازامها بالحيرة ، فهو من ناحية يصعب عليه . ويؤله . ألا يلبي نداء عرب فلسطين بوجوب تمثيل فلسطين واشراكها في الوحدة ، ومن ناحية أخرى كان يخشى أن يؤدي تدخله في تلك المسألة لمصالحة العرب الى مناوأة الدول الكبرى العاطفة على الصهيونية وعرقلة مساعيه في سبيل الوحدة العربية .

على أى حال انتهى النحاس من مشاوراته الثنائية وبقي اجتماع اللجنة التحضيرية التي تنظر في وضع الاتفاق بين الدول العربية والذي يتحقق به شكل أو آخر من أشكال الوحدة ، وتم وضع هذا الاتفاق وابرامه في صيغة الميثاق ، ودعى النحاس كل الدول العربية التي كانت تتمتع بالاستقلال أو بقدر منه وطرح على زعمائها الأفكار الثلاثة الآتية : حكومة وحدة ، أو حكومة اتحادية فيدرالية ، أو حكومة كونفدرالية . وقد أوضح النحاس هذه الخطوات في خطاب ألقاه صبرى أبو علم بالنيابة عنه في ١٢ يولية ١٩٤٤ في مجلس الشيوخ . فبعد أن ذكر أن مشروع الوحدة العربية لا يزال موضع اهتمامه الكبير وأنه يبذل الجهود لتحقيقه ، أشار الى ما تم من المشاورات بشأنه مع حكومات البلاد العربية ، ثم ذكر أن الخطوة التالية هي عقد لجنة تحضيرية لتسجيل ما اتفقت عليه وجهات النظر . . . ثم التمهيد لعقد المؤتمر العربي العام . وبدأت جلسات اللجنة التحضيرية في ٢٥ سبتمبر برئاسة مصطفى النحاس . واستمرت الى ٧ أكتوبر ١٩٤٤ وانتهت بالتوقيع على بروتوكول الاسكندرية . وتعتبر المجالس المرحلة الثانية في محادثات الوحدة ، وقد اكتفى فيها النحاس بدور الوسيط أو القائد حيث ترك للوفود أن تبدي اتجاهاتها السياسية المختلفة محاولا التوفيق بينها ، ثم قام بتلخيصها دون أن يبدي وجهة نظر مصر ، وكان لموقف النحاس ما يبرره إذ كان يرى أن مصر يجب أن تتخذ دور الوسيط الموفق والجامع على الخير بعد أن عرف الاتجاهات المتباينة في مرحلة

المشاورات ٠٠ على أى حال سار مصطفى النحاس فى مشاوراته
ثم فى اجتماعات اللجنة التحضيرية خطوات واضحة نحو الاتحاد
العربى ، فبذل جهوده للتوفيق بين الآراء والاتجاهات المتضاربة
والتلاطمة كما عمل على تذليل العقبات للوصول الى التفاهم ، فساعد
كل ذلك على زيادة نفوذ هذا الزعيم فى داخل وخارج حدود مصر .
ونستطيع أن ندرك مدى جهود النحاس فى مساعيه من أجل مسألتى
سوريا ولبنان كما مر بنا ، وكذلك مساعيه غير الرسمية ثم الرسمية
فى مضممار وحدة الصف العربى حتى تجسست حركة التقارب
العربى فى بروتوكول الاسكندرية .

ولا شك فى أن الملك كان لا يرتاح لقيادة النحاس محادثات
الوحدة العربية لأنها تقوى نفوذه فى مصر وفى الدول العربية ،
هذا بالإضافة الى عدم ارتياحه أصلاً لوجود النحاس فى الحكم تحت
ضغط القوة البريطانية ، ثم انه رأى فى انفصال مكرم عن الوفد
وانشائه حزب الكتلة ونشره للمكتاب الأسود واتهامه فيه للنحاس
بأنه « التفت للوحدة العربية لينسى المصريون سجله وتهديمه لمصر » .
رأى الملك فى كل هذا أسباباً يستند إليها فأقال الحكومة فى اليوم
التالى لتوقيع بروتوكول الاسكندرية أى فى ٨ أكتوبر عام ١٩٤٤ :
ويبدو أن حكومة الوفد لم تكن مهتمة بالوحدة السياسية للدول
العربية فحسب بل كان يحسوها الأمل فى الوحدة الاقتصادية بينها .
حقيقة ليس بين أيدينا ما يثبت أن محادثات دارت بهذا الشأن
لكننا نلمح ذلك من خلال بعض البحوث والمقالات التى نشرها محمود
سليمان غنام ونادى فيها بالتعاون الاقتصادى بين العرب لأنه أول
وأهم دعامة للوحدة العربية السياسية المنشودة وتناول بعض
الوسائل التى تؤدى الى هذا الغرض ، وكانت الوزارة قد عهدت اليه
- كوزير للتجارة - بأن يتقدم لها بمذكرة عن اقتراحاته فى توحيد
النظم الاقتصادية بين مصر والبلاد العربية .

السياسة الخارجية لحكومة الوفد ١٩٤٤/٤٢ :

الواقع أن حكومة الوفد في تلك الفترة كانت قد ابتدأت تأخذ اتجاهات جديدة ليس صوب الدول العربية فقط ، بل ودول العالم الخارجى ، فرغم أن التعاون بين الوفد والسلطات البريطانية كان تاما وواضحا تحت وطأة ظروف الحرب العالمية الثانية . إلا أننا نلاحظ أن حكومته قد أقامت أول علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى بدرجة مفوضية فى ١٩٤٣ . فقد قرر مجلس الوزراء فى ٢٩ مايو ٣٠ يونيو ١٩٤٣ اعتراف مصر باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية مع ما يستتبعه هذا الاعتراف من انشاء علاقات سياسية واقتصادية بين البلدين .

وقد أشار القرار الى أنه فضلا عما تفيد به مصر ماديا من توطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع روسيا فان الحرب الحاضرة قد جعلت لروسيا - بفضل ما قدمته فى سبيل انتصار الديمقراطية وما بذلته من مجهود جبار للوصول الى النصر - مركزا مبتازا ، وستكون لها كلمة مسموعة فى مؤتمر السلام . وأن مصر التى لا تدع فرصة تسمح لها بالعمل الجدى للوصول الى تحقيق كل أمنائها إلا انتهزتها يهملها أن تبادر الى توطيد علاقاتها السياسية مع روسيا التى ستكون إحدى دعائم مؤتمر الصلح .

ثم قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٣ يوليو ١٤ ، ١٩ ، ٢٧ سبتمبر ١٩٤٣ انشاء مفوضية مصرية فى روسيا ، كما قرر انشاءها فى كل من الصين والبرازيل وسوريا ولبنان على أن يقوم الوزير المفوض كل من تلك البلاد بالأعمال القنصلية علاوة على الأعمال الدبلوماسية .

والواقع أن مسألة إقامة علاقات بين مصر وروسيا لم تكن وليدة أحداث الحرب العالمية الثانية ووجود الوفد في الحكم آنذاك ، بل كانت موضع اهتمام الوفد قبل نشوب الحرب وإبان وجوده في المعارضة ، وكان محمود سليمان غنام النائب الوفدي اذ ذاك يمثل وجهة نظر الوفد في تلك المسألة ، فالمتتبع لمحاضر جلسات مجلس النواب يستطيع أن يدرك اصراره على الاعتراف بروسيا واقامة علاقات معها ، فقد وجه سؤالاً - على مبييل المثال - في ٢٨ مارس ١٩٣٦ الى وزير الخارجية حينئذ عن أسباب عدم الاعتراف بروسيا منسائلا « ما هو السبب في عدم اعتراف الحكومة المصرية بالحكومة الروسية الى الآن ؟ وهل يرى الوزير أن في الاعتراف بها فتحا لسوق جديد للقطن المصري ؟ » . وحينما يجيبه الوزير بأن المسألة موضع بحث الحكومة ينبرى غنام متحمسا متسائلا « منذ زمن بعيد كلما وجهنا سؤالاً في هذا الشأن يقال لنا أن البحث جارى فأود أن أعرف بصفة قاطعة ما اذا كان يوجد مانع حقا من اعتراف الحكومة المصرية بحكومة السوفييت الروسية لا سيما وأنه لم يبق دولة في العالم لم تعترف بها غير مصر . مع أننا في حاجة الى الاعتراف بها » ويستطرد غنام فيقول « نحن نعلم أن روسيا قبلت عضوا في عصبة الأمم سنة ١٩٣٤ ، وكلنا رجاء في الاعتراف ولا أفهم معنى لهذا التأجيل في حين تسارع الحكومة المصرية الى الاعتراف بحكومة فرانكو ... الخ » .

ورغم إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٤٣ فانها لا تعني أن حكومة الوفد تخلت عن انحيازها التام الى المعسكر الغربي . ذلك لأن هذا الانحياز كان قائما على عدة عوامل : أولا : وجود قوات الاحتلال في البلاد ولا سيما في ظروف الحرب البالغة الصعوبة . ثانيا : العقلية أو المدرسة القانونية المسيطرة على القيادات الوفدية والتي كانت ترى احترام التزاماتها ازاء معاهدة

التحالف والصداقة المبرمة في عام ١٩٣٦ ٠٠ ثالثا : عدم اطمئنان الوفد الى النظم الشمولية انسائلة حينئذ في دول مثل ألمانيا وإيطاليا وكان في نفس الوقت يطمئن الى الليبرالية البرلمانية ومن ثم انصرف اهتمامه الى التعاون معها ٠٠ وقد كان هذا التعاون محل اتهامات بعض المؤرخين الذين رأوا أنه أول ما يؤخذ على الوفد والنحاس ، حيث أنه ساير الانجليز وعاونهم بشكل لا يتفق والواجبات الوطنية ، ولأنه لم يستخلص منهم حقوق البلاد في الوقت الذي كانت كل موارد البلاد رهن تصرفهم ابان الحرب ، فكانوا هم وحلفاءهم يعتمدون على موارد البلاد من مواد التموين وانتظام مواصلاتهم وتسهيل نقل جنودهم الى مواقع القتال ، واستتباب الأمن في هذه الفترة العصيبة ٠٠٠ الخ أى أنه كان من الواجب على النحاس أن ينتهز هذه الفرصة المواتية ويحصل على حقوق الاستقلال أو على الأقل يقيد انجلترا بتصریحات وعود واضحة في الجلاء تستند اليها مصر بعد الحرب ، كما كان واجبا عليه أن يعمل على تنفيذ مذكرته التي قدمها الى الحكومة البريطانية في أبريل عام ١٩٤٠ حين كان في المعارضة وقد طالب فيها بضرورة وعد بريطانيا بالجلاء عند نهاية الحرب ، الا أنه نسيها أو تناساها وهو في الحكم ، الأمر الذي أدى الى استفحال طغيان الانجليز في مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وزاد عدوانهم في السودان فأمنوا في فصله عن مصر وأنشأوا المجلس الاستشاري في شمال السودان عام ١٩٤٣ ، وكان بمثابة فصل عملي للسودان عن مصر وفصل شمال السودان عن جنوبه .

حقيقة أن النحاس حصل من السفير البريطاني على وعد من الحكومة البريطانية بأنها ستبذل معاونتها ليتحقق لمصر التمثيل في جميع المفاوضات التي تمس مصالحها مباشرة ، وأنها لن تدخل في أثناء هذه المفاوضات مناقشة أى شيء يمس مصالح مصر المباشرة

دون تبادل الراى مع الحكومة المصرية ، الا أنه كان تصريحاً لا أهمية له ولا يحقق لمصر أهدافها القومية . ثم ان النحاس فى بياناته وخطبة كان لا يفتأ بذكر العلاقات الوطيدة مجبدا معاهدة التحالف رغم أن الوفد - كما سبق أن أشرنا - كان قد انتقد هذه المعاهدة فى عام ١٩٢٨ ، بل وخطب النحاس يهاجم السياسة الانجليزية فى رأس البر فى صيف عام ١٩٤١ . موقف يبدو متناقضا الا أن ظروف الحرب واضطراب ميزانها كان يمل على الحكومة مثل هذه المواقف والتصرفات المتناقضة ، أن الانصاف يقتضى أن نذكر أن الولاء لمصر كان هو المحور انذى تدور حوله مثل تلك التصرفات . . . فحينما انهارت مقاومة الانجليز فى الصحراء الغربية وسقطت خطوط دفاعهم أمام تقدم قوات المحور التى استولت على مرسى مطروح ، وبدأت جماهير الاسكندرية تسمع دوى المدافع ، وساد الذعر والرعب بينها وأصبح من الصعب التصور بأن شيئا ما سوف يوقف الزحف الألماني ويحول دون دخولهم الاسكندرية ثم القاهرة ، حدث أن طلبت السلطات العسكرية البريطانية - وعلى رأسها الجنرال ستون - من الوزارة الوفدية نقل جميع سكان المنطقة الغربية من مديرتى الجيزة والبحيرة والاسكندرية ذاتها الى شرق الدلتا ، كما طلبت اغراق القوى التى تقع غربى هاتين المديرتين . وقد وجلت الوزارة فى هذا ازعاجا كبيرا لهؤلاء السكان قد يؤدى بهم الى انهيار الروح المعنوية . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل أن الانجليز كانوا يعتزمون الهاب النيران لاحراق آبار البترول الموجودة فى مصر اذا ما اضطروهم الألمان الى الانسحاب منها . ازاء هذا الموقف اجتمع مجلس الوزراء وتناول النحاس خطورة الحالة وتطورها السريع ووجوب النظر فى تأمين سلامة البلاد ، وتناقش الوزراء وقنورا جميع الاحتمالات ، ثم قرروا ارسال خطاب بتوقيع النحاس الى المارشال روميل ، بواسطة محافظ الاسكندرية . وقد رأى بعض

المؤرخين في ارسال هذا الخطاب دليلا على عدم عقائدية الوفد
وصلابته ، رغم أنه - في رأينا - ينم عن بعد نظر وسياسة حسنة
لا سيما وأن الشعور السائد حينئذ بين جماهير الشعب المصري
كان لا يخلو من الاعجاب بالألمان وانتصاراتهم ، وبصرف النظر عما
اذا كان هذا الشعور خاطئا أم صوابا ، فإنه كان دلالة على اتجاه
ميزان الحرب ، ثم ان هذا الخطاب كان مجرد اجراء احتياطي ارتأته
الحكومة لمنع تدمير مدينة الاسكندرية بمن فيها من الأهالي في حالة
ما اذا وصل جيش المحور الى داخلها ، ولا يصح ذلك موقف التسليم
« لأننا لم نكن محاربين ، وانما كنا بين الطرقة والسندان ،
وكان لابد لنا من رعاية مصالحنا ومفاداة الخطر عنا ، وما كان لنا
من وسيلة غير ذلك والا تهدمت الاسكندرية بكاملها » .

على أي حال توقف الزحف الألماني الايطالي في معركة العلمين
في يوليو ١٩٤٢ ومال الميزان في صالح انجلترا التي اعترفت
بما بذلته الحكومة الوفدية في تحقيق انتصارها . والواقع أن حكومة
الوفد بذلت فعلا الكثير لخدمة قضية الحلفاء ، الأمر الذي كان مثار
نقد من جانب المؤرخين والكتاب كما ذكرنا الا أننا يجب أن نضع
في اعتبارنا حقيقة هامة وهي أن حكومة الوفد لم تكن شاذة في ذلك
حيث أن حكومات على ماهر وحسن صبرى وحسين سرى التي تولت
الحكم قبل حكومة الوفد ، ثم حكومة أحمد ماهر التي أعقبتها ،
كلها تعاونت مع انجلترا بشكل أو بآخر ، بل ان الدكتور ماهر
أعلن الحرب ضد المحور وراح ضحية ذلك الاعلان ، ثم انه يبدو أن
حكومة الوفد وقد شعرت أنه لا فضل لأحد عليها في اعتقالها كرسى
الحكم سوى بريطانيا فأرادت أن ترد الجميل لها ، فكان انجازها
المستمر لتلبية رغباتها . هذا بالإضافة الى أننا يجب أن نعترف
- بالمنطق - أنها كانت لا تستطيع أن تفعل سوى ذلك في مثل
هذه الظروف والا طرح بها الى حيث لا رجعة .

الخلاصة :

لا شك أن حكومة الوفد ١٩٤٤/٤٢ تردت في عدة أخطاء منها ما كان يعتبر استمرارا لأخطاء ارتكبتها حكومته في ١٩٣٧/٣٦ كالمحسوبية والاستثناءات مثلا أو فصل وزير وعضو في الوفد كما حدث لمكرم ، ومنها ما فرضته ظروف الحرب نفسها كاستغلال الأحكام العرفية في القبض والتشريد .

ويحسن أن نتناول بعض هذه الأخطاء بشيء من التفصيل .
وبإدء الأمر نود أن نشير الى التيارات التي تتلاطم من حول الحكومة كي نستطيع أن نرسم صورة للجو الذي كان يحيط بها وكانت عارضة به أو غالة عنه . فقد كانت السراى ومن حولها من أنصار وطامعين وكانت الأحزاب غير الوفدية وأنصارها يتربصون بالوزارة الدوائر حريصين على تسقط أخطائها ، وعلى كشف ما يجرى من اعتقالات تجيزها الأحكام العرفية أو لا تجيزها ، ومن استثناءات للموظفين ، ومن استيراد وتصدير واستغلال للنفوذ . . . الخ . لكن من ناحية أخرى نلاحظ أن جبهة المعارضة لم تكن تستطيع أن تذيع شيئا عن تلك الأخطاء لكي يعرفها الراى العام لأن الرقابة على الصحف كانت مقيدة لها ، وكذلك الاجتماعات العامة كانت محظورة . ويجب ألا ننسى عاملا جوهريا كان له أثره فى تشجيع المعارضة . فمنذ ٤ فبراير ظلت الصلة بين الملك من ناحية والنحاس والسفير البريطانى من ناحية أخرى صلة رسمية تشوبها مرارة لم تستطع الدبلوماسية ولا أطوار الحرب أن تغلب عليها . فقد اعتبر الملك تصرف النحاس - بقبوله الحكم - خروجا الدبلوماسية ولا أطوار الحرب أن تغلب عليها . فقد اعتبر الملك تصرف النحاس - بقبوله الحكم - خروجا على واجب الولاء للعرش ان لم يكن قد اعتبره أكثر .

من ذلك ، ومن ثم سنجد الازمات تتوالى بينهما بشكل سافر ، فكان طبيعيا أن تشعر المعارضة بقوة معنوية .

والواقع أن الوزارة من جانبها أعطت المعارضة سلاحا لمحاربتها حينما تردت في بعض الأخطاء وأسرفت فيها ، حقيقة أن الخطأ من سمات البشر ولا بد لمن يعمل أن يخطئ ويصيب ، لكنها وهى الوزارة التى تستند الى الدستور وسلطة الشعب كان من واجبه أن تقر التقاليد الدستورية السليمة حتى لا تمكن السراى والمعارضة من السلاح الذى يقاتلون بها وأن تمكنهم من الحملة عليها وتاليب الشعب أو بعض طوائفه ضدها .

وكان أول أخطائها استنادها الى الأحكام العرفية واتخاذها وسيلة للتنكيل بخصومها واعتقال بعضهم : فاعتقلت على ماهر فى حرم مجلس الشيوخ عام ١٩٤٢ ، وكما اعتقلت مكرم عبيد وبعض أنصاره عام ١٩٤٤ ، بالإضافة الى بعض الضباط والمدنيين لمجرد الاشتباه فى ولائهم للوفد . حقيقة أن الأحكام العرفية أعلنت فى وزارة على ماهر تبعا لضرورات الحرب الا أن النحاس نعى فى خطاب ألقاه فى ١٣ نوفمبر عام ١٩٤٠ هذا الاجراء منددا بأن وزارة على ماهر اتخذتها وسيلة لاضطهاد خصومها ، لكن النحاس وقع فى نفس الخطأ بل وأسرف فيه رغم أنه ضمن مذكرته التى قدمها فى أبريل عام ١٩٤٠ مطالبته بالقضاء الأحكام العرفية ، كما عارض الأعضاء الوفديون بمجلس الشيوخ فى إعلانها عندما عرض على البرلمان المرسوم بإعلانها . رغم كل ذلك فأننا نجد أن النحاس يستغلها ثم يعمل على استمرارها ، وكما ذكرنا يمتقل على ماهر وغيره ثم يحل البوليس الخاص ويعتقل رئيسه ، وقد أثارت هذه الاجراءات بعض الكتاب والساسة كما اعتبرها بعض المؤرخين مأخذا على حكومة الوفد ، الا أن الوفد يبرر ذلك بأن السلطات البريطانية كانت تهدد

بالقبض على علي ماهر وكذلك على محمد طاهر باشا ، فرأى النحاس - تحت هذا التهديد واعتقال أمثالهما عن طريق هذه السلطات - أن تحفظ للبلاد استقلالها وحريتها بأن يتولى هو اعتقالهما على يد سلطة مصرية حتى لا يمس استقلال البلاد في عهده ويكون مسئولا عن المساس بهذا الاستقلال . الا أنه ورغم هذا التبرير فاننا نعتقد أن الرغبة في الانتقام كانت من عوامل اعتقال علي ماهر بالذات لسابق صراعه مع حكومة الوفد واقالتها في نهاية عام ١٩٣٧ كما رأينا .

وأذا كان الوفد يحاول تبرير خطأ استغلال الأحكام العرفية في الاعتقال والرقابة على الصحف والاجتماعات وغيرها ، فإنه لا يستطيع أن يبرر خطأ آخر وقع فيه : أعنى المحسوبية والاستثناءات ، وقد كان هذا الخطأ - كما أشرنا - امتدادا لما وقعت فيه حكومة الوفد السابقة ، بل امتدادا لخطأ وضعها سعد زغلول في وزارته عام ١٩٢٤ ، الا أنه يبدو أن هذا الخطأ استفحل وانتشر بصورة مزعجة كثيفة . والواقع أن الباحث ليحار ازاء ما كان يأخذه النحاس في العهد في تصريحاته في بداية تشكيلة الوزارة كما حدث تماما في الوزارة الماضية ١٩٣٧/٣٦ بأنه سيحكم حكما قوميا خالصا ، ثم اذا بوزارته تسير في الحكم سيرة حزبية صارخة . ففي بداية عهد هذه الوزارة ذكر النحاس في تصريح له للصحفيين « أن وزارته وفدية خالصة ولكنها ستحكم حكما قوميا كمصريين لا كحزبيين وأننا لا نستطيع أن ننسى مزالق الأهواء الحزبية والنزوات السياسية اذا سيطرت على تصرف الحكم ، وأن مصر في أشد الحاجة الى مواصلة العمل متحدة متأخرة لتحقيق آمالها والمحافظة على كرامتها » . ويمضي النحاس في حكمه وينسى هذه الوعود البراقة فيكافئ أنصاره وينفق الدرجات الاستثنائية والترفقات

والعلاوات عليهم ، ولا ينسى أقاربه وأصهاره فتركهم يستغلون النفوذ في شئون الاستيراد والتصدير والتموين فأثروا بطرق غير مشروعة . وربما يحاول الوفد أن يدفع الاتهام عن النحاس بأنه كان لا يعلم شيئا مما يدور حوله وأنه كان مشغولا بأمور السياسة والحكم العليا ، وهذا تبرير لا نقبله فإن من أخص الحاكم أو الزعيم العادل ألا يففل هذه الأمور الأخرى ، ثم انه - أى النحاس - كان لابد عالما بها ومشجعا عليها ، ينقم على كل من يتصدى لوقفها أو وضع حد لها ، وقد وضع ذلك فى أقصائه للنقراشى وغالب وماهر أبان وزارة ١٩٣٧/٣٦ ثم فى ابعاد مكرم من الوزارة والوفد ومجلس النواب على النحو الذى مر بنا ، فانه كان من بين أسباب هذا الخلاف والاقصاء وقوفهم فى طريق هذه التصرفات ، ويبدو أن السيدة حرم النحاس وأقاربها (أحمد الوكيل وغيره) أرادوا أن يجنوا من الحكم أكبر قدر ممكن من الثروات ، اذ أجمعت المصادر على أن قرينة النحاس كانت تستبد بها شهوة الثراء لها ولأقاربها ، ولقد ذهب بعضهم الى حد الجزم بأن زواج النحاس هو العامل التاريخي الكبير الذى كان له أكبر الأثر فى تلك التصرفات والأحداث السياسية التى مرت بالبلاذ ٠٠ فانما لم تكن تنظر الى مهمتها كزوجة لزعيم سياسى كبير على أنها مهمة وطنية تقتضيها أن تقف الى جوار زوجها وتسنده وتدفعه لمجابهة الأخطار فى سبيل بلاده ، بل كان جل اهتمامها منصرفا الى المجوهرات والأحجار الكريمة الغالية ، وكانت تنظر الى تاريخ زوجها الطويل فى خدمة مصر ، ثم تنظر الى رصيده فى البنك فتراه لا يساوى شيئا .

ورغم كل هذا السيل من الاتهامات والروايات وما تضمنه كتاب مكرم الأسود فانه يبدو أن هناك بعض المبالغات والتشنيعات نجح مكرم وأعوانه والمعارضة وصحافتها ولا سيما دار أخبار اليوم وضاحباها مصطفى وعلى أمين نجحوا فى تصويرها على أنها حقائق،

بل ذهب بعض الكتاب الى حد الجزم بأن قرينة النحاس كانت هي العامل الأول والهام فيما تطورت اليه نزاهة الحكم بصورة بشعة ، رغم كل هذا فان المصادر الحية الوفدية تنفى هذه الاتهامات وتدفعها مدللة بما قررتة الاجراءات التي اتخذت ازاء زينب الوكيل عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وكيف أن اللجنة التي عهد اليها بالبحث فى مصادر ثروتها و ثروة زوجها انتهت الى نتيجتين تم اعتمادهما وهما : أولا : أن النحاس لا يملك شيئا . ثانيا : اعتماد مصادر ثروة زوجته كلها ماعدا مبلغ ثلاثة آلاف جنيه التي قالت عنه أنه رأس المال الذى تستغله فى تربية المواشى بكفر عشنا عند أخوالها .

على أى حال كانت سياسة هذه الوزارة سياسة حزبية صارخة وفدية لحما ودما ، بالاضافة الى قيام الأحكام العرفية الأمر الذى أدى الى اطلاق يد السلطة التنفيذية فى شئون التموين وغيرها ، وهو ما تناوله مكرم فى كتابه الأسود ، وكان من المآخذ على تلك الوزارة أنها قامت بفصل بعض الموظفين والعمد الغير موالين لها . فأحالت بعض الموظفين الاداريين الى المعاش بعد أن اضطرتهم الى طلب التقاعد مع تسوية حالتهم ، كما أحالت الدكتور عبد الرزاق السنهورى وكيل وزارة المعارف الى المعاش .

مبجمل القول أنه يبدو أن شعور الحكومة بالسلطة وتفردتها بها وقيام الأحكام العرفية مهد لها أسباب حكم اقرب الى الدكتاتورية منه الى النظام الديمقراطى السليم ، فاعتقلت كما رأينا بعض خصومها وفصلت البعض الآخر ، بينما أسرفت فى مكافاة أنصارها من الموظفين والأقارب والأصهار . ولعل وجهة نظر تقول بأن حكومة الوفد لم تكن فريدة فى ذلك وأن كل الحكومات سارت على تلك المنىاسة ، لكنها وجهة نظر غير مقبولة ، ذلك لأن حكومة الوفد لها اعتبار آخر ، لأنها الوزارة تستند الى الدستور وسلطة الشعب

ومن واجبها أن تقرر التقاليد الدستورية السليمة حتى لا تخلق لها خصوما وحتى لا تجعل الناس أو بعضهم على الأقل يكفر بالدستور وحكم الشورى . حقا ان الحكم الدستوري أصلا له خصومه في مصر ولا يعدم السلطات التي تضيق به ، لكنه لم يكن مقبولا من الحكومة الدستورية أن تعطيهـم السلاح الذي يقاتلونـها به وأن تمكنهم من الحملة عليها وتالـيب الشعب ضدها ، ولا سيما أنها كانت تعرف أن انـحياز الانـجليز لها انـحياز مؤقت ، وأنهم اذا كانوا قد فرضوها فرضا وأيدوها فلم يكن ذلك احترامـا لارادة الشعب واضعافا للسراى من أجل الشعب ، ولكنهم فعلوا ذلك من أجل الشعب ، ولكنهم فعلوا ذلك من أجل مصلحتهم ، فقد أرادوا أن تكون في الحكم وزارة شعبية حتى تكفل لهم حماية ظهورهم وحتى يطمئنوا الى أن الشعب لن يضربهم والمـركة حامية . . رغم هذا فقد مضت الوزارة في التعرض لحرية خصومها . بل لم تتوان في فصل مكرم من الوزارة في مايو ١٩٤٢ ، ثم فصله هو وراغب حنا من الوفد في يوليو ١٩٤٢ كما أوضحنا سلفا ، وكان اقـصاء مكرم عام ١٩٤٢ - ومهما قيل عن تجنى مكرم - بعد اقـصاء النقراشـى وزملائه عام ١٩٣٧ مظاهر متلاحقة لتـنكب الوفد الطريق السوى . حقيقة أن مكرم غالى في اتهاماته ولم يلتزم جادة الاعتدال في هجومه . كما ملأ كتابه الأسود من التفاهات والافتراءات ، لكنه على أى حال وجد السلاح الذى يحارب به الوزارة وهى التى مكنته كما مكنت غيره من هذا السلاح .

ومن المآخذ على حكومة الوفد خضوعها للسياسة البريطانية فيما يتعلق بالسودان وذلك أن الحاكم العام أصدر فى سبتمبر ١٩٤٣ قانونا بإنشاء المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وقد تبرمت الصحافة المصرية لاتخاذ هذه الخطوة دون استشارة الحكومة المصرية بحجة أنه كان يجب توجيه الدعوة لها لترسل ممثلا لها فى

احتفال الافتتاح ، كما كان يجب أن يكون نائب رئيس المجلس
مصريا . الا أن النحاس باشا أعلن بمناسبة العيد السنوى لتوقيع
المعاهدة (٢٦ أغسطس) أنه يعتبر أن مصر والسودان وطن واحد ،
كما أشار الى أن المعاهدة قررت « رفاهية السودانيين » كهدف
مبدئى لكنها لم تتحدث عن حقهم فى حكومة ذاتية .

وبالإضافة الى ذلك يجب أن نشير الى أنه من أولى المسائل
التي شغلت اهتمام النحاس كانت المسألة السودانية ، ففي نوفمبر
١٩٤٢ استلمنى السير هيربرت هدلستون حاكم السودان العام
لمقابلته وجرت محادثات بينهما حول بعض المسائل المعلقة فى
السودان . ولأهمية تلك المحادثة - وباعتبارها وثيقة تنشر لأول
مرة - نورد بعض تفاصيلها .

فبعد أن أشار النحاس الى أنه يهمل كثيرا تنفيذ المعاهدة فى
مختلف أحكامها نصا وروحا باعتباره هو الذى تولى المحادثات التى
أنتهت الى إبرامها وأن حكومة السودان تعتبر بمقتضاها وكالة
عن الحكومتين المصرية والبريطانية فى إدارة شئون السودان فيجب
أن يكون اتصالها بالحكومة المصرية اتصالا مباشرا دون أية واسطة ،
ثم حذره من تجاهل ذلك فى المستقبل ، ثم تطرق النحاس الى عدة
موضوعات شتى ، كما طلب النحاس من الحاكم العام أن يوفيه
بطريقة تشكيل مجلس الحاكم العام فى ذلك الوقت ، كما أوضح
أن الحاجة ماسة الى أن تكون هناك أداة اتصال سريع بين الحكومتين
المصرية والسودانية وقد وعد الحاكم العام النحاس ببحث هذه
المسائل ودراستها وإبداء الرأى فى كل منها. كما وعده بموافاته
بطريقة تشكيل مجلس الحاكم العام (انظر الملاحق) .

على أى حال كانت عنده هى بعض المآخذ على حكومة الوفد ،
ويجب ألا تغفل أثر الظروف السياسية والمعارك الحربية التى كانت
تتطور على حدود مصر فى تنكب الوزارة الطريق السليم ، بل نجد
أن الحرب ذاتها كانت عاملا هاما فى ارتكاب الوفد بعض الأخطاء ،
فإن الوفد كما ذكرنا قد وضع نصب عينيه منذ بداية تأليف الوزارة
أن يؤكد التعاون والتضامن مع الحليفة بريطانيا خلال الأزمات
الحربية ، وكان هذا سببا فى سيطرة بريطانيا وحلفائها على المواد
التموينية والتجارة الخارجية والحاصلات الزراعية ، فأتى ذلك الى
غلاء الأسعار وشمع السلع ، وعانى الجمهور وخاصة الطبقات الفقيرة
والتوسطة ضيقا شديدا من هذا الغلاء . ومن ناحية أخرى كانت
بريطانيا لا تدفع ثمن تموين جيوشها وجيوش حلفائها الأمريكان
وغيرهم نقدا بل كانت تدفعه عن طريق البنك الأهلى فنشأت الأرصدة
الاسترلينية التى كان لها دخل كبير فى إفقار البلاد ثم كانت سببا
فى التضخم النقدي وتفاقم الغلاء . وقد اشتد هذا التضخم فى عهد
وزارة الوفد فلم تفكر فى أن تضع حدا لإصدار البنك الأهلى أوراق
النقد بالكمية التى أرادت بريطانيا . لكننا لا يجب أن نحمل حكومة
الوفد وزر هذا التضخم الذى كان نتيجة من نتائج الحرب وأوزارها
كما شاركت فيه حكومات ما قبل وزارة الوفد .

الصراع بين الوفد والقصر :

كانت السراى ورجلها الأول اذ ذاك أحمد حسنين تتحين الفرص
لرد الضربة التى وجهها اليهما النحاس بتوليته الحكم ضد ارادتها
وهتأييده من السفارة البريطانية . ومن ثم نجد أن العلاقات بينها
وبين حكومة الوفد اتخذت شكل عدة أزمات وصراعات لا تقبل
ضراوة عما حدث فى عام ١٩٣٧ ، وإذا كانت السراى قد أقالت
حكومة الوفد فى نهاية عام ١٩٣٧ فإنها فى وزارتنا تلك كانت
أشد شوقا ولهفة لإقالتها وبصورة أقسى وأمر .

ان الدور الذى قام به على ماهر فى عام ١٩٣٧ باعتباره الرجل الاول للسراى قام به أحمد حسنين فى اعوام ٤٢ ، ٤٣ ، ١٩٤٤ . فقد وضع حسنين نصب عينيه طوال حكم وزارة الوفد من فبراير ١٩٤٢ الى أكتوبر ١٩٤٤ أن يظهر الملك بمظهر الرجل الوطنى ، وأن يظهر الحكومة بمظهر المتساهل فى حقوق الوطن المعتمد على تأييد البزيطانيين . فآدار حملة دعائية واسعة لصالح الملك وجعله يغشى المساجد . . الخ ، وحينما وقع حادث القصاصين اتخذ منه فرصة لاستدراج العطف على الملك الجريح ، كما جعل من يوم عودته الى القاهرة مظاهرة شعبية كبيرة . كانت كل هذه المظاهر يريد بها حسنين أن يضايق الحكومة ويسبب لها الاحراج فازدادت نيران العداء بينها وبين السراى واتخذت شكل أزمات متعده انتهت باقالة الوزارة ، وقد عقبته جريدة التيمس على تلك الاقالة بقولها « لقد انتهت الاختلافات الطويلة الأمد بين الملك فاروق ومصطفى النحاس باشا باقائته من الوزارة » . فما هى هذه الاختلافات والأزمات ؟ .

بادىء ذى بدء يجب أن نشير الى العداء التقليدى بين الوفد والسراى والاستعداد الموروث فى كل منهما له ، ثم رأينا كيف ازداد العداء فى وزارة ١٩٣٧/٣٦ ، وازداد مرة أخرى وطفح كيل العداء بفرض النحاس رئيسا للوزارة رغم ارادة السراى . فكان من الطبيعى أن تطفو الأزمات فوق سطح تلك العلاقة المتوترة ، وسوف نعلم فى دراستنا لتلك الأزمات بالدرجة الأولى على سلسلة المقالات التى نشرها مصطفى أمين باخبار اليوم « ١١ نوفمبر ١٩٤٤ » الى « ٢٢ ديسمبر ١٩٤٥ » عقب اقالة حكومة الوفد وبعتوان : « لماذا ساءت العلاقات بين القصر والوفد ؟ » .

فقد بدأت الأزمة الأولى فى مارس ١٩٤٢ وكان ذلك حينما ألغت الوزارة مرسوم تعيين الشيوخ وأرادت تعيين شيوخ جدد

كما أشرنا في موضعه • فقد أراد القصر أن يفرض قائمة بأساسا .
معينة لتعيينها أعضاء في مجلس الشيوخ بحجة وجود معارضة
فرضها النحاس كلها في البداية ثم عاد وقبل بعضها •

وكانت مسألة الرتب والنياشين الأزمة الثانية ، إذ لم تكد
تمضي الوزارة في الحكم بضعة أسابيع حتى التمس النحاس الانعام
على جميع وزرائه برتب ونياشين ، ورفض القصر واشتدت الأزمة
بينهما • وبوالت الازمات وكانت مسألة الاستثناءات مثار خلافات
كما حدث في وزارة ١٩٣٧/٣٦ ، فقد أعد مجلس الوزراء حركة
إدارية بتعيين مديريين ووكلاء جدد وأرسل بها مشروع مرسوم إلى
القصر فرفض توقيعه ، وكانت أزمة انتهت بقبول حل وسط أي
تعيين بعض المطلوب تعيينهم دون البعض الآخر •

ونلاحظ أن المعارضة كانت تنتهز هذه الفرصة للصيد في
الماء المكر ، ولاسيما صحافة أخبار اليوم وصاحبها فكانت تعمل
على إزديساد لهيب نيران انعداء بين الحكومة والقصر ، فيكتب
مصطفى أمين مقالا يحى فيه الملك بمناسبة ذكرى توليه سلطته
الدستورية في ٢٩ يولييه ، ويحاول فيه أن يكيل المديح لفاروق
والثناء عليه فيضطر الزقيبي إلى عرض المقال على النحاس باعتباره
الحاكم العسكري ، فيحذف النحاس عدة فقرات منه إن دلت على شيء
فإنما تدل أولا على تهالك شديد لارضاء نزوات الملك واشتباع
رغباته ، وثانيا على الغمز والنمز في الوفد وحكومته وقادته •
حذف النحاس كل فقرة وكل كلمة فيها اشادة للملك وذلك بشهادة
صاحب المقال نفسه ، وهي شهادة تدل على موقف حازم وصريح من
النحاس إزاء القصر وحواريه من أمثال مصطفى أمين •

وكان حادث القصاصين الذي أشرنا إليه مثار أزمة بين القصر
والحكومة ، وكان للمعارضة دور كبير في تصعيد تلك الأزمة جد

انها تحاول أن تظهر الفزع والجزع ازاء الحادث وما أصاب الملك
 وتصور مشاعر الناس وتسأولهم : لماذا لم يذهب النحاس ورجال
 وزارته للاطمئنان الى القصاصين ؟ وهل تراهم اذا ذهبوا يؤذن لهم
 بالدخول الى غرفة الملك ؟ أم أن ما هو معروف من عدم رضا الملك
 عنهم يحول دون أدائهم واجب النهاب أسوة بغيرهم من الناس ؟
 هذا تصوير سريع لموقف المعارضة فكيف كان موقف النحاس
 وحكومته ؟ كان من المنتظر - لما يذكر مصطفى أمين - أن يسرع
 النحاس الى القصاصين ليكون الى جوار مليكه ولكنه لم يسافر فورا ،
 وينتهز مصطفى أمين الفرصة فيعلق قائلا : « لو كنت انا وامت مكان
 النحاس لهرعنا الى جانب فراش الملك ولتركنا كل شيء لنطمن على
 الملك الشاب الذي يعتبر المصريون حياته حياة لهم » ثم يقارن بين
 موقف النحاس وموقف حسنين « الذي أسرع الى القصاصين بلاإسره
 العادية وأمضى ليلة الى جوار غرفة الملك وبقي الى جانبه ٢٢ يوما
 لم يغادر مكانه الا مرتين » . « واضح تماما دور المعارضة وتصحفها
 في اشغال نيران الحقد بين القصر والحكومة ، وكان النحاس من
 جانبه لا يابه لكل هذا بل نجده حين عودة الملك من القصاصين الى
 العاصمة لايسرع لاستقباله ونعمته في هذا على رواية مصطفى أمين
 الذي يقول : « وفي الردهة الداخلية في قصر عابدين وقف الإمرأ
 والنبلاء وجميع الزعماء والكبراء ورؤساء الأحزاب ينتظرون الملك ..
 ولم يتخلف عن هذا الحشد العظيم سوى رجل واحد هو حضرة
 صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، فان رفعته انتظر في
 مكتبته حتى انتهى الاستقبال ثم ذهب الى قصر عابدين وقيد اسمه في
 سجل التشریفات ثم غاد الى داره » . واذا نحينا جانبا ما استهدفته
 مصطفى أمين في مقالاته المسلسلة التي نشرها عقب اقالة حكومة
 الوفد من الكيد للوفد ومناصبه قادته اليه ، فسنجد انه من ناحية
 أخرى يحاول أن يدق الطبول ويطلق البخور لغاروق وحسين .
 فقد طفحت هذه المقالات بأمثال تلك المعاني الرخيصة المبتذلة التي

لاشك في أنها أسهمت في طغيان القصر وفساده : وفي مثل هذا الجو المشحون كان لابد ان تزكو نار التحديات والازمات بين الحكومة والقصر ، وقد تجلّى هذا في مناسبة دولية هامة حينما عقد أقطاب الحلفاء مؤتمر القاهرة في نوفمبر ١٩٤٣ ، وحضره روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، تشرشل رئيس الوزارة البريطانية ، وشيانج كاي شيك زعيم جمهورية الصين الوطنية ، ومعهم عدد كبير من كبار القواد ورجال الحزب والسياسة ، فقد تجاهل الملك الحكومة بينما استدعى الدكتور هيكل والدكتور أحمد ماهر وحافظ رمضان وبعض زعماء المعارضة الآخرين وذكر لهم هذا المؤتمر وأنها فرصة يجب عدم تضييعها في التبليغ بمطالب مصر القومية في مقابل معاونتها الحلفاء في الحزب ومن ثم يجب السعي لمقابلتهم . وكان يتوسط الملك لرجال المعارضة بمشاوراته معهم في هذا الأمر له مغزاه الواضح في تقدير عواطفه ازاء الحكومة اذ أنه كان من المفروض أن تقوم هي بهذا المسعى لأن هؤلاء الأقطاب ضيوفها ، ثم انها - كما يذكر هيكل - أقدر من المعارضة على الاتصال بهم والتحدث اليهم ، وبالإضافة الى ذلك فهي بحكم مركزها مطالبة بتولية الأمر ، ثم ان من خصائص الملك الدستورية أن يلتفت نظر رئيس وزرائه ووزرائه الى هذا الأمر ، فهم وكلاء الملك في ولاية السلطة التنفيذية .

على أى حال كان لهذا الموقف دلالاته في أن حادث ٤ فبراير بقي عميق الأثر في نفس الملك وازداد هذا الأثر تبعاً لازدياد الأزمات ، وقد سارع زعماء المعارضة فوضعوا مذكرة بمطالب مصر في أعقاب الحرب تتضمن جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها ، ورد السودان اليها ، وتطلعها لمقعد في مؤتمر السلام القادم كنبوة مستقلة متممة بكامل سيادتها ، وقد منعت الحكومة نشر هذه المذكرة أو الإشارة اليها في الصحف . فياخذ الرافعي على الوزارة هذا الاجراء لأنه لا يستقيم مع دعواها صون حرية النشر والكتابة ،

تم يقارن بينها وبين وزارة على ماهر التي لم تمنع نشر مذكرة الوفد في ابريل ١٩٤٠ ، الا أن هذه المقارنة - في تصوراتنا - تتجاهل الصواب ، فان مذكرة المعارضة كانت تدل على وجود مؤامرة أو تدبير لاسقاط حكومة الوفد ، فان هدفها كان إحراج الحكومة ثم كانت بإيعاز من فاروق كما رأينا . ثم أن الوفد حاول حين تولى الحكم تنفيذ بعض ما جاء في مذكرته كمسألة تصريفه القطن مثلاً كما أشرنا ، بينما لم تعمق أحزاب المعارضة حينما وليت الحكم على تنفيذ ما جاء بمذكرتها ..

تعددت الأزمات وتنوعت بين القصر والحكومة واتخذت شكل خلافات شخصية بينهما ، ففي شهر رمضان عام ١٩٤٣ كان الملك يقيم سهرات في سرادق في سراي عابدين يقرأ فيها القرآن الكريم من كبار المقومين كالعادة ، وطلب القصر من فؤاد سراج الدين - كوزير للشئون الاجتماعية والداخلية - التصريح للاذاعة بهذه السهرات ليلاً فرفض التصريح وأصر على الرفض .

وقفة أخرى تتلخص في أن الملك كان يؤدي صلاة الجمعة اليهية في أحد المساجد في أوائل عام ١٩٤٤ ، وحدث عندما وصل مركبه الى المسجد - وكان محمود غزالي مدير الأمن العام اذ ذاك في استقباله أمام الباب - فأمر الملك اليه بحديث سارع غزالي على أثره الى مرؤسيه من ضباط البوليس وأهلهم أوامر الملك بإزالة اليفط (اللافعات) المكتوب عليها عبارات « يعيش النحاس » أو « يعيش الملك ويحيى النحاس » ، أو أى لافتة أخرى تحمل اسم النحاس من الطريق كله . وسارع ضباط البوليس بتنفيذ أمر المدير العام أو بالأحرى أمر الملك ، حتى أنه عندما عاد من نفس الطريق كان مسرورا لتنفيذ أمره ورؤيته للافتات ملقاة على الأرض ، وحينما أبلغ فؤاد سراج الدين بما حدث تليفونيا ، أصدر في الحال أمرا

بايقاف مدير الأمن العام تمهيدا لمحاكمته ، ولم يكده يعلن فى الصحف
إمر هذا الايقاف حتى تار الملك ثورة عارمة اذ اعتبر الامر بمنابه
لطمه موجهة اليه ، وأخذت الاتصالات تأخذ مجراها لالغاء هذا الإيقاف
حفظا لكرامة الملك لأنه هو الذى أمر بما فعل ، الا أن فؤاد سراج الدين
أصر على موقفه وظل غزالى موقوفا حتى اقالة الوزارة .

وبصرف النظر عن دلالة هاتين الأزميتين الاخيرتين من حيث
مناسبة الحكومة العداء للقصر فائنا نود أن نسبق الأحداث لنلقى
نظرة سريعة حول ما اثاره بعض المؤرخين والكتاب بصدد اتهامهم
لوزارة الوفد الأخيرة ١٩٥٢/٥٠ بدعوى المهادنة مع القصر وان
رائدها كان فؤاد سراج الدين ، وحتى نناقش هذا الاتهام عندما
نتعرض لتلك الوزارة فى موضعه نكتفى الآن بأن نذكر أن فؤاد بسبب
هاتين الحادثتين وغيرهما كان محل هجوم شديد من القصر وصحافته
وأخذت تصرفاته حينئذ على أنها تصنت ضد الملك وخلق المشاكل
معه ، فقد أشار الى هذا مصطفى أمين فى مقالاته السالفة الذكر فيذكر
« أن فؤاد سراج الدين كان وزيرا شابا فى حاجة الى رعاية الملك
الشباب ، وكان وزيرا نشطا أثبت فى كثير من تصرفاته أنه أكثر
حيوية من نصف دبسة من الوزراء ، ولولا موقفه فى مسألة منع
اذاعة القرآن من قصر عابدين ولولا قراره بايقاف محمود غزالى بك
مدير الأمن العام لأنه أطاع أمرا أصدره الملك ، لولا هاتين المسألتين
وبعض مسائل أخرى لخرج فؤاد باشا متمتعا برضاء الملك على الرغم
من وفديته الصارخة الخ » ولذلك فان فؤاد سراج الدين يدفع الاتهام
عن المستقبل فيقول « اذا كانت هذه سسياستى وعقيدتى فى
سنة ١٩٤٤/٤٣ وكنت خديث عهد بالوزارة وفى مقتبل العمر وفى
حاجة ماسة الى كسب رضاء الملك على وأنا فى بداية حياتى السياسية
فهل يعقل أن أهادن القصر فى سنة ١٩٥١/٥٠ وقد وصلت الى
ما وصلت اليه فى الوفد والسياسة من المكانة ؟! أظن أن هذا يتنافى
مع المنطق والعقل ... »

على أى حال نرجئ مناقشة الاتهام والدفاع أو التبرير مؤقتاً
حينما نتناول لوزارة ١٩٥٢/٥٠ ونمضى فى توضيح بقية الأزمات
والصراعات بين الحكومة والقصر . وكانت الأزمة التالية مع
فؤاد سراج الدين أيضاً ، إذ أصدر أمراً فى مايو ١٩٤٤ وكان وزيراً
للداخلية بتعيين أحمد رمزى مديراً لإدارة الجوازات والجنسية
بالوزارة ، فطلب منه فازوق نقله من هذا المنصب إلى أى منصب
آخر فى الوزارة ، وبحلول فؤاد أن يعرف الأسباب لذلك موضحاً أن
رمزى كلف لهذا المنصب ، فرفض الملك إبداء الأسباب وامتنع من
مجادلة فؤاد وهو الوزير الصغير السن وقال بحدة « أنا قلت ليس
عندى أسباب ضده ، وأظن مسألة نقله من وظيفة لأخرى ليست
بالشئ المهم لهذه الدرجة ، ولو أن نائباً وفدياً ترجاك فى شأن نقل
موظف هل كان الأمر يستغرق كل هذا الجدل » ؟ فرد عليه فؤاد
بأنه مستعد أن يسمح من أى شخص نائباً وفدياً أو غير نائب أى
طلب لكن بعد بحثه والاعتناع به ، ثم قال « إذا كان جلالتك لا تريد
الآن ذكر مالدك بشأن أحمد رمزى فأرجو أن تأمر حسين باشا
ليخبرنى به فى أى وقت آخر » فلم يجب الملك وامتنع وترك
فؤاد . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، فقد حثت عقب هذا
الحديث بنحو عشرة أيام أن أجرى فؤاد حركة ترقية بين موظفى
الوزارة ، وكان الدور على رمزى للترقية للدرجة الأولى فلم يتزدد فى
ترقيته إليها ، فغضب الملك . تعددت الأزمات بين الحكومة
والقصر ، وكانت أحزاب المعارضة بالضرورة عاملاً فى تصعيد تلك
الأزمات كما ذكرنا ، بل وحاولت هى من جانبها أن تخلق أزمات
مع الحكومة ، فأصبح الجو مكفهاً مما أئذر بوقوع الواصف بين
الملك والحكومة ، وكان خلاف مكرم وفصله من الوزارة ثم من الوفد
عاملاً هاماً وخطيراً فى اشتداد الخلاف بين الحكومة والقصر حيث
وجد الملك وحسين فى قرصنة للكيد للوزارة ، فكان تشجيعهما
لمكرم على إخراج الكتاب الأسود الذى أثار ضجة ، بل تعدد القصر

الملكي أن يرسل نسخة منه الى النحاس بخطاب من رئيس الديوان
الملكي .

ويبدو أن القصر قد أراد أن يجعل من الكتاب الأسود فرصة
ليهيء بها استقالة الوزارة ، فيذكر مصطفى أمين أن الرأي الذي
ساد في أبريل ١٩٤٣ أن تستقيل وزارة النحاس وأن تؤلف وزارة
محايدة ، وأن يجري تحقيق دقيق في التهم التي وجهت الى النحاس
وحكومته « فان ثبتت براءتهم عادوا الى الحكم مزودين بثقة الشعب
وثقة الملك ، وان ثبتت ادانتهم تجرى الانتخابات على هذا الأساس
وللأمانة أن تصدر حكمها .. الخ » .

ويبدو أن الظروف الدولية والمعارك الجارية قد وقفت حاجزا
دون تحقيق رغبة الملك اذ تدخلت لبتن قائلة حينئذ « بوجوب
التجاوز عن مبادئ الأخلاق في أزمان الحرب » . فقدم حسنين
استقالته من رئاسة الديوان في ١٤ إبريل ١٩٤٣ ، الا أن الملك
لم يقبلها ، واشتد الصراع حينما أدركت حكومة الوفد أن انقلابا
كان يدير لها بليل وأنها كانت موشكة على الاقالة ، وأن وراءها
حسين رئيس الديوان ، ومن ثم أصبح العداء سافرا بين الحكومة
وحسينين وياخذ طابعا شخصيا وكان مسرح الأزمة مجلس النواب
اذ تقدم نائب وفدى بسؤال الى وزير المعارف حول ديون
علي أحمد حسنين لاحد المدارس الصناعية ثمننا لبعض الآلات الذي
صفته له ولم يسدده ، وجاب وزير المعارف أن في ذمة حسنين
مليم جنيه

مبلغ ٥٠٧ر٥٣٥ ثمن اثاث منزله الذي اشتراه منذ عام ١٩٢٩ .

واضح تماما أن الصراع بين الحكومة والقصر اتخذ طابع
الخلافات الشخصية وجبطلت الى الدرك الأسفل رغبة في الانتقام

ولا نبالغ اذا قلنا ان معظم الأزمات - وهي كثيرة لا يمكن تناولها هنا جميعها - كانت ذات صبغة شخصية بمسدة عن الأهداف والمبادئ العامة ، وكان يجدر بالحكومة أن ترتفع فوق هذا المستوى لاسيما والبلاد كانت تحتاز أزمة على حدودها وفي داخل حدودها ، كان الموقف يتطلب الارتفاع فاذا بالحكومة والقصر يهبطان بصورة لاشك أنها كانت مدعاة للسخرية وانصراف الراى العام عنها ، ومن ناحية أخرى تدخل السلطات البريطانية كما حدث فى أزمة ديون حسنين .

لاشك أن حكومة الوفد هبطت الى مجرد الرغبة فى الانتقام والا اين كانت فى عام ١٩٣٠ ثم فى ١٩٣٦/١٩٣٧ ؟ أن هذه الديون منذ عام ١٩٢٩ فلماذا سكنت حكومة الوفد عنها فى وزارتيها السابقتين ؟

لاتفسير لموقفها سوى الرغبة فى الانتقام من حسنين وفاروق ولاسيما بعد تشجيعهما لمكرم ومعاونتهما له فى اصندان كتابه الأسود ، فقد أرادت الحكومة أن ترد بنفس الضاع وتكيل بنفس الكيل ، وكان كل هذا على حساب مصالح الوطن ولا تفسير له سوى الديماغوجية والتناؤد وغلبة الأهواء الشخصية ، وأدى هذا الى التدخل البريطانى .

على أى حال أنقذت بريطانيا حكومة الوفد من الاطاحة بهذا فى أبريل ١٩٤٣ ، وستنقذها مرة ثانية فى أبريل عام ١٩٤٤ حينما لاح للقصر مرة أخرى أن الأمور مواتية لاقالة الوزارة ، وقد وضحت نية القصر فى هذه الجولة من حيث رغبته فى تأليف وزارة برياسة أحمد حسنين الذى امبتشار السفير البريطانى فى هذا الصدد لكى يتم تأليف وزارته دون تدخل أو معارضة من الدوائر

البريطانية ، واتصل السفير بحكومته فلم توافق وأرسلت برقية
مضمونها لا تغير No Change والواقع أن مجرد التفكير في اقالة
وزارة الوفد يعطينا دلالة واضحة على مبلغ العداء والصراع بينها وبين
القصر الذي لم — ولن — يصف قط غلظتكم الوفد ، فالتجأ الى السفير
البريطاني وأقحمه في شئون مصر الداخلية ، لكننا من ناحية أخرى
نراه التجمل واقحاما يتفق وتيازات السياسة المصرية والدولية القائمة
حينئذ ، ثم ان الواقع في مصر كان يفرطه وإذا كان الوفد قد
اغتبط لهذه البرقية « اغتباطا عظيما » كما يذكر الراجحي ، فلأننا
لا نجد في هذا غرابة بل يتفق وما صارت اليه الأمور على النحو الذي
ختلف من حيث الشيبه والحبيب والأزمة تلو الأزمة بين القصر
والحكومة ، الا أن هذا التدخل كان لا يعني بحال مصالح مصر والوقوف
في خاصية حزب الأغلبية ، أو بعبارة أخرى ليس معناه أن القصر
والانجليز كانا على طرفي نقيض ، أننا لا نستطيع أن نقول أنه كان
تناقض مؤقت أو تناقض مصالح مرهون بالظروف الخاصة لمصالح
انجلترا ، وليس فيه ما يدل على رغبة أي منهما في العمل لمصالح
البلاد ، كل ما في الأمر أن انجلترا كانت ترى في ميول القصر نحو
المحور ولاسيما إيطاليا الفاشستية خطرا على مصالحها والحرب
قائمة ، وقد ظلت انجلترا بهذه الرؤية حتى انقشع غمام معركة
العلمين التي كانت نقطة تحول بالنسبة لها ، وأصبحت الحرب
تسير في الصحراء الغربية لمصلحتها ، فخفضت حدة التوتر في الموقف
داخل مصر ، وكان واضحا لكل مدرك لتيارات السياسة المصرية
أن ابتعاد الخطر عن مصر معناه تخلي بريطانيا عن تأييد الحكومة
الوفدية ، وهنا فقط تركتها تواجه مصيرها المحتوم ، فإذا كان الملك
وحسين قد فشلوا في اقالته مرتين كما أوضحنا لا شيء الا لأن
انجلترا كانت تقف بالمرصاد لهما ثم لعل القصر كان قد تعلم من
درس ٤ فبراير فلم ير أن يرتكب خطأ يؤدي الى تكراره ، لكننا
وقد أحس أن الأمور قد تحولت أصبح الملك مضمما على التخلص

من حكومته ورئيسها العنيد ، ووضحت الرغبة في هذا التحسب
منذ سبتمبر ١٩٤٤ ، الا أنه كان مضطرا أن يمسك يده حتى ينعقد
المؤتمر الأول لجامعة الدول العربية وريثما تختتم اللجنة التحضيرية
أعمالها وتوقع على البروتوكول اذ أن النحاس كان يباشر مفاوضاتها
التي استمرت ثمانية عشر شهر ، تمهل الملك حتى لايتهم بعرقلة
مساعي الوحدة العربية وبمجرد أن انتهت الاجتماعات الى وضع
« بروتوكول الاسكندرية » وتم التوقيع عليه يوم السبت ٧ أكتوبر
١٩٤٤ ، تلقى النحاس نبأ اقالته من رئاسة الوزارة في ٨ أكتوبر
١٩٤٤ . ويقال أن الملك قد عجل بالاقالة لأنه قد نمى اليه أن النحاس
يعتزم تقديم استقالته ثم يتقدم الى الشعب ببرنامج يهاجم فيه
بريطانيا والقصر بعنف . نبادر الملك وسبق النحاس بعدة ساعات
وارسل له خطاب الاقالة .

الفصل الثامن

الوفد في المعارضة

ب ١٩٤٤ - ١٩٥٠

أقيمت حكومة الوفد في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، وانتقل الوفد - مرة أخرى - إلى أريكة المعارضة ليظل متربعا عليها لمدة تجاوزت الخمسة أعوام كان الحكم فيها خالصا لأحزاب الأقلية (باستثناء وزارة حسين سري الائتلافية في أواخر عام ١٩٤٩) كما ستري . . . وقد تميزت هذه الفترة في تاريخ الوفد وممارسته للمعارضة بعدة سميات كان أبرزها : أولا : تخلخل صفوف الحزب وكوادره بفعل التيارات الفكرية والمذاهب الاشتراكية الجديدة واضطرابها في أنحاء العالم كنتيجة حتمية من نتائج الحرب العالمية الثانية ، وهذا التخلخل سيؤدي بدوره إلى ظهور اتجاهات جديدة في صفوف الحزب والتي أدت بدورها إلى نشوء ما اصطلح على تسميته بالجناح اليساري وبروز حدة التناقضات في الحزب . . . على النحر الذي تناولناه في الفصل الثالث (التنظيم الحزبي) . . . ثانيا : ازدياد حدة الصراع بين الوفد من ناحية والقصر وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى ، وقد زادها وأضاف إليها وقودا جديدا حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وانشقاق مكرم وما أثاره من اللغط ثم تأليفه لحزب جديد « الكتلة » انحاز بطبيعة الحال إلى المعسكر المناوئ للوفد . . . ثالثا : نستطيع أن نقول - بوجه عام - أن الوفد لازمته حالة من الركود في بداية هذه الفترة (١٩٤٥ - ١٩٤٨) وباعتراف

سكرتير الوفد نفسه (*) ٠٠ ولذلك سيجادل قادة الحزب في أواخر تلك الفترة (١٩٤٨ - ١٩٥٠) النهوض بتشكيلات الحزب لنقله من حالة الركود هذه الى حالة حيوية ونشاط سوف تؤدي الى فوزه في انتخابات يناير ١٩٥٠ رغم حملة التشهير العنيفة والدعاية التي تعرض فيها الوفد وزعيمه ورجاله منذ عام ١٩٤٥ حتى اجراء هذه الانتخابات . كما يحاولون تعزيز مائته بل خلقها - على حد تعبير سراج الدين - فقد وصلت مالية الوفد في عام ١٩٥٢ الى أكثر من ٩٠ ألف جنيه سلمت الى الحكومة بعد صدور قانون حل الأحزاب في يناير ١٩٥٣ ٠٠ ولابد أن نشير في هذا الصدد الى التغيير الذي حدث في منصب سكرتير عام الوفد، أعني اختيار سراج الدين لهذا المنصب في ١٩٤٨ خلفا لعبد السلام جمعة ، فيبدو أنه كان له أثر فيما أشرنا اليه بالاضافة الى الجهود التي بذلها حتى أمكنه اقناع المسؤولين بوجوب تغيير الحالة التي كانت قائمة من ١٩٤٥ - ١٩٤٩ ، وهي الفترة التي سنتناولها الآن والتي تولت الحكم فيها أحزاب الأقلية مستندة الى برلمان لا يمثل الأمة تمثيلا صحيحا ، وقد انتهت تلك الجهود الى خروج ابراهيم عبد الهادي من الحكم وتأييد حسين سري لوزارته الائتلافية أولا ثم المحايدة ثانيا واجراء انتخابات ١٩٥٠ على النحو الذي سنتناوله بالتفصيل كل في موضعه .

الوفد ووزارة أحمد ماهر :

ولنعد الى اقالة النحاس لنجد أنه في نفس اللحظة أسندت الوزارة الى الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية ، وقد ألفها من أحزاب الأقلية مجتمعة (الهيئة السعدية ، والأحرار الدستوريون ، والكتلة ، والحزب الوطني) ٠٠ وكان من الطبيعي - وفقا للظاهرة المؤسفة في تاريخ الحكومات والأحزاب السياسية على

(*) مؤلف سراج الدين : لقاء هي ١٩/٧/١٩٦٨ . ويذكر ان خزنة الوفد كانت فارغة تماما عند اختياره سكرتيرا عاما للوفد ١٩٤٨ .

اختلافها في مصر - أن تتجه الحكومة الجديدة في طريق مضاد لاتجاه حكومة الوفد : فكان من أول أعمالها حل مجلس النواب ذي الأغلبية الوفدية القائم آنذاك - كما فعل محمد محمود في ١٩٢٨ - وينصرف النظر عن مفاجأة هذا التصرف - وهو ما كان ينطبق على كافة الحكومات والأحزاب في مصر - لروح الدستور والحياة البرلمانية ، فإن الحل في حد ذاته كان تجربة قاسية موجهة للوفد إذ كان معظمه - كما أشرنا - من الوفديين الذين انتخبوا في عهد حكومة النحاس .

تباخت الوفد في موقفه إزاء الانتخابات الجديدة الزافع اجراؤها وهل يشترك فيها أم يقاطعها ؟ أي نفس الموقف الذي حدث إبان انتخابات محمد محمود كما أشرنا - وبينما وجدناه قد خاض تجربة ١٩٢٨ الانتخابية ، فإنه قد تجنبها هذه المرة إذا استقر رأيه - بعد التباحث - على الامتناع عن دخولها ، وكانت سببته في ذلك ونحو الأحكام العرفية الحائلة دون حرية الانتخابات : - والواقع أن الباحث ليجد صعوبة في تفسير هذا الموقف السلبي من جانب الوفد - فقد سبق لحكومته أن أجرت انتخابات (مارس ١٩٤٤) في ظل نفس الأحكام العرفية ، وفيها كانت مخاوفه من تزييف الانتخابات يناير ١٩٤٥ فإنه كان يجدر به أن يتخوضها ، لكن يبدو أن تجربته المريرة في انتخابات ١٩٢٨ كانت ماثلة أمامه فتدفقته إلى هذا الموقف السلبي ، وليس - كما زعم البعض - شغوره - أي الموقف - بأنه فقد ثقة غالبية الشعب بسبب مساوئ وأخطاء حكومته (١٩٤٢ - ١٩٤٤) ومن ثم أثر الأجسام عن الاشتراك في الانتخابات ~~تحت~~ لفشله المتوقع . . .

حقيقة أن حكومته السالفة الذكر ارتكبت كثيرا من الأخطاء التي سبقت الإشارة إليها ، وكانت مبعث استياء الكثيرين ، لكن الشعب - من ناحية أخرى - كان يدرك باحساسه - وبالمقارنة الدكية - أن أخطاء الوفد - مهما كانت - ليست قاتلة كخطايا

الأحزاب الأخرى ، ثم لا يجب أن نفعل عامل الاقالة في حد ذاته ، فإنه - كما أشرنا ونشير دائما - كان كتومينة يسترد الوفد بها ما فقد من رصيده في خلال حكمه . فقد كانت الجماهير تتناول بمألفتها ووفق اتجاهاتها - تلك الاقالة فتفسرها - بخيالها - ما شاء لها التفسير فتعطف على هذا الحزب المطرود دائما من الحكم . . . وهي عاطفة تتفق تماما مع مشاعر المصريين وتفسيراتهم . . وربما قامت بعض مظاهر الابتهاج بإقائه حكمه بوفد وديف وزارة أحمد ماهر ، لكن هذا الابتهاج أن حدث - ففي تصورنا - أنه كان نابعا عن الرغبة أو الغريزة في حب التغيير أكثر منه دليلا على انصراف الجماهير عن الوفد ، وحتى إذا سلمنا بهذا الانصراف فليس معناه حيا في الأحزاب الأخرى وانحيازها إليها . .

على أي حال قاطع الوفد انتخابات ١٩٤٥ ، لكنه رغم مقاطعته لها لم ينزو كلية بل راح يشكك فيها ويؤكد أن الحكومة ستعمل على ترسيخها . . ولم يكن الوفد متجنباً ، فلم تكن هذه الانتخابات - شأنها شأن انتخابات ١٩٣٨ - فوق مستوى الشبهات ، فإنها فضلا عن إجرائها وسيف الأحكام العرفية والرقابة على الصحف ملبط فوقها ، فإن الحكومة - بشهادة مصادر الأحزاب المشتركة فيها آنذاك - قد تدخلت لانجاح مرشحها ولاسيما مرشحي الهيئة السعدية . ولعل ما أسفرت عنه تلك الانتخابات يعطينا دليلا يؤكد هذا التدخل ، فنلاحظ - مثلا - أن الهيئة السعدية فازت بأكثر المقاعد ، ويبدو أن الفوز بأكثر المقاعد كان مرتبطا بلون رئيس الوزارة : ففي انتخابات محمد محمود فاز الأحرار الدستوريون بالنصيب الأوفر . وفي انتخابات ١٩٤٥ كانت الهيئة السعدية وهكنا .

ومهما يكن من أمر الانتخابات ومقاطعة الوفد لها فقد أجريت ، وأخذت وزارة أحمد ماهر تستصدر مراسيم وقوانين كان الهدف

منها الانتقام من الوفد وأوفديين والقضاء عليهم . فاستصدرت مرسوماً ببطالان مرسوم أصدرته حكومة الوفد بإلغاء تعيينات الشينوخ التي صدرت في وزارة حسين سرى ١٩٤١ ، ١٤٠٠ أصدرت قانون بإلغاء الاستثناءات التي تمت في عهد وزارة النحاس ، فإنها كانت قد أسرفت في تلك الاستثناءات والمحسوبيات كما أشرنا . . كما تعقبت الوزارة أنصار الوفد من كبار الموظفين فأحالتهم إلى المباحث ، كما فصلت بعض متوسطى الوظائف الوفديين . . ولاشك في أن تلك الحالة والفصل بدون محاكمة كان عملاً غير عادل ، لكن الانصاف يقتضي أن نقرر أن مثل هذه الاجراءات كانت تميمها جميع الحكومات الحزبية بما فيها حكومة الوفد نفسها .

ولم يطل المقام بأحمد ماهر- حيث اغتيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ بحجة أنه تسبب في اعلان مصر الحرب على ألمانيا . . وكان من الواضح أن مصر لن تخسر شيئاً بإعلانها الحرب لأن ألمانيا كانت موشكة على التسليم والحرب العالمية قد أشرفت على نهايتها ، ولم يكن اعلان الحرب إلا اجراء شكلياً ، وعلى الرغم من كل هذا فقد انتهز الوفد - كمادته - هذه الفرصة فترغم المعارضة وأتار التفوس ضد أحمد ماهر تحت ايهاء بأنه يسعى للزج بالبلاد في الحرب كما عبرت صحافته باصرار قوى عن وجوب موافقة الشعب على اعلان الحرب أى يجب أن يسبقه اجراء انتخابات عامة ، كما نشر النحاس بياناً بجريدة « البلاغ » الناطقة بلسان الوفد وقتئذ وفي يوم اجتماع البرلمان لنظر هذه المسألة ، وقد اتهم فيه الوزارة بأنها تضر بمصالح البلاد والصق بها أبشع التهم . . وكانت الحيلة الرئيسية التي تدرع بها الوفد هي أن البرلمان الحالي لا يمثل الأمة ولا بد من اجراء انتخابات صحيحة لاتخاذ مثل هذا القرار الخطير . . ولا بد أن نقف قليلاً أدء موقف الوفد لننامله ثم لنقيمه . .

فسيواء أكان لبيان النحاس ودعاية الوفد أثر في ارتكاب جريمة اغتيال أحمد ماهر بطريق غير مباشر كما رأى البعض ، أو ليس هناك أثر لهما على الإطلاق ، فإن الباحث لا يملك إلا أن يستنكر هذا الموقف من الوفد والنحاس ، فقد كان واضحا كما ذكرنا أن الحرب العالمية موشكة على الانتهاء ، وبالتالي لم يكن إعلان الحرب إلا مجرد إجراء شكلي بحث كان الهدف منه اشتراك مصر في هيئة الأمم المتحدة ، ولم تكن مصر وحدها هي التي تفعل ذلك . ثم أنه كان من المستحيل عمليا إجراء الانتخابات - كما طلب الوفد - قبل أول مارس وهو الموعد الذي حددته الدول الكبرى لاشتراك الدول التي تعلن الحرب في مؤتمر سان فرانسيسكو . وبالإضافة إلى ذلك كله كان أحمد ماهر قد استشار لجنة سياسية مؤلفة من الأحزاب كلها ، وكان قد دعا الوفد للاشتراك فيها فرفض . . كل هذه العوامل كانت داعية لأن يقدر الوفد حقيقة الموقف فيؤيد أحمد ماهر أو - بأقل الأيمان - يلزم الصمت إزاءه ولا سيما أن اشتراك مصر في الأمم المتحدة كان دائما مطلبها رئيسيا وهاما طالما نادى به النحاس والوفد ، ونحن هذا المطلب - كما ذكر أحمد ماهر في خطابه استي القاء في مجلس النواب - لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إعلان الحرب . . ولا نستطيع أن نقول الآن أن الأمم المتحدة أثبتت فشلها وضعفها أمام مطامع الدول الكبرى في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ، فلم يكن هذا الفشل يدور في خلد المصريين في أوائل وأواسط الأربعينيات ، فقد رأينا كيف أن النحاس ظل يفاخر بالحصول على وعد من السفير البريطاني باشتراك مصر في أي محادثات تتعلق بها ، وهامى في سبيل اشتراكها كعضو مؤسس في الأمم المتحدة التي تعمل على تسوية المشاكل العالمية . . ومع ذلك يعارض الوفد وينشر بيانا يهاجم فيه أحمد ماهر . . انهما في تصوريهما سقطتا من سقطات الوفد ، وأفة من آفات الخلاف في الرأي ، وقد تردى فيها هذا الحزب كغيره من الأحزاب المصرية .

الوفد ووزارة محمود فهمى النقراشي الأولى :

اغتيال أحمد ماهر وخلقه في رئاسة الوزارة - صديقه وزميل كفاحه محمود فهمى النقراشي - فماذا ياتسرى كان موقف الوفد في معارضته له ؟ لما كانت وزارة النقراشي لاعتقادها بوزارة أحمد ماهر لذلك فقد انشغلت في المحلل الأول بنفس المسألة التي ذهبت ضحيتها ماهر وهي مسألة إعلان الحرب على ألمانيا واليابان ، وقد وافق مجلس النواب بالإجماع على قيام حالة الحرب ، أما في مجلس الشيوخ - وكان الوفد ممثلاً فيه تمثيلاً قوياً - فقد اعترض ٤١ مقابل ٤٥ بالموافقة ، وكانت الحجة التي تثار بهذا الشيوخ الوفديون هي أن مجلس النواب لا يمثل الشعب وهذا دليل آخر على أن آفة المناورات الحزبية كانت تتقلب حتى في مثل هذه المسائل الكبرى التي لها مناس بمستقبل البلاد . . . على أي حال صدر مرسوم في ٢٦ فبراير ١٩٤٥ باعتبار المملكة المصرية « في حالة حرب مع الرايخ الألماني وإمبراطورية اليابان » . . . ولعل الموقف الذي استحوذ على اهتمام الوفد ومعارضته وهجومه هو موقف حكومة النقراشي من القضية الوطنية . . . فحينما أرادت هذه الحكومة الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ . قدمت مذكرة بذلك الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ . فردت الحكومة البريطانية بمذكرة تبين فيها سوء مقاصد الانجليز ومراوغتهم وأصرارهم على ابقاء أسس المعاهدة كأساس للعلاقات بين إنجلترا ومصر رغم انتهاء الحرب وإعلان ميثاق الأطلسي والحرية الأربع ، والمبادئ الحديثة التي قررها ميثاق الأمم المتحدة . . . وقد أثارت هذه المذكرة ثائرة الرأي العام وكانت تحركه بيانات الوفد - كما سنرى - فقام بعدة مظاهرات صاخبة في القاهرة والمدن الأخرى .

ولتحاول الآن ان تتدارس موقف الوفد وقد بدأ بأن أرسل
مذكرة الى السفير البريطاني في ٣٠ يوليو ١٩٤٥ ضمنها مطالب مصر
من حيث تعديل المعاهدة وجلاء القوات الاجنبية . . ولأنه كان قد
قاطع انتخابات ١٩٤٥ كما اشترنا وبالتالي لم يكن ممثلا في مجلس
النواب ، فاننا نستطيع من خلال نافذة البرلمان الأخرى ، أعني
مجلس الشيوخ وقد كان ممثلا فيه تمثيلا كبيرا كما ذكرنا ، وكذلك
من خلال بياناته التي كان يصدرها بين الفينة والفينة ، نستطيع أن
نعرف على اتجاهاه ومواقفه . . ففي مجلس الشيوخ - مثلا - وكان
محمد صبري أبو علم (سكرتير الوفد آنذاك) يتزعم المعارضة فيه -
فيقدم استجوابا الى النقراشي عما اتخذته الحكومة من اجراءات
للإطاحة بجلاء القوات البريطانية عن مصر وتعديل معاهدة ١٩٣٦ .
وحيثما يطلب النقراشي ارجاء المناقشة في هذا الاستجواب الى دورة
أخرى بحجة أنه يحتاج الى وقت للاستعداد له ينبرى له صبري
أبو علم مبرا على أن يظهر منه بجواب يفيد تحديد يوم لمناقشته
ثم يقول : « إن هذه الدورة يجب أن تمتد الى الوقت الذي يسمح
بمناقشة هذا الموضوع حتى تتمكن البلاد من أن ترى شعاعا من
النور يكشف لها عن آمالها وحقوقها ، ولست أعتقد أن الظلام الذي
لازم حقوق البلاد الى اليوم يظل مفروضا حتى على شيوخ الأمة
ونوابها . . ثم يطرح أبو علم المسألة على المجلس لاتخاذ قرار
بشأنها ، ويلوم الحكومة لأنها تتجاهل مناقشة تلك المسألة الحيوية
في حين أنها تهتم بأبرام ميثاق « سان فرانسيسكو » ونظر المراسيم
التي حلت محل الأوامر العسكرية التي اقتضتها ظروف الحرب
. . الخ . وفيما يتعلق بالميثاق طالب صبري أبو علم الحكومة
بعرضه على الأمة لتقول رأيها فيه باعتبار أنها ليست ممثلة في
مجلس النواب ، والحكومة صورة لهذا المجلس وبالتالي ليس لها أن
تحدث أو تعقد أمرا باسم الشعب . وهذه هي النغمة التي كان
الوفد يلجأ إليها دائما أثناء إبعاده عن الحكم ، وهي نفس النغمة

التي ستتصلبم آذاننا بصورة منفردة إبان عرض القضية المصرية أمام مجلس الأمن في عام ١٩٤٧ كما سنرى في موضعه . ثم نعود الى أبو علم لنجده ما زال مستطردا يربط بين الموضع في مصر وما يقضى به الميثاق وينادى بأنه كان الأخرى بالحكومة أن تبادر الى مفاوضة إنجلترا حتى يمكن التسوية ما بين الالتزامات المفروضة على مصر بمقتضى الميثاق والالتزامات المفروضة عليها بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ . ولا يغفل صبرى أبو علم مؤاخذه الحكومة على عدم تحركها في المسألة الوطنية الا عقب أن تحركت الهيئة السياسية المسالفة الذكر « وكان تحركها - كما يذكر أبو علم - بعد أن تحسرك الوفد المصري » .

هذه هي اتجاهات الوفد من خلال مجلس الشيوخ وواضح لدينا تارها بعنصر المناورات الحزبية والرغبة في اخراج الحكومة وافساد الجو السياسى أمامها ، وليس معنى هذا أننا ننكر انبيائها عن رغبة وطنية في حل القضية المصرية ، لكن الحل لا يأتي بمثل هذه المهاترات والمناورات والخدع الحزبية . ثم نأتى الى بيانات الوفد لنجدها تسير في نفس الاتجاه وكان القضية والأهداف القومية لم تكن الا بمثابة أحجار شطرنج تلعب بها الأغراض الحزبية لعبة الوصول الى الحكم . ومع ذلك وللأمانة التاريخية - نعرض لأحد تلك البيانات كنموذج نقيس عليه . . . يبدأ البيان بالهجوم العنيف على حكومة النقراشى وموقفها من القضية ثم يشير الى تجاهل الحكومة البريطانية للجهد الذى قطعت على نفسها لوزارة الوفد (٤٢ - ١٩٤٤) بالأا تدخل فى أى مفاوضات تمس مصالح مصر مباشرة دون تبادل الراى معها ، وذلك بينما اتفق وزراء خارجية الدول العظمى فى موسكو على إجراءات عقد الصلح مع دول المحور وتوايها « وقد اغفلت مصر فى هذا الصدد اغفالا تاما حتى بالنسبة لمقد الصلح مع إيطاليا وهو يمس مصالحنا مباشرة » . . . ويمضى

البيان في هجومه للحكومة ، التي لا يشغلها الا أن تجمع شملها كلما تصدع وتلهي الأمة بين الحين والحين بالمسكنات لعلها تسكت عن حقها وتبسى أهدافها ، والتي حينما أخرجت في آخر الأمر قسمة في ٢٠ ديسمبر الماضي مذكرة تطلب فيها المفاوضات لتعديل المعاهدة ٠٠ ، ثم يتناول البيان هذه المذكرة فينبغي عليها أنها تناولت مطالب البلاد في تردد واستكانة وشوحتها في شطرها الخاص بالسودان معاملة ومجاراة للانجليز ، فعالت مثل ما قالوه وكرروه في العهد الأخير عن مصالح السودانيين وعن اجراء الاستفتاء بينهم ، مع أن أحدا من المصريين لا يفضل مصالح مواطنينا السودانيين لأن مصر والسودان كما سبق أن ذكرت وكررت - النحاس هو الذي يقول - أمة واحدة لأهلها مالنا وعليهم ما علينا ٠٠ » .

ويمضي النحاس في البيان يحذر أبناء وادى النيل من هذه الفخاخ الاستعمارية المنصوبة لفصل مصر عن السودان وفصل شمال السودان عن جنوبه والتهام الجميع على حد سواء : ولا يغفل البيان خطايا آلفاء عبد الحميد بدوى في اجتماعات هيئة الأمم المتحدة وتصوره عن اعلان مطالب مصر - في رأى الوفد - وتسجيل حقوقها ، وأهتمامه فقط - كما يدعى البيان - بشكر وزير الخارجية البريطانية ، وعرضي معارضة الفقهية ٠٠ الخ ، ويقارن البيان بسن هذا الخطاب وموقف ممثل سوريا ولبنان اللذين طالبا بانسحاب الجنود الأجنبية من بلادهما ٠٠ ثم يتساءل النحاس قائلا : « ماذا تنتظر الحكومة المصرية لعرض قضيتنا ؟ وهل تريد أن تلتزم جمودها وتخلفها حتى يسبقنا غيرنا الى عرضها ؟ » ونحن نسجل هذا التساؤل من الآن على النحاس والوفد اذ يتضح فيه رغبة الوفد في عرض القضية دوليا ، وهو الأمر الذي يتناقض مع موقفه الذي سنراه في عام ١٩٤٧ . ثم نعود الى البيان الذي يرى أنه « مادامت هذه الحكومة تقف هذا الموقف من حقوق البلاد فانه لاينتظر من الانجليز أن

نبت قتل واصابات

يكونوا أكثر غيرة منها ، ولا يستغرب منهم خطة التستر فاخذ يشهد
التي كان آخر مظهرا لها تصريح وزير الدولة البريطاني ساء معالم
العموم بأن مذكرة الحكومة المصرية موضع البحث والدرس هذا
الموظفين المختصين « ثم ينهى البيان بأن يعلن النحاس باسم
الأمة أنا لانكار والاستنكار لا يكفيان والوقت يدر والخطر يحيط ،
فلم يبق سوى أن تغضب الأمة لحقوقها وتعلن الجهاد في سبيل
حرية واستقلالها . . . واني وزملائي كما تعهدنا الأمة دائما في
الصف الأول من صفوف الجهاد لانالو جهدا أو تضحية في العمل
لتحقيق أمانها » .

واضح تماما أن الوفد - كعادته - كان يحاول أن يعبي
الرأي العام ضد وزارة النقراشي بالهجوم عليها واتهامها بأنها تعمل
في الخفاء ، وكان في نفس الوقت يتلطف على أن تعلن الحكومة
خطتها التي اتخذتها أو التي في سبيل اتخاذها « لأنه من مصلحة
مصر أن يطلع شعبها على ما هو جار ، فان كنا قد وصلنا الى فترة
المفاوضات بالفعل فلتقل لنا الحكومة ذلك » . والواقع أن هذا
الالجاج والتلطف المحموم من جانب الوفد على الدخول في مفاوضات
أمر لا يستطيع الباحث تبريره وان كان متمشيا مع سياسة الوفد
منذ نشأته وحتى عام ١٩٥١ ، لكننا نعتقد أنه كان مجرد مناورة
وفدية . حقيقة أن حكومة النقراشي لم تتحرك الا على أثر البيان
الذي أصدرته الهيئة السياسية الاستشارية كما ذكرنا ، لكن الوقت
لم يمض بعد ، فنحن مازلنا في أكتوبر ١٩٤٥ ، ومن المعروف أن
التعهد للمفاوضات في عهد أي حكومة حتى حكومات الوفد نفسها
كان يستغرق فترة طويلة ، واذن لم يكن هناك ما يستوجب هذا
الالجاج واللفظة وكيل الاتهامات لحكومة النقراشي بأنها متعاسرة

ومتباطئة وتعمل في الخفاء .. الخ ولم يكن هجوم الوفد مقصورا على الحكومة وحدها ، بل امتد الى مهاجمة بريطانيا وسياسيتها فقد دأبت صحافته على تهديداتها بانها اذا لم تستجيب للمطالب المصرية فان مصر ستطلب مساعدة الاتحاد السوفييتى في تحقيق هذا .

وعلى اى حال نجح الوفد في تحقيق هدفه بتعبئة الراى العام ضد الحكومة اذ اخذ يطالب بالجلء بدون قيد ولا شرط ، وبحق السودانين فى تقرير مصيرهم كما انتظمت عدة مظاهرات شعبية من الطلبة والعمال وافراد الطبقة الوسطى ، وقابلتها الحكومة باجراءات اتسمت بالعنف والقسوة مما ادى الى ضعف مركزها فقدمت استقالتها فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ .

الوفد ووزارة اسماعيل صدقى « فبراير - ديسمبر ١٩٤٦ »

يبدو ان الملك اراد ان يصارح الوفد ويتحدى الشعب فجاءهما بعدوهما العنيد وبطل انقلاب عام ١٩٣٠ اذ عهد الى اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة فى ١٧ فبراير ١٩٤٦ .. فهل ياترى سينستطيع الوفد ترويض هذا النمر والقضاء عليه ؟ هذا هو مجال بحثنا الآن .

كان اسماعيل صدقى مدركا من اين هبت الرياح فاقتلعت حكومة النقراشى ، وهى المظاهرات ، فاراد بذلك ان يعمل على استرضاء الراى العام فسمح فى البداية بقيام المظاهرات مع الاحتياط لحفظ الامن والنظام .. الا انه رغم ذلك فقد هبت عليه اعاصير الوفد من كل صوب فاشعلت النار حوله فى كل مكان . وقد اطلقت الشرارة الاولى « اللجنة الوطنية للطلبة والعيال » التى كان شباب الوفد من العمال والطلبة قد قاموا بتأليفها مع ممثل المنظمات الاشتراكية ، فنظمت اضرابا عاما فى ٢١ فبراير باعتباره يوم الجلء ، وقامت المظاهرات فتمرضت لها القوات البريطانية

المسلحة وقوات البوليس المصرية مما أدى الى حوادث قتل واصابات كثيرة . . وكان من الطبيعي أن ينتهز الوفد الفرصة فأخذ يشند الهجوم على اسماعيل صدقي وحكومته . ولكي تتضح لنا معالم الصورة لابد أن نشير الى بعض أخطاء الحكومة التي استهدفت هذا الهجوم . وتتناول أولا الأخطاء التي تمس السياسة الداخلية . وهي تنحصر في أعضاء الطرف عن بعض تصرفات القصر ، وتقييد الحريات يمنع الاجتماعات ومصادرة الصحف المعارضة . . الخ .

فعلى سبيل المثال لم تعترض على تعيين كريم ثابت في منصب المستشار الصحفي لديوان الملك ، كما لم تعترض على دعوة الملك لمالك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها واستقبالها لهم في انشاص بدون علم الوزارة وصدر قرارات في اجتماع عقده ولم يحضره وزير الخارجية (أحمد لطفى السيد) . . وقد تعقبت صحف الوفد مثل هذه التصرفات بالهجوم ، وكان صدقي يدافع عنها بأنه يعتزم مفاوضة انجلترا ومن الأخير أن يظل الجو صفوا لاتعكره ازعاجات بين القصر والوزارة . ونقف قليلا مام هذا التبرير فهو نفس التبرير الذي سبقه لنا الوفد في مهادنته مع السراى عام ١٩٥٠ ، واذا كان عذر صدقي مفهوما باعتباره صنيعا السراى وهي سنه الوحيد في الحكم ، فلا نستطيع أن نقبل تبرير الوفد باعتباره حزب الأغلبية الشعبية والذي تولى الحكم بإرادتها لا بإرادة السراى . . لقد هودن القصر - في الحاليتين - وكأنه غير مطالب من جانبها بالمحافظة على صفاء الجو السياسى وكان من حقه أن ينتهز مثل هذه الفرصة - سواء فى ١٩٤٦ أو ١٩٥٠ - لتحقيق أغراض لا يستطيع تحقيقها فى الظروف العادية .

لكن ماذا عن موقف الوفد ازاء سياسة حكومة صدقي فى معالجة المسألة الوطنية وتطوراتها ؟ . بدا اسماعيل صدقي فى التمهيد

للمفاوضات مع الجانب البريطاني وناشد الأحزاب بما فيها الوفد
 المشاركة في وفد المفاوضات ، فرفض الوفد الاشتراك فيه لأنه
 اشترط « أن يكون له أغلبية المقاضين ورياسة هيئة المفاوضات
 وتعديل اساسي للمفاوضة » . . « اما مسانه من مجلس النواب بعد
 رأى الوفد انه لا بأس من التساهل فيها بالارجاء الى ما بعد انتهاء
 المفاوضات كيفما كانت نتائج المفاوضات » . ويبدو أن مسألة
 اشتراك الوفد في هيئة المفاوضات اتخذت وقتا في المشاورات بين
 صدقي والوفد من ناحية وبين أعضاء الوفد أنفسهم من ناحية أخرى
 . . ففي أحد بيانات الوفد يشير الى اجتماع ضم زعيمه وبعض
 أعضائه وقد أخذوا يتدارسون الموقف . فنلاحظ أن النحاس أخذ
 يشرح الخطوات والاجراءات التي اتخذت من جانب صدقي والوفد . .
 الى أن يقول البيان أن صدقي محمود باشا اتصل برفته في
 ٤ مارس ١٩٤٦ - أي النحاس - وأبلغه أن الرسالة التي حملها الى
 رفته موفدا بها من صدقي باشا هي الكلمة الأخيرة لامتق عليها . .
 ثم قال النحاس : وعرضت على الوفد المداولة في هذه الامور فرأى
 صدقي بالاجماع الاصرار على الشروط الثلاثة (وهي الشروط
 السالفة الذكر) . . ويمضي البيان فيذكر أن الوفد « أصدر قراره
 التاريخي » « وبيان أمله أمانة الوفد لرسالته الوطنية وبالح
 حرصه على حقوق البلاد » ويبدو أن الوفد كان مازال يأمل في قبول
 صدقي لشروطه اذ يقول « ومع ذلك فقد توخينا الأناة والهدوء
 وتركنا الباب مفتوحا في البيان الذي أصدرناه ورأينا اذاعته بمجرد
 انتهاء المشاورات نأبلغناه اني الصحف في مساء الأربعاء بعد أن
 أبلغناه في صباح ذلك اليوم الى صدقي باشا اذ كلفنا سماعة
 فؤاد سراج الدين باشا بمقابلة دولته وإبلاغه قرارات الوفد فقام
 بمهمته ولكنه لم يفر من صدقي باشا بجديد » . ويستطرد النحاس
 في البيان يقول « حرصنا بعد ذلك على اذاعة البيان حتى لا نترك الأمة
 هدفا للمفاجآت والتأويلات وحتى لا نفسح المجال لخصومنا للتشويه

من موقفنا ، وحتى تطمئن الأمة الى أن الوفد كما عرفته في سائر مراحل الجهاد هو الأمين على قضية البلاد الخريص على حقوقها وأمالها . . . » ثم قال النحاس : فماذا كانت النتيجة ؟ أذاع صدقي باشا بيانا بالرد علينا حشاه بالطعن على الوفد ورئيسه . أما ابلاغ الانجليز بتعديلي أساس المفاوضات وتحريرها من قيود المذكرتين فقد أغفله صدقي باشا . . الخ البيان » .

وقبل ان نتناول البيان الذي أصدره الوفد والمشار اليه مي البيان السالف الذكر ، يحسن بنا أن نفق قليلا لنحاول تفسير موقف الوفد ورفضه الاشتراك في هيئة المفاوضات وشروطه التي أملاها . . في الواقع ان الباحث - ولأول وهلة - لا يستطيع أن يبرر موقف الوفد ، حقيقة أنه كان يعتبر نفسه الممثل الوحيد للشعب - ونحن لاننكر ذلك - ثم انه وقف موقفا مشابها من مفاوضات عدلى عام ١٩٢١ ، واذا كان قد فشل في تحقيق شروطه في ١٩٢١ فقد نجح في املائها وتحقيقها في مفاوضات ١٩٣٦ من حيث الرئاسة وأغلبية المفاوضات ، وتأسيسا على هذا اعتبرنا أن الوفد هو الصانع الأول للمعاهدة ، كما هذه حقائق نسلم بها ورغم ذلك لا بد أن نتساءل : ماذا كان يحول دون أن يشترك الوفد في هيئة المفاوضات مع صدقي ، ثم يحاول - بما له من نفوذ وسحر جماهيري - أن يفرض ارادته من خلال تلك الهيئة ، فالأنا فشل خرج منها وأعلن هذا للأمة ؟ ولو فعل ذلك لكان أدى دوره الجدير به . ثم ألم يكن من المحتمل أن يكون وجوده وتمثيله - ولو بعضوين فقط كما أراد صدقي - دافعا لصدقي وبقية الهيئة الى التشدد خوفا من الاحراج أمام الوفد والشعب من ناحية ، ومن ناحية أخرى ربما كان وجوده يقلم من أظافر الجانب البريطاني وتخفف من تشدده وغلوائه ولاسيما أنه - أى الجانب البريطاني - كان لا بد يدرك أن الوفد وزعيمه هما صاحبا الفضل في عقد المعاهدة واقرارها

وقبولها في عام ١٩٣٦ ٠٠ ؟ تساؤلات كثيرة تلوح في الذهن كلها حول هذا الموقف والمواقف الشبيهة للوفد وتطرح أمامنا قضية هامة وهي تتلخص في أن الوفد كان يعتبر نفسه هو المفاوض الذكي الوحيد والحكومة الصالحة الوحيدة ، والحزب الوحيد . . .

وعلى أي حال لم يكن صدقي بالرجل الذي ينحني للوفد ، فقد مضى في طريقه الوعر ، ألف وفد المفاوضات وبدأ مفاوضاته مع بريطانيا في النصف الثاني من أبريل ١٩٤٦ ، وانحصرت في البداية منه من ناحية واللورد ستجسجيت والسير رونالد كامبل من ناحية أخرى ، وتعمّرت المفاوضات في هذه المرحلة حين وضع اصرار الجانب البريطاني على استبقاء قاعدة حربية في قناة السويس في وقت السلم والحرب في شكل دفاع مشترك ، الأمر الذي كاد أن يؤدي إلى قطعها ، إلا أنها استمرت وانتقلت إلى هيئتي المفاوضات الرسمية. ولكن بدون جدوى ، إذ تبين من المشروع الجديد الذي عرضه الجانب البريطاني أنه لا يختلف في جوهره عن معاهدة ١٩٣٦ ٠٠ وتوقفت المفاوضات ٠٠ ثم استؤنفت في يوليو ١٩٤٦ لتتوقف مرة ثانية في أواخر سبتمبر ٠٠ فتخرجت الأمور - كالعادة دائما - عقب كل فشل ينتاب المفاوضات - وتهدد مركز الوزارة بما اضطر إسماعيل صدقي إلى تقديم استقالته في سبتمبر ١٩٤٦ . وكانت قد برزت فكرة لتوحيد الصفوف منذ فبراير ١٩٤٦ ، وحاول الشباب تحقيقها كما فعلوا في عام ١٩٣٥ ، إلا أنها وُثِّت في مهدها ، ويبدو أن الملك - بإيحاء من مستشاريه - أراد أن ينتهز فرصة اضطراب الأحوال السياسية وتقديم صدقي لاستقالته - وربما كان ميّث هذا التفكير أن انجلترا كانت تتشدد إزاء مصر لاختلاف أحزابها - فسواء أكان اضطراب الأفق السياسي أو الرغبة في توحيد الصفوف ضد إنجلترا ، ففقد رأى الملك تأليف وزارة ائتلافية تشترك فيها كل الأحزاب بما فيها الوفد ، برئاسة شريف صبري الذي اتصل بالوفد ، كما اتصل بالأحزاب الأخرى

للتوفيق بينها ، ولكن لم يكده شريف صبري يخطو الخطوة الأولى في ذلك حتى فوجيء بالمدول عن فكرة الوزارة الائتلافية ، واستئناف اسماعيل صدقي لرئاسة وزارته . ولعله من المستحسن أن نستأنف الاشارة السريعة الى بقية مراحل المفاوضات مع استئناف صدقي لوزارته قبل أن نتناول موقف الوفد من خلال بيانه السالف الذكر وصحافته ومقالات كتابه ، وذلك لاستكمال معالم الصورة .

ويبدو أن صدقي في هذه المرحلة عمل على تغيير خطته والاعتماد على نفسه وإهمال هيئة المفاوضات المصرية ، فقد سافر هو ووزير خارجيته الى لندن لمباحثة المستر بيغن وزير خارجية بريطانيا . وانتهت مباحثاتهما الى مشروع معاهدة « صدقي - بيغن » في أكتوبر ١٩٤٦ ، ثم عاد صدقي الى مصر وعرض مشروعه على هيئة المفاوضات فرفضه سبعة من أعضائها وأصدروا بياناً بذلك الى الرأي العام في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ . فقام صدقي من جانبه بحل هذه الهيئة واكتفى بعرض المشروع على البرلمان .

وقويت صفوف المعارضة الوفدية واشتدت في مهاجمة صدقي فالتجأ هو الآخر الى استئصال أسلوب القسوة والعنف في معاملة الصحف الوفدية بحجة مقاومة الشيوعية واعتقل الكثيرين من رجال الفكر والصحافة وكان لابد للوفد أن يطلع الرأي العام على موقفه من هذه التطورات وأن يحاول بكل طاقاته تقويض أركان حكومة صدقي . فتعقب بياناته وصحفه ومقالات كتابه سياسة هذه الحكومة وأساليبها في معالجة المسائل الداخلية والخارجية .

ففي أحد تلك البيانات يذكر الوفد الجماهير بحقيقة صدقي بأنها وذلك باستعراض تاريخه في الحركة الوطنية ثم يشير الى مؤامراته ذات الشطرين : تقييد الأمة وإهدار خرياتها ، ثم محاولة فرض اتفاق يسجل الحماية عليها . ثم يتناول الشطر الأول فيقول

« هذا هو صدقي يفلق الصحف ويصادرها ويتعقب النحاس وخاصة الصحف الوفدية ومنع الاجتماعات العامة لا بالنسبة للوفديين وحدهم بل لكل هيئة أو جماعة ترفع صوتها بالنقد والاعتراض » . . . ويستطرد البيان فلا يغفل مسألة اضطهاد صدقي للعمل والطلبة والقوانين الرجعية « الصدقية » لكبت الحريات وادعائه بمقاومة الشيوعية « هذا هو صدقي - كما يقول البيان وبخطاب النحاس في عيد الجهاد في ١٣ نوفمبر ١٩٤٦ - يخلق من نسج خياله خطرا شيوعيا يهول به ويشيع الخوف منه لأغراض في نفسه ويتخذ ذريعة لاضطهاد خصومه السياسيين والأحرار والمفكرين . . . أما فيما يتعلق بالشطر الثاني وهو مسألة المفاوضات ومشروع المعاهدة ، فيبعد أن يقارن الوفديين النقراشي وصدقي ويرى أنهما يختلفان في التكوين والمزاج « ولكنهما في الهدف والغاية فرسا رهان » ، ينبرى للمقترحات في المشروع فيرى أن الجانب البريطاني « لم يتزحزح - حتى اليوم الأخير - عن الموقف الذي وقفه في اليوم الأول مع اقتتان في الصيغة والتغيير لا يمس الجوهر في قليل أو كثير وهو فرض للحماية على مصر بل الشرق الأوسط كله واقتطاع السودان » ثم يتم بيان الوفد وخطاب زعيمه - يتهمان صدقي بأنه جعل همه اقناع زملائه المفاوضين المصريين بما يعرضه الانجليز وأنه « لاجرم أن تنتهي مفاوضاته بهذا المشروع المشئوم الذي وقععه مع وزير خارجيته والذي يراد « الآن » بكل الوسائل فرضه على مصر وهو أسوأ ما تمخضت عنه المفاوضات المصرية البريطانية في مختلف العهود والمراحل منذ مفاوضات ملتر حتى الآن » . . . ولا يترك الوفد - سواء في بيانه أو خطاب النحاس - نصوص هذا المشروع دون أن يفندها . . . ف فيما يتعلق بنص الجلاء في أول سبتمبر ١٩٤٩ ينفي الوفد عليه أنه لم يحدد عدد القوات وصفتها وتواريخ جلائها تدريجيا كما جاء في معاهدة ١٩٣٦ نفسها ، ويتساءل النحاس قائلا « من يدري ماذا تأتي به الأيام في خلال هذا الزمن

وظويل فينتحل الانجليز كما عودونا شتى العاذير للبقاء وارجاء
 الجلاء ؟ ان الامر لايعلو ان يكون وعدا جديدا بالجلاء يضاف الى
 وعودهم السابقة التي نيفت على الستين ٠٠ « أما فيما يختص
 بالتحالف العسكرى فقد اعتبره الوفد اقرارا صريحا من جانب مصر
 بان تكون نقطة استراتيجية بريطانية لحماية مصالح الامبراطورية
 المدعاة في الشرقين الأوسط والأدنى ٠٠ وقارن الوفد بين هذه
 الحالة والحالة الناشئة عن معاهدة ١٩٣٦ ثم خرج من المقارنة بمدة
 نتائج منها : أولا : فى المعاهدة كانت دعوى الانجليز مقصورة على
 حق الاشتراك فى الدفاع عن قنال السويس ، أما هذه النصوص
 فيراد بها التسليم لهم بحق الاشتراك فى الدفاع عن مصر كلها ،
 وهذه هى - كما يذكر النحاس - الحماية يعينها لا بالنسبة لمصر
 فقط بل البلاد المتاخمة لها وبلاد الشرق الأوسط كلها ٠٠ ثانيا :
 فى المعاهدة كانت معونة مصر لانجلترا فى الأحوال التى تقتضيها
 محصورة داخل حدود الأراضى المصرية ، وفى مشروع صدقى -
 ييفن يراد أن تكون مطلقة فى داخل مصر وخارجها دفاعا عن
 الامبراطورية البريطانية ٠٠ ثالثا : نصت المعاهدة على أن تستعين
 مصر ببعثة عسكرية بريطانية لاستكمال تدريب الجيش المصرى ،
 وكان اختصاصها مقصورا على هذا الغرض الفنى ولم يكن لها أن
 تتدخل فى مسائل الموظفين عسكريين ومدنيين ، ويراد الآن « أى فى
 مشروع صدقى - ييفن أن يستبدل بهذه البعثة لجنة مشتركة للدفاع
 يتغفل اختصاصها فى كل كبيرة وصغيرة من وسائل تنسيق الدفاع
 فى البر والبحر والجو ٠٠ الخ ٠ رابعا : كانت البعثة العسكرية
 موقوتة بالمدة التى تراها الحكومة المصرية نفسها ضرورية لاستكمال
 تدريب الجيش المصرى ، أما لجنة الدفاع المشتركة التى نص عليها
 المشروع فتبقى ما بقى الاتفاق الجديد أى على الأقل لمدة عشرين عاما ٠
 والخلاصة التى انتهى اليها الوفد أن هذه النصوص
 « المشبومة » تسجل على مصر التبعية التامة لانجلترا فى سياستها

الخارجية كما تخولها السيطرة على شئونها الداخلية مدنية وعسكرية ، وتجعل منها أداة لبسط السلطان البريطاني على جيرانها وأشقائها في منطقة الشرق الأوسط كلها .

هذا هو موقف الوفد ولا جدال في أنه كان معبرا عن اتجاهات الرأي العام في رفضه لمشروع صدقي - بيغن ، لكن ما هي خطة الوفد وأهدافه ازاء القضية الوطنية وكان لزاما عليه أن يعلنها باعتباره ممثل الاغلبية الشعبية ؟ لقد أوضح النحاس - في خطابه السالف الذكر - خطة الوفد على النحو التالي :

اولا : قطع المفاوضات ..

ثانيا : سقوط معاهدة ١٩٣٦ ..

ثالثا : الالتجاء الى هيئة الأمم المتحدة ..

رابعا : الرجوع الى الأمة لاجراء انتخابات حرة ..

وانتهى النحاس في خطابه قائلا « اني باسم الوفد المصري الوكيل عن الشعب المصري في السعي الى الاستقلال التام لمصر والسودان اعلن أن مصر لن ترتبط باتفاق لا يحقق أهدافها ولو أبرمه هذا البرلمان ، ولا عبرة باتكالم المتكرين لهذا التوكيل ، فقد أكدته المرة بعد المرة جميع الانتخابات الحرة التي أجريت منذ قيام الحكم الدستوري الى الآن ، ويؤكدكم اليوم تهرب حزبى الاقلية من الرجوع الى حكم النابخين بهذا الشكل الفاضح المفضوح ، لقد بع صوتنا من دعوتهم الى حومة الانتخابات ، ولا تعليل لهذا الهروب الا أنهم يعلمون حق العلم مكانتنا ومكانتهم في البلاد ... الخ » .

واذا كان الوفد قد نجح في تأليب الرأي العام واشمال ثورته ضد حكومة صدقي فاننا نلاحظ أن صدقي من جانبه كان يستमित

فى مقاومة الوفد فقد أطلق أبواق دعايته تهاجم الوفد وزعيمه وتؤيد مشروع صدقى - بيغن وتذكر الوفد بمعاملة ١٩٣٦ ورأى زعمائه فيها وتَقَارَن هي الأخرى بين نصوصها ونصوص المشروع الجديد من وجهة نظرها ، لكنه كان واضحا أن الوفد يكسب الأرض باستمرار رغم دعاية صدقى ، فانه بصرف النظر عن أن صدقى كان أحد المتفاوضين فى معاملة ١٩٣٦ فانه فى عام ١٩٤٦ كان واضحا أن الظروف الدولية قد تغيرت عقب الحرب العالمية الثانية وقد حلت المواثيق الدولية والضمانات الجماعية محل المحالفات الفردية وقد تحسنت مصر فى سبيل نصره الديمقراطية التضحيات الكثيرة التى شهدت بها بريطانيا نفسها ، وبالتالي فقد كانت الجماهير - من خلف الوفد أو أمامه - تنادى بسقوط المعاملة ، ويبدو أنه كان هناك شبه تآلف بين الوفد والشيوعيين فى معارضة مشروع صدقى - بيغن من ناحية ، والهجوم ضد صدقى من ناحية أخرى *

على أى حال لم يكن الإنحاس وحده هو الذى يصول ويجول فى التعبير عن وجهة نظر الوفد ، اذ نجد أن بعض كتابه - كالدكتور طه حسين والدكتور محمد مندور - قد تعقبوا حكومة صدقى بالهجوم والنقد العنيف .. ولا سيما مندور الذى ربط بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية ، فتجلبه يركز هجومه حول المطالبة بتغيير النظام الاجتماعى القائم آنذاك .. ولعل مندور فى كتاباته - كما سنرى - كان أكثر واقعية وعمقا - فى تصورنا - من الزعماء الوفديين وخطبهم السياسية ، لكنه على أى حال كان نافذة حرة من نوافذ الوفد ... يتناول مندور مشكلة توزيع الثروة فى مصر فينتهى على اسماعيل صدقى أنه أعلن فى خطاب تاليقه لوزارته أنه سيرفع مستوى الشعب بتنمية الانتاج .. ولكن دولته لم يشر أية إشارة الى مشكلة توزيع الثروة فى مصر مع أن الصالم كله

يعرف أن مصر تعاني من تفاوت الثروة فيها تفاوتاً بلغ حداً لا يطاق ٠٠ ٠٠ . وبعد أن يوضح مندور أن سياسة الحكومة « سياسة رأسمالية » يقول « لو أن حكومة صدقي باشا كانت حكومة ديمقراطية حقاً لأقسمت فوراً على تغيير نظامنا الحالي وفرض ضرائب تصاعدية جديدة تستطيع أن تحصل بها لا على ٥٠ مليوناً من الجنيهات بل على ١٠٠ مليون دون أرهاق حقيقي لكبار الأثرياء الظالمين ٠٠٠ » ويستطرد مندور ليربط بين القضية الوطنية والاجتماعية فيقول : « إذا كانت هناك نصيحة نستطيع أن نسديها إلى صدقي باشا وأخوانه الرأسماليين فهي أن يسايروا الزمن ويعرفوا بأن الشعب إذا لم يعد يطيق الاستعمار الخارجي فهو من باب أولى لن يصبر على الاستعمار الداخلي الذي يمس قوته وحياته اليومية عن قرب » . ثم يشير مندور إلى موقف الجماهير من المفاوضات والمشروع وتصريحات بيغن فيقول « نحن أبناء مصر لا نفهم ماذا يريدون من التحالف وبخاصة بعد أن عرفنا أنه ليس إلا وسيلة للحد من سيادتنا وتحميلنا بالتزامات نحو إنجلترا لا قبل لنا بها ٠٠٠ » اننا نؤمن بأن زمن التحالف مع إنجلترا أو غيرها من الدول الكبرى قد انقضى بانقضاء زمن الاستعمار وقد أصبحنا نعتقد أن هذا التحالف مرادف للاستعمار » .

وهكذا شهر الوفد جميع أسلحته للقضاء على مشروع صدقي وحكومته ، وقد أعطى صدقي نفسه سلاحاً أضيف إلى أسلحة الوفد حينما قام بعمل هيئة المفاوضات كما أشرنا ، فاجتمعت كلها لمهاجمة صدقي مما أدى إلى التجائه إلى الأسلوب الذي اشتهر به وهو العنف المصحوب بالدناء بحجة مقاومة الشيوعية فاعتقل الكثير من رجال الفكر والصحافة وغيرهم وقد جاوزوا المائتين ، وكان منهم بعض الوفديين وعناصر أخرى مثل محمد زكي عبد القادر الذي وصف لنا ظروف هذه التهمة وملابساتها وكيف كانت تمثيلية أشرف

صديقي على اخراجها ٠٠ » يضور لنا هذا الجو السياسي المظلم فيقول « وقادني ضابط البوليس الى سجن الاجانب ٠٠ وهناك عرفت بعض التفاصيل عن المهزلة ٠٠ رأيت في السجن عشرات حالهم مثل حالي ٠٠ هجم عليهم البوليس والنيابة في منتصف الليل وفتشواهم وقادوهم الى حيث أوجد الآن ٠٠٠ رأيت الدكتور محمد مندور والأستاذ سلامة موسى والدكتور محمد بلال والأستاذ أحمد كامل قطب المحامي ورئيس حزب الفلاح وكثيرين آخرين ٠٠٠ وعلمت أن عند المقبوض عليهم جاوز المائتين ٠٠ وأن هناك حملة مشابهة وقعت في الاسكندرية وغيرها من المدن في نفس الوقت وبفس التهمة ٠٠٠ الخ » .

وقد أطلقت الصحف على هذه القضية تسمية « قضية الشيوعية الكبرى » ، فهل كانت هذه القضية حقيقية أم مجرد تمثيلية مصطنعة وإذا كانت كذلك فما هو هدف صديقي منها ؟ لندع زكي عبد القادر - باعتباره أحد المتهمين فيها - يجيب على هذا التساؤل فيقول « لقد استمر التحقيق في هذه القضية شهورا وشهورا وأفرج عن كل المتهمين فيها بعد فترات قصيرة أو طويلة ، وفي مدى علمي لم يقدم أحد ممن اتهم فيها الى المحاكمة ، ومعنى ذلك أن النيابة لم تجده أحدا يمكن أن يهدأ ٠٠٠ لماذا إذن كانت تلك القضية ؟ قيل ان صديقي باشا أراد بها أن يخطم المفاوضات التي كان يجريها حينئذ مع انجلترا لتحقيق الجلاء ووحدة مصر والسودان ٠٠ أراد أن يقول للانجليز أن في مصر حركة شيوعية ضخمة فإذا لم يتسامحوا فانها جديرة أن تاكل الأخضر واليابس » .

هنا تصوير سريع للجو الارهابي الذي فرضه الرأسمالي العتيد اسماعيل صديقي والذي دأب عليه كلما أمسك بزمام الحكم والذي كان موجها بصفة خاصة ضد الوفد وأصحاب الفكر التقدمي

المتحرر أمثال محمد مندور الذى كان يقول « اننى لم يكن لى فى يوم من الأيام اتصال بالحزب الشيوعى ومنظماته » . وكان صدقى قد أصدر تعليماته للصحف ألا تنشر أى تأييد لبيان الوفد وخطاب زعيمه السائق الذكر متهما الوفد بأنه يتلقى مساعدة مادية من الاتحاد السوفيتى . . . وقد أنكرت جريدة « البلاغ » الوفدية هذا الاتهام لكنها أضافت قائلة : « نحن نرغب فى صداقة روسيا والبلاد الشيوعية الأخرى ، وذلك لكى نحصل على تأييدها حينما تعرض قضيتنا أمام مجلس الأمن » . . . وبلغ من اضطهاد صدقى وتصفه للصحافة أن بعض الصحف الوفدية « كصوت الأمة » فكرت فى الاختجاب بسبب منها من أداء واجبها القومى فى الظروف القائمة آنذاك .

ورغم كل هذه الاجراءات فقد استطاعت جماهير الشعب - ووراءها الوفد - القضاء على المحاولة الاستعمارية الرجعية لربط مصر بجولة الدفاع المشترك مع بريطانيا ، فسقط مشروع صدقى - بيفن ، وبالتالي ضعف مركز الوزارة ، فاضطر صدقى الى تقديم استقالته فى أوائل ديسمبر ١٩٤٦ .

وكان سقوط صدقى لا شك انتصارا للوفد الذى كان وراء قيام المظاهرات التى قامت آنذاك ، الا أنه كان يعنى انتصارا أكبر للشعب ، ويهم الباحث إبراز هذه الحقيقة لأن القوى الشعبية المختلفة كانت تمارس نشاطا سياسيا واسعا فى هذه المرحلة الحطرية وكانت فابعة من الطلبة والعمال أنفسهم دون نظر لأحزابهم التى ينتمون اليها ، فقد كانت الوزارة وهيئة المفاوضات والبرلمان فى وادٍ والشعب كله فى وادٍ آخر ، لأن الوفد ظل خارج هذه التشكيلات كلها فلم يجد الشعب غيره يعتمد عليه . . . لقد كان التيار الحقيقى

فى انقلاب الحرب يتجلى بصورة واضحة واساسية فى جماهير الشعب وليس فى أروقة الأحزاب وصالوناتها .. هذه حقيقة تاريخية هامة رضى بها الوفد او رفضها ..

على أى حال كان سقوط صدقى اينانا بجولة أخرى كان على الوفد أن يخوضها ، وقد تركزت حول القضية الوطنية وعرضها أمام مجلس الأمن فى عام ١٩٤٧ ، وكان فارس الحلبة فى تلك الجولة - وللمرة الثانية - محمود فهمى النقراشى .. فقد عهد إليه بتأليف وزارته الثانية (ديسمبر ٤٦ - ديسمبر ١٩٤٨) .

الوفد ووزارة النقراشى الثانية :

كان واضحا لدى النقراشى أن مهمته قاسية وقد سبق له توليته للوزارة منذ بضعة أشهر وقد تركها على أثر الاضطرابات التى قامت حينئذ كما اثرتنا ، وكانت لا تزال ثمة مشكلة الجلاء والوحدة اللتان شغلتا جماهير الشعب عامة وطوائف الشباب خاصة ، فكان عليه أن يستأنف المفاوضات لبحث هاتين المشكلتين دون ارتباط بالدفاع المشترك ، فلا شك أنه أدرك من المصير الذى آل إليه صدقى أن الشعب يرفض هذا الدفاع ، الا أنه ما كادت تبدأ المفاوضات بين الجانبين حتى أدرك النقراشى أن بريطانيا مصرة على موقفها .. فقرر مجلس الوزراء (فى ٢٥ يناير ١٩٤٧) عرض قضية مصر أمام مجلس الأمن .

ونقف هنا لنحاول أن نتبين موقف الوفد واتجاهه ازاء تلك المسألة ..

ويادى ذى بدء لابد أن نشير الى أن الشعب قد استقبل قرار الحكومة بعرض القضية أمام مجلس الأمن بالترحاب ، وأن النقراشى

حينما سافر الى نيويورك (سبتمبر ١٩٤٧) رئيسا للوفد المصرى الذى تولى عرض القضية كان يحظى بتأييد عدد كبير من المصريين ، لكنه لم يكن تأييدا شاملا لوجود الوفد فى المعارضة ومحاولات تشكيكه فى جدوى هذا العرض من ناحية ، ولنظرة الجماهير الى وزارة النقراشى والنظام الذى انبثقت عنه والقائم منذ عام ١٩٤٥ باعتبارهما - الوزارة والنظام - قائمين على ارضاء القصر ولمصلحته من ناحية اخرى . ومن خلال هذه الحقائق نستطيع أن نلمح تناقضا فى موقف الوفد ، فقد مر بنا نداؤه السابق الذكر الذى اعلنه النحاس فى خطابه - وقد نادى فيه بقطع المفاوضات وسقوط معاهدة ١٩٣٦ والاتجاء الى هيئة الأمم المتحدة . وكان الوفد فى هذا متجاوبا مع نداءات الجماهير ، اذ كان ذلك يعنى بالنسبة لقيادة الوفد التقليدية أسلوبا للكفاح بالوسائل السلمية المشروعة وخروجا عن نطاق الثنائيه ، كما كان يعنى لدى التيارات الوطنية الجديدة تفاؤلا بميزان القوى العالمية فى صالح حركات الشعب عقب الحرب ومجالا لتشد الأزر بالحركة الثورية العالمية ولكشف حقيقة مواقف النظام الاستعماري العالمى كله . اذن ما هى بواعث التشكيك عند الوفد فى عدم جدوى عرض النقراشى للقضية أمام مجلس الأمن ؟ هذا رغم ثباته وايمانه بوجود اللجوء الى هذا الطريق ؟ لا تبرير عندنا سوى أنه موقف آخر من مواقف الوفد المدينة فى تاريخ مصر والتى كان يعتبر نفسه فيها الممثل الوحيد والوكيل الاصيل عن الآء . وسوف نرى - بعد قليل - كيف اندفع الوفد فى هذا الموقف للرجعة بقيضة . لقد راح الوفد ينادى بأنه لا يثق بحكومة النقراشى وأخذ يطالب بتشكيل وفد قومى يتولى عرض القضية ، كما اشترك مع « الكتلة » والتنظيمات الاشتراكية « فى المطالبة بأنه يجب أن تولى عرض القضية وزارة شعبية - أى أن الوفد - وبمعنى أدق قيادته - كانت تريد أن توحى للجماهير أنه هو الذى يجب أن يفاوض ويعرض القضية دوليا ومعنى

ذلك أن يسند الحكم اليه . . وليس هذا اجتهد من جانبنا فهو واضح من نفس البناء السالف الذكر فقد طالب فيه « بالرجوع الى الأمة لاجراء انتخابات حرة » وهذا يعنى بالتالى مجيء الوفد الى الحكم . . . ولا يستطيع الباحث أن يشتط فى تقريع الوفد جراء هذا الموقف فقد كان هذا من حقه ، ورغم اعترافنا بهذا الحق الا أن الوقت لى تصورنا - لم يكن مناسباً للمناداة بتحقيقه آنذاك ولا سيما بعد أن خرجت المسألة من النطاق المحلى الى النطاق المحلى، وأصبح على الجميع - احزاباً وهيئات وأفراد - أن يرتفعوا الى مستوى الموقف ! ولما كان الوفد هو الذى يثبنا الآن فانسؤال الذى يطرح نفسه بالحاح هو : هل ارتفع الوفد الى مستوى الموقف ؟ !

حقيقة أن حكومة النقراشى كانت لا تمثل الأمة فى مجموعها ، ولكنها ما هى - وفق رغبة الأمة - فى سبيل عرض قضيتها أمام الصالح أجمع ، وكان عايتها - أى الحكومة - أن ترفع شعاراً « بالاتحاد وجمع الكلمة وتوحيد الصفوف » وفى رأينا أنه لم يكن هناك وقت أنسب من هذا الوقت وتلك الفترة لرفع هذا الشعار ثم وجوب تعاون الجميع على تحقيقه ، وقد رفع النقراشى بالفعل - هذا الشعار ووافقت عليه بعض الدوائر السياسية والاحزاب الأخرى كالحزب الوطنى ومصر الفتاة هذا بالإضافة الى حزبه الاقلية اللذين اشتركا فى الحكومة القائمة . وقد نادوا بأنه يجب على الجميع الوقوف وراء امكومة لسندها دون نقد يجرها أمام الهيئة البولية ورغم هذا الاجماع فى هذا الوقت المصيب يصدر الوفد بياناً - فى ٤ فبراير ١٩٤٧ - يرفض فيه هذه البعوة بحجة أن الحكومة لا تمثل الأمة كما يصرح النحاس بأن الوفد يشترط لتوحيد الصفوف حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة . . ويبدو الطليعة الوفدية التقدمية وقد كان لها أثرها فى

الحزب آنذاك أرادت تبوير موقف الوفد ازاء شعار الائتلاف فراح
 « رابطة الشباب » المعبرة عن اتجاه الطليعة الوفدية تدافع
 عن هذا الموقف ، ومن ناحية أخرى استمرت بيانات الوفد
 تهاجم سياسة الحكومة ففي ١١ يونيو ١٩٤٧ أذاع بياناً شهِر
 فيه هجوماً شاملاً عليها ونعى فيه أعضائها بخمسة أشهر في
 الماطلة ... الخ . لكن الانقسام يقتضي أن نذكر أنه لم يكن
 الوفد وحده هو الذي يهاجم الحكومة ، بل شاركت بعض
 الهيئات والصحف في هذا الهجوم كالكثلة ، واللجنة العليا لشباب
 الحزب الوطني ، والتنظيمات الاشتراكية ، وأخذت بعض الصحف
 كصحيفة « الجماهير » تهاجم نقابى النقراشى عن إلغاء معاهد
 ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ ... الخ » .

قصارى القول أن هيئات المعارضة الوطنية وأحزابها رغب
 إيمانها بوجود اللجوء الى مجلس الأمن كالوفد تماماً لم تكن تتأ
 - مثله - في موقف الحكومة ، ونستطيع أن نعتبر هذا من قبيل
 الانتصار للوفد وأساليبه في جذب تيارات الرأى العام ، وه
 أساليب - مهما كان الرأى فيها - إلا أنها كانت تنجح في
 تحقيق ما يربى أيا كانت نوعية هذه المآرب ... ولسنا الآن بصدد
 تحليل هذه الظاهرة الفريدة في تاريخ الوفد واشتعب معا

ومهما كان الأمر فقد راحت تلك الهيئات تشارك الوفد في
 مهاجمة بيان النقراشى بقطع المفاوضات والاتجاه لمجلس الأمن ، وحب
 الوفد ومن معه أن النقراشى لم يعلن في البيان تحله من مشرو
 صدق - يفتن ، والإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ ليملأه
 الى مجلس الأمن « نظيف الثوب » . وقد حاول بعض المؤرخين
 تبرير عدم إعلان النقراشى بطلان معاهدة ١٩٣٦ بأنه كان لا يؤ
 في جوهر العريضة إذ تضمنت الجلاء عن مصر والسودان ، وإ
 مهما كانت صيغة العريضة أو طريقة عرضها فإنه كان لا يضر من

المصير الذى انتهت اليه القضية أمام مجلس الأمن ٠٠ الا أننا نرى فى هذا التقرير محاولة للدفاع عن النقراشى اذ أنه من المعروف أن بريطانيا انتهزت هذا النقص فطلبت بشطب القضية المصرية متذوعة بالمعاهدة واتفاقيتى ١٨٩٩ وما حولتها من الحقوق ٠٠ وينعى النحاس على النقراشى هذا الموقف فيقول له فى خطابه ٠٠ لقد ذهبتم الى مجلس الأمن دون أن تسموا بمعاهدة ١٩٣٦ واتفاق ١٨٩٩ بسوء ، فانتهز منهجوب بريطانيا هذا الضعف فيكم فأشار أمام المجلس قيام المعاهدة واستمسيك بذلك الى آخر لحظة ٠٠ الخ » .

على أى حال قدمت حكومة النقراشى عريضة دعوى مصر الى مجلس الأمن (فى ١١ يوليو ١٩٤٧) وطلبت فيها بإجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان وانهاء النظام الإدارى القائم فى السودان ٠٠ وكان مازال هناك الفصل الثانى فى موقف الوفد ٠٠ اذ بينما يتأهب المجلس لنظر القضية فوجئ ببرقية من الوفد الى رئيس مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة ينكر فيها حق الحكومة وعريضتها فى التعبير عن وجهة نظر الشعب متهما الحكومة بأنها تتصرف « وفقا لما تمليه مصالح سياسية رجعية وإقطاعية » وهي سياسة رفضها ولا يزال يرفضها بكل قوته شعب وادنى النيل » ، كما أشار الى أن العريضة ليست لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب الشعب ، وأن المفاوضات التى جرت من قبل أحيطت بالتموض .

ولابد لنا أن نقف أمام هذا الفصل فى موقف الوفد ، ولنحاول تقييمه ، فلا شك أنه - ومهما كانت بواعثه - موقفاً أنزلق اليه الوفد وكان داعياً للأسف ودليلاً على الانانية وانهيار الحياة السياسية فى مصر والوفد معا . لقد كانت تلك البرقية - فى تصورنا - ذروة الديماغوجية السياسية التى أصيبت بها الحياة السياسية المصرية ، ونحن نرفض أى تبرير أو تفسير يقلمه لنا

الوفد ومضاده حول هذا الموقف ، وهو تبرير لا يخرج عما جاء
فى نفس البرقية ، ولقد وجدنا أحد قادة الوفد يسئ أسفه
واسستنكاره لهذا الموقف فيؤكد الدكتور محمد صلاح الدين
- وبجساسة - « أن الوفد كان مخطئا كل الخطأ فى موقفه هذا » .
« حقيقة أن حكومة النقراش كانت لا تمثل الأغلبية الشعبية
كما ذكرنا ، لكنها كانت حكومة مصرية تعرض قضية مصر أمام
العالم كله ، وكما كان ينادى الوفد والهيئات كما أشرنا ، أى أن
المسألة لم تكن حكومة ومعارضة فى هذا الوقت ، بل أصبحت
قضية الجميع مطروحة أمام هيئة دولية ، ربما قد يقال أن النقراش
لم يوفق فى عرض القضية وأن الأسلوب الذى اختاره فى الدفاع
عنها كان سلبيا مظهريا ، لكنه من الثابت أن البرقية قد أرسلها
الوفد قبل نظر القضية ثم انه - أى النقراش - ذهب وهو يمثل
حكومة برلمانية ، وبالتالي لا غبار عليه من وجهة النظر الدولية ،
حقيقة كان يعرف أنه لا يمثل أغلبية الشعب وبالتالي قد يقال أن
واجبه كان - كائى مصرى - ألا يقف فى وجه الإرادة الشعبية ، وأنه
كان هناك زعيم معين يحوز تأييد الرأى العام فليس ثمة ما يحمل
آخر على الخروج عليه ، قد يقال كل هذا فى معرض تبرير موقف
الوفد ، لكن كان من الممكن قبوله لدينا لو كان الأمر يتعلق بمسألة
داخلية أو صراع داخلى ، أما وقد كانت المسألة أن مصر تعرض
قضيتها - بصرف النظر عن عرضها - أمام سمع العالم وبصره
فاننا نستطيع أن نحمل الوفد مسئولية هذا الموقف . . فقد كانت
برقيته - كما رأى بعض المؤرخين ويحق - ضربة أصابت مصر فى
أشد الأوقات حرجا وأخرجها الى الظهور أمام العالم الخارجى موجة
الكلمة متحدة الجبهة . . ولا نستطيع أن نقول أنه - على أى حال -
كان الفضل مضر القضية أمام المجلس فذلك من قبيل المغالطة لأن
التنبؤ بهذا المصير كان رحنا بالغيب . .

على أى حال لم يأخذ مجلس الأمن بوجهة النظر المصرية ولم يصدر قرارا ايجابيا فيها وتركها معلقة فى جدول أعماله فى سبتمبر ١٩٤٧ . ورغم أننا لسنا بصدد بحث تفاصيل نظر القضية وتطوراتها وتناول أسباب الفشل فيها الا أن هناك وجهة نظر الوفد حول الفشل وأسبابه ولا بد من تناولها .

وقد أوضح وجهة نظر الوفد خطاب القاء النحاس (فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٧ فى عيد الجهاد الوطنى) وقد جاء فيه : « لقد نبهناهم الى أنهم آخر من يصلح لعرض القضية الوطنية على مجلس الأمن ، لما يعرفه العالم كله من أنهم لا يهربون عن رأى مصر ، فركبوا رأسهم وتولوا عرض القضية بأنفسهم فباؤا بما تعلمونه من فشل ذريع . فشلوا فى كل شيء : فى انتهاز الفرصة الملائمة لعرض القضية ، فى التمهيد لها ، فى القيام بالدعاية الواجبة ، فى اختيار هيئة الدفاع ، فى تحضير الحجج والأسانيد ، فى تنفيذ ، دعاوى الانجليز . فوز القائما لدفع أثرها فى النفوس ، فى الرد على تطعيم الجريء عن موقف مصر من الديمقراطيات فى أيام الحرب ، وأخيرا فى النتيجة اذ لم يقدم الى المجلس اقتراح واحد لخير القضية وكانت كل الاقتراحات ضارة بها وانتهى الأمر الى تعليقها تعليقا يستوى فى الواقع مع شطبها أو رفضها » .

والواقع أننا نستطيع أن ندرك أن النحاس كان متجنبيا ومغاليا فى التجنى ضد النقراشى ، ويبدو أن كل أغلبية مطلقة تؤدى الى الانزلاق نحو الطغيان حتى الديمقراطية تحمل ضلعا بين ثناياها . فلأن النحاس كان يشعر بأنه يحوز الأغلبية المطلقة فإنه - فى تصورنا - واعتمادا على هذا الشعور كان ينزلق أحيانا بالتجنى والمبالاة ضد خصومه ومهما كانت مواقفهم ، وقد كان موقف النقراشى فى مجلس الأمن - بصرف النظر عن بعض الثغرات - موقفا

مشرفا وباعتراف بعض قادة الوفد نفسه ، كالدكتور محمد صلاح الدين - فقد خاضم النقراشي بريطانيا على ملا من العالم في أكبر المحافل الدولية الرسمية ، واختصمها بقوة وبشجاعة . حقيقة ان حكومته تأخرت في عرض القضية وكان الوقت المناسب لرضها في فبراير ومارس ١٩٤٦ وكان لهذا اثره في المصير الذي انتهت اليه ، وكذلك يبدو أنه - من وجهة نظر معينة - أخطأ في تركيز دعايته للقضية في الولايات المتحدة الأمريكية واعتمد على بعض الأمريكيين في ذلك ، وأن هذه الدعاية لم تحقق الغرض المنشود منها ، لكن يجب ألا نفغل موقف الوفد وبريقته الآتفة الذكر في عرض أسباب الفشل ، ورغم كل ذلك فقد كان السبب الجوهرى لفشل القضية - وهو سبب لا دخل فيه للنقراشي أو النحاس - هو سيطرة النزعة الاستعمارية في المجلس وتكاتف الدول الاستعمارية وتأمرها على القضية المصرية وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .

ثم نعود الى موقف الوفد عقب عودة النقراشي من مجلس الأمن لنلاحظ ثمة ما يشبه الصراع الخفى يدور في صفوفه بين الاتجاه التقدمى وتمثله الطليعة الوفدية من ناحية والاتجاه اليميني الذى كان يمثل بعض العناصر فى قيادة الوفد . فقد لوحظ - عقب فشل المجلس فى حل القضية الوطنية - تردد فى بعض بيانات الوفد وتلويح بالصداقة بعد الجلاء ، كما لوحظ فى بعض افتتاحيات جريدة « المصرى » دعوة الى قبول أى قرار يصدره المجلس بالتانى وأن المظاهرات ليست من وسائل تأكيد الحرية . . . فهل كان ذلك يعنى أن الاتجاه اليميني يميل الى التهاون والمساومة ؟ ربما كان كذلك مما أدى بالصحيفة الوفدية التقدمية « رابطة الشباب » الى أن تشن هجومها على « المصرى » متهمة رئيس تحريرها بأنه الشريك الجديد فى مجلة « أخبار اليوم » ، وأن كلمة الصحيفة اليومية يكتبها

مصطفى أمين ، كما هاجمت « الجماهير » رئيس التحرير لأنه صرح
 في أمريكا قائلا « اننا ننظر بعين الارتياح الى التوسع في المصالح
 الأمريكية في مصر وبلاد الشرق » ان النفوذ الأمريكي يسعى الى
 السلام والاستقرار ، كما اقترح الكثير من شباب الوفد على الحزب
 ان يمتلك جميع الصحف الناطقة بلسانه ٠٠ مهيا يكن من امر هذا
 الصراع في الوفد بين الاتجاهات والتيارات المذهبية والفكرية المختلفة
 فيه - وهو صراع يشكل أحد المعالم البارزة في تاريخ الحزب في
 تلك الفترة القلقة كما اشرنا - فقد كان ثمة تقارب بين أطراف
 هذا الصراع - رغم التناقض - وذلك بهدف استغلال كل الامكانيات
 في الحزب للقضاء على حكم الاقليات وكانت قيادة الوفد من جانبيها
 - وبرغم سيطرة العناصر اليمينية فيها - تفسح المجال لهذا
 التقارب وترحب به باعتباره مساعدا على زوال حكومة النقراشي
 وتحقيق الديمقراطية والجلال وتوحيد صفوف الجماهير الشعبية
 ... الخ .

لقد أصبح تركيز الوفد واضحا - عقب عودة النقراشي من
 مجلس الأمن - على المناادة بالقضاء على عهد الاقليات ووجوب انسحاب
 المجال للشعب لكي يعبر عن رأيه ٠٠ وقد تمثل هذا في عدة خطابات
 وبيانات أصدرها الوفد أو ألقاها النحاس سمنتناول بعضها بعد
 قليل ، لكن الانصاف يقتضي أن نشير الى أنه في نفس الوقت
 وجه الوفد بصره الى انجلترا متناولا موقفها في مجلس الأمن بالتوقيع
 مطالبا اياها بالجلال عن الوادي والا « فلتتحمل مسئولية ما يحدث
 من عداء يناصرها الشعب به ولا يعلم الا الله مداه » .

وكانت المناسبة الأولى التي انتهزها الوفد للتعبير عن تلك
 الآراء عودة النقراشي الى مصر ، ففي نفس اليوم الذي وصل فيه
 وجه النحاس خطابين الى كل من النقراشي والسفير البريطاني ،

كما أصدر الإوفد بياناً « إلى أبناء وادى النيل » ويصن ان نتناول
هذا بشيء من التفصيل . . . ففي خطاب النحاس إلى التفراسى بعد
أن اتهمه فيه بأنه كان « العقبة الكداء » فى سبيل تحقيق مطالب
البلاد لأنه سكت عن اعلاتها زمنا طويلا ثم كيف أجبر بقوة الرأى
العام على قطع المفاوضات والاتجاه إلى الهيئات الدولية . . . وكيف
كانت عريضة الدعوى مبسرة مهلهلة . . . ثم كيف لم يناد باعلان
فسخ المعاهدة كما أشرنا . . . الخ ، بعد ذلك يطلب النحاس
من التفراسى الاتجاه إلى الأمة مصدر السلطات « لتحل ما عقدتم
من مشكلات وتعطى الثقة لمن تريد وتشاء » . وفى الحاح شديد
يطالبه النحاس بالتسعى عن الحكم ، فيقول « نطالبكم باسم البلاد
أن تخلصوا الطريق وأن تفسحوا المجال ليتصدر الدستور مكانه
وتستعيد الأمة سلطتها وارادتها ويرتفع الكابوس الجاثم على
حريتها الداخلية والخارجية . . . الخ » الخطاب .

أما فيما يتعلق بالخطاب الذى وجهه النحاس إلى السفير
البريطانى فقد تناول فيه جهود البلاد فى أعقاب الحرب العالمية
الأولى للبطالة بحقوقها ، ثم أشار إلى موقف مصر فى الحرب الأخيرة
وقد كان فى جانب الديمقراطية وكيف « عانت بلادنا الأمرين
ولاقت من الهوان ما لاقت وضجت بأقواتها وبأمنها لقاء ما أبرم من
موثائق دولية . . . » كما أشار النحاس إلى تنكر بريطانيا لهذه
المواريق « فلم تسلم بحقوقها فى جلاء القوات البريطانية عن أراضيها
وعضت بالتواجذ على السودان فعملت على فصله عن مصر . . . »
ولا يغفل موقفها فى مجلس الأمن وتمسكها بمعاهدة ١٩٣٦ « وهى
تسلم علم اليقين أنها لا يمكن أن تفرض على الأبد علينا ، وأنها أبرمت
لظروف وملايسات انتهت وأصبحت ساقطة لا وجود لها . . . »
ويستطرد النحاس فيؤكد للسفير أنه « أصبح لا مجال لاستمساك
انجلترا ببقاء قواتها فى أى بقعة من وادى النيل . ولا معنى لأن

توافق على جلاء قواتها من شقيقتينا سوريا ولبنان ثم تعارض في
جلائها عن وادي النيل ٠٠٠ » ولا يغفل النحاس الاشارة الى المصير
الذي انتهت اليه القضية الوطنية أمام مجلس الأمن فيقول « لقد
صور لانجلترا خيالها أنها خرجت من مجلس الأمن ظافرة ، وفاتها
أنها ان كسبت الحركة ظاهرا فقد خسرتها واقعا ، خسرت موافقتها
وعهودها ٠٠٠ » ثم ينتهي النحاس الى أن يعلن أنه - باسم شعب
وادي النيل - يطالب انجلترا بأن تجل في الحال قواتها العسكرية
والادارية والمدنية « فان فعلت ذلك كسبت صداقة وادي النيل ،
وان صمت آذانها فلتتحمل مسئولية ما يحدث من علماء يناسبها
الشعب به ٠٠٠ الخ » ، ولم يقتصر موقف الوفد على هذين الخطابين
بل صدر بيان - في نفس التاريخ - الى « بناء وادي النيل »
وقد تناول فيه عدة نقاط : أولا : جثوم عهد الأقليات على
صير البلاد ثلاث سنوات وما سببه من ضياع حقوق الشعب وتعطل
ارادته ٠٠٠ الخ . ثانيا : سوء المصير الذي انتحرت اليه البلاد
من خلال أدوار المفاوضات وموقف النقراشي منها ٠٠٠ الخ .
ثالثا : وجوب انهاض كل مواطن لأن يعلن افلاسه هذا العهد والتمسك
على انقاذ الوطن ٠٠٠ رايضا : الوفد يسجل على النقراشي وحكومته
وعهله خذلانا منهم لمطالب البلاد ٠٠ خامسا : الحكم للمستور وحده
« فاذا لم يكن للمستور احترامه وللأمة مشيئتها ، واذا كان الأنسان
فاقد الحرية في وطنه هل يستطيع أن يستخلص الحق من غاصبيه
ويخرج المعتلى من بين دياره وأهليه ؟ » ٠٠٠ سادسا : الدعوة
لجميع الشعب وتنظيم الصفوف ومقاومة الجيوش والاستماتة في
الدفاع عن حقوق البلاد ٠٠٠ سابعا : التذكير بأن الانجليز ليس لهم
حق في البقاء في وادي النيل « فالوادي وأديكم أنتم له وهي لكم
والانجليز دخلاء عليكم ٠٠ فان لم ينزلوا على ارادكم وتجل قواتهم
عن وطنكم مصره وسودانه جلاء سريعا ناجزا فهدثوا أنفسهم
لارغامهم على احترام ارادكم ٠٠٠ الخ » ، ثامنا : عدم التعرض

بالأذى للمستوطنين الأجانب وعدم مآخذتهم بحرية حكوماتهم وموقفها في مجلس الأمن ... الخ .

ومن الخطابات والبيانات السابقة التي أصدرها الوفد نستطيع أن نلاحظ أنها تركزت حول مسألتين هما القضية الوطنية ، والمطالبة بالتنحي عن الحكم وأجراء الانتخابات لاستطلاع رأى الأمة ... أى أن الوفد قد أغفل الشئون الداخلية فلم يتناولها في بياناته في هذه الفترة ، وصرف كل اهتمامه الى المسألتين البيئيتين المذكور ، ويبدو أنه أدرك هذا النقص فأراد أن يتلافاه ، فسيّحت له فرصة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى (١٣ نوفمبر ١٩٤٧) فطالع رأى العام بإيجازاته وموقفه ازاء تلك الشئون الداخلية . وكان ذلك فى الخطاب الهام الذى ألقاه النحاس فى تلك المناسبة ، ونجدد بعد أن تناول فشيل المفاوضات وفشيل الانجاء الى مجلس الأمن والسياسة التى أعلنها النقراشى عقب العودة من المجلس وهى كما أشرنا « سياسة التجاهل التام لانجلترا » ، ثم بعد أن يفرض للمستور وسلطة الأمة وأجراء انتخابات حرة على يد وزارة محايدة ... الخ ، بعد كل هذا يتناول النحاس الأمور الداخلية كاضطراب الأمن العام واختلال الجهاز الحكومى والعجز عن معالجة شكاوى العمال وطوائف الموظفين مما أدى الى الاضرابات « والحكومة كما يذكر النحاس - لا تجد مخرجاً غير حلول عرجاء ووعود جوفاء لا تقوم معوجاً أو تشقى غليلاً » وما هو بعبء قرار رجال الأمن بالامتناع عن أداء واجباتهم فى أخطر الظروف ، وافلاس الحكومة فى مواجهة الموقف افلاساً تخلت معه عن قيماتها الدستورية ومسئوليتها الحكومية ، الأمر الذى لم يحدث له نظير منذ قامت الحياة الدستورية فى مصر ... » . ويمضى النحاس فيتناول شئون التموين والمسائل الاقتصادية والأحوال المالية فيتهم الحكومة بأنها أفسدت الصالح منها لأنها عالجتها بالتردد

والارتجال والتناقض .. « فلا عجب اذا اضطربت الحالة الاقتصادية واختلت الموازين المالية وساد القلق دوائر التجارة والصناعة وأشفق المفكرون من سوء المال ... الخ » . ولا يغفل النحاس مسألة ظهور وباء الكوليرا آنذاك فيسجل على الحكومة عجزها عن مكافحته .. الا أنه يبدو أن النحاس كان متجنباً على الحكومة في هذه المسألة بالذات وكان يرغب في الهجوم فقط ، اذ أن بعض المصادر تشير الى أن الحكومة قامت بدورها فجندت ما استطاعت من القوى لمكافحة هذا الوباء ، وأن طبقات الشعب تضامنت معها في هذا الصدد ..

وينتهي النحاس في خطابه الى اعلان خطة الوفد في نواحي الإصلاح المخطط وقد أجمل خطوطها الرئيسية في : أولاً : تحقيق المساواة الاجتماعية برفع مستوى الطبقات الفقيرة والتقريب بينها وبين غيرها من الطبقات . ثانياً : اصلاح الإدارة الحكومية على أساس من اللامركزية يلتمس الحياة النيابية ويوزع حمل المسؤولية ويجعل طابع الحكم السرعة والانجاز وحسن القيام على مصالح الحكوميين .. ثالثاً : توطيد دعائم النهضة العامة على أساس تعميم التعليم والعناية الصحية وكفالة رعد الجيش للجميع .. رابعاً : تدعيم الاقتصاد القومي بزيادة الانتاج وموازنة الاستهلاك والذباب على العمل في استغلال الثروات القومية على اختلاف أنواعها .. ويضيف النحاس الى هذه الخطوط مسألة تقوية الجيش « والنهوض به الى المستوى المادى والمعنوى الذى يتلائم مع خطورة المهمة الملقاة على عاتقه وهى الذود عن حياض الوطن » .

ولا يغفل النحاس مسألة الجامعة العربية والعقليات الاستعمارية « التى تحاول بشتى الوسائل تفريق صفوفنا وتوهين عزائمنا ليسهل عليها أكلنا وهضمنا .. » ثم يتناول نكبة الشعب الفلسطينى « والذى يراود تمزيق أوصاله وتقسيم بلاده لمصلحة الصهيونية »

ثم يطالب بأن تقف الشعوب العربية كلها صفا واحدا في رغبة مشروع التقسيم والدفاع عن عروبة فلسطين ووحدتها واستقلالها ، « لأن الصهيونية في فلسطين هي جرثومة الخطر التي تهدد سائر الشعوب العربية في أمنها وسلامتها وكل كياناتها » ، ويختتم النحاس خطابه قائلا « تلك خطة الوفد » وفيها الرد الصريح على جميع ما يشغل الرأي العام من مهام الأمور ... ولكنني أعود فأقول أن مفتاح الموقف كله هو الرجوع إلى الأمة لتبصير الأوضاع الداخلية وتحقيق الوحدة القومية في كنف أحكام الدستور ... والواقع أننا إذا كنا قد أخذنا على الوفد اشتراطه في اللامحاح بهذا النداء والمطالبة به في كل مناسبة وبلا مناسبة واتخاذ مجرد مطية إلى مقاعد الحكم باعتبار أن الحكم هو الهدف الأول أمامه كما أشرنا إلى أن رفع حكومة النقراشي والهيئات الأخرى لشعار ضم الصفوف لمعرض القضية على مجلس الأمن ، إذا كنا أخذنا على الوفد مثل هذا الموقف في ذلك الوقت فإن الأمر كان جده مختلف في تلك الآونة أي في أواخر ١٩٤٧ وعقب الفشل في مجلس الأمن ، فإن نداء الوفد كان على حق - في تصورنا - آنذاك ، حيث أنه كان ينبغي على النقراشي وأنصاره - حينئذ - وبعد أن أعلنوا سياستهم في التدخل والخارج أن يتخللوا عن الحكم ويفسحوا الطريق لفرجهم لتبصير الوضع الدستوري في الداخل ولتجربة أسلوب آخر في معالجة القضية الوطنية في الخارج ، أو كانوا - على الأقل - يعبرون انتخابات جديدة مجيدة تاركين للشعب اختيار ما يشاء من مثليه ... ولكنها عقدة الحكم والسلطة التي سيطرت على الجميع دون استثناء ، فقد كان هدف الجميع مقاعد الحكم ، وبالتالي كان كل حزب يتربص بالآخر :

كان الوفد - لا شك - يرغب في الحكم حينئذ كغيره من الأحزاب ، لكن من الممكن تبرير رغبة الوفد بأنه كان حزب الأغلبية

وكان لا يفتأ ينادى بالرجوع الى قواعد الدستور واستطلاع رأى الأمة بانتخابات حرة ، فى حين أنه من الصعب تفسير رغبة أحزاب الأقلية التى كانت تترك أن يستندوا القصر أولا وقطاع معين من الشعب ثانيا هذه ملاحظة عامة تصدق على امتداد الفترة التاريخية منذ تأليف الوفد المصرى وثورة ١٩١٩ ثم تشكيلات الأحزاب المختلفة التى توالى بعد ذلك وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحل جميع هذه الأحزاب . . ثم نعود الى الموقف فى نهاية عام ١٩٤٧ حيث كان ينبغى على حكومة النقراشى أن تتنحى عن الحكم أو تجرى انتخابات جديدة كما ذكرنا ، ولم تفعل ذلك ربما خوفا من فوز الوفد ، وليس هنا بالوضع الدستورى السليم فحتى لو افترض وفاز الوفد لكان الأحرى بالنقراشى وحزبه أن ينتقلا الى صفوف المعارضة ومراقبة سياسة الحكومة الجديدة فإذا انحرفت أو اشتطت فى هذه السياسة كانا بمثابة « الفرملة » لها وكشف الحقائق للشعب . . ربما يقال أن الفترة الدستورية لمجلس النواب لم تكن قد اكتملت بعد ، والجواب على ذلك أن المجلس كان ميتورا إذ لم يشترك فيه حزب الأغلبية ثم انه قام على أساس انتخابات مشبوك فى سلامتها كما أوضحنا ، ثم وأخيرا متى كانت الأمة القانونية مطبقة فى تاريخ الحياة السياسية منذ قيامها ووضع دستور ١٩٢٣ ؟ وبالتالى يستطيع الباحث أن يثير كل هذه الاعتبارات بالنسبة لحزب الوفد هو الآخر ، فقد كان - منذ نشأته - لا يترك أحزاب الأقلية تكمل فترات مجالسها النيابية ويدع حكوماتها تخطى وهو يراقبها فى المعارضة ويوضح الحقائق للشعب ، والشعب فى النهاية هو سيد الموقف ولعمري ان ذلك الأسلوب الدستورى السليم لم يعمل على تحقيقه حزب سياسى مصرى حتى ولا الوفد نفسه . !! وهذه حقيقة تاريخية نسجلها لقد كان من الممكن أن تجنب هذه الأحزاب تاريخها وتاريخ بلادها هذه الأخطاء والانحرافات والحلول المرتجلة والكوارث التى ألمت بالشعب المصرى

الذى كان - لسوء حظه - أشبه بالكرة تتقاذفها أيدي الجميع ..
 القصر والأحزاب والانجليز ، كان كل منهم يناور ويخدع ويضلل
 لبلوغ أهدافه وهم جميعاً فى واد ، والشغب فى واد آخر ، يطلبه
 منه المسير الى صناديق الاقتراع ، وهناك يرغم على انتخاب من تريد
 الحكومة القائمة أو تزيف باسمه الانتخابات ، ثم لا يلبث المسرح
 أن ينتفض حتى يقام من جديد وهكذا أصبح الشعب يدور
 فى حلقة مفرغة وأصبح الموقف كله داعياً للسخرية والرثاء ..

ثم نتابع مرة أخرى مسيرتنا مع حزب الوفد حيث ما زال فى
 المعارضة يصارع حكومة النقراشى ويلح فى مطالبته لها بإفساح
 المجال لمتصدر المستور مكانه وتستعيد الأمة سلطتها وأرادتها ،
 والحكومة من جانبها تتبع صحافة الوفد بالمصادرة (المصرى -
 البلاغ - صوت الأمة - رابطة الشباب - الجماهير .. الخ) كما
 أخذت تستغل الشباب فى المظاهرات والاجتماعات ولا سيما شباب
 الوفد من أعضاء اللجنة التنفيذية للطلبة والعمال ، ويبدو أن صراع
 الوفد حينئذ لم يكن مقتصرأ على الحكومة فقط بل كان يشمل عدة
 جهات أخرى ينبغى توضيح موقفه منها .. فقد خاض مع جماعة
 الاخوان المسلمين معركة تبادلاً فيها الاتهامات ، وذلك حينما اتجهت
 تلك الجماعة ضد الحركة الوطنية الجماعية ومحاولتها الانفراد
 بمواقف معينة قبيل عرض القضية على مجلس الأمن وبعده والتجائها
 الى أساليب العنف فتصدت لها صحف الوفد وأخذت تشن هجومها
 ضد الجماعة ومرشدوها ، فأذاع حسن البنا بياناً حدد فيه الوفديين
 بأن يومهم لقريب وان لم يفيثوا الى رشدهم ويرجعوا عن غيبيهم ،
 واتهم الوفد بالتستر على العناصر الشيوعية ، فردت صحف الوفد
 هذا الاتهام بأن حزبهم شعبي ديمقراطى وأن هتلر الصق ذات التهمة
 بأعدائه حينما أراد التנקيل بهم .

لكن الصراع الأكبر الذي كان على الوفد أن يخوضه منذ اقالة
 حكومته في أكتوبر ١٩٤٤ والذي استمر طوال تلك الفترة وحتى
 عودته الى الحكم في يناير ١٩٥٠ ، هو صراعه التقليدي مع القصر
 من ناحية ، وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى ، والذي نستطيع أن
 نعتبره امتدادا لصراع الثلاثينات الا أنه في الأربعينيات القى الية
 بوقود جديد تمثل في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والشكل القبيح الذي
 لايسه ، وانشقاق مكرم عبيد أحد أعمدة الوفد القديمة وتأليفه
 لحزب جديد « الكتلة » القى بنفسه الى المصير المناوئ للوفد ،
 هذا بالإضافة الى ما قلنته أخطاء حكومة الوفد ٤٢ - ١٩٤٤ من
 الوقود لالهاب هذا الصراع على النحو الذي سلف ٥٠ فقد أدت
 كل تلك العوامل - بالإضافة الى تراث الأحقاد والخلافات الشخصية
 في الماضي والاستعداد الطبيعي للعداء والصراع - الى حملة واسعة
 تعرض فيها الوفد ورئيسه للتشهير والدعاية طوال تلك الفترة كما
 ذكرنا ٥٠ وقد شاركت « أخبار اليوم » بجزء كبير في هذه الحملة ،
 وكذلك فعلت حكومات الأقلية التي تتابعت صحفها على النحو الذي
 مر بنا ٥٠ ويبدو أن ذلك بالإضافة الى ما شعر به الوفد من ألياس
 ازاء رغبته في القضاء على هذه الأقليات ونفوذ القصر ، كان دافعا
 لأن تحاول قيادة الوفد في تلك الفترة ومنذ أواخر عام ١٩٤٧ صرف
 اهتمامها الى داخل الحزب من حيث النهوض بتشكيلاته وتقوية
 صفوفه التي كانت قد أوهنتها مطارق حكومات تلك الفترة ولا سيما
 حكومة اسماعيل صليبي لثقله من حالة الركود الى حالة جديدة من
 الحيوية والنشاط ٥٠٠ فحدثت عدة تغييرات في أجهزته ومنصب
 السكرتير العام ، وأضيفت اليه منصب « السكرتير المساعد » ٥٠٠ الخ
 فابتدأ الوفد في تلك الفترة ومنذ أوائل عام ١٩٤٨ كمحاولة للنهوض
 من حالة الركود التي انتابته ولتصميم صفوفه واتخاذ موقف محدد
 من حكومات الأقلية بدأ في عقد سلسلة من الاجتماعات بنفسه
 مقتصرًا على أعضاء الوفد وبعضها الآخر من أعضاء الهيئة الوفدية

العامه وينبغي علينا أن نتناول بعض ما تحت أيدينا من محاضر تلك الاجتماعات كنموذج لها (*)

ففيما يتعلق باجتماعات أعضاء الوفد سوف نشير الى ثلاثة محاضر : في ١٩٤٨/٣/٤ ، ١٩٤٨/٤/١٥ ، ١٩٤٨/٦/١٧ في الاجتماع الأول يطرح النحاس مسألة فلسطين والتبرع لها . ثم يخطر الأعضاء بنص تصريحاته وخطبه فيوافقون عليها ، ثم يقترح عدة اقتراحات حول الدستور مثل حل مجلس النواب وتأييف جبهة ثم تأليف وزارة ائتلافية تجرى الانتخابات كما حدث في عام ١٩٣٦ . الخ . أما الاجتماع الثاني فقد أخذ أعضاء الوفد يتباحثون في الحالة الحاضرة والوسائل الواجب اتخاذها ازاء حكومة النجاشي ، ثم اقترح الأعضاء الاقتراحات التالية (ونحن نقبل هنا بالنص) :

أولاً : زيارة الأقاليم . . ثانياً : تحديد يوم الاضراب العام . . ثالثاً : كتابة عريضة لسراى تواجه فيها بالحقائق ويوقعها جميع الأعضاء . . رابعاً : يتوجه الوفد والهيئة الوفدية الى ميدان عابدين لرفعها . . خامساً : تأليف لجنة تنفيذية . . سادساً : تأليف جبهة من الأحزاب المعارضة والمستقلين . . سابعاً : تأليف لجنة للإشراف على الصحافة الوفدية . . ثامناً : تأليف لجنة دفاع من نجيب باشا وعبد الفتاح باشا وغيرهما للدفاع عن الوفد في مصر والأقاليم . . تاسعاً : العناية في الخارج بواسطة المؤتمرات وغيرها . . عاشراً : نشر العناية في القرى والأقاليم بواسطة رجال الهيئة الوفدية في المحافظات . . الحادى عشر : تنسيق العلاقات والاتصال بين أعضاء الهيئة الوفدية ولجان الشبان الوفديين . . ثانى عشر : اعلان برنامج

(*) عثرنا على هذه المحاضر لدى الأستاذ محمود سليمان غنام رحمه الله ، وبعضها مسجل بخط يده وبعضها الآخر مسجل بخط الأستاذ فؤاد مراج الدين باعتبارهما يشكلان سكرتارية الوفد آنذاك .

اجتماعى واقتصادى فى الظروف الحاضرة ٠٠ ثالث عشر : الخروج
عن الموقف السلبي واجراء عمل ايجابي ٠٠٠ الخ .

اما الاجتماع الثالث فقد تناول فيه أعضاء الوفد حالة الركود
السالفة الذكر والوسائل اللازمة للنهوض منها كمسألة السكرتارية
العامة التي تناولناها فى موضع آخر وغيرها من المسائل وصحافة
الوفد كما تناقشوا فى الحالة السياسية الحاضرة .

كان هذا فيما يتعلق باجتماعات الوفد أما فيما يخص
اجتماعات الهيئة الوفدية فسنكتفى بالإشارة الى محضرى اجتماعين
لها الأول بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٨ والثانى بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٨ :
فى الاجتماع الأول يشير النحاس الى الأمور الخطيرة التي تجتازها
البلاد وسوء الأحوال فى الداخل والخارج من حيث الفشل فى
القضية المصرية والسودانية وقضية فلسطين ... الخ . ثم ينتقل
النحاس الى الهدف من عقد الاجتماع فيقول : لقد عجزنا عن أن
ننهض بكم الى العمل فدعوناكم الى الاجتماع لكي تدافعوا عن حرياتكم
وحقوقكم فى حدود واجباتكم وأن ميدان الكلام لا ينفع ولم يبق
الا ميدان الأعمال . ثم يسترسل النحاس فى توضيح وجهة نظره
فيقول : كثيرا ما أسمع من شيوخيكم وشبابكم نريد توجيها وأنا
لا أستطيع أن أوجه أكثر من البيانات التي أصدرها ويجب أن أعلم
أنكم تهيئون للعمل وسائله من مال ورجال وبغير ذلك تقوا أنكم
سائرون الى الزوال وستدبر لكم كافة الجرائم .. اننى مستعد مع
زملائي أعضاء الوفد أن نسمح أقوالكم وما تقررونه يمكننا أن
ندرسه .. ما كنت أستطيع أن أجمعكم قبل ذلك لأن كل من كان
يخاطبني كان يقول انه يريد العمل ولكنه يرمى العبء على غيره
وبعد ذلك يتوكل وينصرف الى مهامه الخاصة دون أن يبحث عمليا
فى طريقة العمل ووسائلها فكننا نجتمع ثم ننصرف بغير

نتيجة ... الخ . ثم يبدأ الأعضاء فى طرح اقتراحاتهم فينادى البعض بأن تكون خزانة الوفد عامرة ثم يشير البعض الآخر الى أن التقصير عام من جانب الوفد والهيئة الوفدية ومن جانب الشعب وأن « البلاد تحكم حكما لم نسمع به الا أيام الثورة الفرنسية ومحاكم التفتيش والقرون الوسطى ، ولكن الوعي قد استيقظ أخيرا ووجلت روح التمرد والثورة ولكنها فى حاجة الى توجيه » ، ثم تنادى أصوات بالثورة لأنه « ما لم تثوروا فلن تنالوا شيئا » ثم تتساءل أصوات « كيف ينظم الثورة لكى نقوم فى جميع البلاد وفى وقت واحد هذا ما يجب » ... الخ .

أما فى الاجتماع الثانى فقد استعرض أعضاء الهيئة الوفدية قرارات الوفد الآتية الذكر ووافقوا عليها باعتبارها اقتراحات مقبولة الا أن تنفيذها يحتاج الى استعداد كامل وهيئة الوسائل ثم بدأ الأعضاء فى ابداء الاقتراحات والآراء .

هذا مجمل عام لما كان يدور فى كواليس الوفد فى تلك الفترة القلقة . ثم نعود لنتابع مجريات الأحداث وموقف الوفد ازاءها ، ونقف الآن على أبواب عام ١٩٤٨ وقد شهدت فيه مصر فترة من أخطر الفترات التى مرت بها فى تاريخها الحديث والتى من الممكن أن نعتبرها بداية التحول الذى انتهى بثورة يوليو ١٩٥٢ وعزل الملك ثم انضمام الملكية ... ولما كانت دراستنا لا تركز على هذه الفترة وما صاحبها من الأحداث الهامة بالتفصيل الا بالقدر الذى يلقي الضوء على موقف الوفد ازاءها وهو الذى يتصل بدراستنا تلك ، فاننا سنكتفى بمحاولة الاشارات السريعة لمعالم الأحداث والعثور على صوت الوفد من بين هدير تلك الأحداث ... وكان فى مقدمة هذه الأحداث وأخطرها دخول الجيش المصرى مع الجيوش العربية الى فلسطين لاتخاذها من بين يرائن اليهود وذلك

في ١٥ مايو ١٩٤٨ . فانه على أثر صدور قرار الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ السالف الذكر بتقسيم فلسطين ، أعلنت بريطانيا أنها ستنتهي انتدابها عليها في ١٥ مايو ١٩٤٨ . وسواء أكان المسئول الأول عن دخول مصر حرب فلسطين الملك أو وزارة النقراشي والبرلمان القائم ، فقد كان الرأي العام - كما يرى البعض - متحمسا للحرب ، إلا أن هذا الحماس لا يعفى المسئولين آنذاك والجهاز القائم كله من اللوم ، لأن هذا الحماس كان قائما على أساس التقدير الخاطيء للمسئولين من حيث القول بأن اليهود عصابة لا اعتبار لها والقول بمقدرة الجيوش العربية على سحق تلك العصابة . الخ . لقد أثارت هذه التقديرات عواطف الشعب حقيقة لكننا لا نعتقد أن الشعب كان يريد الحرب ، بل من المؤكد أن الملك - وربما حكومته معه - أرادا هذه الحرب لتحقيق أهداف خاصة . وكان موقف الملك من حكومته آنذاك وعقب قرار الأمم المتحدة بإنشاء دولة إسرائيل وتمهيد اليهود لهذا الانشاء « أشد وضوحا لاستثناؤه بالسلطة وتوجيه سياسة البلاد من كل ما يمكن أن يرد بالخاطر » على حد تعبير محمد حسين هيكل وبالإسالي فلا غرابة أن يصدر أمره إلى وزير الدفاع - الفريق محمد حيدر - وكان رجله وياوره الخاص ، باجتياز فرق الجيش المصري الحدود إلى أرض فلسطين دون علم رئيس الحكومة وبغير انتظار لقرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء .

ولا ريب أن النقراشي يتحمل وزر هذا الرضوخ والاستسلام من جانبه للسراي ، فليس له أن يلقي المسئولية عليها بل كان من واجبه - طبقا لأحكام الدستور - أن يحكم أو يتخلى عن الحكم . . وقد حاول البعض تبرير موقفه بأنه لم يكن يأمل إلا تمكث الحرب طويلا ، أو يكون اشتراك الدول العربية فيها جميعا سبيلا إلى القضاء على العصابات الصهيونية بسرعة . . وهو تبرير واه إذ من الثابت أنه أفضى للبرلمان - في جلسة سرية - بمعلومات غير دقيقة عن

خذي الاستعدادات والاعتمادات لهذه الحرب وكان متحمسا للدفاع عن الفكرة مما أدى الى موافقة كل من المجلسين على اعلان الحرب ضد اسرائيل .

واضح تماما أن النقراشي أراد تغطية الملك ، هذا بالإضافة الى احتمال يجب ألا ننغله وهو أنه يبدو أن النقراشي - ان لم يكن داعية للحرب - فقد رحب بها ورأى فيها فرصة لصرف أنظار الشعب عن مساوئ الحكم الداخلي ، وعن متاعبه ومطالبه ، والاتجاه الى الحروب لمثل هذا الهدف سياسة معروفة لجأت اليها الدول الدكتاتورية مرارا في التاريخ القديم والحديث .

على أي حال أعلنت الحرب ومضت في تطوراتها .. وبقي علينا استطلاع موقف الوفد ورئيسه منها وما لايسها من الأحداث ... وبأدى ذي بدء نشير الى صدور مرسوم باعلان الأحكام العرفية ابتداء من ١٥ مايو ١٩٤٨ وتعيين النقراشي حاكما عسكريا عاما .. وبالتالي لا تطلعنا الصحف الوفدية حينئذ باتجاه الوفد وموقفه إزاء الحرب وفلسطين .. الا أنه من ناحية أخرى لابد أن نشير الى تضامن الوفد في نداءاته السالفة الذكر ودعوته للدفاع عن عروبة فلسطين ووحدةها واستقلالها ، ثم انه قام بمد يد المساعدة لشعب فلسطين تبعا لامكانياته ، وتمثلت هذه المساعدة في دعوته الى جمع التبرعات من الشعب لمساعدة الثورة الفلسطينية .

ففي أحد اجتماعات الوفد (في ١٩٤٨/٣/٤) عرض النحاس مسألة التبرع لفلسطين ، وبين الظروف التي دعت الى ذلك ، ثم تألفت لجنة لهذا الغرض من محمود غنام ، وفؤاد سراج الدين ونجيب الهلالي ، وعلى زكي العرابي وعبد السلام فهمي جمعة . وفي اجتماع آخر للوفد في ١٩٤٨/٦/١٧ تناقش الأعضاء في

الظروف السياسية وفي مقدمتها مسيئتي السودنة والمسألة الفلسطينية وعلاج كل منهما كما أشرنا .

وقد سادت مصر في ذلك الوقت موجة عنيفة من الارهاب مست الوفد ورجاله وغيرهم من السياسة المصريين حينئذ . . وكانت هذه الموجة امتدادا لما سبقها من الأحداث عقب اقالة حكومة الوفد . . . فقد بدأت هذه الموجة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بمقتل الدكتور أحمد ماهر في فبراير ١٩٤٥ على النحو الذي سلف . وفي ديسمبر - من نفس العام - أقيمت قنبلة على سيارة النحاس ، لكنه لم يصب بسوء . . وإذا كان حسين توفيق قد فشل في القضاء على حياة رئيس الوفد فقد استطاع اغتيال أحد رجال الوفد البارزين آنذاك وهو « أمين عثمان » وكان ذلك في ٥ يناير ١٩٤٦ . .

ثم توالى مثل هذه الأحداث كإلقاء قنابل على المنشآت والانفجارات في القاهرة والاسكندرية وشملت إلقاء قنابل على الجنود البريطانيين . . توالى هذه الأحداث في عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ فلم تنقطع . . . ثم بلغت ذروتها في عام ١٩٤٨ ومازالت حكومة النكراشي قائمة والحرب دائرة في فلسطين . . فاغتيال أحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف مصر (٢٢ مارس ١٩٤٨) ، وفي ليلة ٢٥ ابريل من السنة نفسها حاول بعض الجناة نسف دار النحاس . . وتوالى الانفجارات مرة أخرى على امتداد العام حتى نوفمبر حيث هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس وأطلقت عليه الرصاص (*) وقد نجا النحاس أيضا من هذا الاعتداء . . ثم كان شهر ديسمبر وقد شهد أحداثا كانت استمرارا لهذه الموجة العنيفة من الاغتيالات والانفجارات فقد اغتيل اللواء سليم زكي

(★) نذكر لنا الأستاذ نؤاد سراج الدين انه كان مصاحبا للنحاس في تلك الليلة أثناء عودتهما من النابى السعدى ، كما أكد الأستاذ نؤاد ان الملك فاروق هو المسئول عن هذا الحادث .

حكمه دار العاصمة (٤ ديسمبر ١٩٤٨) ، وأصبح واضحا تماما أن معظم هذه الجرائم والاضطرابات قد دبرتها واشتركت فيها جماعة الإخوان المسلمين . . فقد اعتنق العنصر الارهابي في هذه الجماعة هذا الأسلوب الاجرامي منتهزا فرصة المد الثوري للشعب والاضطراب القائم في هذه الفترة كما انتهاز فرصة حرب فلسطين واشتراك هذه الجماعة فيها وتكديسها للأسلحة و . . الخ ، وتطلع هذا العنصر - كما تطلعت الجماعة كلها ومرشدها - الى اتخاذ هذا الأسلوب وسيلة لقلب نظام الحكم في البلاد . . وعندما تبين للنقراشي كل تلك المسائل أصبح لا منسوحة له عن القضاء عليها . . يقاضر أمرا عسكريا . في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جماعة الإخوان المسلمين . . فكان أن اغتالته الجماعة في ٢٨ ديسمبر من نفس السنة . . ويحسن بنا أن نحاول تبين موقف الوفد من جماعة الإخوان ، فقد كان الوفد ينظر اليها في البداية كهيئة دينية لا غبار عليها ويرحب بأعضائها كمسلمين ، الا أنه لم يكد مرشدها يعلن في أحاديثه أن الحكم يقترب من الإخوان حتى بدأ الوفد يسحب تأييده لها ولا يقرها على هذا الاتجاه ولا سيما عندما صاحبه العنف والاغتيال . . وكان للوفد - في هذه الفترة - موقفان مختلفان من الجماعة ، فتارة يعارض سياستها وتارة يلاطفها ويهادنها بناء على اتصالات كانت تجرى بين بعض القادة من الطرفين ، لدرجة أن فريقا من أعضاء الوفد دعا الى زيارة مقر الجماعة ، ولكن هذا الوثام كان - كما اشرنا - قبل الاتجاه الى الحكم والعنف . . ثم قام الوفد - بعد عودته الى الحكم في ١٩٥٠ - بالتخفيف من الإجراءات الحكومية التي كانت تتخذها حكومة النقراشي وعبد الهادي ضد الجماعة عقب حلها ، مع شرط الابتعاد عن السياسة والعنف .

عقب اغتيال النقراشي تجددت فكرة الائتلاف وتوحيد الصفوف ، حيث اتجهت السراي الى الرغبة في قيام وزارة ائتلافية باشتراك الوفد ، ويبدو في تصورنا أن الملك ومستشاريه قد اعتقدوا

إن اشراك الوفد في الحكم كفيل بتهذلة الأحوال التي كانت قد بلغت درجة كبيرة من السوء ، ومن ناحية أخرى يبدو أن الوفد كان يرغب في قبول اشتراكه في تلك الوزارة الائتلافية مؤقتا ، إلا أنه اشترط ألا يكون رئيسها ابراهيم عبد الهادي أو أى رئيس حزبي من الأحزاب غير الوفدية . . ولم تنجح المساعي لتحقيق هذه الفكرة . . فتألفت الوزارة برئاسة ابراهيم عبد الهادي (ديسمبر ١٩٤٨ - يوليو ١٩٤٩) . .

وزارة ابراهيم عبد الهادي :

لم يكد ابراهيم عبد الهادي يستقر في الحكم أسابيع حتى فوجيء الوفد برسالة الملك للفريق حيدر الى فؤاد سراج الدين برسالة مؤداها عرض الوزارة على الوفد (أى تأليف وزارة وفدية) خرفض النحاس قبول تأليف الوزارة في هذه الظروف .

على أى حال تألفت الوزارة السعدية لتواجه فترة قاسية وتجارب مريرة ورثت بعضها عن وزارة النقراشي ، وأضيفت اليها تجارب أقسى وأشد . كان الجيش مازال في فلسطين يعاني حالة سيئة من الانهيار والتدهور ولا سيما بعد تلك الصفقات المريعة للأسلحة الفاسدة التي زكمت برائعتها الأنوف في داخل الجيش وخارجه ، وكانت الحملة الصهيونية على مصر قد بلغت درجة كبيرة في صحافة العالم ، وجماهير الشعب نائرة متربصة ، وجماعة الاخوان مشردة تخضع لأقصى أنواع العنف وتضطرم بأشد أنواع اللهفة للانتقام . . وبالإضافة الى ذلك كله كانت الحالة الاقتصادية تتدهور ، ثم مصرع النقراشي في فناء وزارة الداخلية كان ماثلا في أذهان الحكومة . مواقف صعبة وتركبة مثقلة ما كان أخرى بابراهيم عبد الهادي أن يتجنبها فيرفض توليته الحكم طالبا من السراي أن ترد الأمور الى أوضاعها الصحيحة وتترك أغلبية الشعب تضطلع بها . . . لا شك

أنها سقطة وقع فيها كما وقع فيها غيره من رجال السياسة في مصر آنذاك ٠٠٠ ومهما يكن من أمر فقد ألف وزارته وسط هذا الخضم من المشاكل ، وراح ينكل بجماعة الاخوان من ناحية ، ويعمل على انهاء حرب فلسطين بعد أن تحقق من أنه لا فائدة منها ، وانتهت فصلا عمليات القتال بتوقيع الهدنة الدائمة بين المصريين واليهود في فبراير ١٩٤٩ . وحاولت الحكومة من ناحية أخرى أن تمضي في تنفيذ سياسة النقراشي من حيث تقوية البلاد داخليا ..

الا أنها لم تنجح في سياستها ، فقد مضت والخوف يحيط بها من كل جانب مما أدى الى وقوعها في عدة أخطاء كانت كلها تمثل اعتداء على الدستور والحريات والحقوق .. فرضسخت للسراي ورجالها فكان عبد الهادي أضعف الرؤساء السعديين في مواجهة الملك ، وشنت حملة من الاعتقالات والتعذيب ، ثم قررت مد الأحكام العرفية سنة أخرى رغم توقف المبارك في فلسطين ، وتبادت في استخدام هذا النظام في الاضطهاد واعداد الحريات ... الخ . باختصار جعلت الوزارة من نفسها سلطة بوليس لا أكثر ، ورغم ذلك فقد استمرت موجة القتل والارهاب في مد وجزر ٠٠ في يناير ١٩٤٩ حاولت عناصر من الاخوان نسف دار محكمة الاستئناف ، وفي فبراير اغتيل حسن البنا مرشد الاخوان .. وفي مايو شرعت جماعة من الاخوان في قتل ابراهيم عبد الهادي ..

وكان واضحا أنه قد بلغ السيل الزبي وأن الأخطاء في حق الدستور تنتقم لنفسها ، بينما الشعب يعاني أقسى ما يعانيه شعب من الخوف والقلق والاحساس بأن ارادته معطلة لا قيمة لها ، وأنه سجين قيوده ، وقد تاهت الأهداف الوطنية وسط هذه المحن ، واسرائيل دولة قامت رغم الدماء التي أريقت ، قصارى القول أن البلاد بلغت درجة تستحق الرثاء وأصبحت على حافة الجهاوية .. فأين صوت الوفد ؟ وهل نستطيع أن نتبينه وسط هذا الظلام

الكثيف الضارب أستاره هنا وهناك ؟ يبدو أن الظلام شمله هو الآخر ، فالأحكام العرفية سيف مسلط على رقاب الجميع فلا نثر على بيان أو نداء للوفد ، ثم يجب ألا نغفل ما أشرنا إليه من حيث أنه كان منصرفا في تلك الفترة الى تقوية صفوفه وتدعيم تنظيماته ولجأته وتوجيه جهوده لتغيير الحالة السياسية والنظام القائم آنذاك .. وقد علل البعض هذا الصمت بأن الوفديين كانوا في حيرة ازاء أحداث تلك الفترة ، اذ كانوا يخشون أن يشرف ابراهيم عبد الهادي على المعركة الانتخابية المقبلة فمحكم عليهم بخمسة سنوات أخرى بعيدين عن مقاعد الحكم ..

على أى حال كانت المأساة على وشك اسدال الستار عليها ، فبينما كان ابراهيم عبد الهادي ماضيا في خطته والصراع بين حزبي الحكومة قائما ، كانت هناك مساع تبذل لتحقيق فكرة قيام وزارة ائتلافية . واتفقت الأحزاب بما فيها الوفد على تأليف هذه الوزارة على أن تكون برئاسة رئيس محايد .. فاستقالت وزارة ابراهيم عبد الهادي في ٢٥ يوليو ١٩٤٩ .

وزارتا حسين سرى الائتلافية والحيادية :

ألف حسين سرى وزارة ائتلافية من الوفديين والسمعيين والأحرار الدستوريين والحزب الوطني ، والمستقلين .. والسؤال الذى يطرح نفسه هو : لماذا قبل الوفد - هذه المرة - الاشتراك في وزارة ائتلافية رغم رفضه لها في فترات سابقة ؟

يبدو أن فؤاد سراج الدين كان هو الدافع لذلك .. اذ أنه عول عقب اختياره سكرتيرا عاما للوفد في عام ١٩٤٨ على بذل جهوده السياسية لتغيير ذلك النظام القائم منذ أكتوبر ١٩٤٤ ، وأن يكون

هذا التغيير على أساس خل مجلس النواب القائم آنذاك ، وقد اتجه سراج الدين بجهوده لاقناع الملك بذلك التغيير وتشكيل وزارة محايطة لأجراء انتخابات نزيهة .

ومهما يكن من أمر الدافع لهذا التغيير فى سياسة الوفد فقد ارتضى الاشتراك فى وزارة حسين سرى الائتلافية ، رغبة منه فى التمهيد لأجراء الانتخابات . الا أنه سرعان ما دب الخلاف بين صفوف تلك الوزارة فتنازعت الأحزاب الممثلة فيها ، واشتد النزاع حول تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها ، فاستقال حسين سرى ليعيد تأليف الوزارة المحايطة . . وكان من الطبيعى أن يستقبل الوفد هذه الوزارة بالابتهاج حيث كان يدرك أن مهمتها محصورة فى إجراء الانتخابات وهو ما كان ينادى به الوفد - ولا يمل - منذ أقالته من الحكم فى ١٩٤٤ كما رأينا . . . وأجريت الانتخابات العامة لمجلس النواب (فى ٣ ، ١٠ يناير ١٩٥٠) ، وفاز الوفد فيها بالأغلبية . . ولأن نتيجة تلك الانتخابات قد تناولها الكثير بالشك ، فيلزم لنا أن نعرض لها بالتفصيل .

تضاربت الآراء حول أسباب هذا الفوز ودوافعه وردود الفعل له . لا سيما وقد قيل بأن حسين سرى لم يكن يخفى ميوله ضد الوفد ، وأنه حدث اتفاق بينه وبين القصر على إخراج نتائج انتخابية تحقق الموازنة بين جميع الأحزاب ، الأمر الذى أدى الى اشتداد الضغط الحكومى على مرشحي الوفد فى جميع الدوائر وصندوق تعليمات سرية الى رجال الإدارة يعلم تمكين الوفد من الحصول على الأغلبية ، بل ووضع قوائم بأسماء من يجب أنجاحه وأخرى بمن يجب إسقاطه من المرشحين .

ورغم كل ذلك فقد فاز الوفد ، ولابد أن هناك أسبابا لهذا الفوز ، وقد تضاربت الآراء ازامها كما أشرنا ... بادى ذى بدء يجب أن نشير الى أنه ازاء ما تجمع لدى الوفد من دلائل تنفيذ الخطة السابقة والشكاوى التى أنهاها اليه مرشحوه - خطب النحاس خطبة عنيفة ضد اجراءات الحكومة واتهمها فيها بتنفيذ خطة التوازن المتفق عليها - وكان يعنى بذلك السراى - والتى تهدف الى اضعاف النتيجة بالنسبة لمرشحي الوفد ، كما هدد بأنه اذا لم يحصل على الأغلبية فلن يشترك فى الحكم ولن يوافق على أية معاهدة تعقدها الحكومة .. ويبدو أن هذه الخطبة كان لها أثرها اذ خشيت الوزارة مغبة انكشاف خطتها فغيرت من سياستها وصرح حسين سرى بمراعاة واجب الحياد بين الأحزاب . لكن ذلك يطرح السؤال التالى : هل أفلت الزمام فلم تستطع وزارة الداخلية السيطرة على الانتخابات وبالتالى تعذر الاتفاق المعقود بين حسين سرى والقصر ففاز الوفد ؟ أم أن الفوز كان تعبيرا شعبيا عن رغبة الجماهير فى عودة حزب الوفد الى الحكم بصرف النظر عن أى اعتبار آخر لا شك لدينا أنها ارادة الجماهير أولا ، الا أن هناك عدة عوامل دفعت بتلك الارادة الى طريقها الصحيح هى : أولا : كانت الجماهير قد نشبت من نظام حكم الاقلية المستند الى القصر ، فلا شك أنه كان نظاما بغضبا منقطع الصلة الى حد كبير بالشعب ومعتمدا - فى أكثر الأحوال - على نفوذ السراى ، فكان أمرا طبيعيا أن يعيد الناخبون الحزب المناوئ للسراى ، لقد كان مجرد الاحساس بأن هذا المرشح أو ذاك الحزب ترضى عنه السراى أو تؤيده كافيا لأن ينصرف عنه الناخبون . وفى هذا الضوء يجب أن ننظر الى مركز الوفد لدى الشعب فى عام ١٩٥٠ ، فلا شك أن نجاحه فى تلك الآونة يختلف عن نجاحه فى الماضى . حقيقة أن نتيجة الانتخابات فى يناير ١٩٥٠ تسدل من حيث الظاهر على أن قوة الوفد بقيت كما كانت فى عامى ١٩٣٦ ، ١٩٤٢ ، ألا أنها فى الواقع وبالتحليل العميق لا تعطى

هذا الدليل ، فلا شك أن تحمس الشعب للوفد أخذ يضعف في
أواخر حكمه عام ١٩٤٤ ، ألا أن اقالته ثم تعاقب اخطاء حكومات
الأقلية في خلال تلك الخمسة سنوات - ولا سيما الفترة الأخيرة
منها - وخضوعها خضوعا مطلقا لنفوذ السراى ، ثم ما وقع فيها
من حوادث الارهاب والاعتقالات والضغط العنيف على الحريات
والخروج على مقتضى أحكام الدستور والنظام ، وما أذيع عن سلوك
رجال الحاشية واطغيان نفوذهم ، هذا بالإضافة الى تشوئ التيارات
الجديدة فى الراى العام ، كل هذا كان من شأنه أن يجعل الناخبين
يؤثرون للوفد ومرشحيه بأصصواتهم ، فقد كانوا لا يجدون أملا
ولا منفذا مما هم فيه من ضيق وكبت الا بالانتصار الى الحزب الذى
مهما تكن أخطاؤه فإنه كان أقرب الى قلوبهم من غيره . . هذا بالإضافة
الى عدة عوامل أخرى كان لها أثرها فى فوز الوفد ، فان الحكومة
رغم ما أشرنا اليه كانت تتمسك بخطتها المرسومة لتحقيق التوازن
الى أن جاء يوم الانتخاب فأقلت الزمام من يديها ، وذلك يرجع الى
عاملين : حماس الشعب ويقظته وصموده وعدم تمكنه لأى متلاعب
فى صناديق الانتخابات من تحقيق خطته . . ثم موقف قوات
البوليس ، فان معظمهم ان لم يكونوا جميعا قد وقفوا موقفا محايدا
فى تلك الانتخابات فلم يكونوا اداة طيبة فى تزييف ارادة الناخبين
أو الضغط عليهم .

وينهض البعض فى تفسير موقف رجال البوليس والادارة الى
أنهم كانوا حاقدين على حكومات الأقلية - ولا سيما حكومة النقراش
التي لم تستجب الى مطالبهم وكانت حازمة حيالهم ، الأمر الذى
أدى الى انتقامهم من خصوم الوفد - وأكثرهم من السعديين وحلفائهم
- فكانوا حربا عليهم فى الانتخابات . . على أى حال لابد من
التسليم بأن رجال البوليس والادارة كانت لهم اليد الطولى فى
انتصار الوفد ، الا أنه يبدو أن هناك أيد أخرى فعلت فعلها فى

هذا الانتصار . منها سقوط وزارة حسين سري الائتلافية على
 النجف الذي أشرنا إليه . فان سقوط ذاته كان دليلاً على قوة
 الوفد وتوقع فوزه في الانتخابات . ذلك لأن هذا السقوط كان
 تحقيقاً لرغبة الوفد ، فكانت الاستجابة لها - وسواء كانت بناء
 على شسبه اتفاق بين سري والوفد كما يذكر الرافض أو أنها
 استجابة لم يكن للوفد يد فيها كما نعتقد - فانها كانت توحى الى
 أنصار الجماهير بأن الوفد سيأخذ من الوزارة المحايدة
 قنطرة للعبور الى الحكم . ثم لا يجب أن تغفل ما قيل عن
 انضمام عناصر الإخوان المسلمين والشيوعيين الى معسكر الوفد .
 لكن هل كان هذا الانضمام يعني قيام علاقات عقائدية بين تلك
 العناصر والوفد أم كان مجرد أنها تكره السعديين وترغب في الانتقام
 منهم لما لحقهم على أيديهم من الاضطهاد - في حكومتى النجاشي
 وابراهيم عبد الهادي كما أشرنا - ؟ . فيما يتعلق بجماعة الإخوان
 هم بنا كيف كانت العلاقة بينهم وبين الوفد مذبذبة تخضع للظروف
 والمصالح الخاصة ، لكن يبدو أنهم كانوا يأملون الخير على يد
 حكومة وفدية ، فأثروا الوفد بانحيازهم اليه في الانتخابات . أما
 الشيوعيون فيبدو أنه قامت علاقات بينهم وبين الوفد ، وأنه كان
 هناك شبه اتفاق بينهم وبينه منذ عام ١٩٤٨ بل قبل ذلك .
 ويؤكد هذا ملاحظة أن العلاقات كانت تتوثق بينهم وبين الوفد
 حينما يكون الوفد خارج الحكم . الا أن الوفد ينفي وجود هذه
 العلاقة نفياً قاطعاً لا وهو في الحكم ولا هو خارجه . بل يؤكد أنه
 اذا كانت ثمة علاقة فهي « العداء على خط مستقيم » ، وأنه كان
 دائماً - وفي جميع مراحل السياسة - ضد الشيوعية وضد
 الشباب الوفديين الذين اتخذوا موقفهم السياسي استناداً اليها
 وحماسة لها ، فقد كان الوفد - كما يذكر غنم - يتوجس خيفة
 وشراً من موقفهم . . . ومنهماً يكن من أمر هذه العلاقات - وسواء
 كانت علاقات عقائدية بالنسبة لبعض عناصر وفدية أو علاقات

مرحلية بالنسبة لعناصر وفدية أخرى - فاننا نرجح أن الشيوعيين كان لهم دور في انتصار الوفد في الانتخابات ١٩٥٠ ، فلا شك أن تلك الانتخابات كانت دلالة قوية على تغلغل الاتجاه اليساري في الوفد .

هناك عامل آخر يشير اليه البعض باعتباره ذا أهمية في فوز الوفد في الانتخابات وهو التدخل البريطاني وذلك بطريق الإيحاء بالرغبة في عودة الوفد الى الحكم مما كان له أثره في اتجاه اليمين آنذاك ، بل وينسب البعض الى حد القول بأنه حدث لقاء بين تشرشل وايدن من جهة وحسين سرى من جهة أخرى في أواخر عام ١٩٤٩ أشارا فيه عليه بالعمل على انجاح الوفد في الانتخابات ، ثم يفسرون هذا التدخل بأن الحالة الداخلية كانت في تدهور مستمر وأن الحديث عن تنظيم المضباط الأحرار في داخل الجيش كان يزداد انتشارا ، فادى هذا الى قلق فاروق وجلفائه الانجليز وأدركوا أنه لا بد من عمل لاتقاء الكارثة فاستقر الرأي على إعادة النحاس الى الحكم عن طريق انتخابات حيادية كما حدث في عام ١٩٣٦ ٠٠ ويبدو أن هذا التفسير مضافا الى ما سبقه من التفسيرات من قبيل المحاولات لبث الشك في كيفية مجيء الوفد الى الحكم ، ولذلك فلا مندوحة من الرجوع الى بعض المصادر للتحقق ولنبدا بحسين سرى فنجد - فيما يتعلق باتهام خصوم الوفد له بأنه تأمر معه للحصول على الأغلبية - ينفي هذا الاتهام ويؤكد أنه فوجيء بالنتيجة ففهل ، ثم يتعرض لسالة التدخل البريطاني فينتفي حدوث أى اتصال معه بشأن ذلك .. وكذلك يدفع الوفد عن نفسه - بشدة - هذا الاتهام ويذكر أنه لم يطلب معونة الانجليز لانجاحه ، وأن طريقه الى النجاح كان الالتجاء الى الشعب أولا ، ثم متاهضة من كانوا يريدون اسقاطه سواء آكانت السراى أم الوزارة القائمة آنذاك ، ويستطرد الوفد في تدعيم وجهة نظره فيشير الى

نداءاته وقراراته الصادرة طوال الفترة من ١٩٤٤ الى ١٩٤٩ - والتي
أشربنا اليها - وكيف أنه حارب مشروع صدقي - بيغن وكل مشروعات
الدفاع المشترك وكل ما اقترحه الانجليز من خطط تدافع عن
مصالحهم في الشرق الأوسط ، ثم ان الانجليز كانوا يعلمون تماما
مدى صلابة الوفد في التمسك بأرائه السابقة ..

نخلص من هذا العرض لنؤكد حقيقة تاريخية وهي أن الوفد
لم يحاول أن يلجأ الى الانجليز لانجازه في انتخابات ١٩٥٠ ، ولكن
هذا النجاح كان مرجعه ارادة الشعب الذي آثر الوفد - دائما -
بثقتة ، لا لأنه كان يسير متقادا ورائه ، ولكن لأن الوفد - مهما كان
الرأى فيه - كان حزبا شعبيا أقرب الى مصالح الشعب وقلبه دون
غيره من الأحزاب .

على أي حال فاز الوفد في الانتخابات وحصل على الأغلبية
وأصبح لا مفر من أن يؤلف حكومته الجديدة - وهي حكومته الأخيرة
.. والتي هي مجال بحثنا في الفصل القادم .

الفصل التاسع

وزارة الوفد الأخيرة

(١٩٥٠ - ١٩٥٢)

حصل الوفد على الأغلبية في الانتخابات التي أجراها حسين سرى على النحو الذي مر بنا وبقي أن يؤلف حكومته الجديدة وهي التي كانت بمثابة التجربة الأخيرة أو حافة المنحدر أو مفترق الطرق والتي عاشت مصر في خلالها أياما تعد من أطول الأيام في تاريخها : أياما بيضاء ناصعة البياض كيوم إلغاء معاهدة ١٩٣٦ (٨٠ أكتوبر ١٩٥١) وأياما حمراء قارية مخضبة بالدماء كأيام معركة القنال التي أعقبت إلغاء المعاهدة ، ثم يوما أسودا حالك السواد يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ الذي فيه احترقت القاهرة وأسدل الستار على حكم الوفد .

وهذه الأيام بطولها وعمق أحداثها لم يمحط عنها اللثام بعد كما ينبغي بل مازالت رهينة سراديب التاريخ ، وسنحاول في هذه الدراسة - قدر ما سمحت لنا به الوثائق والمصادر - أن نبفض عنها تراب تلك السراديب .

ثم لنعد إلى مسرح الأحداث عقب فوز الوفد بالأغلبية في الانتخابات والاستعداد لتأليف وزارة وفدية جديدة ، ومن الثابت

حزب الوفد ج ٢ - ٢٤٩

لدينا ومن خلال استقراء معظم المصادر والمراجع أن القصر - وكان قد بلغ من التفكك والضعف والتخاذل ما بلغ - كان يخشى مواجهة الكتلة الشعبية المتمثلة في الوفد وبرلمانه القوى وهو موقف طبيعي منه يتمشى مع ماضى الصراع الطويل بينه وبين الوفد هذا بالإضافة الى أنه قد أدخل في روعه أن الوفد سوف يحول نظام الحكم الى نظام جمهورى ولا سيما بعد تقديم تلك التقارير السالف ذكرها ، فاشتد ذعره وخوفه وبالتالي كراهيته للوفد وللنحاس ، ولذلك فقد تردد - رغم الأغلبية التى حصل عليها الوفد - فى اسناد الوزارة اليه وفقا لأحكام الدستور وأخذ يتباحث مع مستشاريه فى مخرج لذلك . وكانت نتيجة مباحثاته أمران نجح فى أولهما بينما فشل فى الثانى . ٠٠ أما الأمر الأول فهو اختياره لحسين سرى رئيسا للديوان الملكى ، فقد استدعاه الملك - وهو مازال رئيسا للوزارة - عقب ظهور نتيجة الانتخابات وحصول الوفد على الأغلبية وطلب منه أن يكون رئيسا للديوان ، كما يذكر حسين سرى نفسه . . واختير فعلا لرئاسة الديوان فى ١٢ يناير ١٩٥٠ . أما الحل الثانى الذى ارتآه الملك فكان ابعاد مصطفى النحاس عن رئاسة الوزارة الوفدية ، وتكليف فؤاد سراج الدين بتشكيلها فيذكر حسين سرى أنه عرف أن اتفاقا جرى بين الملك وحسن يوسف على أن يكون فؤاد سراج الدين هو رئيس الوزارة الوفدية المقبلة بدلا من مصطفى النحاس . . وقد وضع هذا الحل ارضاء للملك الذى لم يكن يتصور أن يعود مصطفى النحاس رئيسا للوزارة . . ويؤيد رواية حسين سرى ما ذكره فؤاد سراج الدين حول محاولات القصر للاتصال به وعرض رئاسة الوزارة عليه (*) .

(*) الماضى الأستاذ فؤاد سراج الدين فى لقاءنا معه فى ١٩٦٨/٤/٩ م .
توضيح الاتصالات التى أجراها معه القصر حول هذه المسألة الشائكة . .

اذن كيف أرغم الملك على تكليف النحاس بتشكيل وزارة ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ؟ . قبل أن نجيب على هذا التساؤل ينبغي أن نشير الى أنه يبدو أن الملك ومستشاريه وقد رأوا أنه لا مناص من تأليف الوفد لوزارة جديدة فأرادوا القيام بمنورة هدفها تفتيت كيان الوفد باستمالة فؤاد سراج الدين سكرتيره العام واليد المحركة واغرائه برئاسة الوزارة ، لكن فؤاد - بذكائه - فوت عليهم هذه الفرصة . ثم تعود للإجابة على السؤال المطروح حول اضطرار الملك لتكليف النحاس بتشكيل الوزارة .

بالإضافة الى ما سبقته الإشارة اليه من حيث محاولة الملك مع سراج الدين لتأليف الوزارة ثم رفض سراج الدين تلك المساومات ، بالإضافة الى ذلك نجد هناك روايتين :

فيذكر حسين سري أنه اشترط لقبول منصب رئاسة الديوان أن يكون مصطفى النحاس هو رئيس الوزارة ، وأنه بذل جهدا كبيرا ووقتا طويلا في اقناع الملك بذلك « لأنه كان لا يريد النحاس رئيسا للوزارة مرة أخرى بعد أن فرضه عليه الانجليز في حادث ٤ فبراير » كما يذكر حسين سري .

أما الرواية الأخرى فتتلخص في أن الملك كان يزور كريم ثابت في منزله بجاردن سيتي القريب من منزل النحاس وسمع هناك المظاهرات وهم يتدفقون الى بيت النحاس : هتافات بحياة النحاس والوفد ، وكانت المظاهرات قوية وكبيرة ومرت كلها أمام منزل كريم ثابت في طريقها الى بيت النحاس وشاهدها الملك بنفسه من النافذة ، فرفض أخيرا لارادة الشعب وتنازل في تلك اللحظة عن معارضته في قيام النحاس بتشكيل الوزارة المنتظرة . ويبدو أن صحافة القصر أرادت أن تشارك في بث الرماد في العيون فتشيد أحيانا اليوم الى أنه « لا صحة » لما تردد في بعض الأوساط والدوائر من أن المثية متجهة الى اسناد رئاسة الوزارة الى علي زكي العراقي

أوفؤاد سراج الدين ، ولا صحة لما تردد من أن رفعة النحاس سيتولى الوزارة مدة ثلاثة شهور ثم يتركها لوفدى آخر ..

على أى حال كان لابد مما ليس منه بد ، ففى ١٢ يناير عام ١٩٥٠ قدم حسين سرى استقالة الوزارة فقبلت ، وفى اليوم نفسه عهد الملك الى النحاس بتأليف الوزارة ، كما عين حسين سرى رئيسا للديوان الملكى . واخذ النحاس فى تشكيل وزارته .. والواقع أن ملاسات هذا التشكيل وما أخذ عليه يستحق أن نقف عنده قليلا . فمن عيوب تأليف هذه الوزارة أنها لم تكن متجانسة فى تكوينها ، وإخذ عليها - كما يذكر رجال الوفد - عدم قصرها على الوفدين الصميمين فيها واختيار بعض من كانوا مجرد مشايخين للوفد .. وكان القصد من اختيارهم حجة الفن والاختصاص . ولذلك ستنشأ عدة جهات وتقوم خلافات فى رأى فى هذه الوزارة بسبب عدم التجانس . فما هى التيارات التى صاحبت تشكيل هذه الوزارة ؟ من الثابت لدينا أن فؤاد سراج الدين قد أسهم بنصيب كبير فى هذا التشكيل ، وهو لا ينكر تلك المساهمة اذ يذكر أنه عقب تكليف النحاس بتأليف الوزارة اتصل - بناء على تكليف النحاس والمشاورات معه - ببعض أعضاء الوفد البارزين - وطلب منهم مقابلة النحاس للمشاورة فى اختيار الوزارة الجديدة . الا أنه يبدو أن سراج الدين كان يرى تطعيم الوزارة بعناصر من الشباب ، بينما كان النحاس يرى قصرها على نفس أعضاء الوزارة الماضية (١٩٤٢ - ١٩٤٤) كعادته عند تأليف وزارة جديدة . واذا نظرنا فى تشكيل الوزارة نترك أن اتجاه سراج الدين فى ترشيح العناصر الفين منتسبة الى الوفد والتى ليست أعضاء فى الوفد قد ظهر بوضوح . فنجد - مثلا - أن ستة من أعضاء الوزارة لم يكونوا أعضاء لا فى الوفد ولا الهيئة الوفدية وقت تشكيلها . لكن الانصاف يقتضي أن نذكر أن هؤلاء الستة لم يكن فؤاد هو الذى ترشحهم جميعهم :

قطه حسين مثلا رشحه نجيب الهلال ، وزكى عبد المتعال لم يكن من اختيار سراج الدين ، وكذلك مرسى فرحات . ورغم أن محمود سليمان غنام يوافق على ما أخذ على فؤاد سراج الدين من حيث ترشيحه لبعض العناصر الغير وفدية بل والمعارضة للوفد المناصب الوزارة واغفال الوفدين العريقين ، الا أنه يبرئه من اختيار بعض الوزراء الذين أشيع أنهم من اختياره .

على أى حال يبدو أن المرجع الأخير فى تأليف الوزارة لم يكن الوفد أو النحاس وسراج الدين بمفردهما ، وانما كانت تتوره ظروف وملايسات أخرى . فقد حاولت السراى مثلا حذف بعض الأسماء كلها حسين بحجة أن أفكاره يسارية ، كما حاولت فرض بعض الأسماء كحيدر . وكذلك رفضت أن يجمع محمود سليمان غنام بين وزارتي التجارة والصناعة ، والتموين ، ورات أنه يجب أن يعين وزير غير حزبي لوزارة التموين ويفضل أن يكون مستشارا ، فكان أن اختير مرسى فرحات لها .

نخلص من كل هذا الى حقيقة عامة وهي أن تأليف وزارة الوفد الأخيرة ١٩٥٢/٥٠ صاحبه تيارات وأهواء خاصة ، وضمت أشتات متفرقة فى الآراء والمذاهب ، ولعل هذا كان انعكاسا لتنظيم الوفد القائم حينئذ . فقد أصبح الوفد فى أوائل عام ١٩٥٠ مؤلفا من أشخاص مختلفين تماما عن الأشخاص الذين تألف منهم فى عام ١٩١٩ ، بل ويكاد أن يكون مختلفا عنهم فى عام ١٩٣٦ كذلك ، فقد أخذ الوفد يحدد نفسه بإدخال عناصر جديدة ولا سيما عقب كل انقسام أو انشقاق حدث فى صفوفه . وهو ما أوضحناه فى مجال آخر من هذا البحث . وقد جرى الوفد أولا على أن تكون بعض هذه العناصر من النصف الثانى فى صفوف المجاهدين ، ولكنه خرج بالتدريج عن هذه القاعدة وضم أشخاصا راعى فى ضمهم أنهم أمتحاب

عصبيات أو ثراء أو نفوذ أو نشاط انتخابي دون اعتبار لماضي كفاحهم . . بل انه في انتخابات عام ١٩٥٠ رشح أشخاصا عرفوا بدرائهم الشديد للوفد وانضمامهم الى خصومه في كثير من المراحل السابقة . ولا شك أن هذا كان اتجاها جديدا لم يألفه الوفد من قبل ، ولكنه حدث بفعل دخول بعض العناصر التي أشرنا اليها وتسربها الى كيان الوفد الأصلي ، فمادام الأمر قد تحول الى مجرد ضم أشخاص لفائدتهم الانتخابية أو لنفوذهم وجاههم لم يصبح غريبا أن يتسرب الى الصفوف التالية أشخاص لا صلة لهم بالوفد من حيث الاتجاه والفكر والطبقة .

على أي حال تسلم النحاس زمام الحكم وحوله تلك المجموعة المتنافرة من الوزراء الأمر الذي سيؤدي الى كثير من التصديلات والخلافات في صفوف الوزراء في المستقبل .

ويبدو أنه في الوقت الذي كان فيه القصر يرتعد من الوفد ويتوجس الشر منه كان الوفد يفكر في سياسة أخرى تتلخص في مسالة القصر ومهادنته وإثبات الولاء له ، فقد أجمعت كل المراجع والمصادر حتى الوفدية على أن الوفد اتخذ من سياسة المسالة والمهادنة مع الملك - ومنذ اليوم الأول - طريقا له ، الا أن كلا منها ذهب مذهباً مختلفاً في تبرير تلك السياسة وتفسيرها .

يقرر الوفد هذه السياسة بأن النحاس باشا أراد أن يبعد عن فكرة الملك ما استقر فيه من آراء غير صحيحة من حيث أنه يريد إسقاط حكمه وتغييره الى نظام جمهوري كما أشرنا ، ومن ناحية أخرى ادخال الطمأنينة في نفس الملك وإبعاد سوء الظن عن الوفد لكي يبدأ عهد يستريح فيه الشعب من الملك ومؤامراته ضد الوفد ؛ أي أن الوفد كان يهدف الى مجاملة الملك هذه المرة بالذات من حيث

ارضاء طلباته وتنفيذ ما يستطيع منها والتظاهر بمحاولة تنفيذ ما لا يستطيع مع السعى في الحفاء - وفي نفس الوقت - لاحتياط المطلوب كما فعل في تشريعات الصحافة على النحو الذى سنتأوله فى موضعه، تبرير آخر أو دافع آخر لسياسة المهادنة وهو الرغبة فى إلغاء المعاهدة . اذ كان الوفد قد عول على التخلص من معاهدة ١٩٣٦ وآثارها . ولما كان الوفد يدرك من خلال تجاربه السابقة أن الملك يسارع فى قبول الطلبات الانجليزية التى ترفضها الوزارة الوفدية ، فقد خشى أن يتبع الملك فى إلغاء المعاهدة هذه الخطوة ومن ثم اتخذ هذا الأسلوب اللين الذى يتفق مع عقلية الملك ، ومن ناحية أخرى كان الوفد يدرك أن الملك لن يرضى عن هذه الخطوة ، ولما كان لا يجرؤ على اقالة الوزارة بسبب محاربتها الانجليز فإنه سيمهد الى انتهاز أى أزمة داخلية لاجراء الوزارة وتقويت فرصة إلغاء المعاهدة ، لذلك قرر الوفد ألا يثير أى أزمة داخلية مهما كان الثمن ابتغاء لتحقيق الهدف الأكبر وهو إلغاء المعاهدة . أى أن الوفد كان فى اتخاذ سياسة المهادنة مع السراى يسعى وراء كسب آخر أهم وأخطر . وقد اعترف بذلك النحاس نفسه فقال « لقد عملت كل ما أستطيع لاصلاح الحال ، ثم سألته حينما كنت أظن أن فى المسألة كسبا للبلاد ولو بمضى الشئ . . . » .

ورغم اعتقادنا بصحة هذا التبرير وقيمه وأنه كان فى حساب الوفد وهو يتراجع أمام الملك - كما يذكر أحمد بهاء الدين - الا أننا نجد أن هذا التبرير نفسه دليل قاطع على التغير الذى أصاب الوفد والضعف الذى حل به . . اذ يبدو أن زعماء أو بعضهم اعتقدوا أن سياسة الملاينة مع السراى تكفل لهم البقاء فى الحكم وأن الشعب وحده ليس معتمدا كافيا ، كان منطلق الوفد فى هذه المهادنة أنه لم يحكم طوال المرحلة الدستورية سوى سنوات قليلة رغم أنه

صاحب الاغلبية الشعبية ، وكان يطرد من الحكم بالاقالة فعمل على تجنبها هذه المرة ..

ولا شك أن هذا خطأ وقع فيه الوفد إذ كان بإمكانه - لو أراد - أن يرتبط بالجمهير وبالرأى العام ارتباطا قويا وأن ينبذ هذه الجماهير بلباقة الى الخطر الذي يتهدد القضية الوطنية من الملك لا سيما وأن تلك الجماهير كانت مهياة لتقبل هذه الحقيقة بل وكانت تعبها وتذكرها ، وبالتالي كان يجب على الوفد أن يرفع قى وجه القصر سلاح الحرب كعادته بدلا من تلويحه له بفصن الزيثون . لكن السؤال الهام الذى يطرح نفسه : هل كان الوفد على يقين بأن تلك الجماهير سوف تهبط نائرة مزمجرة من خلفه فى وجه الملك اذا ما وقف يعرقل خطواتها فى طريق القضية الوطنية أو قضية الدستور ؟ الواقع أن ذلك كان حلما لم يطف بخيال الوفد .. وقد أدركنا بما لا يدع مجالا للشك ومن خلال المصادر الحية (*) واستقراء الاحداث أن الوفد لم يكن يخصب أن الشعب وحده كاف للاعتماد عليه فى الملمات . ومن هذه الحقيقة نستطيع أن نفهم مثلا لماذا لم يعلن الوفد النظام الجمهورى رغم اعتقاده فى فساد الملك والنظام الملكى ويأسه من اصلاحهما .

ولنعد الى سياسة المهادنة التى اتهم الوفد بها ازاء القصر والتي ستتخذ صورا عديدة سنراها واضحة فى تلك الفترة .. وقد تركزت كل الآراء حول فؤاد سراج الدين واعتبرته رائدا لتلك السياسة بين الوفد والقصر .. ولذلك فانه ينبغى أن نفند وجهة نظره التى تتلخص فى أنه « اذا كان القصد من هذا الاتهام هو أن المهادنة المزعومة كانت على حساب الأمة أو حساب مصالحها أو على

(*) المصادر الحية تعنى رجال الوفد الذين عاشوا هذه الاحداث التاريخية مثل الاساتذة : لؤاد سراج الدين ، محمود غنام عبد الفتاح حسن ، د . محمد صلاح الدين ، ابراهيم قرج وغيرهم .

حساب الدستور أو القانون ، فإنه اتهام كاذب ودعوة باطلة لم ولن ينهض على صحتها دليل واحدة . . . ثم يحاول فؤاد أن يبرر تلك السياسة فينعي على الأحزاب الأخرى أنها لم تتولى الحكم مرة واحدة في البلاد وعند قيام الحياة البرلمانية عام ١٩٢٤ إلا بإرادة القصر وحده وبتأييده ضد إرادة الأمة ورغبتها ، وكانت هذه الأحزاب وحكوماتها أداة طيعة في يد الملك ترضخ لمشيئته في كل أمر ، لأنها بدون هذا الرضوخ لن تبقى في الحكم يوما واحدا ، والدليل على ذلك أن هذه الأحزاب حكمت مضر منذ عام ١٩٢٤ - ١٩٥٢ حوالي اثنان وعشرين عاما في حين كانت مدة حكم الوفد لا تزيد على سبع سنوات وعلى دفعات كثيرة رغم ما كان له من أغلبية شعبية ورغم برلماناته . . . وكان سبيل حكم هذه الأقليات هو الاعتداء على الدستور وأحكامه وحل البرلمانات المنتخبة انتخابا صحيحا وتزييف إرادة الأمة بإجراء انتخابات مزيفة . والتاريخ مليء بجانب الرضوخ للملك وتنفيذ مشيئته من الأقليات بندايات الوفد واستجابات أعضائه إبان وجوده في المعارضة . .

وينقضي الوفد في توضيح وجهة نظره فيذكر أنه لم يكن في حاجة إلى مهادنة الملك أو مصالحته على حساب الأمة أو الدستور إذ لم يتولى الحكم مرة واحدة في تاريخه بإرادة الملك إنما جاء كل مرة إلى الحكم بإرادة الشعب وبعد معارك مريرة مع القصر والانجليز وأحزاب الأقليات ، فهو من ناحية المنطق لم يكن في حاجة لهذه السياسة المدعاة . أن القول بأن الوفد قد لان للسراى وهادنها وإن ذلك يزجج إلى سراج الدين فيه تجن على الوفد وعليه ، حقا أنه كان لفؤاد صلات وثيقة برجال السراى ، ولكنه ما كان يقصد بتلك الصلات سوى تسوية أمور الخلاف بين الملك والنحاس بالذات والوفد بصفة عامة ولا سيما أن النظام في ذلك الوقت كان يقضى بأن جدول الأعمال في مجلس الوزراء يرسل إلى السراى لمجرد

العلم ، فكانت تدخل أنفها في أتفه الأمور وتعلق بما يشاء لها من التخليق مما كان يثير المنازعات بين رئيس الوزراء والسراى ويخلق المشاكل بينهما .. فكانت مهمة فؤاد سراج الدين - كما يذكر غنام - تهدئة حدة هذه المنازعات وتبادل الرأى فى إيجاد الحلول لها ، ومن هنا جاءت فكرة التهاون مع السراى عن طريق سراج الدين . أى أن الأمر يتلخص فى أنه إذا كان بالإمكان حل المشاكل بالطرق الودية السياسية بحيث لا تضر بحقوق البلاد فلا مانع من ذلك وهو ما يسمى بالتهادن ، وليس فيه ما يعيب الوفد إذا ما أريد استقرار الحكم بدلا من القلقة وصب جام الغضب على الشعب والعنف معه .

ويمضى الوفد فى توضيح وجهة نظره فيسوق عدة أمثلة للخلافات الشديدة بين حكومته والقصر والتي تقوم دليلا على علم صحة دعوى المهادنة ، فقد رفضت الوزارة مثلا - دخول كريم ثابت عضوا فيها رغم الحاج الملك بذلك ، كما رفضت تعيين الفريق حيدر وزيراً للحربية . كما رفضت تعيين اسماعيل شيرين - زوج شقيقة الملك - محافظاً للقاهرة . ليس ذلك فقط بل أمرت الحكومة بتحقيق موضوع الأسلحة الفاسدة بمعرفة النيابة العامة ، وسار التحقيق فى مجراه الطبيعى وزودت الحكومة النائب العام اذ ذاك بكل السلطات التي تمكنه من اجراء تحقيقه على أكمل وجه وطلب منه وزير العدل أن يسير فى هذا التحقيق بدقة وسرعة وألا يجعل لأى اعتبار يتصل بأى شخص مهما كان مركزه يقف فى سبيل سير التحقيق على وجهه الصحيح ، بل وألقى البوليس القبض على أدمون جهلان فى القصر الملكى وقدمه للنائب العام للتحقيق معه .

ولعله من المناسب هنا أن نشير الى أن تحقيقات الأسلحة الفاسدة كانت من الأمور التي أخذت على حكومة الوفد حينما وقف فؤاد سراج الدين ومصطفى نصرت يدافعان فى مجلس الشيوخ عن

« المتهمين الكبار ويتلقيان اللعنات فى وجهيهما حتى لا تنهبا الى
المتهم الاول فاروق ، وكان مصطفى مرعى قد قدم استجوابا عن
بعض تلك المسائل ، فكان جواب حكومة الوفد ان استصدرت ثلاثة
مراسيم فى ١٧ يونيو عام ١٩٥٠ باخراج عدد كبير من الشيوخ
المعارضين وباسقاط رئاسة محمد حسين هيكل للمجلس وابداله
بملى زكى العرابى . ولا شك انه خطأ تردت فيه الحكومة اذ انه
لا يجوز دستوريا للسلطة التنفيذية اسقاط عضوية أى عضو
بمجلس الشيوخ ، فان هذا الحق موكول الى المجلس ذاته .

وقد اتهمت المعارضة والصحافة الحكومة بأنها تدافع عن
تصرفات رجال الحاشية والقصر وأشجارت الى فؤاد سراج الدين
بالبذات ولذلك فانه يتخذ من مسألة القبض على آدمون جهلان دليلا
ينفى به سيامية المهادنة مع السراى ، فيذكر أن رجال المعارضة
فى مجلس الشيوخ وفى صحف المعارضة كانت تلمح دائما الى
وجود صلة بين رجال الملك وموضوع الأسلحة الفاسدة ، فكيف
يتأتى لحكومة الوفد - اذا كانت حريصة على مهادنة الملك -
أن تفتح هذا الباب وتامر بالتحقيق فى هذه القضية وتمنع
النائب العام سلطات مطلقة وتقوم بتنفيذ قراراته حتى يصل
الأمر الى القبض على أحد رجال الملك المقربين داخل القصر الملكى ؟

ويمضى الوفد فى نفى اتهام سياسة المسألة مع القصر ويدلل
على ذلك بعدد من الوقائع لا يتسع البحث لايرادها جميعا لكن
أهم تلك الوقائع هى مسألة المظاهرات العنيفة التى قامت فى القاهرة
والاسكندرية من طلاب الجامعات وكانت هتافاتهم موجهة ضد الملك
وخرجت على حد المؤلف . ومما يقطع بعلم وجود تلك
السياسة - على حد زعم الوفد - أنه لم ينعم على أى وزير بأى
تيشان مع أن قائمة الانعامات التى صدرت بمناسبة ولى العهد شملت
المثالث ، ثم ان الدليل القاطع - كما يذكر سراج الدين - هو نفس

اقالة حكومة الوفد في ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، فكيف يقبل الملك حكومة تهادنه وتنفذ له رغباته ؟ وحتى لو فرضنا جدلا أنه اضطر تجتنب ضغط الانجليز الى هذه الاقالة لجأت عباراتها خلوا من عبارات التحريض والتعريض بكفاية الوزارة في القيام باعباء الحكم كما سنرى ولما أصر على حل مجلس النواب وتشريد أغليبيته الوفدية إصرارا وصل الى حد اخراج على ماهر من الحكم بعد شهر من توليه الوزارة لأنه رفض حل هذا المجلس كما رفض اتباع سياسة التتكيل بالوفد والوفديين ، وهي السياسة التي نفذها نجيب الهلالي في وزارته التي ألفها بعد على ماهر . ثم اذا كان سراج الدين هو رائد التهادنة فلماذا أشار الملك علي الهلالي بتحديد اقامته ؟

والواقع أن الباحث ليسمر بالحيرة ازاء هذا الاتهام بالمسألة الموجهة الى الحكومة عامة وسراج الدين خاصة فانه بصرف النظر عما ساقه فؤاد من الأدلة التي تدحض هذا الاتهام ، وبالأضافة الى ما أشرنا اليه من الوقائع والخلافات بين سراج الدين من ناحية والملك من ناحية أخرى والتي حدثت في وزارة ٤٢ - ١٩٤٤ لمصر أنه كانت هناك كراهية خفية بينهما لا تتفق وهذا الاتهام . وقد أشار كريم ثابت صراحة الى تلك الحقيقة إبان محاكمته .

ورغم هذه الحقيقة فاننا نجد فؤاد يقرر أنه ليس من مهمة أي حكومة ولا من واجبها ولا مما يكفل تحقيق الصالح العام أن تخاصم الملك وهو بحكم الدستور سلطة لها اختصاصات وتستطيع اقامة المراقيل للحكومة بل ينبغي أن يقوم التفاهم والتعاون بينهما لضمان حسن سير العمل ... الخ .

وكذلك كان الوفد وحكوماته السابقة قبل حكومة ١٩٥٠ يتعرضان لهجوم شديد وحملات متواصلة من المعارضة والصحافة وبعض الكتاب على النحو الذي أشرنا اليه ، كانت كلها تتهم الوفد

رئيسه وحكوماته بعدم الولاء للعرش وللجالس عليه ويختلفون
الوقائع الكاذبة في سبيل اثبات هذه الدعوى . فلما كانت حكومة
الوفد الأخيرة : هل كان مطنوبا منها خلق المشاكل مع الملك وافتعال
الازمات معه حتى يقال أنها لم تغير سياستها نحو العرش ؟

لقد وضعت الحكومة نصب عينيها هدفا معينا وهو الوصول
مع الانجليز الى حل نهائى فى مسألتى الجلاء والوحدة مع السودان
أو إلغاء المعاهدة من جانب مصر ولذلك رأت أن تتجاوز عن بعض
الهتات والتصرفات للملك فى سبيل تحقيق هذا الهدف الأهم .

نخلص من كل هذا الى أن الوفد يرفض اتهام المهادنة والمساومة
مع الملك ويعتقد أنه لا أساس لهذا الاتهام ، الا أنه لا شك محاولة
منه للتبرير والدفاع يهدمها بعض الأحداث والوقائع التى تنهض
دليلا على وجود تلك السياسة . فلا شك أن الوزارة تردت فى
بعض الأمور التى اعتبرها البعض مهادنة أو مساومة مع السراى ،
كما جلت - مثلا - فى تشريعات الصحافة . وذلك حينما ثار
الملك على الوزارة وأصدرها بضرورة اغلاق الصحف التى تهاجمه
فى أواخر عام ١٩٥١ . فقد طلب الملك من النحاس وسراج الدين
اغلاق تلك الصحف ، ثم اجتمعت الوزارة وأوعزت الى النائب الوفدى
اسطفان باسبيل بتقديم هذه التشريعات ، وتظاهرت بأنها مهمة
باقزارها بينما أوعزت فى الوقت نفسه الى الصحافة الوفدية والنواب
الوفديين بمهاجمتها ورفض الموافقة عليها .

على أى حال سحبت هذه التشريعات تحت ضغط الزاى العام
بالاضافة الى أن الحكومة لم تكن راضية عنها فى قرارة نفسها .
ولا سيما بعض الوزراء كالكتور محمد صلاح الدين . وكانت
المسألة الثانية التى وضعت فى قائمة الاتهام للحكومة بمسألة
القصر : اعتداؤها على استقلال القضاء . إذ طلبت فى أواخر يناير

١٩٥٠ من الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة أن يستقيل من منصبه بحجة أنه كان قبل ذلك وزيرا حزبيا . وثارت أزمة حتى فى داخل الوزارة نفسها ، وذهب بعض الوسطاء لاقناع السنهورى بقبول أى منصب آخر فى الدولة غير منصب رئيس مجلس الدولة قرفض . وقد اختلفت الآراء حول أسباب تلك الأزمة فبعضها يرى أن السبب الحقيقى لمحاولة اقضاء السنهورى هو رغبة الوزارة فى تعيين أحد أنصارها مكانه . ويرى بعضها الآخر أن السبب يكمن فى ضغط الملك على الحكومة لتقييد سلطات المجلس . ويرجع البعض الآخر الأزمة الى خصومة قائمة بين طه حسين وحامده زكى من جهة والسنهورى من جهة أخرى .

على أى حال ومهما كان الدافع فانه يبدو أن الحكومة كانت ترغب فى أن تستريح من إحدى العقبات التى كانت تحس بها فى طريقها ، فعزمت على إخراج السنهورى ، الا أنها لم تنجح ، فعدلت مؤقتا عن العبث باستقلال مجلس الدولة . ونقول مؤقتا لأن محاولة أخرى حدثت فى سبتمبر عام ١٩٥١ كان هدفها إصدار مرسوم بإلغاء مجلس الدولة عقابا له على أحكامه . وكانت رغبة الملك . الا أن مجلس الوزراء انقسم على نفسه وتآزمت الخلافات بين الوزراء ، الأمر الذى أدى الى قبح هذه المحاولة التى أريد بها إرضاء الملك . وهكذا نجد أن الحكومة كانت تحاول أن تظهر للملك أنها تحقق رغباته وفى نفس الوقت تحاول أن تثير الرأى العام وبعض التيارات فى الوفد نفسه ضد تلك الرغبات ، ولعل من المناسب هنا أن نشير الى أن السخط على الحكومة الوفدية جراء محاولاتها تحقيق رغبات السراى لم يكن صادرا - كالعادة - من صفوف أحزاب المعارضة وصحافتها فقط ، بل انه شمل بعض القطاعات فى صفوف الوفد نفسه ، فازداد الجناح المناوىء للقيادة وجمع حوله الأنصار ، ولأول مرة فى تاريخ الوفد نجد أن المساجلات

بين أعضائه تأخذ طريقها الى النشر في مقالات تحمل على سياسة الوفد وتصيبيها بما يشبه وخز الاير من وفدين لا شك في آمااتهم وماضيهم : كالدكتور محمد منصور وعزيز فهمي . ولعل هذه المساجلات والتيارات التي أخذت تموج في صفوف منظمات الوفد وهيئاته ولجانه والتي برزت كأوضح ما تكون في خلال تلك الفترة هي التي أدت الى أن نعتبره انفصالا أو تصدعا في صفوف الوفد وانقسامها الى عدة أجنحة : يمينية ويسارية ومعتدلة وذلك على النحو الذي فصلناه في تناولنا للتنظيم الحزبي .

على أى حال كانت الوزارة الوفدية فسيحة الصبر لتلك الاتجاهات الحرة القوية وترد على بعضها بحق وتراعى ظروف الملك في البعض الآخر . وهكذا كانت سياسة الوزارة تجاه السراى ودعوى المهادنة فكيف كانت سياستها في الداخل والخارج ؟

نستطيع أن نتبين الخطوط العامة لهذه السياسة من خطاب العرش الذي ألقاه النحاس في ١٦ يناير ١٩٥٠ ، فقد أعلن أن وزارته ستبذل أصدق الجهود لاتمام الجلاء عن وادى النيل بشطريه وصون وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث واعتداء . وكذلك توطيد علاقات الود والتفاهم مع جميع الدول على قدم المساواة وصون السلام العالمى . وتدعيم الجامعة العربية بما يحقق رغبات شعوبها ، وتأييد الجهود التي تبذلها الأمم المهضومة للظفر بحريتها . كان هذا برنامج الوزارة ازاء الخارج ، فماذا عن برنامجها في الداخل ؟ أعلنت الوزارة في خطاب العرش عن الغاء الأحكام العرفية فورا والافراج عن المعتقلين والغاء الرقابة على الصحف ، وانشاء وزارة للإقتصاد الوطنى للإشراف على انماء الثورة القومية . كما أعلنت عن تصنيع البلاد وكهبة خزان أسوان والعناية بالاقتصاد الزراعى . ووضع سياسة تعليمية شعبية وتحقيق مجانية التعليم الكاملة فورا

في المدارس الابتدائية والثانوية والفنية ، ورعاية التعليم الجامعي والعالي والعناية بالأزهر ، وتوفير وسائل الوقاية والعلاج لجميع المواطنين ، وإنشاء وزارة للشئون البلدية والقروية . . . الخ .

هذه هي الخطوط العامة التي رسمتها حكومة الوفد لنفسها في خطاب العرش الأول ، فكيف مضت في تنفيذ تلك الخطوط وهذه السياسة ؟ وهل استطاعت تحقيقها كلها ؟ وما هي العقبات التي صادقتها في طريقها .

ولنبداً أولاً باستعراض ما تم على الصعيد الداخلي . . .

السياسة الداخلية :

بادئ ذي بدء لابد من تقرير حقيقة وهي أن الاتجاه الشعبي بدأ واضحاً إلى حد ما في حكم الوفد في وزارته الأخيرة ، وقد تمثل ذلك في اصلاحاته الداخلية وتشريعاته الاجتماعية والاقتصادية التي تستشير اليها بالتفصيل بعد قليل ، الا أننا يجب أن نقرر أن تلك الاصلاحات والتشريعات لم تكن منبعثة عن نظرية متكاملة من نظريات الحكم الاقتصادية بقدر ما كان صدورها متأثراً باتجاه أنصار الوفد وكثرة عددهم ، وتمثيلهم لطبقات متعددة . وتطبيقاً لهذا ومن خلال مراجعة القوانين والتشريعات والاتجاهات التي بدت في حكومة الوفد الأخيرة ، نجد أن بعضها كان ينحوي نحو اشتراكيا محضاً ، بينما نجد أن بعضها الآخر كان يصطبغ بالصبغة الرأسمالية الخالصة . والواقع أنه لا غرابة في هذا التناقض بالنسبة لحزب الوفد الذي جمع عدة مصالح متناقضة . والذي كان يحاول إرضاء كل الطبقات لتظل له شعبيته . وإذا قلنا أن الحكومة اتخذت بعض الاتجاهات الاشتراكية استطعنا أن ندرك صهيوبة ذلك الاتجاه في الوقت الذي « كان الانجليز يصرون على ألا تحدث في مصر أي دعابة

اشتراكية لأنهم يعرفون أن الاشتراكية هي الحمض الذي يكشف عن زيف الاستعمار ويوضح جرائمه ... ومن مظاهر هذه الاتجاهات الاشتراكية تقرير مجانية التعليم الثانوى ، والتوصع فى مجانية التعليم العالى والجامعى تمهيدا لجعله كله بالمجان ، الا أنه تردد يومئذ فى عام ١٩٥٠ أن مجانية التعليم الثانوى والفنى لم تكن جزءا من سياسة الحكومة الوفدية التى كان بعض وزرائها من كبار الاقطاعيين مثل فؤاد سراج الدين قائد الجناح اليمينى فى الحزب - كما قيل أن طه حسين ورط الحكومة الوفدية فى برنامج مجانية التعليم بأن انتهز فرصة اجتماع من الاجتماعات (كان فى المنصورة) وخطب فيه مناديا بأن العلم كالماء والهواء وينبغى أن يوزع بالمجان على جماهير الشعب ثم أضاف « ولقد وعدنى صديقى فؤاد سراج الدين وزير المالية بتدبير المال اللازم لتحقيق مجانية التعليم » وأنه - أى طه حسين - وضع بذلك وزير المالية والوزارة كلها أمام الأمر الواقع ... الخ ، ورغم ما يذكره فؤاد سراج الدين من حيث أنه وضع إقتراح مجانية التعليم فقد ارتبطت هذه المجانية بطه حسين الذى أنشأ جامعة عين شمس ، ووضع نواة جامعة أسيوط كما شرع عن طريق جمع التبرعات فى انشاء جامعة المنصورة ، كما أنه تبنى برنامجا قوميا لتوحيد نظام التعليم فى المرحلة الأولى ، كما فتح آلاف الفصول الابتدائية فانتشر التعليم بفضلها الى حد كبير .

وانتهجت وزارة الوفد سياسة اقتصادية فانشأت وزارة الاقتصاد ، كما عملت على مضاعفة الضريبة العقارية على الاطيان الزراعية ١٠٠٪ فازدادت حصيلتها السنوية من ٧ ملايين جنيه الى نحو ١٥ مليون جنيه . وكذلك عدلت جميع فئات الضرائب الأخرى فرفعتها بالنسبة للشرائح العليا أى أصحاب الدخل المرتفع . وامتدادا لسياسة حكومة الوفد ازاء المحصول الرئيسى وهو القطن فقد قاومت

خملة نزولية مصطنعة حماية لحقوق المزارعين والفلاحين والمنتجين وبالتالي حماية للاقتصاد القومي ، فارتفعت أسعار القطن إلى رقم قياسي الأمر الذي أدى إلى تقوية سعر العملة المصرية في أسواق العالم . وقد أدت هذه السياسة القطنية إلى إدخال ١٦٥ مليون جنيه عملة صعبة للبلاد ثمنا لما صدرته مصر من القطن في الفترة من سبتمبر ١٩٥١ إلى يناير ١٩٥٢ ، وهو رقم قياسي لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر كما أمكن بهذه الأسعار العالية للقطن تصدير نحو ٨٠٪ من محصول ذلك الموسم .

ولم تهمل الحكومة في تنفيذ سياستها الداخلية الاهتمام بطوائف الموظفين ، فوضعت كادرا جديدا للموظفين يحقق لهم الانصاف ويرفع من مستواهم ، كما أنشأت ديوان الموظفين .

ومن صور الاتجاه الشعبي في سياسة الحكومة انشائها وزارة جديدة للشئون البلدية والقروية وأخير أول وزير لها الأستاذ إبراهيم فرج ، كما أنشأت مشروع تعميم المياه النقية للشرب في القرى في فترة معينة من الوقت . كما اهتمت الحكومة بإشاعة الأمن والاستقرار في أنحاء البلاد فانخفض عدد الحوادث الجنائية إلى أرقام قياسية . . . كذلك والت الحكومة اهتمامها بطبقات العمال جريا على سياستها في الوزارتين الماضيتين بل لعلها في هذه الوزارة الأخيرة قد تفوقت على نفسها في موقفها إزاء العمال في القنال الذين تركوا القاعدة بدافع وطنيتهم على أثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وكما حاولت الحكومة أن تحل المشكلة الزراعية وتعالج مشكلة الأرض ، فأعلن وزير الشئون الاجتماعية في سبتمبر ١٩٥٠ أن في نيته أن يقدم للبرلمان مشروع قانون لزيادة عدد صغار الملاك ، وذلك ببيع الأراضي التي تم استصلاحها وبناء قرى جديدة ، وبيع الأراضي الموقوفة لأغراض البر ، وفرض ضريبة تصاعدية على الأراضي الزراعية

ووضع حد أدنى للأجور ٠٠ وإذا كان قد حيل دون تنفيذ بعض هذه
 المشروعات ، إلا أن الحكومة قامت في مايو ١٩٥١ بتوزيع نحو ألف
 فدان على الفلاحين ، كما وعدت بتوزيع مساحات أخرى خلال عام
 ١٩٥٢ . كما فرضت الحكومة في سبتمبر ١٩٥٠ ضريبة على
 إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية وغير التجارية
 والصناعية وعلى كسب العمل ، كما فرضت في ١١ سبتمبر ١٩٥٠
 ضريبة إضافية على الأرباح التجارية والصناعية الأمر الذي يقطع
 بأن الحكومة الوفدية لم تكن تمثل الرأسمالية القومية ، وإنما كانت
 تمثل كبار الملاك الزراعيين الذين يحرمون الفلاحين من الأرض وفي
 نفس الوقت لا يرفضون الاستجابة لبعض مطالب العمال الاقتصادية
 مادامت لا تؤثر على مصالحهم سواء أكانت زراعية ورأسمالية أم
 صناعية . ويبدو أن حكومة الوفد قد أغفلت - رغم اتخاذها تلك
 التدابير وتنفيذها لبعض المشروعات الإصلاحية - أن مشكلة الأرض
 أعمق من ذلك لأن تلك المشروعات كانت قاصرة على إرضاء الفلاحين
 بل والرأسماليين القوميين ٠٠ فمنذ ثورة ١٩١٩ يطالب أولئك
 الرأسماليون القوميون ومن يدافع عنهم بنوع من أنواع إصلاح
 نظام ملكية الأراضي الزراعية عن طريق التشريعات واشتدت هذه
 المطالب منذ عام ١٩٤٤ حين حاول بعض النواب عرض مشروع
 قانون لتنظيم الإيجارات ، وفي ٢٨ فبراير ١٩٤٤ اعترف مصطفى
 النحاس نفسه بعيوب نظام ملكية الأراضي ٠٠ كما دأب محمد خطاب
 على المطالبة بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا .

رغم كل هذه النداءات فلم تحاول حكومة الوفد حل هذه
 المشكلة جلا جذريا بل تبجهدتها ، وكان هذا لا شك ضعفاً أفقدها
 تأييد الرأسمالية القومية إلى جانب فقدها تأييد الفلاحين المعدمين ٠٠
 لكن في نفس الوقت - ورغم اغفالها لضرورة تحديد الملكية الزراعية -

فقد زادت الأعباء الضرائبية على عاتق الرأسمالية ، ففرضت في
سبتمبر ١٩٥٠ عدة ضرائب كما أشرنا .

أما فيما يتعلق بموقف الحكومة من العمال فبالإضافة الى
ما أشرنا اليه آنفا وما سنتفصله في موضعه أعني موقفها من عمال
القناتل ، فقد حاولت اصلاح حالة العمال ، فأصدرت (في ١٠ يوليو
١٩٥٠) قانون اصابات العمل ، كما أصدرت (في ٣١ يوليو ١٩٥٠)
قانون عقد العمل المشترك . وفي ٧/٨/١٩٥٠ أصدرت قانون
التعويض عن أمراض المهنة . ولكنها في الوقت نفسه سلبت الطبقة
العاملة جزءا كبيرا من حقوقها النيابية ولا سيما حق الاضراب عندما
أصدرت قانونا (في ٨ فبراير ١٩٥١) بتعديل عدد من مواد قانون
العقوبات الخاصة بالامتناع عن العمل والاستثمار ، بينما أصدرت
في ٢٦ فبراير ١٩٥٠ قانونا بزيادة اعانة غلاء المعيشة لموظفي
ومستخلمي وعمال المحال الصناعية والتجارية .

لكن العمل الأكثر قيمة - في تصورنا - هو أن الحكومة -
وعلى امتداد أكثر من عامين - أطلقت العنان للحريات العامة على
اختلاف أنواعها الى حد لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر ، وهذه
شهادة من خصوم الوفد أنفسهم ، وباعتراف جميع الكتاب والباحثين
المحايدين منهم والمعارضين للوفد ، فانه فيما عدا المحاولة الفاشلة
لتقييد حرية الصحافة كما أشرنا فانها تركتها تتمتع في هذه الفترة
بحرية واسعة في القول والكتابة ، ولا شك أن هذا كان كسبا
شعبيا ، فان الآراء انطلقت انطلاقا تاما ، وأخذت أنات الشعب
تتصاعد من الظلم الاجتماعي والظلم السياسي . يجب أن نعترف
- كما يذكر أحمد بهاء الدين - بأن الوفد أطلق الحريات ،
وبأن الصحف كتبت في عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ما لم تكتبه قط ،
وقد كانت هاتان السنتان هما اللتان أتاحتا للأحرار أن يتحركوا ،

وأن يعبروا الرأي العام بغضا لسارقيه وسخطا على غاصبيه ، وفي هاتين السنتين اتجه الهجوم الرئيس - لأول مرة - الى الملك رأسا بوصفه المجرم الأول ٠٠٠ بل ان ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تكن الا نتيجة منطقية لكفاح الأحرار في هاتين السنتين الحافلتين .

والواقع أن الباحث في هذه الفترة - أعنى السنوات الأخيرة قبل قيام ثورة يوليو - ومن خلال استقرائه للصحف العديدة التي ظهرت آنذاك وكيفية تناولها للأحداث لا يملك الا أن يقرر هذه الحقيقة التاريخية : وهي أنه على الرغم مما تردت فيه حكومة الوفد الأخيرة من الأخطاء التي تناولنا بعضها وستعرض لبعضها الآخر بعد قليل ، على الرغم من هذا فإنها تركت حرية النقد وحرية الكتابة والتعبير كلها مكفولة ومتوفرة لأبعد حد ٠٠ وقد استفاد الشعب لا شك من تلك الحرية في سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، فظهر الاتجاه الحر في بعض الصحف الجديدة « كاللواء الجديد » و « الاشتراكية » . التي كانت تنادى بتحديد الملكية الزراعية وفرض الضرائب التصاعدية وغير ذلك ، وغيرها من الصحف القديمة كروز اليوسف ٠٠ ولم تقتصر هذه الصحف في حملاتها على شخص الملك وحاشيته ، بل امتد هجومها الى النظام الاجتماعي الفاسد ، والحالة الاقتصادية المتعسفة ، والموقف الوطني المائع ٠ وكذلك امتلأت تلك الصحف بمعلومات النقص اللاذع والجارح لأشخاص اوزراء ورئيسهم ٠ الا أننا ومع التسليم بأن الصحافة وجدت حريتها في عامي ٥٠ ، ١٩٥١ . فإننا نجد أن الحكومة مارست هي الأخرى سلطانها في مصادرة كثير من أعداد هذه الصحف وتفريغها ٠

ولقد استفادت القوى الشعبية من تلك الحركة فنبعث تنظيماتها وزادت من فعاليتها ، فحدث في خلال عام ١٩٥٠ نحو ٤٩ اضرابا عماليا كما قامت عدة ثورات متفرقة للفلاحين في أراضي كبار الملاك (بهوت - كفور نجم) كما نمت قوة الرأسمالية القومية وشنت

على الاقطاعيين والقصر حملة تشهير واسعة النطاق .. ولعل أبلغ دليل على ما وصلت اليه هذه الحريات هو مظاهرات الطلبة المشهورة فى عام ١٩٥١ ضد الملك وضد فؤاد سراج الدين كوزير للداخلية والتي حاولت جريدة أخبار اليوم أن تحمل مسئوليتها على وزير الداخلية لعدم اتخاذ الاحتياطات الكافية لمنعها وقد حاول الملك التدخل بفرض الأحكام العرفية لقمع هذه المظاهرات فرفضت الحكومة .

السياسة الخارجية :

الواقع أن حكومة الوفد لم تتفرغ لمعالجة المسائل الداخلية كما يجب ، ولعل ذلك كان انعكاسا لانشغالها فترة طويلة فى السياسة الخارجية .. فلا شك أن المسألة الخارجية قد استحوذت على معظم الفترة التي قضتها فى الحكم بل يرى بعض المؤرخين والباحثين أنه كان لفشل الوفد فى معالجة المسائل الداخلية أثره فى تطور السياسة الخارجية والغاء معاهدة ١٩٣٦ .

كان من برنامج الحكومة والتي أعلنته فى خطاب العرش الذى ألقاه النحاس فى ١٦ يناير ١٩٥٠ « أنها ترغب فى مباشرة المفاوضات بأسرع ما يمكن مع بريطانيا ، ليتم الجلاء عن أرض الوادى بشطريه ولصيانة وحدته تحت التاج المصرى ... الخ » ، وقد رأى البعض دليل ضعف فى تهافت الوفد على المفاوضات ، إلا أننا اذا اعتبرنا أن الوفد منذ انشائه قد ارتضى لنفسه هذا الطريق ورأى فيه « وسيلة المشروعة » على النحو الذى أشرنا اليه مرارا ، وبالتالي لم يكن أمامها سوى هذه الوسيلة . حقيقة أن الحكومة أظالت أمد المفاوضات كما سنرى إلا أنها اضطرت الى اصدار قانون بلغاء المعاهدة ، فكانت معركة القنال ، ثم حريق القاهرة ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل كلا فى موضعه .

تولت الوزارة الحكم في يناير ١٩٥٠ ثم بدأت محادثاتهما الرسمية مع الجانب البريطاني في يونيو ١٩٥٠ ، إلا أنه تمهيد لهذه المحادثات أولا باجتماع وثانيا بثلاثة رسائل أو مذكرات متبادلة بين وزيرى الخارجية المصرى والبريطانى .

وقد أشار وزير الخارجية المصرى فى رسالته الأولى الى بيفن الى ما جاء فى خطاب العرش من حيث اجناع الأمة على تحرير مصر والسودان وبالتالي رغبة الحكومة فى اتمام الجلاء وصيانة الوحدة تحت التماج المصرى . كذلك أشارت الرسالة الى أنه يجب « أن يؤخذ فى الاعتبار حالة الراى العام المصرى الذى أصبح يعتقد بعد تجارب قاسية متوالية أنه لا فائدة من المفاوضة الا على أساس جلاء القوات للبريطانية ٠٠٠ الخ » ، « وأن مصر لا تستطيع أن تنهض بنصيبها كاملا فى خلفة السلام العام قبل صياغة كاملة » .

وقد تجاهلت لندن هذه المذكرة فترة من الوقت رغم ترديده صحف القاهرة لفحواها ، الا انها أرسلت مذكرة أعرب فيها بيفن عن عنايته بمسألة العلاقات المصرية الانجليزية وأنه يشارك الحكومة المصرية رغبتها فى توطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين النول جميعا على قدم المساواة النامة وفى حدود ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ويشعر بأنه من المرغوب فيه لتحقيق هذا الغرض أن تصل مصر والمملكة المتحدة الى تفاهم على أساس الثقة المتبادلة » ثم اقترح بيفن فى رسالته بأنه يجب أولا « بحث صريح غير رسمى للنواحي العسكرية للمسألة التى تواجه انجلترا فى الشرق الأوسط » وذلك بين رئيس أركان حرب الامبراطورية فيلد مارشال سير وليم سليم وبين الحكومة المصرية ، وأن مثل هذا البحث يساعد على توضيح الأمور ، وبيان السبل التى يستطيع بها الوصول الى حل » . وفى ختام رسالته أوضح بيفن رغبة الحكومة فى اجراء هذه المباحثات ،

باقل ما يمكن من العلانية . » وأن المباحثات الأخرى سيقوم بها
سير رالف ستيفنسون فوافقت الحكومة المصرية على أن تكون أساس
المفاوضات ، الموافقة على مبدأى الجلاء والوحدة .

وجاء المارشال وليم سليم الى مصر واجتمع بالمستولين المصريين
عدة اجتماعات ، أشار فى أولها الى وجود الخطر الروسى الداهم وأنه
لا لعل فى صيده الا بالاتحاد بين الدول ، « وأن الوسيلة الوحيدة
لذلك هى أن تتنازل هذه الدول عن بعض سيادتها وتقاليدها الماضية
كما فعلت انجلترا ذاتها حينما قبلت قوات أجنبية فى بلادها » .
وأضاف سليم بأن مصر ستكون موضع اهتمام السوفيت ، وأنه ليس
بإستطاعتها النجاة باتخاذها موقف الحياد ، أذ لا يستطيع الحياد
الا إحدى دولتين : إما قوية (ومصر حينئذ ليست قوية) أو صغيرة
لا يطمع فيها أحد . . . وبالتالى فإن مصر يجب أن تستعد للدفاع عن
نفسها وهذا يتطلب وجود حليف وهذا الحليف هو بريطانيا . .
وحول هذا المحور دار وليم سليم فى اجتماعه الثانى بالنحاس باشا
مبنوها بمركزه فى الحكومة وعند الشعب وأنه - أى النحاس -
يستطيع أن يبين للناس أن هذا مبدأ جديد لا ينطوى على الاحتلال . .
إلا أن مصطفى النحاس برد على هذه الحجج بقوله « أن الشعب
المصرى جائق وناقم ولا يمكنه أبدا أن يركن الى وعود جديدة أو يقبل
نظريات مستحدثة ترمى فى النهاية الى بقاء قوات أجنبية فى مصر
تحت أى اسم أو بأية صفة » . ويستطرد النحاس فيذكر أن ثقة
الشعب قد ضعفت فى وعود انجلترا وغيرها من الدول الكبرى
ثم يتسائل : « لماذا نقف الى جانبكم ونعرض أنفسنا للقتل وأرضينا
للخراب ونفقد مواردنا وموافقتنا اذا لم تكن نعرف يقينا أن مطالبنا
ستحقق فى هذه المرة الثالثة ؟ » ثم ينتقل النحاس الى وجوب البحث
عن طريقة أخرى فى تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح
المشتركة . اذ أنه لا توجد قوة فى العالم تستطيع اقناع الشعب

المصري بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم ، بل أن وجود جيش أجنبي على أراضيها هو الذى سيكون هدفا للعدوان الروس .
ثم يتناول النحاس مسألة تسليح الجيش المصرى وأنه بهذا التسليح الجدى الإعمال يستطيع رد العدوان عن بلاده . ويختم النحاس وجهة نظره متسائلا : « لماذا تبقون قواتكم على القناة وليس فى فلسطين أو غزة ، مع أن هذه القوات نفسها الثقيلة منبأ والخفيفة يمكن أن تصل إلينا فى مدى أسبوع وتكون عندنا وقت الحرب ؟ » .

وهكذا مضت المحادثات الأولى بين الجانبين يحاول كل منهما تدعيم وجهة نظره ، فبينما يحاول النحاس توضيح موقف الشعب وإصراره على الجلاء والوحدة وأنه لا يقبل الأسلوب الذى اتبع فى المفاوضات السابقة مشيرا إلى معاهدة ١٩٣٦ « التى وضعتنا فى مركب واحد ، فنجوتم أنتم وغرقنا نحن » ، وإن كان لا ينفصل مفاوضات صدقى بيغن وكيف أنه تم الاتفاق فيها على الجلاء التام فى سبتمبر ١٩٤٩ فيتساءل : « كيف يمكن أن أقول للشعب غير ذلك وقد كنا ضد صدقى باشا فى أرجاء الجلاء إلى ذلك التاريخ وطلبنا الجلاء الناجز » ؟ . هذا بينما يمضى وليم سليم فيوضح أنه لا يستطيع أن يوصى حكومته بالجلاء التام ، وأن إنجلترا تتقدم فى أفكارها بشأن الدفاع المشترك ... الخ .

هذه هى الخطوط العريضة التى طرحها كل من الجانبين فى اجتماعاته الأولى وهى توضح بما لا يدع مجالا للشك الروح العامة وإصرار الجانب البريطانى على المراوغة وعدم التسليم بمبدأ الجلاء والوحدة . ومن الغريب أن تلك الروح ظلت طوال فترة المفاوضات التى استغرقت ما يزيد عن عام ونصف ظلت تسود وتسيطر ، لذلك فإن الباحث لا يملك إلا أن يتساءل : فيم كانت محاولات حكومة الوفد ؟ وهل كانت تأمل الخير من وراء محاولاتها تلك ؟

أم أن الأمر كان لا يعدو مجرد اضياع وقت ؟ لقد ظل الجانب البريطاني على امتداد فترات المباحثات الطويلة يضارح الجانب المصرى المرة تلو المرة بعدم الجلاء وعدم قبوله الوحدة بين مصر والسودان ، ومع ذلك ظل الجانب المصرى يفتح باب التفاهم كلما لاح أنه أغلق ، ولا شك أن هذا الموقف كان مثار نقد من بعض المؤرخين والباحثين ، ولا يستطيع الوفد أن يبرر هذا المسلك بأن حكومته كانت يحملوها الأمل فى تحسن موقف الجانب البريطانى فان أحد فادته ومن اشتركوا فى بعض أدوار هذه المحادثات يقرر « أننا لاحظنا أن الانجليز على خلاف عاداتهم فى كل مفاوضات سابقة جامدين فى موقفهم لا يتزحزون عما يعرضونه من مقترحات أو يبدونه من آراء » . وموقف كهذا كان يحذر بحكومة الوفد أن تتحاشاه ، لكن هناك سؤال يفرض نفسه : لماذا وقفت انجلترا هذا الموقف المتشدد ومنذ البداية وطوال الفترة التى استغرقتها المحادثات ؟ ولا سيما أنه من المعروف أنها كانت تفضل المفاوضات مع حكومات الوفد عن غيرها من حكومات الأقلية ؟ لقد كان الملك السابق وراء هذا الموقف فكان هو الأرض التى وقف الانجليز عليها ، هذا بالإضافة إلى الرغبة التقليدية فى التسلط والاستعمار .

فقد حدث عندما استقبل فاروق الفيلىد مارشال سليم رئيس أركان حرب القوات البريطانية إبان زيارته لمصر - وكانت المحادثات على وشك الانتهاء بينه وبين الجانب المصرى - حدث فى هذا اللقاء أن قال الملك السابق لوليم سليم ما نصه تقريبا « انكم ستدخلون فى محادثات مع حكومتى بقصد إلغاء المعاهدة والجلاء عن القنال ، وأنا أحب أن تبلغ حكومة جلالة الملكة فى لندن بأنه أيا كانت نتيجة هذه المحادثات وأيا كان موقف حكومتى فيها ، تستطيع حكومة جلالة الملكة أن تطمئن الى وتعتمد على ، ومهما كان تشدد حكومتى

فلا تهتموا بذلك . ثم أضاف فاروق قائلا ؟ « وأنتم إذا أردتم الخروج من هنا ، فانا ساطاب منكم البقاء . »

ولا شك أن هذا الحديث الخطير كان له أثره في تشديد الانجليز في المحادثات واصرارهم على موقفهم الذي أبدوه في الأيام الأولى للمحادثات بل وعدولهم في نهايتها عن كثير مما أبدوا في أولها من وجهات النظر . ولا شك أيضا أن الانجليز كانوا يسخرون من حكومة الوفد في قرارة أنفسهم عندما كانت تهددهم أثناء المحادثات بأن العلاقات تستسوء بين البلدين ، وأنه إذا فشلت المحادثات فسيفقدون مصر كحليفة وفيه في أداء التزاماتها كما كانت في الحرب العالمية الأخيرة . لكنه من الناحية الأخرى كان يجب على حكومة الوفد وقد أدركنا تشدد الانجليز في موقفهم وباعتراف فؤاد سراج الدين نفسه الذي شارك في بعض جلسات هذه المحادثات ، كان يجب عليها قبح هذه المحادثات في مراحلها الأولى .

على أي حال استمر الجانبان في تقاذف كرة المفاوضات حتى نهاية يوليو عام ١٩٥١ ودون أن يخرز أي من الفريقين نصرا على الآخر ، ورغم ذلك فقد ظلت وزارة الوفد تنشر روح التفاؤل والرغبة في التفاهم مع بريطانيا التي كانت تصارح برغبتها في عدم الجلاء عن منطقة القناة وعدم قبولها الوحدة بين مصر والسودان ، ولابد هنا أن نطرح السؤال : هل كان البقاء في الحكم أطول مدة ممكنة هو النزعة التي سيطرت على حكومة الوفد وبالتالي فقد أرادت اجتناب الأزمات السياسية مع بريطانيا والبعد عن الاحتكاك بها فاستمرت لعبة المفاوضات وأهملت القضية الوطنية باضاعة الوقت في مباحثات وتبادل رسائل ومذكرات لا جدوى من ورائها كما يرى الراحل وغيره من الباحثين ؟ لا شك أن الوفد رأى أن يستفيد من تجارب الماضي ووضع نصب عينيه أن يبقى أطول مدة ممكنة في الحكم

وبالتالى لم يرد التسرع فى الاصطدام بالانجليز فأراد مجاراتهم فى أسلوب المفاوضات وهو ذلك الأسلوب الذى ارتضاه الوفد منذ انشائه لحل القضية الوطنية ومارسه طوال تاريخه كما مارسته الأحزاب الأخرى . واذن لا جديد فى سياسة الوفد فقد ظل مخلصا لتلك السياسة التى نادى بها منذ نشأته ، لكنه عندما سيجد أن الصدام لا محيد عنه فإنه لا يتراجع بل ينبذ سياسة المفاوضات ويتخذ أسلوبا جديدا بالغاء معاهدة ١٩٣٦ ، بل أن حكومة الوفد لم تنتظر الى نهاية يوليو ١٩٥١ ، بل أعلنت فى خطاب العرش فى ١٦ نوفمبر ١٩٥١ أنه لا مناص من الغاء معاهدة ١٩٣٦ . حقيقة أن المفاوضات طالت باعتراف النحاس الذى يؤكد أنه « جرت سلسلة طويلة من الاتصالات والمحادثات وقد تعددت وطالت » الا أن الوزارة تبرر ذلك بلسان النحاس أيضا الذى يذكر « أنها تذرعت بالحكمة والصبر ، فلم تتعنت ولم تتعجل ، بل واجهت المشكلات مواجهة واقعية فعالجتها باقتراح الحلول العملية للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية التى لا يمكن التحول عنها وبين الملبسات الدولية التى يتعطل بها الانجليز » . ثم انه من ناحية أخرى نجد أن المفاوضات كانت تتعثر بين الحينة والآخر فتتوقف أو تتعرض لمراوغات دبلوماسية من جانب بريطانيا فمثلا عندما قصد محمد صلاح الدين الى لندن لمباحثة وزير الخارجية البريطانية (١٥ ديسمبر ١٩٥٠) قرر الأخير عرض مقترحاته على مجلس الوزراء لعلاج مشكلة الدفاع ، وأن المجلس كلفه مستشاريه للقيام ببحثها ، ورغم أن الوزير البريطانى وعد صلاح الدين بأنه سيفضى الى الحكومة المصرية بنتيجة دراسة حكومته لهذه المقترحات فى يناير ١٩٥١ أو فى أسرع وقت مستطاع ، رغم هذا الوعد نجد أن هذه المقترحات لم تصل الى الحكومة المصرية الا فى ١١ أبريل ١٩٥١ ، ومع ذلك جاءت أبعد ما تكون عن تحقيق المطالب الوطنية . وقد جاء فيها « أن حكومة بريطانيا لا تستطيع - نظرا لالتزاماتها نحو حلفائها الآخرين فى

شمال الأطلنطي وفي الشرق الأوسط أن تقبل تبعة اتخاذ أية تدابير تضر بمقدرتها على المساهمة في الدفاع عن هذه المنطقة بنجاح ضد أى معتد ، فمثل هذا الدفاع لن يكون ممكنا الا اذا استمرت القاعدة المصرية في المستقبل في أداء وظيفتها بحيث تكون معدة فورا وقت الحرب ، والا اذا كان الدفاع الجوي عن مصر مكفولا ، • ثم اقترحت الحكومة البريطانية أن تعدل معاهدة ١٩٣٦ بحيث تنص على : أولا : انسحاب الجنود البريطانيين من مصر على مراحل ، ويبدأ هذا الانسحاب بعد انقضاء سنة على اتفاق بتعديل المعاهدة وينتهي في عام ١٩٥٦ • ثانيا : تحويل القاعدة الى المدنيين تدريجيا ، ثم يعهد بالقاعدة بعد ذلك الى القوات المصرية المسلحة للمحافظة عليها • على أن تدار وفقا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الاشراف الاداري العام لمجلس اشراف انجليزى - مصرى • ثالثا : انشاء نظام مصرى - انجليزى طويل الاجل للدفاع الجوي المنسق - يشمل وحدات مصرية وبريطانية • رابعا : تزويد القوات المصرية في تاريخ قريب بالأسلحة والمعدات على قدر حاجة التدريب ، ثم تزويدها بعد ذلك بما قد تدعو اليه الضرورة من الأسلحة والمعدات على قدم المساواة في الأولوية مع البلاد الأخرى التي ارتبطت معها بريطانيا باتفاقات دفاعية • خامسا : في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها توافق مصر على عودة القوات البريطانية لمدة الخطر على أن تمنحها هي والقوات الحليفة لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات بما في ذلك استعمال الموانئ والمطارات ومبائل المواصلات المصرية •

فردت الحكومة المصرية (في ٢٤ ابريل ١٩٥١) برفض هذه المقترحات « في جملتها وتفصيلها » مقدمة من جانبها مقترحات مضادة لتكون أساسا لاستئناف المفاوضات ، وقد تضمنت : أولا : الشروع في اجلاء القوات البريطانية عن مصر بمجرد عقد الاتفاق

مباشرة وفي مدة لا تتجاوز سنة . ثانيا : تسليم القاعدة الى القوات المصرية المسلحة بمجرد اتمام الجلاء . ثالثا : اعطاء أولوية خاصة لتزويد الجيش المصري بالأسلحة والمعدات اللازمة في أقرب وقت باعتبار مصر قائمة في منطقة استراتيجية حساسة . رابعا : وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري وتمتع السودانيون في نطاق هذه الوحدة وفي مدى عامين بالحكم الذاتي . خامسا : انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم حينئذ في السودان بمجرد انقضاء هذين العامين . سادسا : عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه أن تعود القوات البريطانية الى الجهات التي يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها اليها للمعاونة في الدفاع عن مصر في حالة وقوع اعتداء مسلح عليها ، أو في حالة اشتباك انجلترا في حرب كنتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر . سابعا : اذا عادت القوات البريطانية الى مصر وفقا للبند السابق فيتعين الشروع في إجلائها عنها بمجرد انتهاء العمليات الجارية على أن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا في مدة ثلاثة أشهر . ثامنا : إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وجميع ملحقاتها ، وكذلك اتفاق عام ١٨٩٩ الخاصين بالسودان بمجرد سريان الاتفاق الجديد . .

وبعد تقديم هذه المقترحات المضادة وعد الجانب البريطاني بدراستها والرد عليها ولم يصل هذا الرد الا في ٨ يونيو ١٩٥١ . هذه أمثلة أردنا بها تصوير الجو الذي ساد المفاوضات والتي كانت سائرة تتعثر وبينما هي كذلك اذ ألقى وزير الخارجية البريطانية الجديد « مستر هروبرت موريسون » بيانا في مجلس العموم البريطاني في ٣٠ يوليو ١٩٥١ أعلن فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك في وقت السلم بحجة الضرورات الدولية ، ومعارضتها وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري بحجة استطلاع مشيئة السودانين . . « وقد جاء هذا البيان

— كما يذكر النحاس — ناطقا بعق الهوة التي تفصل بين الطرفين
لاصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة
سياسة ادعاء المسؤوليات وانتحال التبعات ومقاومة الحقوق الوطنية
بشتى الجحجج والتعلات » .

ويحسن بنا أن نشير بسرعة الى المراحل التي تلت لقاء هذا
البيان وحتى وجدت حكومة الوفد نفسها الا متدوحة من لقاء
المعاهدة وقفل باب المفاوضات واتخاذ طريق جديد .

ففي ٦ أغسطس ١٩٥١ ألقى محمد صلاح الدين بيانا في
مجلس البرلمان المصري — كرد على بيان موريسون السالف الذكر —
صرح فيه بأن وزير الخارجية البريطانية قد أغلق بتصرحاته الأخيرة
في مجلس العموم باب المحادثات ، ثم أوضح فيه أن الخطوات التالية
ستنتهي اللجنة السياسية الوزارية من تقريرها في الأيام القليلة
المقبلة ، ثم يعرض الأمر على مجلس الوزراء لاقرارها « ثم نعود اليكم
في البرلمان — كما يذكر صلاح الدين موجها بيانه الى الشيوخ
والنواب — قبل فض هذه النورة لنطلعكم على الحقائق كاملة
ونحدثكم في جميع ما ننتويه لتحقيق الاهداف الوطنية التي أجمع
عليها شعب مصر والسودان وللوفاء بالعهد الحاسم الذي قطعته
حكومتكم على نفسها في خطاب العرش الأخير » . وكان لهذا البيان
آثره في دوائر الحكومة البريطانية فبعث وزير خارجيتها في
١٧ أغسطس ١٩٥١ برسالتين شخصيتين الى مصطفى النحاس
ومحمد صلاح الدين ينفي فيهما أنه أغلق باب المحادثات ويقول أنه
على العكس يبحث على وجه الاستعجال مشروعا جديدا للعلاج مسائل
الدفاع : كان واضحا تماما أن طريق المفاوضات أصبح مسدودا ،
ولم تغير من هذا الموقف المحاولات البريطانية لاستئناف فتح الطريق
مرة ثانية إذ « أصبح من المستحيل على مصر — كما يذكر النحاس —

أن تصبر أكثر مما صبرت وتطاول أكثر مما طاولت وتواصل هذه المحادثات التي امتدت الى ما يقرب من عام ونصف والتي لم تكن الا حلقة أخيرة في سلسلة المحاولات التي بذلتها مصر دون طائل لنيل حقوقها الوطنية . وأخيرا . وفي ٨ أكتوبر ١٩٥١ آن الأوان لأن تفي حكومة الوفد بالوعد الذي قطعتة على نفسها وكانت الجماهير تطالبها بتنفيذه في كل مناسبة ، وهو الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، ففي التاريخ السالف الذكر اجتمع البرلمان بمجلسيه وألقى النحاس بيانا مستفيضاً عن سياسة الحكومة نحو المعاهدة أعلن فيه قطع المفاوضات السياسية « بعد أن تبين عدم جدواها » ، كما أعلن الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ يناير ، ١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان ، وقدم الى البرلمان المراسيم الخاصة بالمشروعات المتضمنة هذا الالغاء . ولا شك أن قطع المفاوضات التي طال أمدها وإعلان الغاء المعاهدة واتفاقيتي ١٨٩٩ كان كسبا كبيرا للقضية الوطنية وإعلانا باستئناف الجهاد والكفاح في سبيل الاستقلال وقد قابل البرلمان هذه المراسيم بالتأييد والموافقة والحماسة البالغة ، بل ووقف ممثلوا المعارضة في كلا المجلسين وأعلنوا تأييدهم للحكومة في موقفها ، كذلك استقبلت الجماهير الغاء المعاهدة بالغبطة والحماسة وأبدت استعدادها للبذل والتضحية كشأنها دائما في الأزمات ، وهذه الجماهير ستتجاوب مع الحكومة - كما سنرى - في انتهاجها أسلوب النضال الثوري ضد الانجليز في معركة القنال . وقبل أن نتناول هذه المعركة التي كانت النتيجة المنطقية لالغاء المعاهدة ، يجدر بالباحث أن يستعرض البواعث الحقيقية لالغا معاهدة ١٩٣٦ ، ثم ملايسات هذا الالغاء ، ثم تقييم هذا الالغاء وهل كان الغاء جديا بمعنى الكلمة أم كان مجرد حركة سياسية أراد بها الوفد أن يغطي فساد حكمه وأن يسترد بعض تراثه ونفوذه ؟ ثم ما هي النتائج المترتبة على هذا الالغاء ؟

أما فيما يتعلق ببواعث الالغاء فقد ذهب بعض المؤرخين والباحثين المعاصرين مذاهب مختلفة ازاء تلك البواعث أو الدوافع التي دفعت حكومة الوفد الى إلغاء المعاهدة . وقبل أن نتناول هذه المذاهب يلزم لنا أن نؤكد حقيقة تاريخية هامة وهي أن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ غي ٨ أكتوبر ١٩٥١ من العوامل الهامة التي ساعدت على قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كما أنها كانت نقطة تحول حاسمة في تاريخ النضال المصري من أجل تحرير البلاد تحريرا كاملا ، واطلاق العنان للقوى الثورية الكامنة لدى الشعب . ورغم ذلك اختلفت الآراء في البواعث الحقيقية وراءه . فبينما يرى استاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى أن هذا الالغاء كان محاولة أرادت بها حكومة الوفد أن تغطي على النقد الذي وجه إليها على أثر الفضائح الشخصية والعامة التي مست بعض زعماء الوفد وأسرارهم ، وأنه كان لحركة التي قام بها الشعب الإيراني بزعامة الدكتور محمد مصدق بالغناء امتياز شركة البترول الانجليزية الإيرانية واجلاء موظفيها عن اراضي إيران ، كان لتلك الحركة أروها في زعزعة النفوذ الانجليزي في الشرق الأوسط ومن ثم تشجعت حكومة الوفد وأقدمت على إلغاء المعاهدة ، هذا بينما يذهب بعض الباحثين الى أن هذا الالغاء كان استجابة للضغط الشعبي المتفاقم الذي أتاحه اطلاق الحريات وأنه كان مستحيلا في ظل التقدم للقوى الشمسية أن تنتهي المفاوضات الى ما انتهت اليه عام ١٩٣٦ ، وكذلك هناك رأي بأنه تم بضغط الجناح اليساري في حكومة الوفد والشباب المؤيديين منهم بصفة خاصة ، وهناك رأي آخر يرجع هذا العمل الى عدة أسباب أخرى منها أن حكومة الوفد شعرت بأن القضية الوطنية قد انتكست في عهدنا وتراجعت عما كانت عليه في العهد السابقة عليها . وخاصة في مفاوضات صدقي - بيغن سنة ١٩٤٦ فارادت أن تسترد الأرض التي فقدتها فأقدم على إلغاء المعاهدة كمنخرج من هذا المأزق ، أي أن الوفد أراد أن يوارى سوءة اخلاقه في

المفاوضات وتساهله فيها بعمل يكون له دوى وفرقة للحصول على تأييد المواطنين وصرف أنظارهم عن محاسبة الوفد ازاء تساهله في المفاوضات ، وسبب آخر يتلخص في أن الوزارة كانت تهدف الى تقوية مركزها أمام السراى ومنع الملك من اقاتلتها ، فأرادت بإلغاء المعاهدة أن تحول دون ذلك باكتساب تأييد الشعب في الكفاح ضد الاحتلال فيضطر الملك الى العدول عن فكرة الاقالة . .

هذه هي التفسيرات والاجتهادات التي ذهب اليها بعض المؤرخين والباحثين والتي يتضح فيها التجنى والتي يقف الباحث ازامها متسائلا : هل كان لابد لحكومة الوفد من كل هذه التفسيرات أو التبريرات لكي تلقى المعاهدة ، أم أن الأمر كان لا يحتاج لئله ؟ ولماذا لا نقول - بالمنطق - أن الحكومة أدركت أن المعاهدة أصبحت غير ذات موضوع بعد . أن تقضها الانجليز مرارا . وخالفوا الكثير من بنودها ، وأن الغائها كان حقا واضحا من حقوقنا ولم يكن فيه تعجيا على الانجليز أو اخلالا بالمبادئ التولية لا سيما وأنه لم يكن هناك طريق آخر لحل المسألة سوى هذا الطريق ؟ وليس معنى هذا التساؤل أننا ننكر اثر التيار الشعبي ونداءات الجماهير في دفع الحكومة الى هذا العمل ، بل ان بعض قادة الوفد أنفسهم يعترفون بهذا الأثر « وأنه لا عيب فيه ولا ضير » . ويشرف الوفد كل التشريف أنه يجاوب مع الشعب الذي يمثله « . الا أن البعض الآخر يرى أن إلغاء المعاهدة « كان تابعا من ارادة الوفد ولم تنساق حكومته وراء الشعب في هذا » . ثم ان القول باحساس حكومة الوفد بضعفها بين جماهير الشعب فأرادت تقوية مركزها بإلغاء المعاهدة لم تقم عليه الدلائل من حيث نتائج انتخابات فرعية سقط فيها الوفد مثلا ، كما أن المعارضة القوية التي كانت بمجلس البرلمان لم تستطع مع استجواباتها المتوالية وأسئلتها الكاشفة لبواطن الأمور أن تثبت أن الوفد كان ضعيفا وأراد تقوية مركزه بإلغاء المعاهدة . على أى

حال كان لابد من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فما هي الملابسات التي أدت
 إليه وصاحبته ؟ ٠ يذكر الأستاذ فؤاد سراج الدين أنه عقب عودته
 من اجازة قصيرة بالخارج في أواخر أغسطس ١٩٥١ اجتمع بالنحاس
 وصلاح الدين وإبراهيم غرج ، وذلك لاحاطة فؤاد علما بما انتهت
 إليه المحادثات من توقف تام بين الجانبين ، وكان صلاح الدين
 مرتبطا بوعده أمام مجلس النواب ألا تقض العورة البرلمانية قبل
 إحاطته علما بنتيجة المحادثات وبخطة الحكومة السياسية ، وطالت
 البورة لهذا السبب أكثر من المعتاد ، وعندما وقف فؤاد على تفاصيل
 الموقف وما انتهى إليه أبدى لهم رأيه « فني وجوب قيامنا فوراً باصدار
 قانون بإلغاء المعاهدة من جانبنا » ٠ ورغم أن الأستاذ إبراهيم غرج
 أيد رواية فؤاد سراج الدين ، إلا أن صلاح الدين أنكر هذا بشدة
 قائلاً « أن الشخص الذي عقدها هو الذي اقترح إلغائها وهو النحاس
 باشا ، وكنت متفقاً معه تماماً في هذه الخطه » ٠ ويدعم فؤاد رأيه
 باعتباره صاحب اقتراح إلغاء المعاهدة بأنه قبل الاجتماع السالف
 الذكر كان قد اجتمع بالسفير البريطاني « رالفستيفنسون » فلما
 استعرضا الموقف صازحه بأنه من المتعذر على الحكومة البريطانية
 حينئذ ابداء أى تساهل في الموقف من جانبها لأن انتخابات جديدة
 كانت على وشك الوقوع وأن هذا التساهل يستغله المعارضه ضد
 الحكومة هناك وأنه أى السفير - يقترح أن يستمر الجانبان في
 تفاؤف الكرة حتى تتم الانتخابات فأوضح له فؤاد أن هذا الحل
 لا يمكن قبوله لعدة اعتبارات شرحها له بالإضافة الى أن الحكومة
 المصرية مرتبطة أمام مجلس النواب ببيان الموقف كله قبل فض
 البورة الحالية ٠٠ ولم يصل فؤاد الى الاتفاق معه ولمس من حديثه
 أنه حتى النقط التي سبق أن عرضها الجانب البريطاني أثناء
 المحادثات أصبحت محل تراجع منه ٠٠ وبالتالي فقد كون فؤاد رأيه
 السابق وهو قيام حكومة الوفد بإلغاء المعاهدة من جانبها فالقترح
 في اجتماعه بالنحاس ورؤيليه إلغاء المعاهدة ٠

وسواء أكان فؤاد هو صاحب الاقتراح أو النحاس فليس
معنى هذا أن نفعل أن الجماهير هي صاحبة الفضل الأول في نداءاتها
المذكورة. يقطع المفاوضات وبالفاء المعاهدة .

وعلى أى حال تم الاتفاق فى الاجتماع السبائى المذكور على
الإلغاء وعرض الأمر كله على الوفد مجتمعاً باعتبار أنها قضية مصير ،
واستصدر النحاس قراراً من الوفد جميعه : : ثم استدعى الدكتور
وجيه رافيت وكلف بوضع التثريعات اللازمة ، واتفق على
كتمان الأمر خشية تسريه ، فيضبط الانجليز على الملك فيقبل
الوزارة قبل أن يتم اتخاذ هذه الخطوة الوطنية . وفى الوقت الذى
كان فيه وجيه رافيت يضع التثريعات بأقصى ما يمكن من السرعة
تم وضع البيان الذى القاه النحاس أمام البرلمان فى ٨ أكتوبر
١٩٥١ كما أشرنا . وعقب ذلك استدعى النحاس حسن يوسف
رئيس الديوان الملكى بالنيابة جينئذ وسلمه مشروعات قوانين إلغاء
المعاهدة وتعديل الدستور تبعاً لذلك وطلب منه توقيع الملك عليها ،
على أن تصله المراسيم موقعا عليها فى اليوم التالى لغرضها على البرلمان
فى جلسته التى كانت ستعقد مساء ذلك اليوم . أى فى ٨ أكتوبر
١٩٥١ ، كما طلب منه أن يبقى سرها مكتوما لا يعرفه أحد سوى
الملك وحسن يوسف ، كما حذره من أن يعرفه الياس اندراوس
بالذات لأنه كان وثيق الصلة بالملك ، كما كان فى نفس الوقت وثيق
الصلة بالسفير البريطانى . وقال النحاس لحسن يوسف أنه يحمله
هو والملك مسئولية تسرب نبا هذه المراسيم الى أى انسان آخر ،
كما أخبره أنه اذا لم تصله هذه المراسيم موقعا عليها من الملك فى
اليوم التالى - الذى سيفادر فيه الاسكندرية الى القاهرة لحضور
جلسة مجلس النواب - فانه - أى النحاس - سيعلم فى الجلسة
المذكورة أنه قدم للملك هذه المراسيم وأنها لا تزال عنده لم ترد
إليه : وليس معنى السرية والكتمان اللذين أجابا بنياً إلغاء

المعاهدة - وقد أكدت جميع المصادر الحية هذه السرية بل والمبالغة فيها أن الاتجاه لألغائها لم يكن معروفا بل كانت الصحف والجمهور تتناول ذلك ، ولكن متى يكون الالغاء وبأى طريقة سيكون فهذا ما فوجئت به البلاد من بيان النحاس أمام البرلمان • على أى حال وعد خصم يوسف النحاس بكتمان نبأ المراسيم وتحذير الملك من أخبار الياس اندراوس وكذلك سرعة توقيعها • وكان صادقا غي وعوده • لكن ماذا حدث في السراى حينئذ ؟ أن ما حدث ينهض دليلا على أن فاروق كان مترددا في توقيع تلك المراسيم ، وهو تردد يتفق مع الحديث الذى جرى بينه وبين السير وليم سليم والذى أشرنا اليه . بل ويتفق مع مصالح العرش في ارتباطه بهيئة الاستثمار دائما . فكيف إذن اقتنع فاروق بتوقيع تلك المراسيم ؟ هناك عدة عوامل لابد من الاشارة اليها • أولا أن الملك أرسل الى نجيب الهاللى يطلب استشارته في الموقف ، فكان رد الهاللى على رسول الملك « أن الملك لا يستطيع في هذه الظروف الشئ بلج فيها النحاس الوطنى ذروته أن يمتنع عن توقيع هذه المراسيم ، والا كان ذلك خطرا كبيرا عليه . فان الشعب سيثور حتما ضده ، ولذلك فلا مندوحة من أن يوقع الملك هذه المراسيم » • والى جانب هذه المشورة الذكية من الهاللى يجب ألا تغفل عاملا آخر يتفق مع تفكير الملك السابق ، ففي تصورنا أنه أراد أن يضع الوفد والانجليز في موقف المجابهة الصعبة لى يتسلى هو بمشاهدة ذلك الصراع والسماء التى ستتسبل حتما في أثره راجعا . بذكرته الى أزمة فبراير ١٩٤٢ واضعا نصب عينيه أن الغلبة للأقوى ، وبريطانيا حينئذ هي الأقوى بقواتها الجاثية على صدر الوطن •• على أى حال وقع فاروق المراسيم وأعلنها النحاس في البرلمان فماذا كان رد الفعل ازامها ؟

يذكر الأستاذ فؤاد سراج الدين أن توقيع فاروق لتلك التشريعات كان صدمة كبرى للإنجليز أذهلتهم وأخرجتهم عن وعيهم وبذلت نظرتهم إليه وأظهرته أمامهم في صورة الشخص الذي لا يوثق به ولا يعتمد عليه ومن ثم كان هذا هو السبب - في اعتقاد فؤاد - في أنهم تخلوا عنه عندما قامت ثورة يولية ١٩٥٢ ، حينما استنجد بهم لينقذوه فصموا أذانهم عنه وتركوه وحيدا يواجه مصيره ، والا لكانوا قد انتهزوا هذه الفرصة وكرروا مأساة استنجد الخديوى توفيق بهم منذ سبعين عاما . ورغم أننا نسوق هذا الاعتقاد بتحفظ ونحذر إلا أنه يبدو أن بريطانيا قد فوجئت فعلا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، والأمر الذي يؤيد هذا الاعتقاد إلى حد ما وهو في نفس الوقت يفسر تحذير النحاس لحسن يوسف من الياس أندراوس كما أشرنا .

لكن ماذا كانت ردود الفعل من جانب إنجلترا وقد فوجئت بإلغاء المعاهدة أو بالصفة فوجئت بثوقيته ؟ وقبل أن نتناول تلك الردود يلزم لنا أن نجيب على التساؤل المطروح حول مدى جدية هذا الإلغاء باعتبار أن الجدية أو عدمها كانت أساسا في حجم تلك الردود . . .

فالأمر واقع أن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ قد تعرض لكثير من الشكوك بعضها كان من جانب رجال أحزاب المعارضة وهذا أمر طبيعي إزاء عمل من أعمال حكومة الوفد ، والبعض الآخر صدر عن بعض المؤرخين والباحثين ، وقد دارت محاولات التشكيك هذه حول الاعتقاد حينئذ بأن أمر الإلغاء لا يعني أن يكون مجرد تشريعات على الورق لا أكثر ولا أقل ، وأن الحكومة لم تستعد الاستعداد الكافي لهذا الإلغاء .

وقبل أن نفند هذا الزعم يجدر بنا أن نشير الى حقيقة بديهية في تاريخ الشعوب وهي أن اتخاذ الإجراءات الحاسمة والتي تتصف بالخطورة والعظمة مما من الممكن - بل من الواجب - ان تتخذ دون حساب للتأثير والا أصبحت اجراءات عادية لا ينطبق عليها لفظ « الثورية » ؛ وليس معنى ذلك أن تصدر هذه الإجراءات أو القرارات الثورية دون تمحيص وتقدير للعواقب ودراسة للتأثير ، نعم لابد من ذلك ولكن دون الاعراق في التفاصيل والجزئيات ، وينطبق هذا - كما يذكر استاذنا الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - على اجراء الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، كما ينطبق على تأميم قناة السويس مثلاً في عام ١٩٥٦ ، وكلا الاجراءين من الأعمال الخالدة في تاريخ شعب مصر بصرف النظر عن الاستعدادات والعواقب الناتجة عنها ، فانه لا احد يستطيع أن يماري في أن الوفد كان متجاوباً مع رغبة الشعب في الغاء المعاهدة ، ولو تريت الوفد في هذا الالغاء واعلان الكفاح المسلح حتى يكمل الاستعداد - وقد يطول شهوراً أو سنين - لما وجد تلك التلبية الحاضرة والثورة المتوهجة ، فإن الاستعداد الحقيقي هو استعداد الشعب من الناحية المعنوية أما من الناحية المادية فلا قيمة له .

ومع التسليم بهذه البديهية أو انكارها فإن حكومة الوفد قد أقدمت من جانبها - بعد صدور تشريعات الالغاء - على بعض الإجراءات التي تؤكد أن هذا الالغاء كان حقيقياً وفعلياً ، وكما أقدم الشعب من جانبه أيضاً على المساهمة بدوره في جدية الالغاء وفعاليتها في معركة القنال كما سنرى .

أما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة - والتي ترتبت على الغاء المعاهدة - فتتمثل في أولاً : الغاء جميع الاعفاءات المالية والامتيازات الجمركية وغير الجمركية التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية

في قاعدة القتال . ثانيا : حظر استعمال القوات البريطانية للسكك
 الحديدية المصرية في نقل مهماتها وعتاها ، وقد سبب ذلك للقوات
 ارتباكاً شديداً . ثالثاً : امتنعت الحكومة عن أداء التسهيلات
 والخدمات التي كانت تؤديها للسلطات العسكرية البريطانية ومنها
 مواد التموين ، كما منعت وصول الضباط وأفراد القوات الى داخل
 البلاد ، وحرمت دخول الرعايا البريطانيين والمدنيين ، كما أنهت
 تصاريح الإقامة للبريطانيين الذين كانت اقامتهم في البلاد مرتبطة
 بوجود القوات البريطانية . وكذلك ألغت العمل بالتصاريح التي
 كانت ممنوحة من قبل بموجب المساعدة للسلطات البريطانية
 أو لأفرادها ، رابعاً : منعت هبوط الطائرات العسكرية البريطانية
 بالطائرات المصرية لتزويدها بالبيانات الجوية الفنية أو بأي نوع من
 التسهيلات . خامساً : استصدرت الحكومة تشريعا يعاقب بالسجن
 كل من يتعاون مع القوات البريطانية في مصر وتحريم ذلك تجريماً
 تاماً . سادساً : سجن جميع العمال المصريين الذين كانوا يعملون
 في قاعدة القتال كإجراء وترحيلهم جميعاً على نفقة الحكومة الى القاهرة
 والحاقيهم بأعمال مناسبة لهم ودفع أجورهم بالكامل لهم سواء من
 التحق منهم بالعمل أو لم يلتحق ، فتوقفت حركة العمل تماماً في
 القاعدة مما اضطر الانجليز الى استحضار عمال من قبرص وغيرها ،
 وكان ذلك يكلفهم نفقات طائلة فضلاً عن صعوبة نقلهم وعدم كفايتهم
 ومقدرتهم على القيام بكثير من الأعمال الشاقة التي كان يقوم بها
 العمال المصريون ، وسوف نتناول بالتفصيل هذا الاجراء ودور
 العمال فيه واستجابتهم له . سابعاً : اطلاق يد الفدائيين الوطنيين
 والكتائب المسلحة في مهاجمة العسكرات البريطانية والاعتداء على
 رجال قواتهم وتزويدهم بالسلاح والعتاد والمال ، مما أثار معركة
 عنيفة بيننا وبين القوات البريطانية على طول منطقة القتال وهي
 ما عرفت في تاريخ الشعب المصري « بمعركة القتال » ، وستتناولها
 أيضاً بشيء من التفصيل في موضعها باعتبارها حركة العمال

مساهمة من الشعب فى الدور الذى قام به ازاء الغاء معاهدة ١٩٣٦ .
ومما يدل على مدى جدية الحكومة فى الغاء المعاهدة أنها بحثت
فى مرقف شركة قناة السويس ازاء تعاونها مع السفن البريطانية ،
« اذ صرح أحد الوزراء فى الحكومة أن أبحاثا معينة تدور لتحديد
مركز شركة القناة بعد مواقفها الأخيرة وتجاهلها للقوانين ٠٠ ، » .

وقبل أن نتناول بشئ من التفصيل دور الشعب الذى برز
بشكل ظاهر وملحوس فى حركة العمال ومقاطعتهم للقاعدة ، ثم فى
معركة القنال التى كان لها دور فعال فى لفت أنظار العالم الى الشعب
المصرى ونحقه فى الاستقلال ، ثم وموقف حكومة الوفد من الحركة
والمعركة ، يلزم لنا أن نشير الى ردود الفعل الانجليزية التى حدثت
عقب الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، والتى كان لها أثر بعد ذلك فى تصعيد
الخلاف والهاب المعركة بين إنجلترا والشعب المصرى فى القتال
فى مساء نفس اليوم الذى لقي فيه النحاس بيته أمام
البرلمان - ٨ أكتوبر ١٩٥١ - أذاعت السفارة البريطانية بلاغين
تؤكد فى أولهما أن المعاهدة نافذة المفعول وأن قيام الحكومة المصرية
بإلغائها من جانبها لا يستند على أساس قانونى مادامت تلك المعاهدة
لا تعجز لى طرف تقضيها فى أى وقت . وأشارت فى البلاغ الثانى
الى المقترحات البريطانية المزعومة التى وعد السفير البريطانى بها
محمد صلاح الدين ، والتى تأمل حكومة صاحب الجلالة من إرسالها
الى الحكومة المصرية فى موعد أقصاه ١٠ أكتوبر ، .

كان واضحا أن إنجلترا خشيت هذا الاجراء الذى كان له رد
فعل قوى فى العالم العربى كله لأنه سيفرغ دولا عربية أخرى
بالغاء الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بينها وبين إنجلترا ، فلا تهمراة
أن أخبرت الدوائر الانجليزية فى التنديد بهذا الاجراء من جانب
حكومة مصر ، فصرح ونستون تشرشل « بأن الاجراء الذى اتخذته
مصر لاجراج بريطانيا من منطقة قناة السويس والسودان أخطر

وأكثر أيلاما وضررا من اضطراب البريطانيين الى الانسحاب من الميدان ، ثم قال « ان إلغاء المعاهدة سيكون أمرا خطيرا مؤسفا للعالم الغربي كله » ، كما أعلن أنتوني ايدن تمسك بريطانيا من جانبها بالمعاهدة التي لم تستنفذ أجلها بعد ٠٠٠ وكتب مراسل الوكالة الفرنسية من لندن يقول أن الشعور السائد في الدوائر الانجليزية السياسية « أن مصر لا تلعب لعبة صريحة » ، وأن الدوائر المحافظة ترى أن الموقف الذي اتخذته حكومة القاهرة كان نتيجة « لسياسة الضعف » التي انتهجتها حكومة العمال ازاء إيران ، وأن المراقبين الدبلوماسيين في لندن يعتقدون أن الحكومة البريطانية ستعمل ازاء « انذار » القاهرة على اقناع الدول المبعوثة الى الاشتراك في الدفاع عن شرق البحر المتوسط بأن تستخدم نفوذها « لتعيد حكومة القاهرة الى جادة الصواب » . هذا هو ورد الفعل الأول في الايام الأولى عقب إلغاء بيان النحاس ، وكان دليلا قويا على أن حكومة المحافظين الجديدة ستنتهج سياسة التحدي والقوة ازاء تلك المسألة التي تمس سمعة بريطانيا في الشرق الأوسط كله لا سيما وأن حوادث إيران التي أشرنا اليها لم تكن بعيدة عن الأذهان ، وكان رد الفعل كالتالي :

أخذت بريطانيا أولا في تعزيز قواتها المرابطة في منطقة قناة السويس استعدادا لأي طارئ يحدث ، ثم أسرع من ناحية أخرى الى حلفائها - أمريكا وفرنسا وتركيا - تطلب منهم تأييد سياستها والتوسط لحل المشكلة ، فتقدموا بمقترحات حول ما أسماه « مشروع الدفاع المشترك » الى الحكومة المصرية في ١٣ أكتوبر ١٩٥١ ، وكان الغرض من هذه المقترحات في جوهرها ابدال المعاهدة ١٩٣٦ بمعاهدة أخرى لا تختلف عنها ، وابدال الاحتلال البريطاني باحتلال دولي تشترك فيه بريطانيا وحلفاؤها وتقبله مصر وترتضيه . اذ كان أساس هذه المقترحات أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه

الدول الأربع ، وأن تكون حماية قناة السويس منوطة بقوات دولية تشترك فيها مصر وبريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا وإسترااليا ونيوزيلاندا وجنوب أفريقيا ويكون لجزء من هذا القوات حق البقاء فى مصر حتى فى حالة السلم ، وأن تقدم مصر فى أراضيها التسهيلات الاستراتيجية والدفاعية على أن يتضمن هذا فى حالة الحرب استخدام الموانئ والمطارات والمواصلات المصرية وأن تكون مقرا للقيادة العليا للمحالفه وتسلم القواعد البريطانية فى قناة السويس بصفة رسمية الى مصر على أن تصبح قاعدة مشتركة للدول الداخلة فى التحالف ، ويكون لمصر نصيب فى ادارتها فى وقتى السلم والحرب ... وفيما يتعلق بالسودان نصبت على استمرار الحكم البريطانى فيه مع انشاء رقابة دولية صورية لا تجد من سيطرة الانجليز فيه ، وجعل علاقة مصر بالسودان علاقة مياه فحسب .

اجتمع مجلس الوزراء فى ١٤ أكتوبر ١٩٥١ أى فى اليوم التالى لتقديم هذه المقترحات ونظر فيها وفى دعوة مصر للاشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى كان يراد انشاؤها ، وقرر المجلس رفض الدعوة والمقترحات من أساسها لأنها غير صالحة لأن تكون تمهيدا لاجراء مباحثات جديدة للوصول الى اتفاق جديد ، وقرر الاستمرار على الخطة التى أعلنها النحاس فى ٨ أكتوبر وهى إلغاء المعاهدة ، وقد أعلن فؤاد سراج الدين - وزير الداخلية والمالية وقتئذ - هذا القرار فى مجلس النواب بجلسته ١٥ أكتوبر ١٩٥١ . ولا شك أن حكومة الوفد قد أحسنت صنعا برفضها لهذه المقترحات التى لم يكن ثمة ما يقنعها بالاستجابة لها ، وذلك لأن هذه الفكرة - فكرة الدفاع المشترك - فكرة استعمارية بعته اتفقت عليها الدول افريقية لتربط الشعوب العربية بعجلة الاستعمار وتعصف بسيادتها الداخلية والخارجية .. وكان غرض الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا

والولايات المتحدة - هو السيطرة على دول الشرق الأوسط والتحكمين للاستعمار الغربي من استعادة هيئته بعد الصدم الذي أصابه عام ١٩٥١ في إيران بتأميم البترول وجلاء الانجليز عن عيذان . كما كانت تهدف من وراء المقترحات الى معارضة مبدأ الحياد الذي كان آخذا في الانتشار بين الشعوب العربية والشرقية ويتشجع في محيطها السياسي ، الى جانب أنها تجعل الجيش وقيادته وتسليحه كما تجعل السياسة الخارجية في مصر والدول العربية خاضعة للقيادة العامة لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وهي قيادة أجنبية .

لذلك كله رفضت الحكومة المقترحات وأعلنت في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٢ - في رسالة بعث بها محمد صلاح الدين وزير الخارجية الى السفير البريطاني في القاهرة - انتهاء تحالفها مع إنجلترا وبالتالي لم يعد ثمة سند قانوني لوضع القوات الانجليزية في منطقة قناة السويس ، وأعلنت أنه « لن يكون وجود هذه القوات في مصر من الآن فصاعدا الا ضد ارادة الشعب والبرلمان والحكومة المصرية » . وردت إنجلترا في ٦ نوفمبر بأن المحالفة لا تزال قائمة هي والاتفاقيات الأخرى . وأصبح الضدام لا ريب فيه وقد تطور حتى أصبحت مصر وإنجلترا في حالة حرب فعلية كما سنرى ودون اعلان الحرب رسميا بينهما .

ويحسن بنا قبل أن نتعرض لمركبة القتال وتطوراتها وحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ كاخلى نتائجها ثم اقالة حكومة الوفد في ٢٧ يناير ١٩٥٢ . يحسن أن نحاول استكمال معالم السياسة الخارجية لتلك الحكومة الأخيرة في تاريخ الوفد .

لا شك أن مسألة العلاقات مع إنجلترا كانت هي العامل الأول في زخم السياسة الخارجية ، وقد استحوذت تلك المسألة على تفكير

حكومة الوفد كما رأينا ، إلا أنها رسمت لنفسها بعض المعالم في تلك السياسة ، وستبرز هذه المعالم وتصبح أكثر وضوحاً بعد تحديد موقفها من إنجلترا وقواتها في قناة السويس . فيبدو أن حكومة الوفد وقد خاب أملها في المعسكر الغربي أرادت الاتجاه صوب معسكر الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ولكن بحذر . فمثلاً عندما أرادت الحكومة شراء صفقة من الأسلحة اتجهت إلى الكتلة الشرقية ، وتعاقدت فعلاً مع تشيكوسلوفاكيا لشراؤها منها . كذلك تمت اتصالات بين حكومة الوفد والاتحاد السوفيتي لتوثيق العلاقات بينهما ، وقد وضع من هذه الاتصالات « أنه ليس لدى السوفييت ما نحتاج حول وصول الدولتين إلى عقد معاهدة صداقة وعدم اعتداء تحقيقاً للرغبات الكثيرة التي أبداهما » البرلمان وأعربت عنها الهيئات والطوائف المصرية . ولقد أثرت هذه الاتصالات لتوثيق العلاقات بين البلدين تأييد روسيا لكفاح مصر ضد الاستعمار ، فقد اتصلت المفوضية السوفيتية بوزارة الخارجية تطلب اجتماع الوزير المفوض - مسمو كوزرييف - بصلاح الدين ، وقد أوضح فيه كوزرييف عدالة قضية مصر . . . كما اتخذت حكومة الوفد موقف الحياد في قضية النزاع الكوري بين (كوريا الشمالية والجنوبية) ، فحينما طلبت حكومة الولايات المتحدة من حكومة الوفد تأييد موقفها في هذا النزاع المطروح حينئذ أمام الأمم المتحدة وعلقت أهمية عليه ، عرض الأمر على مجلس الوزراء الذي قرر عدم تأييد موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أثناء الصراع الدائر في كوريا ، مؤسسا قراره على اعتبارين : الأول أن هذا الصراع لا يبدو أن يكون صراعاً بين الكتلتين الشرقية والغربية من أجل التسليح والنفوذ الدولي وهو صراع « لا ناقة لنا فيه ولا جمل » - على حد تعبير صلاح الدين - . الثاني : أن هناك من القضايا الوطنية العادلة التي لا تقل عدالة عن المسألة الكورية والتي تتجاهلها الأمم المتحدة في حين تحتضن المسألة الكورية . . . وأصدرت

تعليماتها الى ممثل مصر في الأمم المتحدة بالامتناع عن التصويت ، وهو الأمر الذي يعتبره محمد صلاح الدين « حيادا ايجابيا » وموقفه يجب التنويه به في سياسة الوفد الخارجية .. ويتصل بهذه المسألة موقفا آخر اتخذته الحكومة الوضدية وذلك حينما طلب الصليب الأحمر منها تقديم « مساعدات عينية » لجرحى الحرب الكورية ، فقرر مجلس الوزراء تقديم كميات من الأرز ، واشترط على هيئة الصليب الأحمر أن يكون صرفها لجرحى ومنكوبى الحرب في شطري كوريا شمالها وجنوبها .

لكن يبدو أن حكومة الوفد في سبيل انتهاجها سياسة الحياد قامت بعقد اتفاقية النقطة الرابعة (مايو ١٩٥٠) مع الولايات المتحدة الأمريكية كما دخلت معها في مباحثات لابرار معاهدة للصدقة والتجارة والملاحة . الا أنه - للأمانة التاريخية - لم يوافق جميع الوزراء على اتفاقية النقطة الرابعة اذ عارض فيها محمود سليمان غنام على أساس أنها تمنى السماح بالتفلفل ، في شئون مصر الداخلية وأن ذلك قد يمكن بعض خبرائها اليهود من معرفة احصائيات البلاد مما يكون له اثره الضار .

هذه أمثلة للخطوط العامة التي اتبعتها حكومة الوفد الأخيرة في سياستها الخارجية ازاء بعض الكتل الأجنبية وينبغي أن تشير الى موقفها ازاء القضايا العربية ولا سيما قضية فلسطين .

مر بنا كيف دخلت الدول العربية في حرب عام ١٩٤٨ ضد اليهود وما كان من نكبة فلسطين في تلك الحرب ثم عقد الهدنة الدائمة بين العرب واسرائيل .. وعندما جاءت وزارة الوفد في يناير ١٩٥٠ كانت الهدنة ما زالت قائمة لكن حكومة الوفد كانت تشعر أن سياسة الدول الغربية تتجه الى ايجاد التوصل الى صلح

بين العرب واسرائيل ، فيذكر محمد صلاح الدين أنه باعتباره وزيرا للخارجية حيثئذ قد استشعر هذه السياسة فتعقد مؤتمرا جمع فيه السفراء ووزراء الخارجية في البلاد العربية ، وكان رأيهم الصلح مع اسرائيل ، الا أن صلاح الدين أفهمهم أن سياسة الوزارة هي عدم الصلح وعدم الاعتراف باسرائيل . وفي هذا الصدد ينبغي أن نشير الى أن حكومة الوفد قد أصدرت قرارا بعدم الموافقة على قرار مجلس الأمن بمرور السفن الاسرائيلية من القناة ومسألة خليج العقبة .

خلاصة القول أن الوزارة الوفدية اتجهت نحو مناصرة القضايا العربية الأخرى فأيدت مسألة مراكش ونادت بعدم الاعتراف بشرعية غنى السلطان محمد الخامس ، ولكن من المناسب هنا أن نشير الى حقيقة تتصل بالسياسة الخارجية للحكومة وهي أن معظم الخطوط العامة والقرارات التي كان يتخذها صلاح الدين في تلك السياسة كان يتخذها على مسئوليته الخاصة ودون الالتجاء الى مجلس الوزراء . ولا شك أن هذه حقيقة . وقد أيدها ابراهيم فرج - تفتخ حكم الوفد وتعرضه لنقد شديد ، فان السياسة الخارجية لأي دولة لا يجب أن تخضع لرأي فرد واحد ولو كان وزير خارجيتها . ولا سيما اذا كانت الدولة في ظروف كذلك الظروف التي كانت تمر بها مصر وقتئذ .

ثم نعود الى الصدام الذي أصبح وقوعه آتيا لا ريب فيه بين قوات انجلترا المرابطة في قاعدة قناة السويس وبين قوات الفدائيين والكتائب المصرية وقوات البوليس بالمنطقة ، ولا كان مجال البحث هو دور حكومة الوفد في ذلك الصدام ومدى استعدادها له وتشجيعها اياه بمختلف الوسائل أو بيعضا فاننا لن نتناول المعارك والأحداث العسكرية في القتال إلا بالقدر الذي يلقي الضوء على دور الحكومة بالسلب أو بالإيجاب .

ونود أن نوضح بادية ذي بدء أن الهدف من اثاره معركة القتال - وكانت اثارها حتمية - لم يكن محاربة الجيش البريطاني حربياً بالمعنى المفهوم بهذه الكلمة ، لأن قتل هذه الحرب - لم يكن لنا قبل بها ، وإنما كان الهدف من هذه المعركة هو اشعار الانجليز بطريقة مادية محسوسة وملحوسة أن وجودهم في قاعة قتال الشريش بدون رضا مصر يفقد هذه القاعدة كل فائدة لها ويجعلها عبئاً ثقيلاً عليهم ويضيقون في هذه الحالة مشغولين بالتفكير عن أنفسهم قبل أى شيء آخر .

فهل نجحت حكومة الوفد في تحقيق هذا الهدف ؟ فى الواقع أن المصنف كان له الفضل الأول - كما سنرى - فى تحقيق الهدف ، وهكذا أمر طبعى لأنه هو المستفيد ، ثم انه هو الذى طامح نادى وطالب الحكومة بمحاربة الانجليز وجلائهم عن أرض الوطن . ولذلك فكلما اعتبر مركز الجنود البريطانيين - بعد الفاء المعاهدة - مركز الغاصب المحتل لمنطقة القتال ويجب محاربته ، ثم أحس بالروح الوطنية تدب فيه من جديد ، فتنادى أفراد وجماعات وهيئات وأحزاب بالكمّاح ، وارتفعت الصيحة بالذهاب الى القتال واشعال المعركة بين الشعب والمحتل ، وكان أول ما لى دعوة عدم التعاون مع قوات الاحتلال - وهى الدعوة التى اتخذتها الحكومة ضمن اجراءاتها السالفة الذكر - ومقاومته ، ثم سارع الى تأليف كتائب من الفدائيين قوامها الشباب وطلاب الجامعات وبعض الفئات الأخرى ، ولم تجد الحكومة بدا من أن توسع لهذه الحامية الشعبية وعلى تنظيمها . . . وتتناول الآن بشيء من التفصيل جانبين الاستجابتين من جانب الشعب ثم دور الحكومة ازاء كل منهما :

أولاً : حركة العمال . . .

لقد تمثلت الاستجابة الأولى من جانب الشعب فى مسازعة العمال الذين كانوا يصلون فى خدمة القوات البريطانية فى تركة

العمل بها ، والحكومة من جانبها سارعت هي بدورها في تولية هذه
الحرلة بالتشجيع والرعاية فقد بادرت وزارة الشؤون الاجتماعية
الى إنشاء المذاتب لى يسجل فيها العمال اسماءهم ، وقد اقبل عليها
العمال متنافسين فخزين بمرك العمل لدى السلطات البريطانية ،
وقد بلغ عددهم حتى يوم ١١/٧ / ١٩٥١ ٥٣٧٦٩ شخصا . وقد
وصل العدد النهائي لعمال القنال ٨١٠٧٣ شخصا موزعين
مهنيا ، وقد قامت مصلحة العمل باستيفاء البيانات من مكاتب
العمل المختلفة كما قامت بإرسال كشوف بأسماء الملقين بالعمل
لديها وتقرر صرف الأجور فعلا . هذا وقد سرت الحكومة للعمال
وسائل الانتقال فصرفت لهم ولعائلاتهم استمارات سفر مجانية
بالقطارات وكذا استمارات مجانية لنقل أمتعتهم . ولم يغيب عن
الحكومة امر العمال الذين تقع اقامتهم الأصلية ببورسعيد
والاسماعيلية والسويس فقرر إلحاقهم بالصل في ذات المناطق التي
يعمون بها ضمانا لاستقرارهم . كما لم تغفل الحكومة امر عمال
ميناء قنال السويس الذين كانوا يشتغلون في الشحن والتفريغ
والرباط والتخليص وغير ذلك فقررت إلحاقهم بأعمال جديدة محليه
وعندهم بأربعة آلاف جنيه كدفعة أولى ، هذا وقد أعدت الوزارة أماكن
لاقامة مؤقتة لعمال القنال الى أن يتم إلحاقهم فعلا بصلهم الجديد
واعتبرتهم ضيوفا عليها ، كما دبرت ألفى محل لاقامة العمال الذين
التحقوا بالعمل في القاهرة الى أن يتيسر لهم العثور على مسكن
بأجرة لا ترهق كاهلهم . والواقع أنه اذا كانت الحكومة قد أولت
أمر العمال وافر عنايتها فانما كانت تؤدي واجبا نحو هؤلاء العمال
الذين ضربوا أروع الأمثلة للوطنية العاملة الواعية ، وتصددروا
بموقفهم المجيد الصفوف الأولى في المعركة ، فقد ظهر العمال الذين
كانوا يشتغلون في السكك الحديدية وفي الموانئ وفي المعسكرات
البريطانية بمظهر وطني رائع فاضربوا عن العمل فيها كما ذكرنا
انسحبوا جميعا منها ، وضربوا بمرتباتهم وأجورهم التي هي مورد
رزقهم وعائلاتهم استجابة لنداء علم التعاون مع المحتلين . هذا وقد

حسر البريطانيون في أسبوع واحد - أكثر من مليون جنيه نتيجة لهذا الاضراب العام لعمال القنال . ولقد كان لهذا الاضراب الاجتماعي صدى بعيد الأثر في الداخل والخارج ، فقد كان دليلا ساطعا على استعداد الشعب للكفاح وعدم التعاون مع المستعمرين ، وفي الخارج كان دليلا على أن قاعدة القنال لم تعد نافعة لهم وأصبحت عبئهم الجبوى .

وتعود مرة أخرى لنفسنا كيف استعملت حكومة الوفد لهذا السبيل المتدفق من عمال القنال وكيف استطاعت أن تدبر لهم الأماكن اللازمة ؟ . تعترف مصلحة العمل بأنه لم يكن لديها - قبل التفكير في إلغاء المعاهدة - أية بيانات عن عدد العمال المصريين في المستعمرات البريطانية أو أية فكرة عن كيفية توزيعهم في المناطق المختلفة أو عن الصناعات التي يقومون بها ، فلما ألغيت المعاهدة بدأت مصلحة العمل في الاستعداد لاستقبال العمال « الذين يحتمل أن يتركوا أعمالهم لدى السلطات البريطانية راغبين في عدم التعاون معها فيحتاجون إلى معاونتهم في إيجاد أعمال جديدة لهم » . هذا وقد وجه بعض النقد إلى حركة تسجيل العمال من حيث أن عدد من سجلوا ثم ألحقوا بأعمال بمصالح الحكومة قد زاد على عدد عمال مصبرات القنال ، لكنه ينبغي أن ينظر العمال ممن كانت السلطات الحربية البريطانية قد استولت على مستنداتهم حين مغادرتهم المصبرات دون إعطائهم ما يدل على سابقة خدمتهم لها وذلك رغبة منها في تعطيلهم عن العمل كان السبب في تلك الزيادة ، ومع ذلك فلا شك أن بعض العمال المصطلين قد انتهزوا الفرصة وقدموا إلى لجان التحريات فقيدهم ضمن عمال القنال وتم تعيينهم فعلا ، وقد اعترفت بذلك وزارة الشؤون فذكرت أنها لم ترغباضة في ذلك الضل « أذ فضلا عما فيه من تحقيق لرميائنها من حيث مكافحة البطالة بصفة عامة فإنه قد أحبط الخطة البريطانية التي كانت

ترمى الى اعاقة تشغيل عمال المصكرات وتاليهم بالتالى ضد
الحكومة .

أما فيما يتعلق بحركة التعيينات فقد وزعت الحكومة هؤلاء
العمال على جميع الوزارات والمصالح والجامعات وغيرها ، أما الأجور
فقد وضعت قواعد لها بحيث تمشى مع الأجور التي يتقاضاها عمال
الحكومة الآخرون ، هذا وقد تقرر أن تصرف الأجور اعتباراً من
تواريخ ترك العمل لدى السلطات البريطانية ، وقد ارتضى العمال
أن تصرف لهم أجور أقل قيمة مما كانوا يحصلون عليه فى عملهم
بالمصكرات البريطانية ، فلا شك أن هذا كان مساهمة أخرى منهم
فى الكفاح والتضحية .

وبقى تساؤل آخر يدور حول « اعداد المدة » هؤلاء العمال ،
وهل حقيقة أن الحكومة لم تدبر الأعمال الانتاجية ولا المشروعات
العمالية لتشغيلهم وأنها اكتفت بحشرهم فى المصالح والدواوين
دون تادية عمل مفيد ، فكان هذا دليلاً على أن الحكومة الوفدية لم
تكن جادة فى المصالحة كما يذكر الرافعى ؟ ونجيب على هذا
التساؤل الذى يتضح فيه التجنى بتساؤل آخر من جانبنا : هل
كانت الحكومة تنتظر حتى تقيم تلك الأعمال والمشروعات ثم تلغى
المصالحة بعد ذلك ؟ أم كان مطلوباً منها - وقد ألغيت المصالحة
وانسحب عمال القتال - أن تطلب من هؤلاء العمال الانتظار حتى
تقيم لهم تلك المشروعات ؟ لا شك أن الجواب الصحيح يجعلنا نعتقد
أن ما أقدمت عليه الحكومة كان صواباً وبعد من الأعمال التى
تسجل بالفخر أولاً لعمال مصر ، وثانياً لحكومة الوفد . وينبغى
علينا ألا نحاول ما حاولته السلطات البريطانية وهو التقليل من
قدر هذا العمل وتشويهه اذ كانت تدعى بين الجين والآخر أناء
تشبكك فى مقبرة الحكومة وفى وطنية العمال . فتذكر مثلاً أن

الحكومة المصرية لم يمكنها الوفاء بتعهداتها بخصوص تشغيل جميع العمال المصريين الذين تركوا الخدمة بالمعسكرات ، وأنهم في أى العمال - كانوا في منتهى السعادة في عملهم مع القوات البريطانية ، وأنهم لم يتركوا عملهم الا خوفا من بطش الحكومة وتهديداتها وإيذاء أهاليهم الموجودين خارج المعسكرات » . هذا ولا نستطيع أن نترك حركة اضراب العمال وانسحابهم من المساعدة دون أن نشير - ويقوة - الى أنها أتت ثمارها من حيث توقفت حركة العمل في القاعة رغم استحضار عمال من قبرص وغيرها كما اشرنا . فقد ذكرت إحدى المجلات البريطانية في خطاب لها « أن العمال المالطيين والقبرصيين في شجار دائم بين الطرفين الأمر الذى يجعل العمل معهم غير محتمل ... الخ » وكثير من الرسائل التى كان يرسلها البريطانيون الى عائلاتهم وتؤكد هذه الحقيقة ، وأنه أصبح « جميع أفراد القوات البريطانية يقومون بخدمة أنفسهم » فيرسل ضابط فى سلاح الطيران البريطانى يقول « انه مضطر - الآن - لأن يقسل جميع ملابسه ، وأنه اشترى مكوة بالكهرباء ليقوم بكى ملابسه ، وأن جميع الضباط من جميع الرتب يقومون بذلك - الآن - مضطرين نظرا لعدم وجود عمال » .

هذه هي حركة العمال الحقيقية في معركة ١٩٥١ وقد تناولناها بشيء من الإيجاز ، فلم تقسم كل ما لدينا من تفصيلات هذه الحركة ودور حكومة الوفد ازاها ، الا أننا قصدنا بما أوردناه من خطوط عامة الى الإشارة الى اعتبارين : الأول : تفنيد الزعم القائل بأن حكومة الوفد لم تكن جادة فى إلغاء المعاهدة والاستعداد له . والثانى : أننا لاحظنا قصور بعض الأبحاث والرسائل التى تناولت هذه الفترة وتجاهلها لتوضيح الحركة ودور الحكومة منها .

على أى حال كانت هذه هي الاستجابة الأولى لإلغاء المعاهدة من جانب الشعب وموقف الحكومة منها ، وكانت الاستجابة الثانية

مسبارعة الجماهير الى تلبية النداء والزحف الى قناة السويس فكانت معركة القنال الخالدة في تاريخ الشعب ، فكيف مضت المعركة وما هو دور الضباط الأحرار فيها وما هو موقف الحكومة ازاءها ، ثم ما هي نتائجها ؟ هذا موضوع بحثنا الآن . .

ثانيا : معركة القنال :

رأينا كيف أن إنجلترا ردت على الغاء معاهدة ١٩٣٦ بتأكيدنا أن هذا الاتفاق مازال قائما ، ولا يمكن الفاؤه بقرار من طرف واحد ، ثم البحت ذلك باتخاذ تدابير عسكرية ردا على الحملة المصادية للبريطانيين التي كان قد اتسع نطاقها في البرلمان وفي الصحف وفي الاذاعة وبين جماهير الشعب المصري . . لقد أصبح واضحا أن الصدام هو الحل الوحيد ، ورأت إنجلترا أن القوة هي لغتها . فماذا يكون موقف حكومة الوفد ؟ وهل تعلن الحرب النظامية رسميا ؟

لقد حرصت الحكومة حرصا بالغا على أن تأخذ المعركة - التي أصبح الصدام بالقوة سبيلها الوحيد - صورة كفاح وطني شعبي يقوم به أفراد من الشعب من تلقاء أنفسهم ويدافع وطنيتهم ضد الانجليز ، أي أن الهدف كان « حرب العصابات Guerilla's Warfare » ، وهي الحرب التي يلجأ اليها شعب مغلوب على أمره لا يملك قوة عسكرية نظامية يقاوم بها العدو ، ولكنه يملك جاشه وقوته المعنوية وعزيمة الكفاح فيقاوم المحتل بطريقة جديدة يصبح معها مقامه جحيما لا يطاق ، فإذا مادام الشعب المكافح على ذلك الأسلوب وأصر عليه أصبح لزاما على المحتل أن يجلو . . . فحرب العصابات اذا هي حرب الشعوب للجيوش . فلا بد للباحث - على ضوء هذه الحقيقة - أن ينظر لمعركة القنال من الوجهة الشعبية حتى لا يحصل لبس بينها وبين حرب الجيوش أي الحرب النظامية . والأخيرة يمكن إعلانها ضد ارادة الشعب ، أما حرب

المصائب فهي حرب الشعب يعلنها وهو مؤمن بها مضحيا من أجلها مستعدا لبذل روحه ودمه في سبيلها . وأول عنصر من عناصر هذه الحرب هو إثارة نخوة الشعب ووطنيته ، وأن يكون توقيت هذه الحرب مرتها بهذه الثورة وليس مرتها بمدى الفراغ من الاستعداد ، فواجب القادة أن يستغلوا ثورة الشعب ويستغلوا المعركة في ذلك الوقت وحده دون غيره لأن الشعوب - عادة - لا تتور كل يوم ، فاذا ضاعت الفرصة فقد قضيع الى الأبد .

على أساس هذه الحقيقة نستطيع أن نقيم معركة القنال التي تناولها كثير من الباحثين والسياسة بوجهات نظر مختلفة متجاهلين أنها معركة الشعب أولا بينما كان دور الحكومة أن تهو للشعب ذلك . والسؤال الآن هو : هل كانت حكومة الوفد متجاوبة مع رغبة الشعب في إلغاء المعاهدة ، ثم مع رغبته في الكفاح المسلح أم لا ؟ هناك اجماع عام على أن إلغاء المعاهدة والرغبة في الكفاح المسلح كانا هوى الجماهير وأنشودتهم أثناء الحرب العالمية الثانية - بل حتى قبل ذلك - الى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، ثم ما هي حكومة الوفد - بعد الانتظار الطويل - قد ألغت المعاهدة وبقي الكفاح المسلح . ولم يكن هدف الحكومة - كما ذكرنا - أن يتخذ هذا الكفاح صورة الحرب الرسمية ضد القوات البريطانية في القاعة ، لأننا لم تكن لنا قدرة على مثل هذه الحرب ، وكان القاء الجيش المصري فيها بمثابة القاء اناء من الفخار على اناء من الحديد ، فلم ترتكب وزارة النحاس هذا العمل الجنوي ، ولكن رغم التسليم بأن هدف الحكومة من المعركة أن تأخذ طابع الكفاح الشعبي ، وأن تكون هذه هي الصورة الرسمية لها ، الا أن الصورة الفعلية والحقيقية كانت مخالفة لذلك تماما ، فقد اشتركت الحكومة في المعركة على النحو الذي سنتفصله بعد قليل ، ولعل اشتراك الحكومة هذا هو ما أوجب مسئوليتها ثم مساءلتها ثم مؤاخذتها وتوجيه اللوم لها من خلال بعض الثغرات التي بدت في هذا الاشتراك .

ويجب أولا أن نتناول دور الشعب ثم موقف الحكومة منه . .
فعلى أثر بداية المعركة الأولى بين جماهير الشعب والقوات
البريطانية ، أخذ كثير من الشباب يتطوع لتأليف كتائب من
الغدائيين أخذت تتكون في القاهرة وفي المدن والقرى الواقعة في
منطقة القتال أو القريبة منها ، ومن هذه الكتائب كتيبة « أحمد
عبد العزيز » ، « خالد بن الوليد » وكتيبة « محمد فريد » . . ومن
ناحية أخرى قامت المنظمات الشعبية بتنظيم المقاومة السلبية وعدم
التعاون مع قوات الاحتلال فأخذت تحتج ضد أعمال العنف التي
يقوم بها الجيش البريطاني ، كما أخذت تنظم مظاهرات ضخمة
يقودها أعضاء الكتائب . كما طلبت الأحزاب المعارضة من الحكومة
الاشتراك في هذه الكتائب وتسليحها . . هذا وقد تطوع بعض
القادة والضباط القدامى والعاملين لتدريب هذه الكتائب . فماذا
كان موقف حكومة الوفد وسياستها إزاء هذه البداية ؟ تشير بعض
المراجع والمصادر الى أن الحكومة أنكرت هذا النشاط ، وأنها لم
تقسم للغدائيين معارضة جديدة ، فلا هي زودتهم بالأسلحة والنفائز
« الا الهند اليسير منها » ولا هي نظمت قيادتهم ولا رسمت لهم
خططا منسقة ، وأنها تركتهم وشأنهم فترقب على ذلك الارتجال . .

وقبل أن نفتح هذه المزاغم يجدر بنا أن نلم المامة سريعه بالجو
السياسي الذي كان يحيط بالحكومة حينئذ . . لاشك أن الملك السابق
كان غير راض عن محاولة اخراج الانجليز مهنا قيل عن دوافعه
في الموافقة على مراسيم الغاء المعاهدة ، وكان النحاس يعلم ذلك
من خلال مقابلات الملك لبعض الزعماء والشخصيات ، ثم ان الحكومة
كانت تعاني من الجو القلق المشحون بالاحتمالات بين معارضة متقدمة
عنيفة تتعجل الخطوات وتطلب المزيد وتتهم الوزارة بالتردد
والتقصص ، ثم معارضة أخرى مختلفة تتكون من حزبي الاحرار

المستورين والسبعدين وبعض المستقلين تأخذ على الحكومة تهورها وتترىص بها الدوائر . ثم هناك السفارة الانجليزية تحيك السائس والمؤامرات . والملك يبحث عن مخرج من هذه الورطة . والواقع أن من يطالع صحف هذه الفترة يدرك هذه الحقيقة فهناك صحف كانت تهاجم الحكومة لأنها لا تمنح الفدائيين المساعدات الكافية كما ذكرنا ، ولأنها لا تقابل الانجليز بالشدة اللازمة (الاشتراكية ، الشعب الجديد ، الاخوان والجمهور المصري) ، بينما فيجد صحفا أخرى تأخذ على الحكومة أنها تقود البلاد الى الخراب وتنتشر تهديدات الانجليز ومظاهر قوتهم واحتمالات الفشل (الزمان ، الأساس) . ورغم ذلك فإن الحقيقة التي يجب أن نقال - كما يذكر أحمد بهاء الدين - هي أن الوزارة حاولت أن تؤدي واجبها اذا راعينا هذه الظروف الحرجة ومخاطر الطريق ، والضرورة التي كانت تدعوها الى الحذر من الخيانة التي كانت تترىص بها في القصر ، بل وفي بعض أعضاء الوزارة أنفسهم ضد هذه السياسة . هذا هو الجو السياسي فماذا قدمت الحكومة في وسط هذا الجو ؟

كتنهيد للمعركة تركت الوزارة كل أدوات السعاية تهاجم الانجليز وتنمي طاقة الكراهية للاستعمار » الى حد لم يسبق له مثيل منذ ثورة ١٩١٩ ، على حد تعبير أحمد بهاء الدين . ونقلت الاحساس المباشر بقضية الانجليز من مدن القناة الى جميع أنحاء القطر ، وشجعت كتائب التحرير بأقصى وسائل التشجيع المادي والأدبي ، فملت الفدائيين بالسلاح وشجعت ضباط البوليس والجيش على التطوع وغير ذلك مما سنتناوله بالتفصيل الآن .

فالواقع أنه ازاء ما أورده أحمد بهاء الدين وقلة من الباحثين المنصفين عن دور حكومة الوفد يجد الباحث أنه لا مناص من أن يتناول بالتفصيل هنا الدور . . فانه يبدو أن العبء الأكبر من

معركة القنال كانت تقوم به الحكومة عامة ووزارة الداخلية على وجه الخصوص . فقد تطوع عدد من ضباطها وجنودها وفى غير زعيم الرسمي للانضمام الى الفلانيين ، كما كانت الأسلحة كلها والمواد المتفجرة والناصفة التى استعملت ضده الانجليز تقدم من جانب وزارة الداخلية أو من أموالها أو تشتري بمعرفة ضباطها من أنحاء البلاد بأموال التبرعات أو من اعتماد المصروفات السرية الخاص بالوزارة ، ثم تقسم الى « ثروت عكاشة » و « اليوزباشى جمال منصور » لتسليمها الى أفراد الكتائب ، ولقد شارك فى معركة القنال فريق من ضباط الجيش ومن بينهم بعض الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وقد أبدوا رغبتهم فى التطوع فى هذا الكفاح الوطنى وكانوا على صلة دائمة - كما يذكر فؤاد سراج الدين - بوزارة الداخلية . وكان أفراد الكتبتين المذكورتين والمتطوعون الجدد يتقدمون للتدريب فى ثكنات الجيش وتحت اشراف ضباطه المذكورين وغيرهم قبل الذهاب الى القنال ، وقد كان هؤلاء المتطوعون من الشباب الوطنيين ينالون ثقة واعجاب ضباط الجيش المدربين لهم ، كما أن الخطط كانت توضع بعد دراسة وافية من نفس الضباط ، وقد اشترك « البكباشى » أركان الحرب جمال عبد الناصر (الرئيس) فى الاشراف على وضع بعض الخطط ، اذ كان على اتصال دائم بجميع العاملين فى معركة القنال على اختلاف هيئاتهم .

وقد حاول الرافعى تشويه موقف الحكومة ازاء الكتائب وقوادها فذكر أنها أنكرت على عزيز المصرى والقواد والضباط عامة الحق فى تدريب الكتائب قائلة أن هذا من اختصاصها وحدها ، وأنها أصدرت فى أواخر نوفمبر ١٩٥١ بيانا من رئاسة مجلس الوزراء تقول فيه أن الحكومة قررت تدريب الكتائب وفقا للنظام الذى قضيه هى ، مع عدم السماح لأية هيئة أو فرد بجمع التبرعات

لهذا الغرض ، ومن رغب في التبرع فليرسل به الى رئاسة مجلس الوزراء . ويسعد أن بعض الخطرين على الأمن العام وذوى السوابق الهاربين من المراقبة كانوا قد انتهزوا فرصة تأليف كتائب الفدائيين فانضموا في صفوفهم وارتكبوا كثيرا من حوادث الاجرام مستغلين اسم الكتائب ومعلمين حملهم للأسلحة النارية بدون ترخيص بأنهم من أفرادها ، ومن ثم رأت الحكومة - كما يذكر الرافعي ويؤكد سراج الدين - حرصا على سمعة البلاد ومنعا لروح الفوضى من الانتشار باسم الكتائب أن توضع حدا لهذا وتتولى الاشراف على تنظيم الكتائب وتدريبها ، فكان قرارها السالف الذكر . ولا يذكر الرافعي حدوث هذا الاستغلال الذى أشارت اليه الحكومة في بيانها فيذكر : أن حوادث وقعت فعلا وترامت اليها أنبأؤها في حينها ، وتحققنا منها مع بالغ الأسف . لكن السؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل كانت الحكومة جادة في بيانها من حيث أنها ستتولى تدريب الكتائب ؟ ينكر الرافعي وغيره من الباحثين هذه الجدية فيذكر الرافعي « أن الحكومة لم تحصل عملا جديا في هذا السبيل واكتفت بتأليف لجنة لتنظيم هذه الكتائب ، وكل ما عملته هذه اللجنة أن أخذت تطوف بصفة أماكن لتختار منها ما يصلح للتدريب ... » . وقد رجعنا الى أحد التقارير التى كانت تعدها الحكومة عن تدريب الكتائب ، فلاحظنا أن يشير الى اجتماع ضم بعض الوزراء ومندوبى الهيئات المختلفة ، وتناقشوا في موضوع الكتائب ووصلوا الى القرار السالف الذكر بوضع الكتائب تحت اشراف الحكومة . أى أن القرار لم يكن وليد رغبة الحكومة بمفردها بل شاركها الهيئات المختلفة في إصداره . ثم أصدر مجلس الوزراء قرارا بفتح اعتماد بمبلغ مائة ألف جنيه للتدريب العسكرى ، ثم صدر قرار فى ١٢/٨/١٩٥١ بإنشاء مجلس التدريب العسكرى وكان مؤلفا من اللواء صالح حرب وأسند اليه منطقة الزقازيق ، واللواء الماوى حيث اختص بمنطقة الاسكندرية واللواء حسين

مجمود اختص بمنطقة القاهرة . . وقد شمل المجلس اللواء محمد فتوح وقد لاحظنا خلو هذا المجلس من الفريق عزيز المصرى رغم ان الرأى كان قد استقر على اختياره قائما عاما لكتاب التحرير على اختلافها على أن يترك له وضع الخطط التى يراها لازمة للانتقال بهذه الكتاب الى مرحلة المقاومة العملية للمستتمر . . وقد فسر التقرير هذا بأن ذكر أن عزيز المصرى كانت له آراء تتعارض مع تفكير الأعضاء الذين شكل منهم المجلس ، عاقدروا عن التعاون معه ، وبناء عليه لم يدخل عزيز فى المجلس . . ويمضى التقرير فيوضح أنه الى جانب المائة ألف جنيه السالفة الذكر والتي خصصت للتدريب العسكرى قد أضيف اليها جميع التبرعات التى كانت تصل بشيكات باسم وزير الدولة أو رئيس الوزراء أو وزير الخارجية ، هذا على التبرعات التى كانت ترد لوزير الداخلية لأسر الشهداء . . وقد اتخذ مجلس التدريب مقرا له ونسق العمل فيه بمعرفة هيئة ادارية . . ويستطرد التقرير فيشير الى المرحلة العملية ويذكر أن المجلس قام بفتح معسكرات للتدريب العسكرى فى حلوان والعباسية والجيزة وشبرا وغيرها . . كما قام بفتح معسكرات فى الشرقية ومعسكر فى البحيرة . . وفيما يتعلق بالسلاح قبل الاضافة الى ما ذكرناه آنفا من حيث مصادره وكيفية شراؤه وتجهيزه تم توزيعه ، يشير التقرير الى التجاء أحد الوزراء الى الفريق مهندس حيدر كى يتسلم منه كميات من الأسلحة ، وقد رفض حيدر قائلا له (ابعثوا الجيش ولا تتكلموا فيه ، والملك يريد هذا) . . فلبجا الى مصطفى نصرت الذى رفض هو الآخر بحجة « أنه لا يضمن اذا سلمه هذه الأسلحة أن يعرف سرها عند الانجليز » فلبجا هذا الوزير الى فؤاد سراج الدين مهددا بالاستقالة « مادام لا يستطيع الحصول على سلاح » فيسارع فؤاد الى مصطفى نصرت طالبا منه السلاح « لأن حالة الأمن تستدعى ذلك » ، وأن يكون المقدم باسم وزارة الداخلية . . هذا ولم يغفل التقرير دور ضباط الجيش فاشاز

الى أن بعض الوزراء وأعضاء المجلس العسكري كانوا يستشيرون هؤلاء الضباط في أحسن الطرق لمقاومة الانجليز وما هي الأساليب التي اتبعت في البلاد الأخرى ، وأشار التقرير مرة أخرى الى كيفية توزيع التبرعات فذكر أن مجلس الوزراء أصدر قرارا في ٩ ديسمبر ١٩٥١ بتفويض وزير الداخلية لتوزيع التبرعات الخاصة بأسر الشهداء من رجال البوليس ، وبتفويض وزير الشؤون الاجتماعية بتوزيع التبرعات الخاصة بأسر الشهداء من الأهالي ، وفي ٣ يناير ١٩٥٢ فتح حساب جارى باسم وزير الدولة والمشرق على التدریب العسكري . . الخ .

هذا فيما يتعلق بمدى الجدية من جانب الحكومة ازاء تدريب الكتائب وتسليحها والاشراف عليها ، فماذا عن الجوانب الأخرى التي تبرز دور الحكومة ازاء تطورات المعركة ؟ لقد تطورت الأحداث يوما بعد يوم وازداد عنف المصارك واشتدت هجمات الفدائيين ، ورغم أن الحكومة منعت تنظيم الجماعات غير النظامية التي كانت تهاجم القوات في قناة السويس الا أنها كانت تتقاضى - كما يذكر جورج فوشيه - عن نشاط الفدائيين الذين يهاجمون الجنود البريطانيين ويوقعون ناقلات التموين ويقومون بأعمال الانتقام ضد المتعاونين مع العدو . فقد رسمت الحكومة سياستها في توجيه المعركة على أساس ابطال أى ميزة تتمتع بها القوات البريطانية في القاعدة كما ذكرنا ، فاصدرت قرارا بمنع نقل مواد وعتاد وأفراد القوات في السمك الحديدية أو بغيرها من طرق المواصلات وبذلك انهارت ميزة المواصلات ، كما انسحب العمال الذين كانوا يعملون بالقاعدة على النحو السابق الذكر ، وبذلك انهارت ميزة توافر اليد العاملة ، ثم اصدرت قانونا يحند أى تعامل مع القوات ، فامتنع التموين عنهم تماما ، وكف المفاوضون والتجار المصريون عن العمل معهم كلية فكانوا يستجلبون يوميا بالطائرات مواد التموين

الخاصة بقواتهم ، وبذلك انهارت ميزة توفير مواد التموين . وقد صاحب انهيار تلك الميزات نشاط الفدائيين والمعارك التي جعلت مدن القتال جميعا بالنسبة لقواتهم ، فكان أى ضابط أو جندي منهم يدخل أى مدينة من مدن القتال يتعرض لرصاص الفدائيين ، فمات عدد كبير منهم بهذه الطريقة حتى اضطروا أخيرا الى جعل هذه المدن كلها محظورة Out of Boundes بالنسبة لقواتهم وحشدوا على أفرادها دخول هذه المدن وحبسوا أنفسهم داخل القاعة لا يقادرونها ، وبذلك انهارت ميزة توفر الحياة الاجتماعية فى مدن القتال ٠٠

والواقع أن هذه الخطة التى انتهجتها الحكومة وعاونها الشعب فى تنفيذها قد نجحت فأصبح الانجليز فى وضع سيء فقتلوا أعضائهم وصاروا يتخبطون على غير هدف ، ونستطيع أن نلخص ذلك بسهولة من خلال الصحف المصرية التى كانت تصدر فى هذه الفترة، بالإضافة الى مصدر هام آخر يتمثل فى الاتصالات اللاسلكية التى كانت تتم بين محطة لاسلكية موجودة فى القاعدة وبين قيادة القوات البريطانية فى قاعدة قبرص ، ومصدر آخر يتمثل فى تلك التقارير التى أشرنا اليها حين تناولنا حركة اضراب عمال القتال وهو تلخيص للمعلومات المستقاة من مراسلات القوات البريطانية فى منطقة القتال ، وإذا أخذنا على سبيل المثال التقارير الأخيرة سنبجها تناول عدة دلائل تشير الى حالة النزع والاضطراب التى انتشرت بين أفراد هذه القوات وأسرها * فتطلب مثلا زوجة

643827 cpi smith من شركة Stapledom للبلاصة ايجاد محل لها فى أول باخرة لتعود الى انجلترا ٠٠ وذلك « لأن الحالة فى المسكرات البريطانية أصبحت لا تحتمل ولا يمكن أن تعود الى ما كانت عليه ، وأن أعضاء الجميع فى حالة قوتر ، وأنها لم تنز زوجها خلال الأسبوعين الماضيين سوى ثلاث مرات لفترات قصيرة

جدا ٠٠ الخ ، ، ولقد أصبح هناك احساس عام بين افراد القوات بانهم فقدوا عطف المصريين وصداقتهم الى الابد ، وانهم يعتبرون انفسهم قوات احتلال فى اراضى معادية وان كل تصرفاتهم مبنية على هذا الاساس ٠٠ الخ ، ومن ثم ابتدأوا يرون أن سياسة انجلترا فى مصر سياسة خاطئة ، فاما أن تتفق بريطانيا مع مصر على حل يرضى المصريين ويحقق استقلالهم بمقدار معاهدة تحالف جديدة على أسس جديدة تقبلها مصر ، وأما أن تعلن انجلترا عداءها بصراحة وتحتل القطر المصرى بأكمله كما حدث فى الحرب الماضية نظرا لتخرج الحالة الدولية ٠٠ الخ ، ، وهناك دليل على التخطيط الذى انتاب أفراد هذه القوات ، إذ يذكر بعضهم « أنهم أصبحوا يعتقدون أن الحركة القائمة « الآن » حدثت بإيعاز من روسيا ، وأنه إذا لم تتدأوك انجلترا نفسها وتحسن سياستها فى الشرق الأوسط ، فإن هذه المنطقة ستصبح تحت النفوذ السوفيتى » .

وتنمى بنا تلك التقارير لتؤكد شكوى الجنود من سوء حالة المعيشة عموما فى المعسكرات ، ثم يعترف معظمهم بخطورة « الارهابيين المصريين » وأن هجماتهم على الأفراد والمعسكرات لها تأثيرها المصنوى الكبير ، خصوصا بعد أن صار تنظيم وتسييق أعمال التخريب ، فقد قتل خلال الشهرين الماضيين حوالى ٣٠٠ ضابط وعسكري بريطاني ٠٠ ، ، كما توضح التقارير النقص الكبير فى المواد الغذائية خصوصا فى الخضروات والفواكه لاسيما فى الفترة الأخيرة (ديسمبر ١٩٥١ ، يناير ١٩٥٢) ، فيذكر أحد الجنود أنه « بالرغم من الأعياد المقدسة تبغى فى الوجبة الواحدة مقتطرا ما كنت أتربك فى الطبق ٠٠ ، ، ويقول أومباشى فى جيلاج البلازانه البريطانى « أن العيانات والاميزات التى يحصلون عليها حقيرة جدا ، وإنه كان يفتنى أن يكون فى كوزيا « حاليا » إذ أنها أفضل من مصر نظرا للعداء والكرهية التى يئدها المصريون للانجليز » ، ثم يشير فى

رسائلته إلى « أن جنود البوليس المصرى الذى أطلقوا نيرانهم على الانجليز وقتلوا بعضهم فى الاسماعلية استقبلهم الشعب المصرى فى القاهرة استقبال الأبطال » .

وتؤكد بعض رسائل أفراد القوات ما أشرنا اليه من حيث أنهم جبنوا أنفسهم فى القاعدة فتشير الى أنه « لا يسمح للجنود بالخروج من معسكراتهم الا لأعمال رسمية » وأن رجال سلاح الطيران غير مصرح لهم بمغادرة معسكراتهم على الإطلاق . وفى رسالة لضابط بريطانى يهودى يصف فيها الحالة فيقول « أنه يستحيل عليه الخروج من المعسكر لشراء أى شئ يحتاج اليه ، ولكن هناك بعض القرى بجوار البحيرات المرة لا تزال تتاجر مع القوات البريطانية فتعرض عليهم بعض السلع من سجاجيد وخلافة » ، وفى رسالة أخرى يشكو أحد الضباط « أنه أمضى ليلة عيد الميلاد فى حملة تفتيشية لبعض الأكواخ بحثا عن الفدائيين الذين أرسلتهم الحكومة لشن هجومهم على المعسكرات ، ولكن عند تفتيشها وجدت خالية ، وأن الشعور العام بين الضباط والجنود « أنه لم يهر على أحدهم فترة أعياد رأس السنة والميلاد كهذه السنة نظرا لتوتر أعصابهم جميعا لما يقوم به المصريون من أعمال عنائية ضد البريطانيين » . وفى رسالة أخرى من أحد الجنود الموجودين يتمنى لزميله فى القنال « أن ينقل من مصر نظرا لتخرج الحافة فيها وتطورها « الآن » بشبكل كبير ، وأنه يعلم أن أمر نقل الجنود البريطانيين من مصر الى أى جهة أخرى يقابل بمنتهى السرور من الجنود بعكس ما كان يحدث من قبل » . وفى رسالة أخرى من ألمانيا يذكر راسلها « أن الجنرال فيستنج الموجود « حاليا » فى ألمانيا ستضم الى القوات البريطانية فى القنال فى المستقبل القريب » ثم يقول « أنه لا يصبه القوات الموجودة فى القنال على موقفها الحالى وما تلاقيه من الفدائيين المصريين ، « You are certainly in a

very hot Spot bath literally & راسلها « أنه يقرأ في الصحف أن الانجليز ينقلون بالطائرات ألوف الجنود من جميع أنحاء العالم ويحشدونهم في منطقة القتال ، طالما أن الأمر كذلك وأن لديهم القوات الكافية في منطقة القتال فلماذا لا يقومون بإسكات هذا الرجل الذى يسمى « النحاس باشا » حتى يتمكن الجنود البريطانيون من العودة الى حياتهم الطبيعية . . . ، وتمضى هذه الرسائل لتوضح بما لا يدع مجالا للشك مدى الحالة التى وصل اليها افراد القوات البريطانية « الذين أصبحوا يتمنون الانتهاء من هذا النزاع القائم بين انجلترا ومصر حتى يتمكنوا من العيشة الهادئة المتحضرة »

If the Egyptian affair would cool down and let us get back to some civilisation again and to get organized for a holiday.

فهم يتذمرون من عدم توفر وسائل الراحة لهم ، وانهم يضطرون

للمبيت فى العراء كثيرا من غير خيام

We have would again nlarer to Cairo, we are only 60 Miles away new living on the desert, with not a building or tent in the Area and only the Sky for a roof, we are really rovgging it now with sand grinding ones teeth as we eat our food.W

وانهم لا يجطون أى وقت للراحة أو التسلية لأنهم فى داوريات معظم الوقت أما خارج معسكراتهم أو داوريات حراسة خارجها . . . وأنه قد ابتدا النافى يحدد لكل عسكرى عددا محدودا من زجاجات البيرة فى الاسبوع لعدم توفرها فى مخازنهم ، الأمر الذى أثار استياء الجنود لأنهم يعتبرونها فى أهمية الطعام اليومى . . . وأنهم قد أصبحوا يكرهون القيام بأى عمل خارج معسكراتهم لكثرة الاعتداءات

عليهم من الفدائيين المصريين الذين يفتحون عليهم النيران من أماكن لا ينتظر وجود أى أحد فيها فيكون تأثير المفاجأة أشد من تأثير النيران We can't see the guns- they shoot from houses and all sorts of places. كما جاء فى إحدى الرسائل - أن يقوم المصريون بهجوم أو احتكاك مسلح بواسطة القوات المسلحة المصرية (الجيش المصرى) وفى هذه الحالة يمكنهم القضاء على مقاومة المصريين للأبد ويحتلون البلاد كلها احتلالا تاما ويحكمونها حكما عسكريا .

هذه ملامح سريعة تصور لنا حالة السوء التى وصلت إليها القوات الانجليزية فى منطقة القنال بشهادتهم أنفسهم وهى تعطينا دليلا على نجاح الخطة التى لجأ إليها الشعب والحكومة معا ، ثم كان الدليل الثانى اعتداءات الانجليز المتكررة ومنايحتهم واستفزازاتهم ، وقد بلغ بهم الضيق والتخبط أنهم هددوا بمنع تدفق المواد البترولية فى الأنابيب الواردة من السويس الى القاهرة وبقية المدن والأقاليم ، وكادت السلطات البريطانية تنفذ وعيدها لولا تدخل السفير الأمريكى حينئذ « المستر جيفرسون كافرى » لدى هذه السلطات حتى حملها على العدول عن هذه الوسيلة الوحشية .

والواقع أن الباحث فى معركة القنال وتطوراتها لا يستطيع بحال أن يتجاهل الدور الكبير الذى قام به رجال البوليس فى منطقة القنال فى هذه المعركة والعبء الذى تحملوه فى سبيلها وهو الأمر الذى أثار كثيرا من النقد لموقف الحكومة ازاء المعركة فى اعتمادها على هذه الفئة بأسلحتها المختلفة والمحدودة ، ثم علم مكافاتها بما كانت تستوجب ٠٠ وقد بلغ عدد هذه القوات من رجال البوليس ببلوكات النظام الذين أوفدهم وزير الداخلية الى مدن القنال حوالى أربعة آلاف جندي مزودين جميعهم بالأسلحة ويمتد هائل من

الطلبات ، في حين أن القوة العادية لهذه المدن في الظروف العادية لم تكن تصل الى مائتى جندي ٠٠ ولا ينكر فؤاد أنه عندما توالت اعتداءات البريطانيين على المرافق وافراد الشعب في مدن القنال انتقاما مما كان يلحقه بهم الفدائيون (وليس مجال البحث أن يتناول بالتفصيل هذه الاعتداءات والمعارك كما أشرنا) كان يصدر أوامره لرجال البوليس بالمقاومة على النحو الذى سنشير اليه في حينه ، بل أنه أرسل الى السفير البريطانى « رالف ستيفنسون » خطابا بهذا المضمون شديد اللهجة يقول له فيه « اننى أصدرت اليوم تعليمات صريحة وحاسمة الى رجال البوليس المصرى في منطقة القنال كلها بالرد على أى اعتداء من جانب القوات البريطانية على الوطنيين أو على أملاكهم بالقوة ، ولو اقتضى الأمر إطلاق الرصاص « فى الملبان » . » وقده أرسل اليه فؤاد بصورة من هذه التعليمات حتى يتخذ اللازم بوصفه سفيرا لبريطانيا لوقف هذه الاعتداءات من جانب القوات البريطانية .

هذا ولم تغفل الحكومة هذا الدور من رجال البوليس فانه على أثر المعارك التى اشتركوا فيها فى مدينة الاسماعيلية مثلا فى ١٧ ، ١٨ نوفمبر ١٩٥١ ، قرر مجلس الوزراء بجلسته ٢٥ نوفمبر ١٩٥١ اعتماد مبلغ ثمانية آلاف جنيه لتوزيعها على ورثة شهداء البوليس الذين قتلوا فى تلك المعارك ، وعلى الجرحى منهم ، وتعليم أبناء هؤلاء وأولئك بالمجان فى جميع مراحل التعليم بما فيها التعليم الجامعى ، كما صرفت مبالغ أخرى للشهداء والجرحى المدنيين .

لكن ماذا كان موقف الحكومة ازاء الانجليز حينما تطورت المعارك فى القنال واتخذت صورةا دائمية وأصبح لا مناص من اتخاذ قرارات أكثر حسمًا وصراحة ؟

يجب أولا أن نشير بسرعة الى تطور هذه المعارك فقد ابتدأت مع الأيام الأولى من ديسمبر ١٩٥١ تتخذ شكلا خطيرا وسافرا ، ففي ٣ ديسمبر حدثت معركة السويس الأولى ، ثم تجدد القتال في اليوم التالي ، وقد بلغ عدد القتلى من الانجليز ٢٤ قتيلا ، ٦٧ جريحا ، وكان رد الفعل عنيفا من جانب الانجليز اذ قاموا في ٨ ديسمبر بهدم «كفر أحمد عيه» وتدميرها تماما ، وذلك بعد اذار موجه من الجنرال أرسكين الى محافظ السويس الذي أبلغه بدوره الى وزارة الداخلية فرفضته . . . والواقع أن موقف الحكومة ولا سيما وزير الداخلية ازاء هذا الانذار وملاسياته وما نتج عنه من اباداة حي كامل من الوجود يستحق منا نظرة أكثر تأملا وتساؤلا : هل كانت الحكومة صائبة في رفض هذا الانذار أم جانبها الصواب ؟ لقد أبلغ المحافظ الانذار نظرا لخطورته - الى وزارة الداخلية ليتلقى تعليماتها ، فاجتمع مجلس الوزراء وتقرر رفض طلب القيادة البريطانية بإخلاء الحي ، وعهد الى المحافظ باتخاذ الاجراءات اللازمة لمقاومة كل اعتداء يقع على الأهالي ، ومقاومة تنفيذ الانذار بالقوة اذا لزم الأمر . . . حينما تطورت الأمور وتمت حشود القوات البريطانية وحاصرت مدينة السويس لاكتساح كفر أحمد عيه في صباح السبت ٨ ديسمبر ، أدرك محافظ السويس وذو الرأي فيها ما يسببه تنفيذ أوامر وزارة الداخلية بالمقاومة من الخراب وسفك للدماء دون جدوى ، فاجتمعوا مساء ٧ ديسمبر أكثر من مرة ورأوا اجتناب المقاومة ليتفادوا تدمير المدينة تدميرا كاملا اذا اشتبك رجال البوليس بالقوات البريطانية ويبدو أنهم استعانوا بنائب المدينة الوفدي الذي تحولت الى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية حينئذ تليفونيا موضحا له خطورة الحال ، ورغم ذلك أمر الوزير على قرار الوزارة بالهجوم والضرب رغم علمه بأن القوات البريطانية احتلت سطوح بعض المنازل والعمارات في المدينة لتبقى على أي حركة للمقاومة ومرة أخرى يجتمع ذوو الرأي في المدينة وقرروا عدم تنفيذ

أوامر وزير الداخلية وعدم التعرض للقوات البريطانية ٠٠ وحينما تزحف هذه القوات في صباح ٨ ديسمبر الى هليخا المحند ويرسل المحافظ نبأ هذا الزحف عن طريق اللاسلكي الى الداخلية مشيراً الى خطورة تقدم رجال البوليس من مواقعهم لصند الانجليز ، فيصر وزير الداخلية على تنفيذ قرار مجلس الوزراء ومقابلة القوة بالقوة ٠٠ ويطول الاخذ والرد فيرسل المحافظ برقية أخرى يوضح فيها أن نائب المدينة وأعضاء البلدية وأعضاء اللجنة القومية بها يطلبون منه بالاحاح منع التصادم بين رجال البوليس والجيش البريطاني حفظاً لأرواح الأهالي ٠٠٠ ويصر وزير الداخلية على تنفيذ التعليمات بالمقاومة مع أخذ الاحتياط اللازم لعدم اصابة الأهالي بأى أضرار ٠٠ ويتصل رئيس قوات البوليس بالمدينة والنائب بالوزير فيصر على رأيه ٠٠

موقف لا شك نأخذه على الحكومة ووزير الداخلية على وجه الخصوص ، فانهم وهم في القاهرة لم يستجيبوا لنداءات وتوسلات الرجال الذين كانوا على الموقع وهم أصحاب الشبان والذين كانوا يرون ويلمسون ما لا يراه غيرهم ، فكان من الأجدر بالمستولين في القاهرة أن يستجيبوا للواقع أو على الأقل ينحسب وزير الداخلية ليرى بنفسه هذا الواقع .

وعلى أى حال فقد لجأ المحافظ وقائد البوليس ورجال المدينة الى سلوك الخطئة التي لا مفر من اتساعها ، وهي الحيلولة دون اشتباك رجال البوليس والأهالي بالقوة الزاحفة وعدم التعرض لها . فزحفت قوات الهدم والتدمير على منازل الحى ونسفتها بالقنابل والالغام ، وزال هذا الحى من الوجود فماذا كان موقف الحكومة ازاء هذا العمل الاجرامى الذى اعتبر بحق وصمة عار في جبين الاستعمار البريطانى ؟ أولا : قامت وزارة الخارجية باطلاع ممثلى

دول العالم المجتمعين في الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرة أوضحت فيها فظاعة العدوان ٠٠ ثانيا : اتخذ مجلس الوزراء - في جلسة ١١ ديسمبر - عدة قرارات هامة تدل على اشتداد الأزمة وتطورها في هذه المرحلة بين مصر وبريطانيا ، وهذه القرارات هي : أولا : استثناء سفير مصر في بريطانيا احتجاجا على اعتداءات القوات البريطانية في منطقة القناة . وكان هذا تمهيدا لقطع العلاقات السياسية بين البلدين ٠٠ ثانيا : بناء مساكن جديدة على نفقة الحكومة وعلى أرض مملوكة لها تمنح يلدون مقابل لأصحاب المساكن التي هدمت في كفر أحمد عبده بالسويس ، مع صرف اعانة من وزارة الشؤون الاجتماعية لصاحب كل مسكن هدم وذلك لتدبير مسكنه المؤقت في فترة تشييد المساكن الجديدة . ثالثا : استصدار تشريع بمعاقبة كل من يتعاون أو يتعامل مع السلطات العسكرية البريطانية ٠٠ رابعا : الموافقة على تعديل قانون احوال السلاح ، بحيث يكون الاصل هو اباحة احوال السلاح لكل فرد ٠٠ خامسا : نقل المكتب الهندسي المصري من لندن الى سويسرا ٠٠ سادسا : قررت الاستيلاء على نادى الجزيرة واخراج أعضائه الانجليز ٠٠ سابعا : كما قررت الاستغناء عن خدمات الموظفين الانجليز في المصالح الحكومية ٠٠

وسواء اكانت هذه القرارات صادرة عن اقتناع الحكومة بأنه ليس أمامها سوى اتخاذها كحكومة مسبولة أمام الكفاح ضد الانجليز وأمام الشعب المصري كما نعتقد ، أو كان صدورها نتيجة « لتعاطف القوى الشعبية والتأييد القوي من معسكر السلام والحرية الامر الذي اضطر حكومة الوفد الى اتخاذها » كما يذكر بعض الباحثين ، فانها كانت قرارات وطنية لا شك ، وقد بلغت على أثرها الخطوط الوطنية لسياسة مصر الخارجية تبرز معالمها في شكل دعاية قوية ، فأصبح التفكير جديا في عقد اتفاقات تجارية مع دول الكتلة الشرقية

كما أشرنا ، والاستغناء عن الأسواق الانجليزية والدول المتحالفة معها ، بل بدأ التفكير في حلف عربي خالص لبلاد الشرق الأوسط .

ويلزم لنا أن نقف لننقى بعض الضوء على الجبهة الداخلية ولا سيما في القاهرة ، فلا شك أن أحداث جبهة القتال وتطوراتها كانت تدفع بتطور مماثل في الداخل ، فحينما اشتعلت المعارك في ديسمبر ١٩٥١ وكما ستشتمد في يناير ١٩٥٢ كما سنرى ، كان الشعب يزداد نشاطا سياسيا ويقوم بتنظيم صفوفه متمتعا بأكبر قدر من الحرية آنذاك كما أجمعت المصادر والمراجع على اختلافها . ومن ثم أخذت المظاهرات تطوف في شوارع القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الكبرى - منذ ٥ ديسمبر وما بعده - منادية بسقوط الاستعمار الفاشم ، وقد تخللتها - كما يذكر الراحل - نداءات عداوية ضد وزارة الوفد فتهاوتها في حماية الأهالي من عدوان الانجليز . وكان معظم المتظاهرين من الطلبة والعمال . وبينو أن هذه النداءات قد أثارت أعصاب الوزارة - وكان لابد أن تثيرها في تلك الظروف الحرجة - فقررت منع المظاهرات في جميع أنحاء البلاد كافة ابتداء من ٦ ديسمبر ، وتعطيل الدراسة في جميع معاهد التعليم في القاهرة والامبكندرية والجيزة . وقد أحسنت الوزارة صنعا بتعطيل الدراسة مؤقتا ومنع المظاهرات لأن استمرارها كان كقبلا بتصدع الجبهة الداخلية فضلا عن اضعاف موقف مصر في فضائها .

ويحسن أن نمضي قليلا مع الجبهة الداخلية وتطوراتها واضعين في اعتبارنا ردود فعل أحداث القتال وانعكاساتها عليها . فقد أصبح واضحا أن المد الثوري للشعب قد أصبح قاب قوسين أو أدنى عن تحقيق آماله ، وأصبح تكوين جبهة شعبية واسعة تضم الشعب والجيش معا أمرا محتملا بل مائلا ولا سيما عندما تأكد دور الضباط الأحرار في المعركة واتصال بعضهم بكتائب الفدائيين من ناحية

وبأعضاء الحكومة من ناحية أخرى كما سنفصل في حينه . لقد اشتد ساعد الشعب فاكشف نفسه وأصبح عملاقا . فهل تغض السراى - عدو الشعب العتيد - البصر عن تلك الظاهرة المتفتحة الجديدة ؟ لقد أدرك الملك أن الخطر مقبل عليه ، فلم تخف عليه الآثار المترتبة على ترك الشعب - بعضه بعض عناصر من الجيش والحكومة معا - يحصل على حريته بقوة السلاح ، فكان لابد له أن يتحرك لضرب هذا الشعب على يديه قبل أن يفلت زمامه لا سيما وأنه كان يرى أن ضربات الانجليز المتلاحقة فى القنال لا تزيد الا اصرارا والتهابا فكان يدفع فى كل يوم بجموع جديدة لوقود المعركة فى استيسمال وإيمان بثيران الاعجاب الأمر الذى أدى الى أن يفكر فى مؤامرة رسم خيوطها مع الانجليز . . . وكانت أول خطوات تلك المؤامرة تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى ، وندب عبد الفتاح عمرو مستشارا سياسيا له ، والياس اندراوس مستشارا للشئون الاقتصادية ، وقد فوجئ الشعب بتلك التعيينات وصلهم بها لعدة أسباب : من بينها أن منصب رئيس الديوان كان شباغرا لأكثر من عام ونصف ، ولم يكن هناك ما يدعو لشغله فى تلك الظروف العصيبة التى كانت تمر بها البلاد ، ثم ان المنصبين الآخرين لم يكونا موجودين أصلا ، هذا بالاضافة الى سيرة كل من الثلاثة التى لا تتفق مع خطة الكفاح التى كانت تسير عليها البلاد حينئذ . فهم من أشد أنصار التحالف مع انجلترا فى الوقت الذى كانت البلاد تقاوم فيه . لأنها لا تريد هذا التحالف ولأنها قد ألغت رسميا . . هذا علاوة على أن حافظ عفيفى كان قد أدلى بعدة تصريحات قبل تعيينه امتدح فيها معاهدة ١٩٣٦ وطالب بالارتباط بالمعسكر الغربى . . وقبل أن نتناول موقف حكومة الوفد من هذا التعيين وهو الذى يهمنا بالدرجة الأولى ، لابد من أن نلقى بعض الضوء على أثر هذا التعيين فى بريطانيا والخارج أولا ثم بين طوائف الشعب المصرى والعربى ثانيا . .

لقد انتهجت بعض الصحف الأجنبية ولا سيما جريدة «نيويورك تيمس» الأمريكية بتعيين حافظ عفيفي ووصفته بأنه «الشجاع الأول» من النور الذي يمزق اكفهرار جو مصر منذ أن توترت العلاقات مع بريطانيا . كما تنبأت الدوائر الاستعمارية الرسمية وهي ترحب بهذا التعيين «بحدوث تطورات داخلية في مصر ، لأن ذلك من شأنه أن يقسم الجبهة المصرية ويحول اهتمام الرأي العام من نضاله ضد الانجليز الى تطورات الجبهة الداخلية» . بل أخطر من هذا جاء بالحرف الواحد «ولكن تخشى بعض الدوائر هنا (في بريطانيا) أن تجرى الحوادث في الطريق الخاطئ» ، فينتهي الحال في مصر الى القوضى ووقوع حوادث لا تحمد عقباه .

ويبدو أن أفراد القوات البريطانية في منطقة القنال قد انتابهم نفس الشعور بالترحيب ، ففي اذاعتهم الموجهة نجد أنهم قد اذاعوا خبر تعيين حافظ عفيفي وعمره بلهجة الفرح ، وقد أوردوا نبذة عن حياة الأول واخلاصه لبلائهم . هذا بينما انتاب جماهير الشعب المصري والسوداني شعور مناقض تماما لهذا الشعور . فحينما أفاقوا من المفاجأة والصدمة انطلقوا في مظاهرات هادرة هاتفة ضد الملك بأقصى الأنفاظ مطالبة برأس حافظ عفيفي ، منادية بسقوط «عفيفي» و«حافظ» عفيفي وكانت هذه المظاهرات ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل في الحياة السياسية . . وكذلك تظاهر طلبة المدارس في الخرطوم ضد رئيس الديوان ، وفي بغداد كتبت الجريدة الحرة «صدى الأهالي» تهاجم هذا التعيين وتشرح منه .

قصارى القول أن الشعب رأى في هذا التعيين تحديا لارادته فانطلقت ثورته من عقالها تهنف ضد الملك فماذا كان موقف حكومة الوفد تجاه هذا التعيين ؟ وهل فوجئت به - كما فوجيء الرأي

التهام — ثم لزمته الصمت اذامه رغم ما فيه من اعتداء على حقوقها
المستورية — كما يذكر الرافعى — أم أنه قد تم بارادة الحكومة
ودون معارضتها له وأنها لم تفاجأ به ؟

لقد رأى بعض المؤرخين والباحثين فى مسألة هذا التعيين
وعدم معارضة الحكومة له دليلا من أدلة الاتهام لها بالمهادنة مع
السراى ٠٠ والسؤال الآن : هل كانت حكومة الوفد تعارض فى
هذا التعيين ثم رضخت لقرار الملك كى نوجه لها الاتهام السالف
الذكر ؟ هناك اجابتان مختلفتان رغم صدورهما عن المصادر الحية ،
الاجابة الأولى لا تنكر هذا الاتهام الا أنها تبرره بأن هذا التعيين
تم والحكومة فى حالة حرب حقيقية « مع الانجليز » فكيف يمكن
أن نعترض على حافظ عفيفى وعمرو ونحارب فى جبهتين : جبهة
الانجليز وجبهة الملك وحافظ عفيفى ؟ ان الشاغل الأول كان
الانجليز ، وكان النحاس باشا يخاف من الفتك بالفدائيين وانتهاء
الفتح فى القنال اذا ناصبنا الملك العداء بالنسبة لهذه التعيينات ،
وواضح أن هذا التبرير يتم عن ضعف وتخاذل فانه اذا كان مقبولا
قبل الغاء معاهدة ١٩٣٦ بحجة أن الحكومة كانت تسعى وراء هدف
الالغاء واضعة فى اعتبارها عدم الاصطدام بالسراى حتى تنتهى من
تحقيق هذا الهدف ، فما عذرهما وقد أصبح الالغاء حقيقة واقعة
والشعب قد تفتحت عيناه وأمسك بسلاحه ونادى فى الشوارع
بسقوط الملك وقد عرف صديقه من عمه ؟ ثم أننا اذا نظرنا الى
الواقع أدر كنا أنها كانت جبهة واحدة : الانجليز والسراى وحافظ
عفيفى وعمرو واندراوس ٠٠ الخ ٠

على أى حال انه تبرير للاتهام فى الاجابة الأولى ، أما الاجابة
الثانية فتقرر أنه لم يكن لدى الحكومة أى اعتراض على تعيين حافظ
عفيفى رئيسا للديوان وعبد الفتاح عمرو مستشارا سياسيا للملك

وبالتالى فليس هناك أى رضوخ من جانبها للسراى ٠٠ والواقع أن الباحث يشعر بالحيرة إذا هاتين الاجابتين المتناقضتين الصادرتين عن قادة الوفد ، الا أن أخبار اليوم تفسر هذا التناقض ، فقد نشرت فى عددها الأسبوعى الصادر فى ٢٩/١٢/١٩٥١ وفى صفحتها الأولى وتحت عنوان : « النحاس لم يفاجأ بتعيين حافظ عفيفى » ويستقيل لو أن الذى عين هو على ماهر أو نجيب الهلالى « نشرت تقول « أن الدوائر السياسية دهشت لما تردد فى الدوائر الوزارية من أن الحكومة فوجئت بتعيين الدكتور حافظ عفيفى باشا رئيسا للديوان » . وتمضى الجريدة فتذكر أنه « قد اعترف بعض الوزراء بأنه حدث « جس نبض » للوزارة بشأن ملء هذا المنصب الشاغر ، وعرف النحاس باشا أن المرشحين له هم : على ماهر وأحمد نجيب الهلالى والدكتور حافظ عفيفى ، وعرف المطلعون أن النحاس يستقيل اذا عين على ماهر أو الهلالى وقال « أن الوزارة وإن كانت على خلاف مع الدكتور حافظ عفيفى باشا فى بعض آرائه السياسية الا أنه ليس لديها شئ ضد شخصه ٠٠ » وينتهى المقال الى أن النحاس لم يحتج على هذا التعيين « ولهذا السبب دهشت الدوائر السياسية من الصورة التى أعطاها بعض الوزراء لهذا التعيين فى أحاديثهم وتصريحاتهم » .

هذا هو التفسير الصحيح فى رأينا لتناقض الاجابتين السالفتي الذكر : فالاجابة الثانية وهى التى تقول « بعلم الاعتراض » تمثل « البعض الأول من الوزراء » ، بينما تمثل الاجابة الأولى وهى التى تقول « بوجود معارضة ولكن ٠٠ » تمثل « البعض الثانى من الوزراء » . جناحان كان كل منهما يحلق فى دائرته ٠٠ وأين كان النحاس ؟ واضح مما نشرته أخبار اليوم أنه كان من « البعض الأول » .

الا أنه - ورغم كل هذا - فيبدو أن هذا التعيين كان مثيرا لفكرة طافت على هيئة اشاعات بأن الوزارة ستستقيل ، ففي رسالة من الاذاعة الموجهة تذكر ان تعيين حافظ وعمرى أدى الى بعض القلق والاشاعات باستقالة الوزارة ، « ولكن تلك الاشاعات كذبت بعد ذلك بتقرير من مكتب رئيس الوزراء » ثم تشير رسالة أخرى الى « أن أعضاء الحكومة المصرية قاموا بزيارة حافظ عفيفي مهنئين بتعيينه في منصبه » . »

على أى حال كانت هذه التعيينات خطوة أولى في مؤامرة نسج خيوطها الملك والانجليز ضد الشعب والحكومة ، وسنرى كيف يتم تنفيذ الخطوات الأخرى من تلك المؤامرة فتحرق القاهرة وتقال الحكومة ليتوقف كفاح الشعب في القنال . فقد أصبح واضحاً أن القصر بدأ وكأنه يؤلف له حكومة أخرى ، فكان من الطبيعي أن تنعزل حكومة الوفد عنه ، ليصبح كل منهما في طريق فتشتعل العداوة الطبيعية بينهما مرة أخرى بعد تلك الفترة التي كانت أشبه « بشهر العسل » في رأى بعض المؤرخين والكتاب المعاصرين .

ولأن معارك القنال وسياسة الحكومة ازاعها كانت هي المأمل الأول في تطوير هذا الصراع وتصعيد آفاق المؤامرة ، فلا بد لنا أن نعود إليها لنرى مؤثراتها وردود الفعل لها وموقف الحكومة منها .

رأينا كيف أدت معارك الأيام الأولى من ديسمبر ١٩٥١ الى إثارة الخواطر وسخط الشعب على الامتصاص ، ثم كيف كانت التعيينات التي جرت في السراى في الأسبوع الأخير من ديسمبر عاملاً هاماً في ازدياد سخط الشعب وثورته ، وبينما الحال كذلك اذا بتصريح خطير يدلى به الجنرال بريان روبرتسون القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط في ٣١ ديسمبر ، وكان

تعبيرا صريحا عن اصرار الحكومة البريطانية والقيادة العسكرية لقواتها على موقف العدوان والتحدى لمصر وايدانا باستخدام القوة لبقاء الاحتلال . . . وقد ردت الحكومة المصرية ببيان قالت فيه « ان مصر ماضية فى طريقها للوصول الى اهدافها . . » والشعب من جاتيه استمر فى كفاحه غير مبال بتلك التهديدات فتزداد كتابته نشاطا ويحاول بعض الفدائيين اغتيال الجنرال اكسهم فى نفس اليوم الذى اصدر فيه روبرتسون تصريحه السالف الذكر . وفى يومى ٣ ، ٤ يناير ١٩٥٢ تقع معركة أخرى فى السويس بين القوات البريطانية ورجال البوليس والمدنيين المصريين ، وفى تلك المعركة تأخذ الحماسة الوطنية الدكتور عزيز فهمى النائب الوفدى فيسارع الى السويس قادما من القاهرة وينهب الى ميدان القتال ويواسى الجرحى والمصابين فى المستشفى ويشجع الفدائيين ، فكان هذا مثلا عاليا فى الشجاعة والكفاح ضد الانجليز . وتتوالى المعارك ففي ١ يناير تقع معركة أبى صوير ، وفى ٩ يناير معركة المسعة ، وفى يومى ١٢ ، ١٣ يناير معركة التل الكبير والقرين ، وفى كلا المعركتين استبسل الفدائيون وجنود البوليس الذين قاموا بدور بطولى اعترفت به صحافة لندن فى تعليقاتها على المعركة فقالت أن حركة المقاومة الشعبية أخطر مما كان الانجليز يتصورون . . الا أن القوات البريطانية احتلت التل الكبير وأبو حماد فى ١٦ يناير ، كما احتلت القرى المجاورة ، فكان هذا الاحتلال نذيرا بالزحف الى القاهرة . . فتجددت مرة أخرى المظاهرات فى أنحاء القاهرة وكانت علمائية ضد الملك ، واتخذت طابع العنف باصطدامها برجال البوليس وتحدى أوامرهم ، وكان قوامها طلبة المدارس الثانوية ، وكان الهدف من تلك المظاهرات وما وقع فيها من التخريب والتدمير والحريق غير معروف ولا سيما اشتباكاتهما مع رجال البوليس فى الوقت الذى كانوا - فيه - يؤدون واجبهم فى الكفاح فى القنال . .

فلا شك أن مثل تلك المظاهرات كانت نقطة ضعف وتحويل للكفاح
ضد المحتل الى صراع داخلي يؤثر في الجبهة الداخلية ..

على أي حال ترتب على تلك المظاهرات أن أصدرت وزارة
المعارف قرارا بتعطيل الدراسة في مدارس القاهرة والهيضة على
اختلافها .

كان هذا تصويرا سريعا لمعارك القنال في يناير ١٩٥٢ وهي
التي بلغت ذروتها بمعركة الاسماعيليس في ٢٥ يناير والتي
سنتناولها بالتفصيل بعد قليل باعتبارها حلقة في مؤامرة الانجليز
والسراي ... ويحسن بنا قبل أن نتناول هذه المعركة ونتائجها
وموقف الحكومة منها ، أن نعود مرة ثانية لنلقى بعض الضوء على
دور الحكومة والضباط الأحرار في تلك الفترة ...

فالواقع أن معركة القنال بأحاديثها فضلا عن أنها - كما يذكر
أنور السادات - كانت معركة مجيدة تبنى فيها شعور الشعب
واستعداده الكبير للثضحية بكل شيء ، كانت من ناحية أخرى فرصة
وطنية انتهزها الضباط الأحرار . فرغم علم اشراك الجيش في
المعركة كما أشرنا ، فقد سارعت تلك العناصر الوطنية الحرة من
الجيش والمثلة في هؤلاء الضباط الأحرار ، بالاشتراك سرا في
المعركة ، فكانوا يقودون مجموعات من الفدائيين ، كما كانوا يتولون
تدريب بعض الفدائيين وامدادهم بالسلاح والذخيرة والمفرقات ،
ثم الاشتراك معهم في عدة معارك ضد القوات البريطانية . وقد
تبنت حركة الضباط الأحرار عدة مجموعات من كتائب التحرير ،
وكانوا يخوضون المعارك معها ومنهم : اليوزباشي كمال الدين
رفعت ، والصاغ لطفى واكد ، واليوزباشي حسن التهامي ، « وكان
كل هؤلاء يرجعون في كل الأمور الى قائدهم لهم يرفضون البويع باسمه
حتى عرفنا بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أنه جمال عبد الناصر » ..

هذا بالإضافة الى أن بعض هؤلاء الضباط الأحرار فكروا في
سد وتعطيل قنال السويس عن طريق نسف إحدى البواخر
الانجليزية المارة بها وذلك بوضع لغم بحرى فيها ، وكان الهدف
من وراء ذلك تقديم الدليل الكافى للعالم على أن الانجليز
لا يستطيعون حماية القنال بدون رضا المصريين ، فضلا عن أن
تعطيل الملاحة فى القنال كان يلحق بالانجليز أبلغ الأضرار . .

فيذكر فؤاد سراج الدين أن الأستاذ فكرى أباطة طلب منه فى
يوم ما مقابلة بعض هؤلاء الضباط الأحرار فى الجيش المتحسين
للاشتراك فى معركة القنال والقيام بالأعمال الفدائية الخطيرة ضد
الانجليز . . . والتقى بهم فؤاد فى منزله - وكان بينهم وجيه
أباطة - وعرضوا عليه اقتراحهم ، فأيدهم وشكرهم على روجهم
وحينما وافقهم عليه سأله وجيه عن التسهيلات التى يطلبونها وكان
من بينها « نفل لغم بحرى كبير يوضع فى صندوق من الخشب فى
طريق البسكة الجديد من القاهرة الى القنطرة على ألا يفتح هذا
الصندوق أو يفتش بمعرفة جمرق القنطرة » . فقام فؤاد بتنفيذ
هذه التسهيلات . . الا أن أنور السادات يذكر أن هذا اللغم نقل
بمعرفة الضباط الأحرار : جمال عبد الناصر ، عبد الحكيم عامر ،
صلاح سالم وأنور السادات، ويؤيد رواية أنور ما ذكره عبد الطيف
اليفسنادى رئيس محكمة الثورة ، الا أن وجيه أباطة يفسر هذا
التناقض بأن الذى نقل فى الصندوق بأمر ومعرفة فؤاد سراج الدين
كان هو اللغم فعلا ، أما جهاز التفجير الذى يوضع داخل اللغم فهو
الذى نقل بالطائرة الى القنطرة بمعرفة الضباط الأحرار . .

على أى حال - وسواء أكان اللغم نقل بمعرفة فؤاد أو الضباط
الأحرار - فإن الذى يهمنا إبرازه كيف أن معركة القنال كانت معركة
جدية أبرزت تضال الشعب والضباط الأحرار فى الجيش ثم ميزان
حكومة الوفد لذلك التضال .

تقييم معركة القنال وسياسة الحكومة إزاءها :

لكي نقيم معركة القنال وسياسة حكومة الوفد إزاءها لا بد أولاً أن نعرف ماذا كان الهدف الأساسي منها ، وقد تمثل هذا الهدف في أمرين : الأول نفت نظر العالم الخارجي الى مصر وقضيتها الوطنية وإثارة الرأي العام العالمي ضد الانجليز . أما الأمر الثاني فهو اقناع الانجليز بطريقة مادية وقاطعة بأن قاعدتهم العسكرية في منطقة القنال لا قيمة لها اذا لم تكن مصر راضية عن بقائها ، وأنها بعدم هذا الرضاء تصبح عبئاً ثقيلاً على كواهلهم ، وبدلاً من أن تكون سبباً للدفاع عنهم تصبح هي في ذاتها في حاجة الى من يدافع عنها .

كان هذا هو الهدف الذي حددته حكومة الوفد للمعركة فهل نجحت في تحقيقه ؟

فيما يتعلق بالأمر الأول لاشك أن قضية مصر ومعركة القنال شغلتا الرأي العام العالمي واحتلتا الأماكن البارزة في مختلف صحف العالم . فانه لم تكد حوادث القنال تتوالى حتى كانت تلك الصحف العالمية ومبشرات الاذاعة في الشرق والغرب تتحدث عن كفاح المصريين وتطوراته ، وصارت القضية المصرية — كما يذكر الراحل — موضع حديث العالم موضع تقدير أنصارها وخصومها على السواء ، فكان هذا أكبر دعاية لجهاد مصر في سبيل تحريرها من الاستعمار . وكان قد وفد الى مصر عدد كبير من ممثلي الصحافة العالمية ليكونوا على مقربة من هذه المعركة ويعطوا أخبارها أولاً بأول لصحفهم .

أما الأمر الثاني فلاشك أن الكفاح وما تخلله من البطولة والفداء والاستشهاد ، وما أدى اليه من تحطيم وتدمير كل الأهداف والميزات التي كانت لقاعدة القنال والتي من أجلها كان الانجليز

يتمسكون بها ، فقد رأينا كيف انهارت تلك الميزات واحدة اثر الأخرى ، فمن مقاطعة تامة الى عدم تعاون مع قوات الاحتلال ومنع التموين عنها وغير ذلك على النحو الذى تناولناه بالتفصيل ، كل ذلك كان له أثره فى تغيير وجهة النظر البريطانية فى قائمة القاعدة فى قناة السويس ، فقد أدركوا أن هذه القاعدة لا تكون صالحة للقتال أو ايواء جيش كبير الا اذا كانت مسنودة من شعب صديق وحكومة صديقة ، وأن تكون مواصلاتها ووسائل تموينها سهلة ميسرة مكفولة فى وقت السلم والحرب .

ولقد أخذت القيادة العليا للجيش البريطانى تبين فى كل يوم مسألة شأن قاعدة القنال من الناحية الاستراتيجية ، كما تبين أن صيانة القاعدة أصبحت لا تناسب فائدتها الحقيقية . . لقد أدركوا من كفاح المصريين أن القاعدة مهددة بالخطر وعديمة الجدوى لهم فى حالتى السلم والحرب معا ، وسنرى كيف كان ذلك سببا فى اقتناعهم بقبول الجلاء ، فقد أخذ الرأى العام فى انجلترا يتطور رويدا رويدا ويدرك هذه الحقائق ، فقد صرح اللورد ستانيسجيت فى مجلس اللوردات بقوله : « ان القاعدة البريطانية فى منطقة القنال أصبحت لا تصلح عسكريا ، وأن الكره الذى يحف بها يجعلها مهددة ، فلا معنى لبقائها » . كما كتب مراسل صحيفة التيمس فى منطقة القنال مقالا وصف فيه حالة المعسكرات البريطانية واعترف بفداحة الخسائر التى أصابت القاعدة حين أجمع العمال المصريون على الانسحاب منها وما أعقبها من اشاعة الفوضى والاضطراب ، كما أشار الى أن أعمال الفدائيين المصريين قد أقلقت مضاجع الجنود البريطانيين وأن الحياة العادية قد اختفت فى المعسكرات على طول القنال وأن الأمور قد انقلبت بالنسبة للجيش البريطانى رأسا على عقب وبدلا من أن يركز فى الاحتفاظ بالقاعدة والنهوض بها من كافة الوجوه أصبح يركز جهوده فى حماية نفسه من هجمات الفدائيين

والاحتفاظ بمواقعه . كما أشار المراسل الى شدة التوتر أعصاب الجنود البريطانيين (ولعل ما أوردناه من الرسائل الصادرة من القاعدة ما يؤيد هذا التوتر) فذكر أنهم : « أصبحوا يتساءلون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فقدت قيمتها نتيجة الشعور الوطني المعادي ، واما إذا كان من الأوفق تجنب احتكاكات سياسية جديدة بالبلد في انشاء قاعدة أخرى في جهة تعرب حكومتها عن رغبتها في الانضمام الى قيادة الشرق الأوسط أو على الأقل في منطقة لا يكون وجود القوات الانجليزية فيها مدعاة للسخط والاستنكار » .

كما قالت مجلة « نيوسبيتسمان » في مقال لها عن مصر « ان من أهم الأخبار التي وردت إلينا من مصر نبأ إباحة حمل السلاح للمواطنين هناك ، فمن هذا النبأ ومن الطريقة التي يسلكها الجنرال أرسكين في مصر يبدو واضحا أن خطر قيام حرب العصابات في مصر أصبح على الأبواب ، ويتبين من سياسة الحكومة البريطانية أنها تود انقاذ موقف بريطانيا بطريق القوة المسلحة ، وكثيرا ما حذرنا من مغبة هذه السياسة ، وهاهي ذي الأنباء الأخيرة تؤكد أننا على حق في ذلك التحذير ، قال الشعور الوطني في مصر متأجج ، ولا سبيل الى التفاهم مع مصر الا بالطريق البودي . وان مستقبل المصالح البريطانية قد أصبح الآن هزلا ، فاما جلاء مخجل عن مصر ، واما اشتباك عسكري وفترة طويلة من الكفاح في ظل الأحكام العسكرية ، » .

نخلص من هذا الى التأكيد بأن معركة القنال حققت أهدافها الى الحد الذي حمل الانجيز فعلا على التفكير جديا في الجلاء عن القاعدة . وقد بذلت مساع من جانبهم للتفاهم مع مصر حول هذه المسألة . وكان ذلك عن طريق الوساطة المسلم بها في القانون الدولي . وهناك - على سبيل المثال - محاولتان في هذا الصدد .

وكانت المحاولة الأولى في طريق الملك عبد العزيز آل سعود حيث أرسل الى رئيسي الوزارة الخامس باشا رسالة تتضمن الشروط اللازمة « لمهادنة الحالة الناشئة عن إلغاء المعاهدة ومعركة

القتال » ، وتتلخص هذه الشروط في اتمام جلاء الجيش البريطاني بأكمله عن مصر بعد سنة من تاريخ الناء المعاهدة ، أى فى أكتوبر ١٩٥٢) وأن يكون التنفيذ بشروط تفصيلية (موضحة بالرسالة) . ولم يكده النحاس يتلقى هذه الرسالة حتى عرضها على مجلس الوزراء الذى ألف لجنة قامت ببحث الشروط المعروضة ، فرأت اللجنة الاكتفاء بستة أشهر بدلاً من سنة . ولم يبت فى هذه الوساطة .

أما المحاولة الثانية فكان الوسيط فيها نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية حينئذ .

ففى ٢٠ يناير ١٩٥٢ اتصل نجيب الراوى - سفير العراق فى القاهرة حينئذ - بفؤاد سراج الدين وطلب مقابلته ، تم أوضح له انه مكلف برسالة من نوري باشا ليلفها له ، الا أنه يريد أن يكون صريحاً معه ولن يلتزم الخط الذى رسمه له نوري باشا ، ثم قال له ان معركة القتال نجحت نجاحاً باهراً ، وأقنعت الانجليز فعلاً بعدم جدوى قاعدة القتال بالنسبة لهم » ولذلك فهم اتصلوا بنوري السعيد فى بغداد - بواسطة سفيرهم هناك - ليتوسط بين حكومة مصر وبينهم لوقف هذه المعركة فوراً وأنهم بعد هذا سيجعلون عن القاعدة » - فأوضح فؤاد سراج الدين للراوى أن هذا الاقتراح مستحيل التنفيذ من جانب الحكومة لأنه لا يمكن وقف هذه المعركة لمجرد صدور وعد جديد من الانجليز بالجلء يضاف الى السبعين وعد السابق صدورهما منهم . » وأنه لا مصطفى النحاس ولا أنا ولا أى مصرى مسئول يستطيع أن ينادى بهذا الرأى ، وما على الانجليز ان كانوا جادين الا ان يعلنوا قرارهم بالجلء الفورى وأن يبدأوا فعلاً فى تنفيذه ، وأنه بعد ذلك فقط يمكن أن تتوقف معركة القتال » . وأقر نجيب الراوى وجهة نظر فؤاد وأضاف أن الامر لا يصلح فيه الرسائل البرقية ، وأنه سيعطى فى اليوم التالى الى بغداد لاقناع نوري السعيد بوجهة النظر السالفة الذكر . .

وسافر الراوى وعاد والتقى بعزاد وقال له انه شرح لنورى وجهه نظره مبينا له استحالة قبول الاقتراح البريطانى ، واقتنع نورى فاتفق بالسفير البريطانى الذى اتصل بحكومته فى لندن ثم عاد يخبر نورى السعيد بقبول وجهة النظر المصرية ٠٠ وفقط يطلب الانجليز تأمين ظهر قواتهم أثناء عمليات الجلاء حتى لا تتعرض هذه القوات لاعتداءات أثناء جلائها ٠٠

وبعد أن شكر فؤاد للراوى مسجماه ومسعى نورى السعيد أخبره انه سيعرض الامر على النحاس باشا ومجلس الوزراء . كان هذا فى ٢٤ يناير ، وفى اليوم التالى - ٢٥ يناير - وقعت معركة الاسماعيليه ، ثم حريق القاهرة - فى ٢٦ يناير - ثم اقبلت الوزارة الوفديه - فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، أى تطورت الأمور على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل فى مواضعه . والسؤال القائم الآن : هل كان فى نية الانجليز فعلا الجلاء من قاعدة القتال ، أم أن الأمر لا يعمد مجرد المراوغة والرغبة فى التأمر ؟

لاشك - من خلال استعراض الأحداث السابقة - أن الانجليز راودتهم فكرة الجلاء - ان لم يكونوا قد قرروها فعلا - وأنهم اذا كانوا قد لعبوا « بالورقة الأخيرة » فى أيديهم وهى محاولة التخلص من حكومة الوفد التى أثارت عليهم الرأى العام العالمى كله والتى سببت لهم كل هذه المتاعب ، وقد نجحوا فى ذلك فعلا كما سنرى . فإن ذلك لا يقلل من قدر الحقيقة وهى : « أن الكفاح فى منطقة القتال عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ كان ولا ريب - كما يذكر الرافعى بحق - من العوامل الفعالة فيما انتهى اليه الانجليز (فى اتفاقية ١٩٥٤) من ايثار الجلاء عن هذه المنطقة ، لأنه اذا كانت مصر من غير اعتماد قد زعزعت مركز الانجليز فى هذه القاعدة وجعلتهم يتشككون فى امكان الاعتماد عليها اذا شنت الحرب فكيف يكون الحال اذا اكملت بصر استعنادها الحربى والاقتصادى والمعنوى » . فقد بعثت ثورة

١٩٥٢ في جيش مصر روحا جديدة وزودته بالقوى المادية والمعنوية فكان لذلك أثره .

اذن ماذا حدث وقد فكر الانجليز في تقرير الجلاء في يناير ١٩٥٢ وبدلوا المساعي والوساطات لتحقيق ذلك ؟ يبدو انهم - وفي اللحظات الأخيرة - فكروا في اللعب بورقة أخيرة في أيديهم بدلا من ان ينفذوا ما عرضوه على نوري السعيد وما أرسله مع سفيره في القاهرة . وكانت هذه الورقة محاولة التخلص من الحكومة ، ولا سيما بعد أن تبين لهم بجلاء أنها تساند الحركة وتمونها بالسلاح والمال والرجال ، فكان لابد لهم في النهاية من خلق الظروف التي نهي للملك السابق تحقيق أمنيته في التخلص من هذه الحكومة . فبرسمت الخطة بينهم وبينه لطمع القضية الوطنية وإخراج حكومة الوفد ، وكان أساس هذه الخطة - أو المؤامرة - أن يقوم الانجليز من جانبهم أولا باعتداءات عنيفة هدفها تعريض الوزارة لهزات عنيفة وإثارة رد فعل على الرأي العام المصري وخصوصا في القاهرة وبين الطلاب والشباب على نحو يؤدي الى الشغب فيمكن بذلك اتهام الوزارة بعدم القدرة على الاحتفاظ بالأمن مما يتيح للملك فرصة إقالة حكومة الوفد . فكانت معركة الاسماعيلية في ٢٥ يناير ١٩٥٢ .

وينبغي الإشارة - قبل أن نتناول تلك المعركة ورد فعلها - الى محاولة أراد بها الانجليز استكمال دائرة ضغوطهم على الملك وتمهيد تهيئة للإطاحة بحكومة الوفد . ففي يوم الجمعة ٢٠ يناير - طلب السفير البريطاني مقابلة حافظ عفيفي الأمر هام وعاجل . وأخبره أنه يحمل رسالة من حكومته الى الملك شخصيا ، ومضمونها - أنه نمت الى علم حكومة بريطانيا أن حكومة الوفد على وشك اتخاذ قرار لقطع العلاقات السياسية بين البلدين ان لم تكن قد اتخذته فعلا . وأن الحكومة البريطانية تعتبر هذا القرار بمثابة إعلان حرب بين الدولتين . وكان الهدف من توجيه هذه الرسالة الى الملك عن

طريق رئيس الديوان ايهامه بانهم - فى حالة تنفيذهم لهذا الانذار واعتبارهم ان الدولتين فى حالة حرب - سيلجأون الى اجراء آخر وهو اعتقال الملك كاسير حرب ٠٠ وكان هذا هو الفصل الاول فى المؤامرة ضد حكومة الوفد ٠ وكان الفصل الثانى خلق معركة الاسماعيلية تمهيدا لاضطرابات القاهرة فى اليوم التالى كما سنرى ٠

بدأت معركة الاسماعيلية فى منتصف ليلة الجمعة ٢٥ يناير بعمل استفزازى من جانب الانجليز نحو قوات البوليس المصرى اذ توجهوا بدباباتهم وسياراتهم المصفحة ومدافع الميدان وقواتهم وحاصروا مبنى محافظة الاسماعيلية وتكنات قوات بلوكات النظام المصرى ٠ وبعد أن صوبوا مدافعهم نحو تلك المباني طلبوا من قائد قوات البوليس المصرى تسليم أسلحة جميع أفراد قواته ومغادرتها الاسماعيلية ومنطقة القنال كلها الى القاهرة ٠ وكان الانذار مدته ساعة وأنه اذا لم يتم تنفيذه فى خلالها فستطلق القوات البريطانية نارها على مبنى المحافظة وتكنات البوليس المصرى ٠

ويذكر فؤاد سراج الدين أنه لما كانت هذه الحركة الاستفزازية المفاجئة ليس لها ما يبرزها فى هذا اليوم بالذات فقد وضعت قائد البوليس المصرى فى موقف حرج ولذلك أراد استطلاع رأيه فى الموقف - كوزير للداخلية - فاحتال حتى تم الاتصال به ، فأقره على موقفه طالبا اليه عدم التسليم والمقاومة حتى آخر طلقة ، وذلك أن التسليم كان معناه - كما يذكر جورج فوشيه - خذلان الحكومة وانها « حرب القناة » عمليا ٠

ونفذ البريطانيون انذارهم (٧٠٠٠ جندي) وضربوا دار المحافظة والتكنات ، فرد جنود البوليس فى بسالة وشجاعة ، جعلتهم مضرب الأمثال وقاوموا حتى آخر طلقة معهم ، واقتحمت الدبابات البريطانية التكنات والمحافظة التى تهدم جانب كبير منها ، وكان أول عمل قام به القائد البريطانى - عندما اقتحمت قواته مبنى

انتكناات - تحية الضباط والجنود المصريين والاشادة ببطولتهم ٠٠
وكان من الطبيعي أن يكون لهذه المعركة - كما توقع الانجليز -
اثارها ونتائجها بين الشعب المصرى، فانفجرت براكين غضبه وسخطه
على النحو الذى سيتراى لنا بعد قليل ٠ كما كانت لها آثارها فى
الخارج وفى أنحاء بريطانيا نفسها - وهو ما لم يتوقعه الانجليز -
فقد كان أثرها بعيد المدى فى جميع أنحاء العالم ، فقد استنكر
الرأى العام العالمى والرأى العام الانجليزى نفسه هذا التصرف
الوحشى ٠٠ وهذا يتفق مع ما سبقت الاشارة اليه من حيث استنكار
الرأى العام فى انجلترا وصحفها لتصرفات قواتها فى منطقة القنال .
على أى حال كانت معركة الاسماعيليه تمثل الفصل الثانى من
المؤامرة ٠٠ وكان الفصل الثالث حريق القاهرة ومالايسه من
تصرفات القصر وأعوان الانجليز وغيرهم ٠

حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ :

لاشك أن حريق القاهرة يعتبر من الأحداث الهامة والخطيرة فى
تاريخ مصر المعاصرة والتي تعرضت لآراء متضاربة ، فقد تناول هذا
الحادث ودوافعه كثير من المؤرخين والسياسة والكتاب والباحثين
المعاصرين بكثير من الآراء والاجتهادات المختلفة والمتناقضة حتى
الوفد نفسه - الذى يعتبر الحريق بالنسبة له كاسدال ستار أسود
على حكمه - ومن خلال آراء بعض قادته يختلف ازاء دوافع الحادث
كما سنرى ، الا أن هذه الآراء رغم تناقضها تجمع على أن هذا الحريق
كان اخمادا لكفاح الشعب فى معركة القنال ونذيرا بالانتكاس
وخيبة الأمل ، كما كان فى نفس الوقت سببيا مباشرا فى اقالة
حكومة الوفد ٠

فما هى مقدمات الحريق وأسبابه وهى التى تعتبر فى نفس
الوقت نتائج لمعركة ٢٥ يناير ؟ ولماذا اختير يوم ٢٦ يناير بالذات
لهذا الحريق ؟ ثم ما هى أحداث الحريق ؟ وأين تقع مسئوليتـه

وما هو دور الانجليز والقصر وامريكا وبعض فئات الشعب وحكومة
الوفد في تلك المسئولية ؟ ثم وأخيرا ما هي نتائج الحريق ؟ .

كان من الطبيعي ان تثير مذبحة الاسماعيلية جميع طوائف
الشعب ورجال البوليس والحكومة ، ولاسيما أن أنباءها كانت قد
قرعت الاسماع في نفس اليوم الذي وقعت فيه . فازداد سخط
المواطنين ، كما اشتعل حقد رجال البوليس لاستشهاد زملائهم ،
أما الحكومة فقد اجتمع مجلس الوزراء ليلا وقرر قطع العلاقات
الدبلوماسية مع انجلترا ، والاتجاء الى مجلس الأمن والقبض على
ثمانين شخصا من الجالية البريطانية في القاهرة كرهائن . وفي
مساء نفس اليوم طالب « الشباب الوفديون » بتنظيم مظاهرة ضخمة
معادية لبريطانيا في اليوم التالي ، كما قررت نقابات العمال مقاطعة
المؤسسات الانجليزية . . وطبقت المقاطعة في نفس الليلة على ركاب
خطوط الطيران البريطانية الذين وصلوا الى مطار القاهرة . كما
طالب الاخوان المسلمون باعلان الجهاد واشترك الجيش في
الكفاح الوطني .

وأصبح الصباح في ٢٦ يناير وهو يومى بان أحداثا خطيرة
ستجعل منه يوما عصيبا وزمهريرا في تاريخ مصر المعاصر . ففيه
تعهدت الوزارة بقطع العلاقات نهائيا مع انجلترا ، وقعت معاهدة
صداقة مع الاتحاد السوفيتى . فكيف سارت حوادث ذلك اليوم
لتمهده للحريق ؟ .

بدأت الأحداث منذ الصباح الباكر بنذر خطيرة ، وكان أولها
حادث عصيان في المطار المدني . . ثم تمرد جنود بلوكات النظام في
ثكناتهم بالعباسية وامتناعهم عن القيام بحفظ الأمن في العاصمة
وخرجهم حاملين أسلحتهم في مظاهرة شبه عسكرية ساخطين على
مركة الأمس وما أصاب زملائهم فيها منادين بالسلاح للقتال ،

وسأروا مخترقين أنحاء العاصمة حتى وصلوا الى الجيزة فاتجهوا الى جامعة فؤاد (القاهرة الآن) فى التاسعة صباحا وهناك اختلطوا بالطلبة فبادلوا وايامهم مشاعر الغضب والهياج ، ثم سار الجميع فى مظاهرة صاخبة هاتفة ضد الانجليز طالبة الانتقام منهم منادية « تسقط انجلترا - أين السلاح يا نحاس » . ثم قصد الجميع الى ساحة مجلس الوزراء حوالى الحادية عشر والنصف تقريبا فى نفس الوقت الذى توافق فيه عدة مظاهرات أخرى الى نفوس المكان فتلاقت كلها واختلطت ، نردد الانتقام من انجلترا وتحى الاتحاد السوفيتى وتلح التعاون معه . وقد جمعت المظاهرات الطلبة والعمال والفلاحين والجنود فى صعيد واحد أمام رئاسة مجلس الوزراء وقد أعلنوا أنهم لن يغادروها الا بعد أن تعلن الحكومة عن الاجراءات الى ستتخذها ازاء بريطانيا ، فخطب فيهم عبد الفتاح حسن وزير الشؤون الاجتماعية مؤكدا أن الحكومة ستقطع العلاقات مع انجلترا نهائيا . مستعدة معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى . . . وعقب انتهاء الخطب الحماسية انسابت المظاهرات متفرقة فى أنحاء العاصمة ، وبينما الحال كذلك ينطلق الدخان فى سماء القاهرة فقد اشتعلت أولى الحرائق فى كازينو الأوبرا ثم سينما ريفولى وكان ذلك فى حوالى الساعة الثانية عشر والنصف . ثم تتوالى الحرائق وأعمال التدمير فيما بين الظهر وغروب الشمس ، وقد استعان المتظاهرون فى اضرار النيران للبتروول والبنزين والكحول وغير ذلك من مواد الحريق ، وتخلل الحرائق نهب وسلب لمعظم المحلات المحترقة ، وقد اجتاحت الحرائق شوارع وميادين بأكملها . وقد بلغ عدد المحلات والمنشآت التى أصابها الحريق والدمار ما يزيد عن السبعمائة ، وكانت تقع فى أهم شوارع القاهرة كما بلغ عدد القتلى فى حوادث اليوم ٢٦ شخصا ، والمصابين ٥٥٢ شخصا ، وقدرت الخسائر ما بين ٢٠ الى ٧٠ مليون جنيه .

هذا مجمل سريع لاحداث الحريق وقبل أن نتناول مختلف الآراء ازاء تحديد المسؤولية فيه وهل هناك يد دبرت له وماهى تلك اليد أم بأن عملا محليا ، يلزم لنا أن نشير الى خط سير المظاهرات ، فنستطيع ان نقسها الى مرحلتين : الاولى وهى تلك المظاهرات التى بدأت منذ الصباح وانتهت أمام رئاسة مجلس الوزراء وسمى طلت حتى الظهر بعريضا ، وهى من ريب كانت ظاهرة طبيعية بل وصحية وليس وراءها دافع الا الدافع الوطنى ، من المحتمل أنها استغلت بعد ذلك - فى المرحلة الثانية - لكنه - فى رأينا - استغلال تم دون شعور وبدافع روح الجماعة التى تتأثر بأى بادرة تبدر من أحد أفرادها . أما المرحلة الثانية وهى التى بدأت قبل الساعة الواحدة وفى ركابها النيران فهى التى - لا شك - كانت مدفوعة بدوافع أخرى ربما متعددة وقد وجدت أن الفرضية سانحة والجمهير غاضبة فسارعت الى الطريق تحرق وتدمر ، وهذه المرحلة هى التى تستحق التحليل .

وقبل أن نتناول هذه المرحلة نتعرض للآراء الكثيرة والمختلفة حول تحديد المسؤولية عامة . فقد رأى البعض أن الاحتلال البريطانى هو المسئول الاول عن هذا الحريق ، وأن ضيق الشعب من هذا الاحتلال وانشاء دولة اسرائيل هو السبب الرئيسى فيه . وقد بنى هذا رأى على أساس كره الاحتلال والسخط عليه عامة ثم الفظائع التى ارتكبتها فى معركة القنال ولاسيما مجزرة الاسماعيليه وما سببته من العداء لبريطانيا ، ومن ثم ينتهى هذا رأى الى أن الحريق كان مظهرا للغضب اللاشعورى نتيجة فقدان الوعي والاتزان . ويؤكد الرافعى هذا رأى بانتهاء مسؤولية الانجليز عند هذا الحد ، أى أنها مسئولية غير مباشرة حيث قد تبين له - بعد البحث والاستقراء لسنوات طويلة - أنه ليس للانجليز تدبير فى الحريق بل كان « عملا محليا قامت به العناصر الرديئة من الشعب » . وهناك رأى آخر يعتقد أنه - بالإضافة الى المسئولية غير المباشرة للانجليز -

فانهم حركوا بعض أعوانهم وعملائهم الذين اندسوا بين المتظاهرين ليزيدوا النار اشتعالا ، وهؤلاء كجماعة « اخوان الحرية » وبني هذا الرأي على عدة شواهد منها : أن زعيم المنظمة ويدعى « روبرت دى » اختفى فجأة من القاهرة ابان الحريق ومشاهدة بعض عناصر تلك المنظمة وهم يشتركون فى حوادث الحريق . هذه الشواهد ادت الى الاعتقاد بأن هدف البريطانيين لان تحويل غضب الشعب ضد الاقليات والخط من الحركة واظهارها بأنها عنصرية معادية للأجانب وليست كما هى حركة سياسية معادية لبريطانيا وبالإضافة الى ذلك كله لا يجب أن نفعل أن بريطانيا كانت هى المستفيدة فى النهاية إذ جنت عدة مزايا سياسية وعسكرية من حوادث ٢٦ يناير وقد أكدت جريدة « سنوسوار » الفرنسية هذا الاعتقاد من حيث أن الانجليز دبروا الحريق واعتلوه لاحراج حكومة مصر ولكي يقضوا على اضطرابات القتال التى كانت تزعجهم كما يقال بأن المادة التى استعملت فى الحرائق هى نفس المادة التى ألقتها الطائرات الانجليزية والفرنسية فى بورسعيد فى نوفمبر ١٩٥٦ .

ونؤكد بعض المصادر الحية مسئولية الانجليز المباشرة واشتراكهم فى الحريق ويضيف بعضها الآخر مسئولية الولايات المتحدة الأمريكية « إذ لا ريب أن أصحاب المصلحة الكبرى فى أحداث الحريق هم أولا وقبل كل شئ الانجليز والأمريكان » وأنها مؤامرة بينهما دبرت باحكام لاحراج الوفد ومحاولة إجرامية للتخلص من حكومة الوفد ، (*) .

(*) د . محمد صلاح الدين ، ابراهيم فرج لقامين فى ٥/٦ ، ١٩٦٨/٥/٧ . وقد أكد لنا أنها مؤامرة أمريكية ، وينكر صلاح الدين - كدليل على صحة هذا الاعتقاد - أنه فى حديث له مع ممثل كوبا فى مصر ذكر هذا الأخير أن جيفرسون كارتر سفير الولايات المتحدة حينئذ كان مختصصا فى ذلك النوع من الأحداث وأنه نجح فى انقلاب بالتيستا فى كوبا .

هناك رأى آخر يعتقد أنه تألفت بعض العناصر من الشيوعيين وحزب « مصر الفتاة » وغيرهم من العناصر المخربة والهدامة لحرق القاهرة بهدف افساد خطة الغاء المعاهدة والكفاح فى القتال ونشاط الفدائيين والتطويع بالوزارة الوفدية التى تسببت فى كل هذا ، ويلقى الرافعى مسئولية توجيه تلك العناصر على فريق من المثقفين او اشباههم « الذين كانوا يحرضون الفوضى على الحريق » .
« وربما كان ميلهم الى المبادئ الهدامة قد بحث فيهم هذه الروح الخبيثة ، فان دعاة هذه المبادئ - كما يذكر الرافعى - لا يتورعون عن التخريب والتدمير فى سبيل تحقيق مآربهم كلما سنحت لهم الفرصة » او ربما يكون السبب فى هذا التحريض « سخطهم على حكومة الوفد » .

وفىما يتعلق بحزب مصر الفتاة تشير كثير من المصادر الى مسئوليته ورئيسه أحمد حسين فى انتهازهما فرصة عدم وجود شرطة القاهرة « لتنفيذ خطته فى سلب الهيئات والمنشآت البريطانية فى القاهرة وكذلك المحال العامة التى تعتبر رأسمالية بصفة خاصة » . اذ يقال « ان جماعة الاشتراكيين أرادوا انتهاز الفرصة لقلب الحكومة والاستيلاء على الحكم » . وأساس هذا الاعتقاد أن صحيفة الحزب « الاشتراكية » كانت قد نشرت قوائم المؤسسات البريطانية والمتاجر التى تتعامل مع القوات البريطانية . وقد ورد فى قرار الاتهام للحزب الاشتراكي ورئيسه أحمد حسين سلسلة المقالات التى كانت تنشر فى جريدتى « مصر الفتاة » والشعب الجديد واعتبرت تحريضا منه على الحريق ، كما اتهمه القرار بأنه (أى أحمد حسين) أعلن فى مساء ٢٤ يناير ١٩٥٢ (أى قبيل الحريق بيوم واحد) فى مؤتمر صحفى عقده ثم فى اجتماع عام ضمنه خطاب اذاعه على الجماهير يقول فيه « أنه سيطلق الجماهير على الحكومة لاسقاطها » ثم يتنبأ فيه « بأن عدة جرائم ستقع » . ولم تلبث الأحداث أن أسعفته على النحو السالف الذكر فقد وقعت

معركة الاسماعيلية فى اليوم التالى ، ثم تعمدت قوات البوليس .
ثم هناك بعض الدلائل الأخرى كمروره وطوافه إبان حوادث الحريق
فى مختلف الميادين والشوارع وكان يشرف على تطورها . . . الخ .
ولعل من المناسب هنا أن نشير الى أن أحمد حسين كان قد حاب على
تهيئة الأذهان بعلم قدرة وزارة الوفد على مواجهة الموقف فى القنال
ونادى بأقالتها دون أن يفكر لحظة واحدة فى الوزارة التى يمكن
أن تخلفها وإمكانية الاستمرار فى المعركة .

وكان من الطبيعى أن تتجه بعض الآراء الى تحميل الحكومة
الوفدية بعض المسئولية فى الحريق ، وهى ان لم تكن مسئولية
مباشرة فهى غير مباشرة لأنها لم تشترك فى تدبير الحريق وهذا
طبيعى بالنسبة لها . فما هى الدلائل على تلك المسئولية ؟ تنقسم
مسئولية الحكومة الى ناحيتين : الأولى قبل الحريق أى على امتداد
فترة توليها الحكم وذلك أنها اتارت بعض السخط بين طوائف
الشعب لما ترددت فيه من الأخطاء فى نظام حكمها على النحو الذى
سلف ، فقد كان لهذا السخط أثره فى اشعال الحرائق تنفيسا
عن الغضب والمعاناة من هذا الفساد . أما الشق الثانى من المسئولية
فهو الذى وضع من تصرفات الحكومة وبعض أعضائها خلال الحريق
مما سيرد تفصيله الآن . وكان الإهمال الأول أنها لم تصنع الى
تدبيراته رجال الأمن بخطورة الموقف قبل النهاية ، ثم فى أثناء قيام
المظاهرات . فرغم علمها بالتمرد الذى حدث فى مطار القاهرة ،
ثم تمرد جنود بلوكات النظام ، ثم انتشار المظاهرات فى أنحاء
العاصمة على النحو السالف الذكر فقد وقفت جامدة ولم تقم بأى
عمل لوقف هذه الفوضى والتيارات المتعددة ، فلم ينزل أحد الوزراء
أو وكيل وزارة الى الشوارع ليرقب الحالة ويستحث رجال البوليس
على أداء الواجب ، بل باركت الوزارة هذه الفوضى حين وقف وزير
الشئون الاجتماعية وخطب فى المتظاهرين فى فناء رئاسة مجلس
الوزراء كما أسلفنا . ويبدو أن الحكومة اعتقدت أن إطلاق العنان

لهذه المظاهرات الشعبية مما يوطد مركزها في الحكم أمام القصر والانجليز والمعارضة مما ومن ثم لم تقف في سبيلها .

والامر الآخر انها لم تفكر في الاستمئانة بالجيش لحفظ الامن والنظام الا في ساعة متأخرة ، ويبدو ان الرافعي قد اعتقد - خطأ - ان الحكومة ترددت في الاستمئانة بالجيش وأنه - كذلك - التردد - تفاقم الامر وتزايدت الحرائق ، الا ان الواقع - كما تذكر معظم المصادر والمراجع - ان وزير الداخلية كان يلح في نزول الجيش منذ الحادية عشر والنصف ، وأنه حدث تلكؤ كبير داخل السراى - في تنفيذ هذا الطلب - والمتفق عليه أن نزول الجيش ناخر حتى الخامسة لأن الملك لم يأذن له بالنزول فور طلبه احراجا للحكومة ورغبة في التخلص منها ولأنه كان يشترك في المؤامرة مع الانجليز . ويحسن قبل أن نتناول ما حدث في السراى ودور الملك في هذا اليوم أن نستكمل نواحي الأخطاء التي أوجبت مسئولية الحكومة ومآخذتها .

ويدخل في هذا السياق أن وزير الداخلية لم يغادر منزله الى الوزارة الا في الساعة الحادية عشرة صباحا - بالرغم من تتابع الحوادث وخطورتها - ثم أنه لم ينتقل الى أماكن الحريق ولم يبذل الجهد في منع الحرائق .

ثم نأتى الى مسئولية السراى لنتساءل : هل كان للملك يد في تدبير هذا الحريق ؟

يؤكد الرافعي - أنه - وقد مضت عدة سنين (١٩٥٢ - ١٩٦٤) يعاود فيها البحث والاستقراء لعله يصل الى بينات أو مجرد قرائن تثبت تدبير الملك (أو الانجليز) فانه لم يتبين قط من أية وثيقة أو رواية أو شهادة عيان أن هناك تدبيراً من (الانجليز) أو من القصر ، وينتهي الى أن هذه المزاعم نسج من الخيال والهدف منها ستر افعال حكومة الوفد في منع الحريق ، وإخلاء مسئولية العناصر

« الرديئة » من الشعب . الخ ، اذن اين مسئولية الملك ؟ انها مسئولية غير مباشرة وذلك باقامته مادية الغداء التي دعا اليها معظم ضباط الجيش والبوليس في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ وذلك ابتهاجا بميلاد « ولي العهد » . فكان هذا بمثابة احتجاز لهؤلاء الضباط ولاسيما البوليس في السراي طوال الفترة التي كانت الاضطرابات والحرائق تسود أنحاء العاصمة ، وكان واجبا على الملك الغاء هذه المادبة ولاسيما حينه أنذر الأفق منذ الصباح الباكر بخطورة الاحداث والنذر ... ولنحاول أن نتعرف على ما حدث في السراي في ذلك اليوم .

لقد ظلت المادبة مستمرة حتى الساعة الخامسة مساءً ، ولا يستطيع أحد الوصول الى قائد الجيش « محمد حيدر » أو أحد ضباطه ، وكان الملك يخبر أولا بأول بتطورات الحالة في العاصمة وهو مع الضباط ، ولكنه أخفاها عنهم . وحينما أدرك فؤاد سراج الدين خطورة الحالة وأن قوات البوليس العادية ليست كافية يطلب من حيدر نزول الجيش الى شسوارع المدينة لقمع المظاهرات والاضطرابات (كان ذلك في الساعة الحادية عشرة والنصف كما ذكرنا) ، فيخبره حيدر أنه لا بد من الحصول على موافقة الملك على نزول الجيش ثم يمر وقت طويل ولم تصدر هذه الموافقة كما ذكرنا ، فيضطر سراج الدين الى الالتجاء الى القصر (كان ذلك في حوالي الساعة الثانية والنصف بعد الظهر) يستعجل صدور هذه الموافقة . ويطول الجدل وأخيرا صدرت الموافقة ، الا أن قوات الجيش لم تصل الى طرقات المدينة الا في نحو الخامسة والربع . ولا شك - من خلال هذه الملابسات وتأخر نزول قوات الجيش - أن تصرفات الملك تدعو الى الريبة ، فكيف يمكن للمرأ - في مثل هذه الظروف - ألا يشك في قيام تواطؤ بينه وبين الاستخبارات البريطانية ؟ - أنه ان لم يكن قد دبر للحادث فإنه قد ساعد على اتساع الاضطرابات انتهزاً تلك الفرصة لاقالة حكومة الوفد ، ولاستكمال فصل

المؤامرة ، اذ كان من السهل على رئيس الديوان (حافظ عفيفي) وعلى العناصر الأخرى التي كان يهملها لأسباب مختلفة ، كان من السهل عليهم اقناع الملك بوجوب التخلص من الحكومة .

هذه هي خلاصة الآراء في توزيع مسئولية حريق القاهرة ، وهي تطرح عدة أسئلة واحتمالات مختلفة : هل تجمعت الجماهير - ولا سيما في الفترة الثانية - دون قيادة ودون تنظيم أو اتفاق ثم أخذت تحرق وتدمر تعبيرا عن شعورها بالظلم والسخط ضد الاحتلال والسراى ونظام الحكم كله ؟ هل كان الحريق تنقيسا عن متاعب تلك الجماهير ونقمتها على الخلل الاجتماعي الحادث حينئذ ؟ في الواقع أن الباحث لا يزال غير قادر على أن يقطع الشك باليقين وأن يحسم الأمر بحكم نهائي ، اذ لا شك أن هناك من الدلائل ما يرجح أن التنظيم لعب دوره وأن هناك بدا امتدت لتتأمر وتنفذ الجماهير الغاضبة النائرة الى الحريق والتدمير هذا بالإضافة الى وجود عدة ظواهر تلفت النظر وربما بعد استقراءها نستطيع أن نوازن بين احتمالين ليس هناك ما يؤكد أحدهما الا أنه احتمال يقوم على أساس من المنطق ..

أما تلك الظواهر فهي : أولا : ان الأدلة التي تدفع مدبرى الحريق مشتتة وغير واضحة ان لم تكن مجهولة بالمرء ، ولعل هذا التشتت وعدم الوضوح قد ألقى بظلاله على كل من تناول هذا الحريق - حتى اليوم - فتناقضت الاحتمالات والآراء كما رأينا . ثانيا : وقوع الحريق في القاهرة وحدها - دون الأقاليم - والقاهرة مليئة بالسفارات الأجنبية والأجانب وبالزعامات السياسية والمذهبية .. ثالثا : الثابت - في جميع المصادر والمراجع - أن أجهزة الأمن في الدولة حينئذ (البوليس النظامي - البوليس السياسي .. الخ) لم تحاول أن تتدخل لاختفاء الحرائق أو منعها أو تفريق المتظاهرين أو ... رابعا : ليس من الطبيعي أن

يقوم شعب - أو بعض عناصره - بمثل هذا العمل تلقائياً ، ثم كيف - حتى ولو اتفقت العقول والخواطر - يتفق الناس على مواعده بالساعة واليوم للخروج والتنفيس عما يجول في نفوسهم من شعور بالمرارة القومية وضرورة التعبير عنها ؟ . ثم وبالإضافة الى تلك الظواهر يتفق علماء الاجتماع على أن قيمة الجماهير الحقيقية تكمن في وجود قيادة تنظيم ، أى أنه لا قيمة لجماهير تفتقد هذين العنصرين .

يبدو لنا من خلال هذه الظواهر والاستقرارات والاستنتاجات - أنها تشير الى أنه من المحتمل أن الذى قام بالتنظيم جهاز مخبرات على درجة كبيرة من الكفاءة والذكاء بحيث أخفى آثاره بعد جريمته .

والسؤال الحىوى الذى يطرح نفسه الآن هو ما هو نوع هذا الجهاز بريطانيا أم أمريكى ؟ .

وقبل أن نجيب على هذا السؤال يلزم لنا أن نقرر حقيقة لا ينبغي تجاهلها هو أنه لا شك أن طوائف من الشعب مهما كانت اتجاهاتها والدوافع ورامها كانت هي الوسيلة التى قامت بتنفيذ ولو بعض أحداث ذلك السبب الأسود . ثم نعود الى تساؤلنا المطروح حول نوعية جهاز المخبرات . ليس تحت أيدينا ما يدمغ هذا الجهاز أو ذلك ، فقيمة يتعلق ببريطانيا فلا شك أنها استفادت من الحريق واتخاذ شكاة للاطاحة بحكومة الوفد كما سنعرض هذا بالإضافة الى الشواهد السابقة من حيث تأمر منظمة « اخوان الحرية » وغيرها : أما فيما يتعلق بدور الولايات المتحدة الأمريكية فإنه اعتماداً على ما ذكره لنا وزير خارجية مصر السابق (محمد صلاح الدين) وبناء على حديث السفير الكويتى فى مصر له الذى كان قد حواه أن كافرئى ما حضر الى القاهرة الا لممارسة مؤامرة تطيح بحكومة الوفد وبالتالي ليس أمامنا الا أن نطرح هذه التساؤلات ،

هل هو رجل المخابرات الأمريكية الذي رأى بشاقب نظره أن الأمور تسير في البلاد بخطى سريعة نحو الثورة واليسارية وإلى درجة قد لا يمكن معها السيطرة فيما بعد ف رأى أن يتعاون للوصول إلى هدفه وأنه بوسيلة أو بأخرى اتصل بالتنظيمات المتعددة المتناقضة وجمعها دون أن تعلم بأنها مجتمعة مع اضدادها فجمع الاخوان مع القوميين مع حزب أحمد حسين مع التنظيمات الطلابية والمثقفين . . . وهل كانت وسيلته في ذلك عنصر المال والتضليل واللعب بالشعارات والايهام بأنها تحقق أغراضها وأهدافها ، وأنه عندما حدد لها ساعة الصفر انطلقت كل جماعة على حدة وهي تعتقد أنها تحقق هدفها الذي تسعى إليه وتدعم تنظيماتها . . ؟

إنها مجرد تساؤلات نطرحها وليست على سبيل القطع ومن الممكن القول بأنه مجرد احتمال يفسر لنا غموض هذا الحادث وتعدد الاجتهادات واختلاف الآراء كما يفسر أيضا اشتراك عناصر من الشيوعيين والاخوان وغيرهم في هذا الحريق .

حقيقة ليس لدينا دليل نستند عليه ولكن هناك عدة قرائن منها أولا : أن كلا من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راضية عن إلغاء المعاهدة ومعركة القنال وما أدى إليه كل منهما من تصاعد المد الثوري والمناداة بسقوط النظام الملكي وقيام نظام الجمهورية . ثانيا : لقد شاركت أمريكا في معركة القنال فأرسلت إحدى وحداتها . ثالثا : أذاعت واشنطنون أن الدوائر الأمريكية تعتبر حكومة النحاس مسؤلة عن حوادث القاهرة وعن الاضطرابات في منطقة القنال كما أذاعت أيضا أن السفير الأمريكي يعمل بجهد لإقصاء النحاس عن الحكم إذا كان بقائه سيؤدى إلى قطع العلاقات بين البلدين . . رابعا : التوقف التام لمعركة القتال ونشاط الفدائيين والقبض على كثير منهم فأصيب المد الثورى بالسكون المطبق مع اللحظات الأولى للحكومة على ماهر التى أعقبت حكومة الوفد . .

خامسا : هناك عدة اتصالات مريبة تمت في الخفاء بين عمرو مستشار الملك والسفير البريطاني وحافظ عفيفي رئيس الديوان واجتماعات أخرى أكثر ريبة تمت بين السفير الأمريكي وحافظ عفيفي وادجار جلاد (صاحب جريدة الزمان) وعلى ماهر .

هذه الاجتماعات كلها حدثت في الأيام الأخيرة لحكومة الوفد وقبل الحريق بأيام قليلة انها تفسير لدينا معنى واحد وهو أنه كانت هناك مؤامرة تنسج خيوطها لكن من ينسجها بالذات لانستطيع أن نجزم مرة أخرى .

وننتهي من هذا العرض الى أن حريق القاهرة - وسواء كان يتدبير أو بدونه - دليل على أن الشعب وقع تحت تأثير عوامل نفسية مختلفة ، كان بعضها ماثرا للقلق لما كان يحدث في ميدان السياسة ، وبعضها الآخر نتيجة لتدخل عناصر - مهما كانت - فانها غير صالحة انتهزت الفرصة لتهدم وتدمر ، وبعضها الآخر كان نتيجة الرغبة في انتهاز نفس الفرصة للسلب والنهب ولذلك فانه من الصعب القطع بأن أفرادا أو جماعة معينة قد قامت بهذا العمل ، والاحتمال الأكثر صوابا أن غضب الجماهير من سوء الأحوال عامة ثم تعدد التيارات الفكرية والمذهبية في البلاد حينئذ ، ثم وجود الفرصة للتعبير عن هذا الغضب وما هو معروف من أن الجماهير اذا احتشدت أصبحت لها نفسية ضابحة ومدمرة غير نفسية أفرادها منفصلين ، كل تلك العناصر ساعدت على وقوع هذا الحريق .

ومما يؤكد هذا الرأي أن الحرائق وقعت على ممتلكات البريطانيين وأشخاصهم تعبيرا عن سخط الشعب ازاء الاحتلال واعتداءات قواتهم ولا سيما معركة الاسماعيلية ، كما وقعت حرائق أخرى في البارات والكباريات ومحال اللهو وكان هذا اعلانا لسخط الشعب على مظاهر الاستهتار واللهو حينئذ .

ويعصور الميثاق هذا الحادث فيذكر « أن الحريق مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين كان يمكن إطفائه ، لكن ثورة السخط الشعبي زادته اشتعالا ، أن الفئة المتحكمة في العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب ... أن شرارة الغضب أشعلت من الحرائق في القاهرة أكثر مما أشعلت يد التدبير الخفية التي بدأت عملية الحريق ، أن الجماهير في القرية والمدينة كانت قد عبرت بما فيه الكفاية عن إرادتها الحقيقية مع مطلع عام ١٩٥٢ » .

على أى حال كان هذا الحريق دافعا للضباط الأحرار كي يسرعوا الخطوات في إعلان ثورتهم ، إذ يقول جمال عبد الناصر : « حرق القاهرة وحرق معها كفاحنا في القتال ، ومن ذلك اليوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ بدأنا نفقد الصبر ، وبدأنا نفكر في العمل الإيجابي ، وآثرنا أن نصارع الفساد قبل أن يصرعنا » . وقد تحقق هذا فعلا فإنه لم تمض ستة أشهر على الحريق حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ثم نعود الى الحكومة لنرى ماذا حدث من ردود الفعل إزاءها وكيف حاولت أن تعالج الموقف ثم كيف كان لابد - من وجهة النظر في القصر - من إقالتها ..

أشرنا الى كيف هب الانجليز ذهن الملك للتخلص من حكومة الوفد في نفس الوقت الذي كان الملك فيه في غير حاجة لهذا التهيؤ ولا سيما بوجود أمثال حافظ عفيفي والياس اندراوس وكريم ثابت ذوى الميول الانجليزية الذين أقنعوه بضرورة التخلص من هذه الحكومة التي قد تعرضه بسبب تصرفاتها الى الأسر في يد الانجليز . فيذكر فؤاد سراج الدين أنه حينما ترك القصر وبعد أن اطمأن الى نزول قوات الجيش ذهب الى منزل النحاس وأسر اليه بحديث حافظ

عفيهي السالف الذكر عن رسالة ستيفنسون ، ثم صارحه برأيه فيه
وعى تسلسل الحوادث منذ اليوم السابق وانتهى الى « أن الملك
لن يجد فرصة أنسب من هذه الفرصة للتخلص من حكومتنا لأن
أعصابه لن تحمل الموقف أكثر من ذلك » . فوافقه النحاس قائلا
« على كل حال سنبقى نؤدى واجبيننا لآخر لحظة بصرف النظر عن
بقائنا فى الحكم أو الخروج منه » . ثم اجتمع مجلس الوزراء واتخذ
عدة قرارات لمواجهة الموقف ومن بينها قرار اعلان الأحكام العرفية
فى البلاد . ووقف الدراسة فى الجامعات وجميع المعاهد والمدارس
الى أجل غير مسمى .

وقد أثار قرار الحكومة باعلان الأحكام العرفية كثيرا من النقد ،
فقد اعتبره بعض المؤرخين والباحثين من أخطاء الحكومة باعتبار
« أن حريق القاهرة كان مفتعلا وله غاية محددة ، وليس من المعقول
أن يتكرر ، وأن نزول الجيش الى شوارع القاهرة وسيطرته
النامية على الحالة كان يضمن عدم تكراره » . ويؤيد هذا
النقد محمد صلاح الدين فيؤكد أن اعلان الأحكام العرفية كان خطأ
« وأنه لو كان موجودا فى المجلس حينئذ لما وافق على اعلانها لأن
الحريق كان واضحا أنه مؤامرة ضد الحكومة » ، الا أن بعض قادة
الوفد وأعضاء حكومته يبررون هذا الاعلان بأنهم لم يكونوا يدرون
بماذا سيواجهون به فى الغد من الحوادث فى مدن القطر مادام أن
هناك يد التدبير ، ولا سيما أن وزير الداخلية قرر فى المجلس أن
كثيرا من من قوات بوليس الأقاليم قد جاءت الى القاهرة وبذلك
يتهدد أمن البلاد خطر شديد ، وأنه كان لابد من اجراءات استثنائية
لا تسمح بها القوانين العادية كما كان لابد من وضع هذه السلطات
العرفية فى يد المديرين فى أنحاء البلاد . ويضيف فؤاد سراج
الدين : « كنا فى مجلس الوزراء - ونحن نقرر هذا القرار - غير
شافلين عن احتمال استعمال هذه الأحكام العرفية ضدنا فى الغد

القريب ، ولكننا لم نأبه لثمل هذا الاعتبار اطلاقا ، فقد كان من الخيانة الكبرى فى نظرنا أن نضع أنفسنا وحزبنا فى كفة وصالح البلاد فى كفة أخرى ثم نفضل أنفسنا عن صالح البلاد .

ومهما يكن فقد أعلنت الحكومة الأحكام العرفية واتخذت عدد سلطات استثنائية عقب اعلانها . وفى اليوم التالى ٢٧ يناير ١٩٥٢ أقيمت حكومة الوفد بعد أن قضت فى الحكم عامين وبضعة أيام . . .

فكيف عرضت فكرة الاقالة ثم كيف نفدت وما هى الملابس التى أحاطت بها ؟ .

من المتفق عليه أن حريق القاهرة أصاب مركز مصر الدولى بضعف شديد فى الوقت الذى كانت فيه فى حاجة ماسة الى تقدير واحترام الدول كما أصاب الملك بذعر شديد بإحشا عن شخص يؤلف وزارة جديدة . ويبدو أنه كان متلهفا لذلك ، اجتمع فلم يكده فؤاد سراج الدين يغادر القصر مساء السبت الأسود حتى اجتمع فاروق بحافظ عفيفى رئيس الديوان وبالياس اندرواس مستشاره الاقتصادى والفريق محمد حيدر قائد عام القوات المسلحة وأستطلع رأيهم فى حوادث اليوم وفيما يجب عمله ، فأقترح اندرواس اقالة الوزارة وأيده فى ذلك حافظ عفيفى ، بينما عارض الرأى بشدة الفريق حيدر بحجة خوفه من المواقب لأن الشعب يؤيدها فى حماسة ضد الانجليز ومن الخطأ اقالتها من الحكم سواء من الناحية الوطنية أو من ناحية مصلحة الملك الشخصية . وهنا أراد اندرواس احراج حيدر - حتى يكف عن معارضته لفكرة الاقالة - فسأله : هل تضمن بصفتك القائد العام موقف الجيش ازاء الملك اذا أقال الوزارة ؟ فثار حيدر وقال : ما دخل الجيش فى هذا ؟ أن

الاقالة عمل سياسي والجيش بعيد عن السياسة . ثم اشتبك
أندراوس وحيدر في مهاترة طلب الملك على أثرها فض هذا الاجتماع
والالتقاء في اليوم التالي للتشاور . وغادر حيدر القصر فانتهر
أندراوس وحافظ عفيفي الفرصة - بعد فترة من الوقت - والتقى
بالمملك وأخبراه أنهما علما بأنه قد نما الى الحكومة خبر فكرة اقالتها
من الحكم وأنهما لذلك يخشيان أن تفاجيء الحكومة الملك بتصرف
يخرجه . ولذلك فهما يقترحان سرعة اقالة الوزارة ومفاجأتها بها .
ووافق الملك على فكرة الاقالة ، ثم تشاوروا فيمن يشكل الوزارة
الجديدة ، واقترح اندراوس تكليف نجيب الهلالي بذلك ، ثم ذهب
فعلا الى الهلالي في بيته ليلا (مساء ٢٦ يناير) وعرض عليه تشكيل
الوزارة ، الا أن الهلالي كان أذكي من أن يقبل القيام بهذه المهمة في
هذا الوقت بالذات حتى لا يواجه الرأي العام بعد اقالة حكومة الوفد ،
فاعتنذ ، واقترح تكليف على ماهر بهذا الأمر ، واقتنع أندراوس ثم
استطاع أن يقنع الملك بذلك فعرض الأمر على على ماهر فوافق
كم أقيمت حكومة الوفد في اليوم التالي ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

خاتمة

تعتبر الفترة منذ اقالة حكومة الوفد فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ وحتى صدور قرار حل الأحزاب السياسية فى يناير ١٩٥٣ بمثابة المشاهد الأخيرة أو الفصل الأخير فى تاريخ حزب الوفد . ونستطيع أن نقسمها الى مرحلتين : المرحلة الأولى وهى التى تبدأ عقب الاقالة وتنتهى باعلان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهى مرحلة نستطيع أن نعتبرها امتدادا لدور الوفد فى المعارضة اذ تعاقبت فيها على الحكم اربع وزارات فرضت على البلاد قرضا ، وكان من الطبيعى أن يكون للوفد مواقف ازاءها وهى بالتالى كانت لها مواقفها تجاهه وسنحاول أن ننتبين مواقف كلا الجانبين بالبحث والدراسة . أما المرحلة الثانية والأخيرة فى تاريخ الحزب والحزبية هى التى اعقبت قيام الثورة واستمرت حتى صدور قرار حل الأحزاب (فى ١٧ يناير ١٩٥٣) وستقتصر دراستنا فى تلك المرحلة على خطوط عامة دون تفاصيل نكتفى فيها باسدال الستار على حزب الوفد .

مرت بنا المشاهد الأخيرة لحكم الوفد : حريق القاهرة ثم اعلان الأحكام العرفية ثم اقالة حكومته والظروف التى لابتستها وكان هذا يعنى بداية انقلاب جديد فى سلسلة الانقلابات (١٩٢٤ . ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٤٤) وأزمة من أزمات الحكم فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر . . . ونستطيع أن نقول بصفة عامة أن الموقف منذ حريق القاهرة أصبح ذا لتجاهين : الأول عزلة تامة بين الشعب

من ناحية والقصر وما يدور في فلكه من ناحية أخرى ، ويتضمن هذا الاتجاه نظرة القوى الوطنية الى حريق القاهرة باعتباره كان مؤامرة مدبرة ضد الثورة ولتصفيتها ٠٠ والاتجاه الثانى يتضمن محاولة القصر - مرة أخرى - الاستئثار بالسلطة ووضع الحكم في يده بشكل مباشر ٠٠ لذلك كان من الطبيعى أن تتألف الوزارات الأربعة وفق ارادته لكى تسقط واحدة اثر أخرى كأوراق الخريف الدابلة ٠٠

الوفد ووزارة على ماهر :

كان تأليف وزارة على ماهر ومالابسها من التيارات داخل القصر وخارجه دليلا قاطعا على أن هناك مؤامرة دبرت ليليل للاطاحة بحكومة الوفد ٠٠ ثم كانت سياسة تلك الوزارة دليلا آخر اكثر قطعا وبقينا بتصاعد الثورة المضادة ونجاح المؤامرة ، فقد كانت تلك الوزارة - فى تصورنا - أشبه ما تكون بفرقة من المطافىء « امسكت بخراطيم المد الرجعى وراحت تطفئ نيران المد الثورى المتوهجة فى القتال ، أو أشبه ما يكون « بالمرتدين » فى حرب الردة ، كانت نكسة ٠١ ٠٠ لقد كان على ماهر فى اعتقادنا ريزور آخر ، فكما فعل أحمد زيور فى ١٩٢٤ ونادى بسياسة « انقاذ ما يمكن انقاذه » فعل على ماهر فى يناير ١٩٥٢ « اطفاء ما يمكن اطفائه » ، وإن كان هناك اختلاف بين كلا السياسيين فذلك يرجع الى اختلاف الشخصيتين ، فالأول كان صريحا فى كشف أوراقه ، أما على ماهر - كمعائنه - كان داهية وداعية معا ٠٠ وسنحاول الآن توضيح تلك الخطوط .

من الثابت لدينا أن كلا من على ماهر والوفد - أو بلفظ أدق بعض قادة الوفد - قد تبادلوا الغزل - ومنذ اللحظات الأولى

لتأليف الوزارة - فبإثر كلا الجانبين الى الرفاق ٠٠ ولعمل هذا البرد والتحالف اللذين استقبل بهما الوفد وزارة على ماهر كانا ظاهرة شاذة فى تاريخ الوفد ، فقد مر بنا كيف كانت نيران الوفد تشب فى تلاييب كل الحكومات ورؤسائها حتى تكاد أن تحرقها سواء بالحق أو بالباطل ، ثم أن على ماهر بالذات وخيوط علاقته بالوفد مهلهلة منذ سنواته الأولى ، وزادتها تهلهلا اعتقال النحاس له فى عام ١٩٤٢ ٠٠٠ انن كيف حدث هذا وما هى أهداف كل منهما من ورائه ؟

انه ارتباط المصالح الخاصة والمجاملات ، نون اعتبار لصالح البلاد والام الجماهير ٠٠ لقد استقبلت بعض دوائر الوفد - وتقول بعضها لا كلها - استقبلت الوزارة الجديدة بالارتياح ٠٠ وحتى لا ننتهم الوفد بالغفلة والتصرع وعدم التبصر لابد أن نشير الى أن استقباله هذا تم بناء على ما قدمه على ماهر أولا ، ثم ما كان يهدف من ورائه ثانيا ٠٠ فقد اتصل على ماهر منذ اللحظة التى تقرر فيها أن يرأس الوزارة ببعض قادة الوفد ، ووعدهم بأن يكون مقبولا لديهم وأن يعمل على تحقيق الأهداف المتفق عليها وهى الجلاء ووحدة وادى النيل ، كما توجه على ماهر لزيارة مصطفى النحاس فى منزله غداة تأليف الوزارة ، وتباحثا معا فى الموقف ، ووعده النحاس بتأييده ٠٠ وبالفعل اجتمع البرلمان وأيدت غالبية الوفدية وزارة على ماهر وهو من جانبه أشاد بسياسة الوفد فى الحكم وأعلن أن ما حدث فى يوم ٢٦ يناير بالقاهرة من الاضطراب الإدارى قد يحدث مثله فى أية ناحية فى بلاد العالم ، ثم قال « ان سياستى ستكون استمرارا لسياسة سلفى العظيم - أى مصطفى النحاس - »

لكن السؤال الذى يفرض نفسه بالحاح هو : هل كان الاخلاص فعلا رائد ذلك التحالف والتأييد من كلا الجانبين ؟ أما اخلاص على ماهر فامر مشكوك فيه تماما استنادا الى عدة حقائق :
 أولا : من الثابت لدينا - وكما اشرنا - ان الود كان مفقودا بين على ماهر والوفد وكلاهما يحقد على الآخر ، ومن يطالع شهادة على ماهر امام محكمة الثورة فى قضية سراج الدين يدرك هذه الحقيقة .
 ثانيا : كان على ماهر يعارض فى مجالسه واحاديثه الخاصة سياسة حكومة الوفد الأخيرة ابان قيامها ، وكان يؤمن بأن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كان نتيجة مناورة سياسية بارعة من الوفد لتغطية فساد الحكم .
 ثالثا : يجب ان نضع فى اعتبارنا ان على ماهر كان يريد تقوية مركزه فى مواجهة القصر والانجليز معا ، فهو ليس صاحب حزب ، وكان غير مطمئن الى تأييد فاروق له ، وبالتالي كان يشد تأييد البرلمان الوفدى وحزب الوفد الذى سمح بقيام معركة القنال .
 وقد ذكر على ماهر فى محكمة الثورة - فى شهادته السالفة الذكر - عبارة نصها : « اننى عندما اقدمت على مفاوضة الانجليز كنت شاعرا باننى اقوى بمفاوض مصرى تولى مفاوضاتهم » .
 وحينما سئل عن السبب فى ذلك قال « بسبب معركة القنال : » .
 اى ان الامر لم يكن اخلاص للوفد وسياسيه بل كان مجرد لعبة سياسية اراد بها على ماهر تقوية مركزه فى الداخل والخارج .
 والا لماذا لم يعمل على استمرار سياسة « سلفه العظيم » على حد تعبيره ؟ فاننا سنرى كيف طويت صفحة تلك السياسة وانقلبت رأسا على عقب ، وهو ما يمكن اعتباره رابعا فى سلسلة تلك الحقائق المشار اليها خامسا : ليس من المعقول ان يغيب عن قفنة على ماهر هدف الوفد من مهادنته والتحالف معه - وهو ما سنتناوله بعد قليل - . هذا بالاضافة الى انه ربما كان يعتقد ان فؤاد سراج الدين مرغم على قيادة كفة تأييده .

ثم نأتى الى اخلاص الوفد فى هذه المهادة لنقرر أنه كان بعيدا عن خيال قادة الوفد ، وذلك اعتمادا على عدة حقائق ٠٠ ونود فى البداية أن نشير الى انخداع بعض المؤرخين - كالرافعى - فى هذه المهادة الوفدية واتخاذهم اياها دليلا على عدم ايمان الوفديين بسياسة الكفاح وانهم كانوا متورطين فيها دفاعا عن مركزهم تجاه الشعب ، باعتبار أنهم أعطوا ثقتهم لوزارة جاءت لتهدئة الكفاح ونقول انخداعا اعتمادا على الملاحظات التالية :

اولا : يبدو أن الوفد - أو مصطفى النحاس بالذات ومعه مستشاروه - كانوا يرون فى المهادة والتصالح هدفا بعيدا لتقويض اركان تلك الوزارة التى رضىت لنفسها أن تغامر بالمجيء فى اعقاب اقالة ومؤامرة ضد حكومة الوفد ، ومن ثم كانت نظرية الاحتواء أى وضع الوزارة تحت رحمة ورضاء الوفد ، ثم تأجيل حل البرلمان الوفدى كان كفيلا - كما سيحدث - بتعجيل نهاية الوزارة ٠٠ وبالتالي يصبح النحاس وقد رد اعتباره بعد اقالته بالظهور بمظهر المساند للوزارة الجديدة من ناحية ، ثم والقضاء عليها من ناحية اخرى ٠٠ ثانيا : رغم المظاهرة البرلمانية التى اشرفنا اليها والتى كانت تسودها مشاعر الود والعرفان بالجميل بين النواب الوفديين من ناحية وعلى ماهر من ناحية اخرى ، فانه سرعان ما تكشف المستور وظهرت الدوايا واضحة فى مجلس النواب والشيوخ فى الجلسة التالية التى طالب فيها على ماهر بمد أجل الأحكام العرفية ثلاثة اشهر ٠٠ فعارضه أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية فى قسوة وعنف ٠٠ وبصرف النظر عن أنه من الممكن اتخاذ تلك المعارضة دليلا على تناقض سياسة الوفد وهو الذى اعلن تلك الأحكام عقب حريق القاهرة كما مر بنا ، الا أنها تعطينا دليلا على عدم صحة الاخلاص المزعوم ٠٠ ثالثا : كانت لعبة سياسية كبرى من الوفد - على حد تعبير سكرتيره العام - فقاجا

الجميع بتأييده لعلى ماهر بعد أن استوثق منه من أنه سيسير على سياسته وبالتالي ليست هناك حاجة لحل مجلس النواب مما قلبت خطط القصر ونجيب الهلالي زاسا على عقب . . هذا بالإضافة الى تأييد على ماهر لسياسة الوفد الوطنية وعدم خضوعه للضغط الذي تعرض له من أجل تغيير هذه السياسة .

وعلى أي حال ، ومهما كان من أمر الاخلاص المتبادل بين الوفد وعلى ماهر فانه كان غير مجد لكليهما إذ أن رياح المؤامرات في القصر كانت تزمجر ثائرة على تلك المهادنة ، كان القصر غير راضٍ عن سياسة على ماهر هذه التي أعطت الفرصة للوفد لكي يتنفس ويعود الى السيطرة الشعبية ، وكان مطلوبا منه القضاء على الوفد وتطهيره من الفساد . . ومن ناحية أخرى يبدو أن فاروق كان ينظر الى تلك الوزارة على أنها مجرد جسر أو قنطرة لوزارة أخرى تكون أكثر استجابة وتبعية للقصر . . هذا بالإضافة الى الرغبة المشتركة بين اطراف المؤامرة في عرقلة سياسة الوزارة في استئناف المفاوضات مع بريطانيا لتحقيق الجلاء والوحدة . . الأمر الذي أدى الى استقالة الوزارة .

ونتناول الآن هذه العناصر بالتفصيل ودور كل منها في الاطاحة بحكومة على ماهر ، وتناولنا لها يرجع الى كونها نتيجة مباشرة أو غير مباشرة — لسياسة الوفد وتعطينا دليلا على مدى تأثيره في الأحداث . . : ذكرنا أن تأجيل حل البرلمان الوفدي كان من بين أسباب الوفاة والتفاهم بين الوفد وعلى ماهر . لأن هذا التأجيل كان في صالح الطرفين ، ثم ما كان من استصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، الا انه يبدو أن على ماهر لم يشأ أن يعلن هذا المرسوم واحتفظ به كضمان في يده لاستمرار تحالف الوفد . لكن القصر أراد بوسيلته أن يفسد هذا التحالف وأن يضع

على ماهر أمام الأمر الواقع فاستغل كل من محمد زكى عيد المتعال ومرضى المراضى الوزيرين فى الوزارة لتصديق مريضه فائسار معارضتهما لعلى ماهر وطالباه باعلان مرسوم حل البرلمان ، فرفض ، فقدم المراضى المرسوم الى الصحف ونشر فى ٢٩ فبراير . واجتمع مجلس الوزراء فى أول مارس وأثار على ماهر هذه المسألة وأوضح وجهة نظره فى العدول عن اعلان المرسوم وتنفيذه ، فاعترض زكى عيد المتعال ومرضى المراضى على هذا العدول وقسما استقالتهما من الوزارة

ونستطيع أن نستخلص مما سبق أن الأزمة كانت مفتعلة وأن اطراف المؤامرة القصر وحافظ عفيفى وعبد المتعال والمراضى ارادوا القضاء على وزارة على ماهر التى جاءت للتمثيل بالوفد والوفديين فاذا هى تحالفهم ٠٠ أى أن الوفد كان هو الهدف الذى يبتغيه القصر وحسوا ريوه ٠٠ والواقع أن هذا الموقف بالذات وما سبقه من المؤامرات التى انتهت باقالة حكومة الوفد ، ثم ما سيلحقه بعد قليل وإبان وزارة نجيب الهلالي ٠٠٠ كل ذلك يقيم دليلا أمام الباحث المنصف على عدم صحة دعوى المهاندنة المزعومة بين الوفد والقصر فى حكومة الوفد الأخيرة والا بماذا نفسر هذا الحقد الأسود من جانب القصر ضد الوفد حتى بعد أن أصبح طريق كرسي المعارضة ٠٠ !

وعلى أى حال يبدو أن مسألة التحالف بين على ماهر والوفد كانت مبعثا لسخط الانجليز من ناحية أخرى ٠٠ والواقع أنه ما دمنا قد اتفقنا على أن حريق القاهرة واقالة حكومة الوفد وما لابسهما من الظروف كان يشكل مؤامرة انجلو - امريكية يشترك فيها القصر وحافظ عفيفى وعمرو واندراس ٠٠٠ الخ . للاطلاع بالوفد واطفاء معركة القتال ٠٠ فان سخط الانجليز وشركائهم كان طبيعيا

ومنطقيا على تلك الوزارة التي تحاول - لمصلحة خاصة - أن تحالف الوفد ٠٠ حقيقة أنها - كفرقة غطافيء - قامت بواجبها تماما من حيث توقف الكفاح في القتال وسحب كتائب القذائيين بل واعتقال كثيرين منهم في الاسماعيلية وبورسعيد والسويس والتل الكبير ، كما أعادت الكثير من العمال المنسحقين الى المعسكرات البريطانية ، واستؤنفت أعمال الشحن والتفريغ في موانئ القتال ، وعاد تموين المعسكرات من مختلف أنحاء البلاد ، وتوقف تشريع عزم التعاون مع السلطات العسكرية البريطانية وتشريع اباحة حمل السلاح لجميع المواطنين . كل ذلك حدث ، ألم نقل أنها كانت بمثابة « ردة » أو « نكسة » !!! لكنه - ورغم ما قد حدث - فإن سحق الانجليز ظل قائما لهذه الاعتبارات : أولا : التحالف بين على ماهر والوفد كما أشرنا ٠٠ ثانيا : يبدو أن الانجليز كانوا يدركون أن على ماهر لا يؤمن جانبه رغم ما قدمه ، وأنه لا يستبعد - في حالة اخفاقه في الوصول معهم الى تحقيق مطالب البلاد - أن يستأنف الكفاح في القتال ٠٠ ثالثا : كان هناك اتصال مباشر ومريب بين الانجليز والقصر حيث كان السفير البريطاني يوالى اجتماعاته هناك متجاهلين الوزارة ، وكان من الطبيعي أن ينتقل سخط القصر ضد الوزارة الى الانجليز ٠٠ زابعا : كان السفير البريطاني - رالف ستفنسون - قد تقدم برسالة شخصية الى رئيس الوزارة على ماهر - في ٣٠ يناير ١٩٥٢ - ويناقش ويطلب فيها المطالب التالية : أولا : فيما يتعلق بأحداث ٢٦ يناير ٠٠ يشير السفير الى المشاعر السائدة في إنجلترا وبين المواطنين الانجليز في مصر من جراء تلك الأحداث وضرورة اتخاذ اجراءات رادعة ضد جميع المسؤولين عنها بما في ذلك المنظمون والزعماء السياسيون والذين تراخوا في السيطرة عليها ٠٠ ثم يؤكد السفير « على المسئولية الشخصية لكل من وزير الداخلية السابق ووزير الشؤون الاجتماعية السابق . ثانيا : التحقيق في مذابح نادي الترف كلوب ٠٠ ثالثا : فرض

الرقابة على الأسلحة ٠٠ رابعا : حفظ الأمن وحماية الأجانب في القاهرة ٠٠ خامسا : وضع تسهيلات للرعايا البريطانيين الراغبين في مغادرة مصر ٠٠ سادسا : المطالبة ببعض الإجراءات الادارية ٠٠ سابعيا : اتخاذ اجراءات ضد الصحافة المتطرفة ٠٠ ثامنا : تهدئة الموقف ٠٠ وفي هذا الصدد يقول السفير لعلي ماهر ٠٠ ولقد أكدت لي أن حكومة فخامتكم لا تنوى الاستمرار في الخطوات المعادية لانجلترا مثل قوانين (عدم التعازن) التي كانت تدرسها حكومة الوفد ٠٠ اننى احث سيادتكم على ضرورة اخلاء الارهاب في منطقة القنال ٠٠٠ الخ ، ٠

هذا وقد اتبعت السفارة البريطانية هذه المذكرة باحتجاج شديد الملهجة ضد حواش ٢٦ يناير ١٩٥٢ قدمته الى الحكومة في ٦ فبراير ١٩٥٢ تطلب فيه السفارة من الحكومة المصرية أن تضمن لها معاقبة كل المسؤولين عن تلك الأحداث بصرامة كما تطلب العمل على حماية ارواح الرعايا الأجانب وممتلكاتهم في المستقبل وأن تضمن لها بالا تحدث مثل هذه الأحداث مرة أخرى ، ثم تحمل الحكومة مسئولية الخسائر في الأرواح والممتلكات التي حدثت وتحفظ بكامل حقوقها. ودفع تعويض عنها .

هاتان الوثيقتان في تصورنا تطرحان امام الباحث ثلاثة حقائق : أولا : أن معركة القنال كانت حقيقية لا يجب ولا ينبغي أن تقلل من شأنها ٠٠ فهامى - ورغم اطلاقها - مازالت كشيع مخيف تطارد بريطانيا ٠٠ ثانيا : أن بريطانيا قد استقادت من فصول المؤامرة : مذبحه الاسماعيلية وحريق القاهرة ثم اقالة حكومة الوفد ومن خلال تلك الحقيقة لا يحتاج الباحث الى أى فطنة لكى يشير - وبمراة الحقد - الى دور بريطانيا في فصول المؤامرة ٠٠ ثالثا : أن على ماهر - رغم تنفيذه لمعظم تلك المسائل المطروحة في

الرسالة الأولى - الا انه يبدو - من خلال بعض سطورها - انه لم يكن راضيا تماما عنها . . وليس في هذا الموقف تناقض ، بل لعله يشبه من بعض الوجوه - موقف على ماهر من السفارة البريطانية في عام ١٩٣٩ . . كان على ماهر - في ١٩٥٢ - في موقف لا يحسد عليه ، يأبى لنفسه ولكرامته أن يكون مخلب قط ، وفي نفس الوقت كان يدرك أن مهمته تهيئة الموقف ، ، وفي تصورنا انه كان مخلصا لتهدئة الموقف لكنه لا يريد له الموت « بالسكتة القلبية » ، أراد أن يطفىء النار حقيقة لكنه - كبشر - لم يرض لنفسه أن يخدم جذوتها تماما حتى لا يتحمل - أمام التاريخ - المسئولية . .

هذا بالاضافة الى انه قدم مشروعا للمفاوضات مع الانجليز فرفضته انجلترا وكان قد تحدد أول مارس ١٩٥١ لبدء محادثات قهيديية مع السفير البريطاني ، وقبل بدءها بساعة واحدة تسلم على ماهر من السفارة مذكرة تتضمن بعض المطالب وهي لا تحرج عما جاء في الرسالة الأنفة الذكر . . وفي نفس اليوم الذي تقرر فيه بدء المحادثات اعتذر السفير . . فاستقالت الوزارة في أول مارس . .

وان الباحث في تاريخ هذه الحقبة لا يملك الا أن يبسدى اسفه . فانها للأساة بالغة السخرية ، أن تصل الثورة لدرجة الغليان وينساق الشباب وراء التحمس لتحقيق مطالب البلاد فيريقون دماءهم في صراع - سيظل ماثلا في ذاكرة التاريخ مهما حاول دعاة التاريخ طمس معالمه لأهواء خاصة لا شأن لها بها - صراع مبروع مع قوات الاحتلال وباعترافهم هم . . ثم لا يلبث - بعد شهور قصيرة - أن ينحسر ويصاب بالנקسة ويذهب هذا الدم الذكي هدرا .

على أى حال أدى على ماهر دوره فى التمهيد لـجىء نجيب
الهلالى لىكى يلعب دوره فى الآخر .

الوفد ونجيب الهلالى :

فى أول مارس ١٩٥٢ دعى نجيب الهلالى لتأليف الوزارة .
وتستطيع أن نستيق الأحداث لنقرر أن القصر ما أتى « بهلاله » الا
لكى يحيط الوفد « بالظلمة » من كل جانب ، أتى به ليحقق له ما فشل
فيه سلفه على ماهر من حيث القضاء على الوفد والوفديين ، ومن
الانصاف أن نذكر أن تحقيق رغبة القصر فى هذا الصدد كانت تجد
هوى وتحمسا فى نفس الهلالى ، وذلك رغبة منه فى الانتقام من
حزب الوفد الذى كان قد أخرجه من حظيرته بعد خلاف بينه وبين
سراج الدين على النحر الذى تناولناه فى فصل سابق .

ومن الثابت لدينا - وكما أشرنا - أن نجيب الهلالى كان من
المرشح لرئاسة الوزارة عقب حريق القاهرة وإقالة حكومة الوفد ،
وقد عرضت عليه فعلا ، الا أنه اعتذر وأشار باختيار على ماهر ،
مفضلا الانتظار قريبا من خشية المسرح ليشاهد أولا الفصل الأول
من الرواية . . . ولأن مؤلف الرواية قد انتهى من الفصل الأول
ويطله على ماهر ، فاختار أن يلعب الهلالى دور البطل فى الفصل
الثانى ، وكان كفؤا له بسبب حقه على الوفد ، أى أن هدف
الرواية - تأليفا وتمثيلا وإخراجا - كان القضاء على الوفد . .

فقد بدت سياسة الهلالى من خطاب تشكيكه للوزارة الذى
حلاه بالطعن فى النواب والشيوخ الوفديين وبعبارات جاوزت حد
الاتزان واللياقة ، فقد جعل همه أن يقذف فى وجوههم بالتهم
الصحيحة وغير الصحيحة . لقد كان خطاب الهلالى يعتبر وثيقة

فى عدم ادراك خطورة الموقف ، فقد كان مسرفا فى الخضوع للقصر
والتمجيد لمفضائله ومزاياه والطعن فى حزب الوفد الذى مهما كانت
اخطاؤه شديدة فهو امام الشعب حينئذ الحزب الذى ألغى المعاهدة
ودعا الشعب الى الكفاح ، ووقف فى اواخر حكمه موقف العناد
والتحدى للقصر فترك المظاهرات تهتف ضده ، وأطلق حرية الصحافة
الى اقصى حد ممكن . .

وبدا الهلالي مهمته فكان ازل عمل لوزارته استصدار مرسوم
بتأجيل البرلمان لمدة شهر ، والوفد من جانيه أصدر قرارا بعدم تأييد
الوزارة وعدم الثقة بها داخل البرلمان وخارجه ، ثم طالبها بالغاء
الأحكام العرفية . . فاستصدرت الوزارة مرسوما محل مجلس
النواب ، ويادر الوفد باعتزازه خوض معركة الانتخابات فأعلن قوائم
مرشحيه فى جميع الدوائر ، وانكمش خصومه وأنصار الوزارة
عن اعلان اسماء مرشحيهم مما ادى الى قوة مركز الوفد .

ويبدو أن الهلالي وقد شعر بضعف مركز وزارته وقوة الوفد
قد عمد الى وقف اجراءات الترشيح وسائر عمليات الانتخابات
متذعرا بحجج واهية . . ثم راح الهلالي يعلن انه سيبدأ حملة
تطهير شاملة ، ثم تبين أن مسألة التطهير خدعة كان المقصود بها
الوفديون أنفسهم . . ومن ثم بدأت المساجلات بين الوفد والهلالي ،
فقد أدرك الوفد أنه هو الهدف لحملة التطهير ، فطالب بالغاء
الأحكام العرفية كما أشرنا ، ورد الهلالي متهما الوفد بعدم
النزاهة وتسببه فى حريق القاهرة . . . واستمر الوفد يعلن
أن الهلالي سوط عذاب تمسك به القصر لتشريد الوفديين والتحقيق
معهم وتلويت سمعتهم وهم الوطنيون الأوفياء الذين ألغوا المعاهدة
وكافحوا الاستعمار . .

لكن يبدو رغم هذه المساجلات والمعارك التي احتدمت بين الوفد والهلالى - أن بعض أقطاب الوفد كانوا يؤيدون سياسة الهلالى ، مثل : عبد السلام فهمى جمعة وعبد الفتاح الطويل ، وأن الأول التقى بالهلالى وأكد له هذا التأييد ، وكذلك الدكتور محمد صلاح الدين ، لكن هذا التأييد - فى تصورنا - كان ينطلق من الرغبة العامة التى كانت تجيش فى نفوس معظم السياسيين آنذاك بأن يشمل التطهير القصر أولاً ثم الأحزاب ثانياً والوفد من بينها . وربما اتخذ البعض من هذا التأييد دليلاً على وجود تيارات آنذاك فى الوفد دعت الهلالى الى التفكير فى تأليف حزب جديد يضم اليه العناصر الوفدية الصالحة . . . لكننا نعتقد أن هذه الفكرة - ان طافت بخيال الهلالى وأنصاره - لم تدر فى أذهان الوفديين مطلقاً . . حقيقة عقدت الهيئة الوفدية اجتماعاً لتحديد موقفها من وزارة الهلالى وارتفعت أصوات بعض الشيوخ والنواب الوفديين فيه معبرة عن النوايا الطيبة إزاء الوزارة ، لكنه لا ينبغي أن نعتبر هذا المظهر أكثر من مجرد اختلاف فى وجهات النظر . . على أى حال مضى نجيب الهلالى فى سياسة التكنيل بالوفد والوفديين فاعتقل فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد العام فى ١٨ مارس ١٩٥٢ ، كما اعتقل فى نفس التاريخ عبد الفتاح حسن (وزير الشؤون الاجتماعية فى حكومة الوفد الأخيرة) . .

ولأن هذا الاعتقال لم تشر اليه معظم المراجع - ان لم تكن كلها - فانه ينبغي أن نتناوله بشئ من التفصيل . . وسواء أكان اعتقال الهلالى لسراج الدين وعبد الفتاح حسن نتيجة لايعزاز الانجليز بذلك - كما يذكر فؤاد سراج الدين - أو نتيجة لعدة اسباب أخرى ارتأها الهلالى مقلقة للأمن العام وأن القصد منها إخراج مركز وزارته مع الانجليز كما جاء فى اسباب الدعوى .

فانه يبدو أن اعتقالهما في حد ذاته قد أعاد الوفد الى تماسكه لشعور
الوفديين جميعا بأنه في محنة اضطهاد ..

والواقع اننا باطلاعنا على ما جاء بأحكام مجلس الدولة
ومذكرات محكمة القضاء الإداري ، والمذكرة التي تتضمن أقوال
عبد الفتاح حسن (باعتباره مدعيا) ضد نجيب الهلالي رئيس
الوزارة ومرضى المراضى وزير الداخلية آنذاك (باعتباره مدعى
عليهما) وبالنسبة لاعتقالهما معا - سراج الدين وعبد الفتاح
حسن - باطلاعنا على كل تلك الأوراق الرسمية نستطيع أن نقرر
حقيقة تاريخية وهى أولا : أن هذا الاعتقال تم بإيعاء من الانجليز
وطبقا لرغبتهم وكل ما هناك أن الهلالي تدرع ببعض الحجج ليستند
عليها ..

ثانيا : اننا - وفقا للأمانة التاريخية - نحمل الهلالي مسئولية
هذا الاعتقال وما ترتب عليه .. فقد استند قرار الاعتقال بالنسبة
لعبد الفتاح حسن - كما جاء فى مذكرته المشار اليها - الى :
١ - لقائه كلمة فى الهيئة الوفدية انتقد فيها تقرير النائب العام
بشان حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، كما انتقد فيها وزارة الهلالي
« واستند فى النقد الى أن دولة الهلالي باشا طعن جزافا فى بلده
وبرلمانه دون تعيين أو تخصيص .. » كما أكد عبد الفتاح حسن
فى كلمته « أن الوفد يرحب بالتحقيق مع كل من تقوم ضده الأدلة
على انحرافه بالغة ما بلغت مكانته ، وأنه كان على الهلالي باشا
أن يتخير رجالة ، وأن يحكم بعد ذلك حكما صالحا : ... » وتستطرد
المذكرة لتتعى على الهلالي « أنه كان أولى به أن يكف عن الهجوم
- على الوفد - بغير حق وهو الذى طالما دافع عما أسماه مكرم باشا
(فى كتابه الأسود) فسادا وأبى إلا أن يصف مكرم باشا فى رده

التي أقيمت في البرلمان عام ١٩٤٢ « بالكيفويان » وأيضا أن يفتتح جميع إجاباته على الأسئلة المتصلة بما ورد بالكتاب الأسود بالعبارة التالية « قال المفترى في كتابه الكاذب ٠٠٠ » ٢ - رفع عبد الفتاح حسن دعوى ضد الحاكم العسكري العام والرفيق العام بشأن منع بيان له في جريدة « المصري » قصد به تصويب الأثر الذي رتبته النائب العام - يغير حق - على الخطاب الذي ألقاه المدعى (أي عبد الفتاح حسن) بدار رئاسة مجلس الوزراء في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ٠٠٠ الخ ٣٠ - كان المدعى قد أرسل كلمة إلى جريدة « الاهرام » لنشرها تناول فيها الحديث الذي كان الهلالي قد أدلى به لنفس الجريدة في صيف ١٩٥١ إبان حكومة الوفد الأخيرة ٠٠٠ الخ .

وإذا تركنا الأسباب التي وريت في مذكرتي سراج الدين وعبد الفتاح حسن حول الظروف والملابسات التي أدت إلى اعتقالهما فيجيب أن نشير إلى الأسباب التي أذاعها البلاغ الرسمي وبيان وزارة الداخلية حينئذ ، يقول البيان « تجاوز نشاط فؤاد سراج الدين باشا وعبد الفتاح حسن باشا المدى الذي يمكن لحكومة أول واجباتها السهر على الأمن العام أن تفض الطرف عنه : فمن اجتماعات تعقد للتقرير ببعض الناشئة ، وصرفهم عن طلب العلم - إلى حلقات تضم عناصر عرف عنها الشغب والاستهانة بكل القيم - إلى إطلاق اشاعات كاذبة بقصد بليلة الاقتران - إلى اتصالات مريبة تهدد الطمأنينة التي استطاعت هذه الحكومة أن تعيدها إلى نفوس المواطنين والضيوف الأجانب بعد أن كانت قد زعزعتها أحداث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ المشنومة ٠٠٠ الخ .

واضح تماما أن هدف الهلالي كان ارضاء الانجليز ثم القصر ثم نفسه في الانتقام من حزب الوفد ممثلا في سكرتيره العام

واحد وزرائه الذى قام بدور وطنى مشرف فى حكومة الوفد الأخيرة
إزاء العمال الأبطال فى قاعدة القنال ٠٠٠ ورغم ما قدمه الهلالى
لسيده فى القصر فقد انتهى به الأمر الى ما انتهى به أمثاله من
المناسة فى مصر ٠٠ هذا الهلالى الذى عرف عنه أنه كان نصيرا
للشعب والديمقراطية وعدوا للقصر ما هو ينتهى الى خدمة القصر ٠٠
ورغم ذلك سخر منه القصر ، وكانت الوزارة تزداد ضعفا على
ضعف ٠٠ فقدم الهلالى استقالته فى ٢٨ يونيو ١٩٥٢ .

استقالت حكومة الهلالى دون أن تفعل شيئا سوى أنها أظهرت
الشعب والبرلمان والحكم البرلمانى فى وثيقة رسمية بأنه مجموعة
من اللصوص والمرتشين والكاذابين والمزورين .

فكان من الطبيعى أن تشيعها لحنات الوفد الممثل لأغلبية
الشعب والبرلمان ٠٠ ودارت الساقية من جديد ٠٠ وبدأ المسرح يعد
للفصل الثالث من الملهاة ٠٠ وكان فصلا يفوق فى امعانه فى
السخرية ٠ فمن الثابت فى جميع المصادر أن الملك كلف - فى وقت
واحد - اثنين لتأليف الوزارة الجديدة وهما : بهى الدين بركات ،
حسين سرى ، وأن كلا منهما أخذ يجرى مشاوراته فى تأليفها دون
أن يعلم أحدهما أو كلاهما أن الآخر مكلف بنفس المهمة ٠٠

ونضيف - فى هذه الدراسة - اسم ثالث كان مكلفا هو الآخر
بتشكيل الوزارة فى نفس الوقت وهو مرتضى المراغى ٠٠ وكان
الجواد الرابع هو حسين سرى لأنه قبل إشراك كريم ثابت معه فى
الوزارة ٠ ولأن دراستنا تتعلق بدور حزب الوفد فى هذه الفترة
فيجب أن نشير الى الاتصالات التى قام بها بهى الدين بركات مع
قادة الوفد لتأليف وزارته المزعومة والتى لم يقدر لها أن تخرج الى
النور ٠ فقد بدأ بركات بالاتصال بعلي زكى العرابى - أحد أعضاء

الوفد - وسأله رايه الشخصى فى تشكيكه للوزارة فأبدى زكى
العرايى موافقته ٠٠ ثم طلب اليه بركات الاتصال بالرئيس السابق
مصطفى النحاس وأعضاء الوفد لمعرفة رأى الحزب فى الموقف
الحاضر ٠٠ وكان رأى النحاس - كما ذكره العرايى لبركات - أنه
مع احترامه ليهي الدين بركات واعترافه بنزاهته ٠٠٠ الخ الا انه
- أى النحاس - لا يقبل الاشتراك فى أية وزارة ، وكل ما يستطيع
أن يقوله انه مصر على اجراء انتخابات حرة نزيهة يتولى الحكم
بعدها حزب الأغلبية ٠٠ وأنه سوف يترك الملك يلهو ما يشاء ٠٠ الخ

لكن الأقدار كانت - وهى تهيء للنظام كله الملهاء - كانت
فى نفس الوقت تهيء الكاس المرة للقضاء عليه ٠٠ كانت النهاية
تستمر مراعا ٠٠ كان النظام يعانى منذ ٢٦ يناير ١٩٥٢ مرضا أشبه
بمرض الموت ٠٠ كانت صورة واضحة للنهاية المفجعة ٠٠ نهاية
كفاح ثورة ١٩١٩ ٠٠ وكان قد بقى لكى يسدل الستار على الملهاء
مشهدان : فلم تزد أيام وزارة حسين سرى (٢ - ٢٠ يوليو) على
أيام قليلة ثم استقال لتأتى مرة أخرى وزارة الهلالى ، ولم تمض
ساعات حتى أسدل الستار ٠٠

ففى صباح ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ قامت ثورة الجيش لتطيح
بالنظام كله : العرش والأحزاب والعباسة وليشريوا كاس أخطائهم
التي ظلت ترسب فى القاع منذ أول اعتداء دستورى ارتكب فى عام
١٩٢٤ ٠٠

وكانت اشراقه شمس ثورة يوليو ١٩٥٢ ايذاناً ببداية مرحلة
جديدة فى تاريخ مصر المعاصرة . وقد بدأت تستكشف معالم
الأفق السياسى الذى كان حالك الظلمة فى سماء مصر ٠٠ وكان
لا بد لكى تتم عملية الاستكشاف هذه أن تلقى الثورة بحزب الوفد
- أو بعبارة أدق قادة الوفد ، وكان بعضهم غائباً عن الوطن أبان

قيامها ٠ ثم سارت الأمور طبيعية طوال أغسطس ١٩٥٢ وقد تمت عدة اجتماعات بين بعض رجال الثورة وبعض قادة الوفد ، وكان أهم الموضوعات التي طرحت للبحث قانون تحديد الملكية ، وقد اشترط الرئيس جمال عبد الناصر لكي يتم التعاون بين الثورة والوفد أن يصدر الحزب بياناً يعلن فيه موافقته على ذلك القانون ، لكن فؤاد سراج الدين - كما يذكر أنور السادات - رفض الموافقة على تحديد الملكية قائلاً أنه سيعرض الأمر على الوفد ، ثم رفض الحزب الموافقة ٠٠ ثم كان الموضوع الثانى الذى أثير للمناقشة حول تطهير الوفد والهيئة الوفدية من العناصر الفاسدة وكان موقف قادة الوفد هو عدم الاستجابة لتلك الدعوة أيضا ٠٠

وحينما أدرك رجال الثورة أن الوفد يحاول مراوغتهم حاولوا تأمين الرضخ فتم اعتقال بعض قاداته من أعضاء الوفد والهيئة الوفدية ٠٠ ويبدو أن بعض الأعضاء الآخرين قد انتهزوا هذه الفرصة واجتمعوا مع فريق من شباب الوفد المتحمس والذين كانوا يطالبون بتطهير الحزب ، واتفقوا على الاستجابة فوراً لدعوة التطهير واقصاء كل من تحوم حوله الشبهات ٠٠ وطرح فى هذا الاجتماع عدة اقتراحات من بينها اقتراح باختيار الدكتور محمد صلاح الدين سكرتيراً عاماً للوفد ، واقتراح آخر بأن يطلب من جميع أعضاء الوفد تقديم استقالاتهم وانتخاب أعضاء جدد طبقاً لللائحة الداخلية الجديدة ، ثم تقرر انتداب صلاح الدين وإبراهيم فرج وعبد الفتاح حسن لمقابلة النحاس فى الاسكندرية وإبلاغه هذه المقترحات ٠٠ ويبدو أنه كان هناك اتجاه لتحتية النحاس عن رئاسة الوفد وسراج الدين عن سكرتاريته العامة ، إلا أن البعض من أعضاء الوفد والهيئة الوفدية كانوا يعارضون فى هذا الاتجاه ، وحدث ما يشبه الانقسام فى وجهات النظر ، وسرعان ما تكتشفت للرأى العام أن نشرت الصحف فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أنباء حول

ترشيح عبد السلام فهمي جمعة وكيلًا للوفد وصلاح الدين سكرتيرًا
عامًا له ، كما أشارت إلى أن الوفد سيبحث في اجتماع « اليوم »
إعادة تكليفه ٠٠٠ الخ .

ومهما يكن الأمر فقد أصبح واضحًا أن الوفد يحاول أن يحيى
تنظيمه وينفخ في روحه . غير أن هذا كله جاء متأخرًا فلم يستطع
أن يخلص نفسه من المصير الذي كان لابد أن يلقيه وهو الانهيار .

أن الوفد لم يستطع أن يفهم حقيقة ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فلم
يحاول - مخلصا - أن يظهر نفسه أو يتحالف بصدق مع أهداف
الثورة ، فكان شأنه شأن الأحزاب الأخرى والتنظيمات السياسية
القائمة آنذاك .

لقد راوغ الوفد كما راوغت الأحزاب الأخرى في الاستجابة
لنداءات الثورة حتى فيما يتعلق بتطهير صفوفها ، فكان أن أصدرت
قيادة الثورة بيانًا في ٨ سبتمبر تعلن فيه للشعب وتوضح له
مراوغة الأحزاب في تطهيرها ٠٠ كما أصدرت بيانًا آخر يصل
الأحزاب بصدر قانون بإعادة تنظيمها من جديد ٠٠ كانت قيادة
الثورة مازالت تحسن الظن بتلك الأحزاب وترغب منها أن
ترتفع إلى مستوى الموقف وتفهم طبيعة تلك الثورة ٠٠ إلا أن كل
محاولاتها معها ضاعت سدى ، وأخيرًا انركت الثورة أن تلك
الأحزاب بما فيها الوفد لن تتلأم معها ، فاصدرت قانونًا في
١٧ يناير ١٩٥٣ بإلغاء الأحزاب السياسية ومصادرة أملاكها
وممتلكاتها ٠٠ وهوى الوفد إلى مصيره واسبل الستار ،

المصادر والمراجع العربية

أولا : الوثائق :

(١) الوثائق غير المنشورة :

— محاضر المحادثات والمذكرات المتبادلة بين الجانبين المصرى والبريطانى فى مقابوضات معاهدة ١٩٣٦ وعددها ٣٤ محضرا وخمسة عشر مذكرة مرفقة وجميعها مخطوطات محفوظة لدينا (مارس - أغسطس ١٩٣٦) .

— محاضر جلسات أعضاء هيئة الوفد اعوام ١٩٤٣ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ - ١٩٤٩ مخطوطة بخط الأستاذين فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام وهى محفوظة لدينا .

— محاضر جلسات الهيئة الوفدية العامة والهيئة الوفدية البرلمانية اعوام ١٩٣٨ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ وهى بخط الأستاذين فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام وهى محفوظة لدينا .

— بيانات الوفد فى اعوام ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ وهى تلك البيانات التى لم يقدر لها النشر لسبب أو لآخر وهى خطية بخط الأستاذين ابراهيم فرج ومحمد صلاح الدين .

— قانون اللجنة التنفيذية للمجان الوفد - القاهرة - مطبعة الاعتماد - بدون تاريخ .

- قانون لجان الوفد الرئيسية بمحافظة مصر — القاهرة — مطبعة الاعتماد .
- اللائحة الداخلية لهيئة الوفد المصرى — القاهرة — ١٩٤٦ .
- هيئة الوفد المصرى : نظامها وبرنامجها (الاسكندرية ، مطبعة بروكاشيا ، سبتمبر ١٩٥٢) .
- مصلحة الرقابة : مكتب الرقيب العام — تقارير صادرة من مصلحة الرقابة بتلخيص المعلومات المستقاة من بريد القوات البريطانية بقاعدة قنال السويس (١٩٥٢/٥١) .
- مصلحة الرقابة : مكتب الرقيب العام — مجموعة تقارير عن الاذاعة الموجهة الى محطة الاذاعة البريطانية من مندوبيها بأتراك سميت .
- رسالة شخصية من السفير البريطانى (رالف ستيفنسون) الى على ماهر باشا رئيس الوزراء فى ١٩٥٢/١/٢٠ ، صورة خطية محفوظة لدينا .
- احتجاج السفارة البريطانية على حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ فى ١٩٥٢/٢/٦ صورة خطية محفوظة لدينا .
- بيان من الوفد المصرى الى شعب وادى النيل فى ١٩٥٢/٤/١٥ يهاجم فيه الوفد وزارة نجيب الهلالي .
- وثائق الوفد المصرى الثلاثة الموجهة الى السفير البريطانى فى القاهرة والى دولة النقراشى باشا ، وتنداء الى ابناء وادى النيل . سبتمبر ١٩٤٧ .
- نص استقالة فؤاد سراج الدين من عضوية الوفد وسكرتاريته ورد النحاس باشا عليه (صورة خطية) .

— نص استقالة فؤاد سراج الدين من عضوية مجلس الشيوخ
(صورة خطية) .

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة العمل ، تقرير عن عمال
المعسكرات البريطانية وكيفية تسجيل اسمائهم وتعيينهم
بالوزارات المختلفة .

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة العمل - مراقبة القوى
العاملة - تقرير احصائي مرفوع لحضرة صاحب المعالي
وزير الشؤون عن تطور حركة التسجيل والترشيح والتعيين
الخاصة بالعمال المتعطلين من الجيش البريطاني (١٥ نوفمبر
١٩٥١) .

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة العمل - مراقبة القوى
العاملة : تقرير احصائي مرفوع الى حضرة صاحب المعالي
وزير الشؤون الاجتماعية عن تطور حركة التسجيل والترشيح
والتعيين الخاصة بالعمال المتعطلين من الجيش البريطاني
(٢١ نوفمبر ١٩٥١) .

— وزارة الشؤون الاجتماعية - مصلحة العمل : بيان احصائي
عن عمال المعسكرات البريطانية موزعين بحسب تواريخ
تسجيلهم بمكاتب العمل (ملحق رقم ١) في ٤ فبراير ١٩٥٢ .

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة العمل : بيان احصائي
بعدد عمال المعسكرات البريطانية موزعين مهتيا . في ٤ فبراير
١٩٥٢ (ملحق رقم ٢) .

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة العمل : بيان عن عمال
المعسكرات البريطانية المعيّنين بالوزارات والمصالح المختلفة حتى
يناير ١٩٥٢ (ملحق رقم ٢) .

— وزارة الشؤون الاجتماعية : مصلحة العمل : مراقبة القوى العاملة : بيان احصائى عن عمال المعسكرات البريطانية المعينين بالوزارات والمصالح حتى يوم ١٩٥٢/١/٢٨ (فى ١٩٥٢/١/٢٩) .

— ملخص حديث بين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة السير هيوبرت هدلستون حاكم السودان العام بديوان الرئاسة فى منتصف الساعة ١٢ من صباح يوم الخميس ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٢ (أصل مخطوط) .

— رسالة شخصية من محسن لطفى السيد المحامى الى السيد عبد الفتاح حسن .

— وزارة الداخلية : تقرير عن الكتائب والأسلحة . بيان قدمه فؤاد سراج الدين لمحكمة الثورة ابان محاكمته يوضح به دوره فى معركة القتال (محفوظ لدى الأستاذ عبد الفتاح حسن وأطلعنا عليه .

— وزارة الداخلية : بيان من وزير الداخلية بشأن القبض على الكتائب .

— صورة تليفراف مرسل من ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى الى المستر لويد جورج رئيس الوزارة الانجليزية احتجاجا على ما جاء فى خطاب خاص بمصر (فى ١٩ فبراير ١٩٢١) .

— رسالة من ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى الى سكرتير لجنة الوفد المركزية تحيطه فيها علما بالتلفراف المرسل الى المستر لويد جورج .

- بيان اللقاء وزير الشؤون الاجتماعية من الاذاعة عن عمال
القنال (بيان رقم ١) .
- بيان اللقاء وزير الشؤون الاجتماعية من الاذاعة عن عمال
القنال (بيان رقم ٢)
- بيان اللقاء وزير الشؤون الاجتماعية من الاذاعة عن عمال
القنال (بيان رقم ٣)
- تقرير عن الجوانب القانونية لتحقيق مكتب العمل الدولي
بشان بعض الاحداث التى وقعت بمنطقة القنال بين الجانبين
المصرى والبريطانى .
- وزارة الداخلية : تقارير يومية عن حوادث منطقة القنال - من
اعداد وزارة الداخلية .
- وزارة الشؤون الاجتماعية - مكتب الوزير - ملف اذاعات
الممل .

(ب) الوثائق الرسمية والتاريخية المشورة :

- الحكومة الملكية المصرية : وثائق الاتفاق الخاص بالخاء
الامتيازات الأجنبية ، الوثائق الموقعة بمونتسرو فى ٨ مايو
١٩٣٧ . (القاهرة - المطبعة الأميرية ١٩٣٧) .
- الدولة المصرية : مصر فى هيئة الأمم المتحدة - تقرير عن
أعمال الدورة العاشرة الثانية بهيئة الأمم المتحدة المنعقدة
بنيويورك (سبتمبر - نوفمبر ١٩٤٧) القاهرة ١٩٤٧ .
- الملكة المصرية : معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا
العظمى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ (القاهرة المطبعة الأميرية
١٩٣٦) .

— الكتاب الأخضر : وزارة الخارجية الملكية المصرية : الكتاب
الأخضر - محاضر المحادثات السياسية والمنكرات المتبادلة
بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (مارس ١٩٥٠ -
نوفمبر ١٩٥١) (القاهرة - مطبعة مصر - ١٩٥١) .

— الكتاب الأسود : عريضة مرفوعة من مكرم عبيد الى الملك في
٢٩ مارس ١٩٤٢ - (القاهرة ١٩٤٢) . . .

— الكتاب الأبيض : بيانات الحكومة وقرارات مجلس البرلمان
بشأن الأسئلة والاستجابات عما ورد في العريضة المرفوعة
الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة النائب المحترم
مكرم عبيد باشا وما يتعلق بها من مسائل سبق اثارها في
مجلس البرلمان . (المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٢) .

— مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على
معاهدة الصداقة والتصالف بين مصر وبريطانيا العظمى
ويشمل جميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات
السابقة والمحادثات من ١٩٢٠ الى ١٩٣٢ وتقرير اللورد
ملنر .

— وزارة المالية : وثائق الاتفاقات المالية بين الحكومة المصرية
وحكومة المملكة المتحدة (القاهرة - المطبعة الأميرية ١٩٤٨) .

— جمهورية مصر : رئاسة مجلس الوزراء - السودان من ١٣
فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ (القاهرة - المطبعة
الأميرية - ١٩٥٣) .

— الذكرى العاشرة ليوم ١٢ نوفمبر - حفلة الوعد المصري في
١٢ نوفمبر ١٩٢٨ ، مجموعة خطب للنحاس باشا وعبد السلام
نهمي جمعة باشا ومحمد صبري أبو علم باشا ومحمد توفيق

دياب بك وغيرهم (القاهرة - مطبعة البلاغ الأسبوعي ،
١٩٢٨) .

— قرارات المؤتمر العام الوطني - مايو ١٩٢١ - خطابات
أصحاب السمو والمجد الأمراء والنبلاء الى صاحبى الدولة
مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا بالموافقة على
قرارات المؤتمر - وخطاب صاحب الدولة النحاس باشا ومحمد
محمود باشا الى صاحب الجلالة الملك - وخطاب النحاس
ومحمد محمود الى سفراء الدول الأجنبية .

— مكتب شئون محكمة الثورة : محاكمات الثورة - المضبطة
الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة - الكتاب الأول -
الكتاب الثانى - الكتاب الثالث - الكتاب الرابع - كتاب الخامس
- الكتاب السادس .

— مجلس الدولة : محكمة القضاء الادارى - مذكرة حضرة
صاحب السعادة عبد الفتاح حسن باشا المدعى ضد حضرة
صاحب الدولة أحمد نجيب الهلالي باشا ، حضرة صاحب
المعالى أحمد مرتضى الراعى وزير الداخلية فى القضية رقم
٧٤٤ سنة ٦ قضائية .

— محاضرة معالى الأستاذ مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية :
بحث مقارن تحليلى للمعامدة المصرية الانجليزية (القاهرة -
دار النشر الحديث ١٩٢٦) .

— محمد إبراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول - عهد
وزارة الشعب - الجزء الأول (القاهرة - مطبعة دار الكتب
المصرية - ١٩٢٧) .

— محمد أنيس (الدكتور) : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ،
الجزء الأول (القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية -
١٩٢٧) .

— محمد أنيس (الدكتور) : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ -
الجزء الأول - المراسلات المصرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن
فهمى (القاهرة - مكتبة الأنجلو ١٩٦٣) .

— محمود فؤاد : مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة ،
جميعها محمود فؤاد - القاهرة ١٩٢٤ .

— مجموعة خطب وأحاديث صاحب المعالي سعد زغلول باشا
رئيس الوفد المصرى . وردت معاليه على جماعة المثقفين
- بتصريح خاص من معاليه - الطبعة الأولى - مطبعة مطر
بالمروى بمصر - بدون تاريخ .

— وثيقة السفير مايلز لامبسون (اللورد كيلرن) المنشورة
بجريدة الاهرام ١٩٧٠ وهى من ١٥٠ سياسيا مصرية .

— مضابط مجلس النواب والشيوخ أعوام ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ،
١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٦ ،
١٩٤٧ .

— حسنى عبد الحميد : الزعيم فى الصعيد - مجموعة خطبه
لمصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا وآخرين القيت فى
عام ١٩٣٥ فى رحلة بالصعيد - القاهرة - مطبعة النهضة
١٩٣٥ .

— محمد ابراهيم اورواح : الشهيد أحمد ماهر « مجموعة
مقالاته وخطبه وأرائه السياسية المجلد الأول - الطبعة الأولى
- القاهرة - مطبعة كرامة بالجيش - (القاهرة ١٩٤٦) .

— محمد حافظ رمضان : صفحة سياسية ، مجموعة خطيب
وأحاديث ومذكرات في المسألة المصرية - مطبعة جريدة
الصباح (القاهرة - بدون تاريخ) .

— محمد حافظ رمضان : في سبيل مصر « آراء وأحاديث
» مطابع دار اختيار اليوم (القاهرة ١٩٥٢) .

— محاضر المشاورات العربية - جامعة الدول العربية - القاهرة
١٩٤٤ ، بروتوكول الاسكندرية ١٩٤٤ - ١٩٤٦ .

— المملكة المصرية : تقارير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية
من عام ١٩٤٤ الى ١٩٥١ ، .

— الوثائق الانجليزية المنشورة بالأهرام بعنوان « ٥٠ سنة على
ثورة ١٩١٩ » .

— موجز وضعه الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس
الشيوخ ورئيس وفد مصر الى الجمعية العامة للأمم المتحدة
عن طائفة من أعمال هذه الجمعية في الشطر الثاني من دورتها
الأولى المعقودة بضميراحي نيويورك .

— تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (لجنة ملندر) في
في ديسمبر ١٩٢٠ .

— قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بإنهاء العمل بأحكام معاهدة
١٩٣٦ وملحقاتها وبأحكام اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ .

— ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس ١٩٤٥ .

— ميثاق العمل الوطني للجمهورية العربية المتحدة في ٢١ مايو
١٩٦٢ والذي أقر في ٣٠/٦/١٩٦٢ .

— لجنة الدستور : محضر لجنة وضع المبادئ العامة وملحق رقم ١ ، ٢ ، ٢ ، مكرر ، ٣ — المطبعة الأميرية — القاهرة ، ١٩٢٧ .

— مجلس الشيوخ : البيان الذى المقاه حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بمجلس الشيوخ مساء يوم الاثنين الموافق ٨ اكتوبر ١٩٥١ ومعه المراسيم بمشروعات القوانين المرفقة للبيان — المطبعة الأميرية — القاهرة ١٩٥١ .

ثانيا : المذكرات :

(١) المذكرات المنشورة :

— احمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن — جزءان (القاهرة ١٩٢٤ — ١٩٣٦) .

— احمد لطفى السيد : قصة حياتى — (دار الهلال — القاهرة ١٩٦٢) .

— اسماعيل صدقى : مذكراتى (دار الهلال — القاهرة ١٩٥٠) .

— روميل : مذكرات روميل : جمعها واعدتها للنشر : ليديل هاربت وآخرون — تعريب وتعليق : عقيد فتحي عبد الله النمر (المطبعة الفنية الحديثة — القاهرة ، ١٩٦٥) .

— شريف العبد : (اللراء) : مذكرات عن معركة ٢٥ يناير ١٩٥٢ المنشورة بجريدة الاخبار — يناير ١٩٦٧ .

— عبد العزيز فهمى : هذه حياتى — دار الهلال — العدد ١٤٥ — القاهرة ١٩٦٣ .

- عبد الرحمن الرافعي : مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) القاهرة
دار الهلال ١٩٥٢ .
- عمر طوسون (الأمير) : مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة
الوطنية ١٩١٨ - ١٩٢٨ . الطبعة الثانية (مطبعة العدل -
الاسكندرية ١٩٤٢) .
- فاطمة اليوسف : مذكرات - كتاب روز اليوسف - العدد الأول
ت القاهرة ١٩٥٧ .
- فخرى عبد النور : مذكرات منشورة بمجلة المصور مارس
١٩٦٩ .
- فكري اباطة : الضاحك الباكي (المرحلتين الأولى والثانية)
طبعة جديدة كاملة - دار الهلال - القاهرة ١٩٥٨ .
- محمد التابعي : من اسرار السياسة والسياسة (مصر ما قبل
الثورة) القاهرة مطابع دار القلم ١٩٦٥ : مذكرات التابعي :
منشورة بمجلة آخر ساعة ١٩٦٨ .
- محمد بهي الدين بركات (الدكتور) : صفحات من التاريخ
القاهرة ١٩٦٠ .
- محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات في السياسة المصرية
الجزء الأول من ١٩١٢ الى ١٩٣٧ (القاهرة - مكتبة النهضة
١٩٥١) .
- محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات في السياسة المصرية
- الجزء الثاني من ١٩٣٧ - ١٩٥٢ (القاهرة - مكتبة
النهضة ١٩٥٣) .

— محمد زكى عبد القادر : اقدام على الطريق : دار الكتاب
العريس للطباعة والنشر - ١٩٦٧) .

— محمد كامل سليم : يوميات ثورة ١٩١٩ - مذكرات منشورة
- بجريدة الأخبار مارس ١٩٦٩ .

— محمود أبو الفتح : مع الوفد المصرى (القهرة ١٩٢٠) .

— محمود أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد (القاهرة ١٩٢١) .

— محمود عزمى (الدكتور) : خفايا سياسية (سلسلة كتب
للجميع - العدد ٣٦) .

— يوسف نحاس (الدكتور) : تذكيات سعد وعبد العزيز وماهر
ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ - تصرفات حكومية (القاهرة - دار
النيل للطباعة - ١٩٥٢) .

— يوسف نحاس (الدكتور : صفحة من تاريخ مصر السياسى
الحديث فى مفاوضات عدلى - كيرزن (القاهرة : مكتبة
الأنجلو ١٩٥١) .

(ب) المذكرات غير المنشورة :

— سعد زغلول : مذكرات تقع فى ٥٢ كراسة مخطوطة (كراسة
رقم ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩) . وهى مودعة بقسم الوثائق بدار
الكتب .

— فؤاد سراج الدين : مذكرات وهى اقرب الى التذكريات سجلناها
له على مدار اعوام ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ - (حوالى
٣٢ لقاء) ولديه صورة منها ولدينا صورة منها .

٢٠ محمود سليمان غنّام : مذكرات وهي اقرب الى الذكريات
سجلناها له على مدار اعوام ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ،
١٩٧٠ (حوالي ١٥ لقاء - ولديه صورة منها ولدينا الأخرى .

٢١ محمد صلاح الدين وابراهيم فرج : مذكرات وهي اقرب الى
الذكريات سجلناها لهما في عدة لقاءات تمت عامي ١٩٦٨ .
و ١٩٦٩ .

٢٢ محمد علوي الجزار : مذكرات في مجموعة اوراق مخطوطة
ومتناثرة عثرنا عليها في مكتبته الخاصة (٤٥ صفحة) .

ثالثا : الكتب والأبحاث والدراسات التاريخية والسياسية والاقتصادية والقانونية :

٢٣ ابراهيم عامر : ثورة مصر القومية (القاهرة - دار النديم ١٩٥٧) .
ابراهيم عبده : دراسات في الصحافة المصرية (روزا اليوسف -
سيرة وصحيفة : الطبعة الأولى ، مؤسسة سجل الحرب
١٩٥٥ .

٢٤ ابراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ - ١٩٥١ (القاهرة -
مكتبة الآداب ١٩٥٢) .

٢٥ ابراهيم عبده : تطور الصحافة المصرية وأثرها في النهضة
الفكرية والاجتماعية القاهرة ١٩٤٥ .

٢٦ ابراهيم عبده : تاريخ الوقائع المصرية ١٨٢٨ - ١٩٤٢ (مكتبة
الآداب - القاهرة ١٩٤٢) .

٢٧ ابراهيم عبده : جريدة الاهرام : تاريخ مصر في خمسة وسبعين سنة
(دار المعارف ، ١٩٥١) .

أحمد بيلي (الدكتور) : صفحة من تاريخ الزعامة بمصر - على
يكن باشا (القاهرة ١٩٢٢) .

أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ - الطبعة الثالثة - دار الكاتب
العربي ، القاهرة ١٩٦٧ .

أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا (١٩٣٦ - ١٩٥٢) بكتاب روز
اليوسف .

أحمد حسين : الأرض الطيبة (رسالة في الوطنية - المطبعة
العالمية ١٩٥١) .

أحمد حسين : قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة ومقدمات
ثورة ٢٣ يوليو (المطبعة العالمية - القاهرة ١٩٦٢) .

أحمد حسين : واحتلقت القاهرة (المطبعة العالمية - ١٩٦٦) .

أحمد رمزي : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية - محاضرة
ألقيت بدار الاتحاد العربي في ١٤/١/١٩٥١ - مطبعة عيسى
الجابي الحلبي - القاهرة ، ١٩٥١ .

أحمد شفيق باشا : حوايات مصر السياسية - الجزء الأول (القاهرة
١٩٢٦) .

أحمد شفيق باشا : حوايات مصر السياسية - الجزء الثالث (القاهرة
١٩٢٨) .

أحمد شفيق باشا : حوايات مصر السياسية من الأولى الى الحولية
السابعة (القاهرة ١٩٢٨/١٩٣١ - مطبعة حوايات مصر
السياسية) .

أحمد طريبن : الوحدة العربية بين ١٩١٦ - ١٩٤٥ . بحث في تاريخ
العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة

الدول العربية - معهد الدراسات العربية - القاهرة ، ١٩٥٧ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : مصر والمسألة المصرية
١٨٧٦ - ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٦٦ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : مصر والمسألة المصرية من
الاحتلال الى المعاهدة (القاهرة ١٩٦٧) .

أحمد عبد الرحيم مصطفى : مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ -
١٩٥٨ . القاهرة ١٩٦٧ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : العلاقات المصرية البريطانية
(القاهرة ١٩٦٨ - دار المعارف) .

أحمد عبد الرحيم مصطفى : أزمة القيادة في ثورة ١٩١٩ . أبحاث
منشورة بجريدة الجمهورية ، أكتوبر - نوفمبر ١٩٦٢ .

أحمد عزت عبد الكريم (الدكتور) : أبو الفتوح رضوان (الدكتور)
أمين عبد اللاه (الدكتور) : التاريخ القومي - الطبعة الأولى -
القاهرة ١٩٥٨ .

أحمد قاسم جودة : المكرميات خطب وبيانات معالي مكرم عبيد باشا
منذ فجر النهضة الى اليوم .

أحمد لطفي السيد : مبادئ في السياسة والأدب والاجتماع - دار
النهضة العدد ١٤٩ (القاهرة ١٩٦٢) .

أحمد لطفي السيد : الدكتور محمد حسين هيكل - أشرف على
اعداده أحمد لطفي السيد - مطبعة مصر ١٩٥٨ .

أربنكين تشيلدرز : الطريق الى السويس : تعريب خيرى حماد
القاهرة ١٩٦٤ .

أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ الى
انتهاء الملكية ١٩٥٢ .

أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى الحديث - دار أحياء الكتب
العربية - عيسى الحلبى وشركاه .

أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها الى ١٩١٩
(القاهرة ١٩٦٧) .

أمين مصطفى عفيفي عبد البلاه (الدكتور) : حسن مرعى (الدكتور) :
ثورة شعب - مكتبة الأنجلو ١٩٥٢ .
أمين مصطفى عفيفي عبد البلاه (الدكتور) : تاريخ مصر الاقتصادي
والمالى فى العصر الحديث - القاهرة - مكتبة الأنجلو -
الطبعة الثالثة - ١٩٥٤ .

أنور السادات : أسرار الثورة المصرية « بواعثها الخفية وأسبابها
الميكولوجية » تقديم جمال عبد الناصر - الدار القومية
للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٥٨ .

أنور السادات : قصة الثورة كاملة : (القاهرة ١٩٥٤) .
بطرس غالى (الدكتور) : الاستراتيجية والسياسة الدولية -
القاهرة ١٩٦٤ .

جاءك نورمال ومارى لوروا : جمال عبد الناصر من حصار القالوجة
حتى الاستقالة المستعجلة - ترجمة زيمون نشاطى - تقديم
كمال جنبلاط - دار الآداب - الطبعة الأولى - بيروت ، شباط
١٩٦٨ .

جلال الدين الحمامصى : معركة نزاهة الحكم (فبراير ١٩٤٢ -
يوليو ١٩٥٢) . مطابع دار الكتاب المصرى ، القاهرة ،
١٩٥٧ .

جلال يحيى (الدكتور) : الوحدة العربية وانشاء جامعة الدول
العربية - محاضرات مطبوعة ، جامعة الإسكندرية - كلية
الآداب مؤسسة شباب الجامعة للطباعة ، ١٩٦٦ .

جمال الدين محمد سعيد (الدكتور) : التطور الاقتصادى فى مصر
منذ الكساد العالمى الكبير - الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٦ .

جورج فوشيه : جمال عبد الناصر وضحيه - دار المعارف -
القاهرة ١٩٦٠ .

حافظ حمدي : ثورة ٢٢ يوليو ، القاهرة ١٩٦٤ .
حافظ عفيفى باشا (الدكتور) : الانجليز فى بلادهم (القاهرة -
مطبعة دار الكتب ، ١٩٣٥) .

حافظ عفيفى باشا (الدكتور) : على هامش السياحة المصرية ،
بعض مسائلنا القومية ، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ،
١٩٢٨ .

حامد سلطان (الدكتور) : القانون الدولى العام - القاهرة ،
١٩٦٥ .

حسن عطية لطفى : احمد ماهر وشجرة الحرية - القاهرة ١٩٤٥ .
حسن الجداوى : خطرات عن : عيوب الحكم فى مصر - تقديم
حافظ عفيفى باشا القاهرة ١٩٣٩ .

حسن محمد ربيع : مصر بين عهدين « بحث اقتصادى واجتماعى
وسياسى عن مصر » الجزء الأول (مصر ما قبل ثورة
٢٣ يوليو) مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
حسنى عبد الحميد : الزعيم فى الصعيد (مجموعة خطب النحاس
ومكرم فى رحلة الصعيد عام ١٩٣٥) .

حسين خلاف (الدكتور) : نقابات العمال فى مصر ، الطبعة
الأولى ، مكتبة الانجلو ١٩٤٦ .

راشد البراوى (الدكتور) : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر (دار النهضة - القاهرة ١٩٥٢) .

راشد البراوى (الدكتور) : ومحمد حمزة عيش : التطور الاقتصادى فى مصر الحديثة (النهضة ١٩٥٤) .

رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية فى مصر (١٨٩٩ - ١٩٥٢) رسالة ماجستير منشورة تحت اشراف الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - القاهرة ، ١٩٦٧ .

رجاء النقاش : « محمد مندور من الانتسانية الى اليسارية » دراسة منشورة بمجلة الهلال يونيو ١٩٦٨ .

رفعت السعيد : الأساس الاجتماعى للثورة العراقية - سلسلة كتب قومية - دار الكتاب العربى للطباعة والنشر (القاهرة ١٩٦٦) .

ساطع الحصرى : العروبة أولا ، (بيروت ١٩٦١) .

ساطع الحصرى : آراء وأحاديث فى القومية ، (بيروت ١٩٦١) .

سلامة موسى : حرية العقل فى مصر ، (القاهرة ١٩٤٨) .

سنية قراعة : نمر السياسة المصرية (القاهرة ١٩٥٢) مكتب الصحافة الدولى - مطبعة كوستانتينوس وشركا - الطبعة الأولى .

ستيون وليمز (م . ف .) بريطانيا والدول العربية (١٩٢٠ - ١٩٤٨) ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى - مراجعة الأستاذ

الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - مكتبة الأنجلو - القاهرة ١٩٥٢ .

سيف الدين الغزالى : الوفد والاشتراكية - دار الجامعة للطباعة والنشر (القاهرة ١٩٥٠) .

شهيد عطية الشافعى : تطور الحرية الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ - (القاهرة - الدار المصرية للكتاب ١٩٥٧) .

شوفى ضيف (الدكتور) : مع العقاد - سلسلة اقرأ ، العدد ٢٥٩ - دار المعارف - القاهرة ، ١٩٦٤ .

صالح على عيسى السودانى : الأسرار السياسية لإبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محبوب ثابت (شركة من الطباعة - الطبعة الأولى - القاهرة) .

صبرى وحيدة (الدكتور) : قى أصول المسألة المصرية (مكتبة الأنجلو - القاهرة ١٩٥٠) .

صلاح العقاد (الدكتور) : الحرب العالمية الثانية (القاهرة ١٩٦٠) .

صلاح العقاد (الدكتور) : العرب والحرب العالمية الثانية - القاهرة ١٩٦٦ - معهد الدراسات العربية .

طارق البشرى : مجلس الأمن والحركة الوطنية ١٩٤٧ - دراسة منشورة بمجلة الكاتب ، العدد ٨١ ديسمبر ١٩٦٧ .

عباس العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية (القاهرة ١٩٣٦) .
عباس العقاد : محمد عبده ، سلسلة أعلام العرب .

عباس حافظ : مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم - درس وبحث وتحليل - (القاهرة ١٩٣٦) .

عبد القواب عبد الحى : عصير حياتى .

عبد الحليم الجندى : من أجل مصر « البطل أحمد عصمت » القاهرة
• ١٩٥٤

عبد الخالق لاشين : دور سعد زغلول فى السياسة المصرية حتى
عام ١٩١٤ - رسالة ماجستير بإشراف الأستاذ الدكتور
أحمد عبد الرحيم مصطفى - مكتبة الآداب عين شمس

عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى من ١٩١٤
الى ١٩٢١ - جزءان - القاهرة ١٩٤٦ : فى أعقاب الثورة
المصرية : الجزء الأول (إبريل ١٩٢١ - أغسطس ١٩٢٧)
دار النهضة - الطبعة الثانية ١٩٥٩

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية : الجزء الأول
(إبريل ١٩٢١ - أغسطس ١٩٢٧) دار النهضة - الطبعة
الثانية ١٩٥٩

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية : الجزء
الثانى (١٩٢٧ - ١٩٣٦) الطبعة الأولى - دار النهضة ،
القاهرة ١٩٤٩

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية : الجزء
الثالث (١٩٣٦ - ١٩٥١) للنهضة ١٩٥١

عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - دار
النهضة

عبد الرزاق السنهورى (الدكتور) : قضية وادى النيل ، مصر
والسودان - الطبعة الأميرية - القاهرة ١٩٤٩

عبد الرزاق حسن (الدكتور) : ازمتنا الاقتصادية (القاهرة ١٩٥٣)
عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ -
١٩٣٦ - رسالة ماجستير منشورة - بإشراف الأستاذ
الدكتور محمد أنيس - دار الكاتب العربى للطباعة - القاهرة
• ١٩٦٨

عبد المنعم الخزالي : تاريخ الحركة النقابية المصرية (١٨٩٩ - ١٩٥٢) تقديم خالد محي الدين - القاهرة ١٩٦٨ .
على لطفى (الدكتور) : التطور الاقتصادى فى اوربا ومصر - القاهرة ١٩٥٨ .

عبد المنجى رجب : النظم الانتخابية وتطورها ، ١٩٤٧ .
عبد اللطيف أحمد حمزة (الدكتور) : الصحافة المصرية فى مائة عام - المكتبة الثقافية العدد ١٤ - دار القلم بالقاهرة .
غالى شكرى : سلامة موسى وأزمة الضمير العربى - مؤسسة الخانجى - القاهرة ١٩٦٧ .

فتحى رضوان : عصر ورجال : مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة ١٩٦٧ .

فتحى رضوان : كفاحنا فى نصف قرن : دار الشرق - القاهرة ١٩٤٧ .

فتحى رضوان : أخى المواطن - القاهرة ١٩٥٤ .
فؤاد محمد شبل : عصب الجرب (دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٤) .
كارانجيا (صحفى هندى) : الفجر العربى - تقدير جمال عبد الناصر الطبعة الثالثة منشورات الكتب الأهلية (بيروت ١٩٦١) .
كامل الشناوى : لقاء معهم - الكتاب الذهبى ، القاهرة ١٩٦٤ .
كريم ثابت : الملك فؤاد - والملك فاروق - سلسلة اقرأ ، العدد ٢٠ ، القاهرة ١٩٤٤ .

كمال الدين رفعت : مذكرات حرب التحرير - أعداد مصطفى طيبة - القاهرة ١٩٦٨ .

كيرك ، جورج : موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الإسلام الى الوقت الحاضر ، ترجمة عمر الإسكندري ، مراجعة الدكتور

سليم حسن - العدد ١١٤ من سلسلة الألف كتاب (القاهرة ١٩٥٧) .

لويس عوض (الدكتور) : طه حسين (« الحميد - البزير » دراسة منشورة بجريدة الأهرام ، ديسمبر ١٩٦٨ .

محمد إبراهيم أبو رواح : الشهيد أحمد ماهر « مقالات وخطبة وأرائه السياسية » المجلد الأول - الطليعة الأولى ، مطبعة كرامة بالحسين - القاهرة ١٩٤٦ .

محمد إبراهيم الجزيري : سعد زغلول « كتاب اليوم - العدد ٣٠ » .

محمد أمين حسونة : كفاح الشعب - (القاهرة ١٩٥٤) .

محمد أنيس (الدكتور) : حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ (دراسة منشورة بجريدة الأهرام من ٥ إلى ١٠/٢/١٩٦٧ .

د . محمد أنيس : حريق القاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ (دراسة منشورة بجريدة الجمهورية من ١/٢٢/١٩٧٠ - ١/٢٦/١٩٧٠ .

د . محمد أنيس : المقاومة الشعبية في مصر الحديثة (مقال في التاب بعنوان المقاومة الشعبية في الشرق - العدد ٣٠ من سلسلة اخترنا لك) .

د . محمد أنيس : دراسات في المجتمع المصري - منشورة بمجلة الكاتب ١٩٦٥ .

د . محمد أنيس : تاريخ القضية الفلسطينية - محاضرة نشرتها جامعة القاهرة - المحاضرات العامة للعام الجامعي ١٩٦١/٦٠ (مطبعة جامعة القاهرة ١٩٦٢) .

محمد أنيس (الدكتور) : رجب حراز (الدكتور) : ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية (مكتبة النهضة - القاهرة ١٩٦٥) .

محمد على غريب : محمد فريد الغدائي الأول - منشورات المكتبة العلمية - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٥٨ .

محمد محمود السروجي (الدكتور) : ثورة ٢٣ يوليو - جنورها وأصولها التاريخية - مطبعة المصري (الاسكندرية ١٩٦٥) .

محمد مصطفى صفوت (الدكتور) : إنجلترا وقناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥١) . الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - القاهرة ١٩٥٢ .

محمد مصطفى عطا : مصر بين ثورتين - سلسلة اخترنا لك - العدد ١٦ - دار المعارف .

محمد مندور (الدكتور) : كتابات لم تنشر (الهلال - عدد خاص عن الدكتور مندور) ١٩٦٥ .

: مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة - التطور السياسي (١٨٨٢ - ١٩٥٨) سلسلة الألف كتاب - مكتبة النهضة (القاهرة ١٩٥٩) .

محمد نادر العطار (الدكتور) : العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا (دمشق ١٩٦٢) .

محمود سليمان غنام : العاعدة المصرية الانجليزية ودراساتها من الوجهة العملية - القاهرة - مطبعة دار الكتب - أكتوبر ١٩٣٦ ، سلسلة مقالات منشورة بجريدة صنوت الأمة والمصري في ١٩٢٧ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٨ .

محمود عزمي (الدكتور) : وزارة المائة يوم - وزارة على ماهر باشا - ٣٠ يناير - ٩ مايو ١٩٣٦ - مكتبة النهضة - القاهرة ١٩٣٦ .

محمود فتحي عمر : أبطال الحرية في مصر وأمريكا - مطبعة كرسناتسوما - القاهرة بدون تاريخ .

حزب الوفد ج ٢ - ٣٨٥

محمد حسين هيكل بك (الدكتور) : شخصيات مصرية وغربية
- كتاب روز اليوسف - العدد الثانى .

محمد حسين هيكل بك (الدكتور) ، ابراهيم عبد القادر المازنى ،
ومحمد عبد الله عنان : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى
(القاهرة - مطبعة السياسة ١٩٣١) .

محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية
القاهرة ١٩٥٩ .

محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢ (العدد
السادس من سلسلة كتاب روز اليوسف) .

محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية - الجزء
الأول (١٨٨٢ - ١٩٣٦) القاهرة - مكتبة النهضة المصرية
١٩٥٢ .

محمد صبيح : ايام وايام ١٨٨٢ - ١٩٥٦ - مطبعة العالم العربى -
القاهرة ١٩٦٦ .

محمد علوى الجزار : فى خدمة الوطن - من علوى الجزار بك عضو
مجلس الشيوخ الى امله وعشيرته وبنى وطنه بدائرة شبين
الكرم لمجلس الشيوخ (دار مصر للطباعة ١٩٥١) .

محمد عودة : تراث الأحزاب (دراسة منشورة بجريدة الجمهورية
- فبراير ١٩٦٨) .

محمد عبد المجيد مرعى : شخصيات مجدها الميثاق - المؤسسة
العامة للتأليف والنشر .

محمد عبد الله العربى (الدكتور) : سياسة الانفاق الحكومى فى
مصر فى الفترة ١٨٨٢ - ١٩٤٨ - دراسة تحليلية من الوجهة
المالية والاقتصادية والادارية - القاهرة ١٩٤٨ .

- محمود كامل : مصر فى خارج مصر (القاهرة ١٩٥٢)
- مصطفى الحفناوى (الدكتور) : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة – الجزء الثانى (القاهرة – مطابع دار أخبار اليوم ١٩٥٢)
- مصطفى أمين : عمالقة وأقزام : سلسلة كتاب اليوم • يوليو ١٩٥١
- مصطفى أمين : ليالى فاروق (سلسلة كتاب اليوم) فبراير ١٩٥٤
- مصطفى مؤمن : صوت مصر – القاهرة ١٩٥١)

• مورييس ديفرجيه : النظم السياسية – ترجمة – أحمد حسيب عباس
 – مراجعة – الدكتور ضياء الدين صالح (سلسلة الألف
 كتاب) مؤسسة كامل مهدى •

• موسى صبرى : قصة ملك وأربع وزارات – كيف كانت تحكم مصر
 من ٢٦ يناير ١٩٥٢ الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (دار القلم –
 القاهرة ١٩٦٤) •

• نظمي لوقا (الدكتور) ريحانة الشهداء محمود فهمى النقراشي
 تقديم الأستاذ عباس محمود العقاد – مطبعة دار المستقبل
 – القاهرة ١٩٤٩) •

• واجبنا بعد المعاهدة – مجموعة محاضرات ألقى عقب
 إبرام المعاهدة واشترك فيها أحمد لطفى السيد وأحمد نجيب
 الهلالى واللواء عزيز المصرى وحسن نشأت وغيرهم • اتحاد
 الجامعة المصرية واتحاد كلية الحقوق – دار النشر الحديث
 مطابع أحمد الصاوى محمد (القاهرة ١٩٣٦) •

• يوسف خليل (الدكتور) : تطور الحركة القومية فى مصر ١٨٨٢ –
 ١٩١٩ – رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية الآداب ، جامعة
 القاهرة •

رابعاً : الصحف والمجلات :

- الأهرام : من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٥٤
- البلاغ : من عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٥٠
- المصري : من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٥٤
- السياسة اليومية والأسبوعية : ١٩٣٧ ، ١٩٣٨
- صوت الأمة : من عام ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨
- الجمهور المصري : ١٩٥٠ ، ١٩٥٢
- الأخبار : ١٩٥٢ الى ١٩٥٤
- الأساس : ١٩٤٨ - ١٩٤٩
- الزمان : ٤٩ - ١٩٥١
- الوفد المصري : ١٩٤٢ - ١٩٤٧ • الكتلة : ١٩٤٥
- أخبار اليوم : ١٩٤٤ - ١٩٥١
- روز اليوسف : ١٩٥٠ - ١٩٥٢
- الاشتراكية : ١٩٥٠ و ١٩٥١
- اللواء الجديدة : ١٩٥٠ - ١٩٥٢
- الدعوة : ١٩٥٠ و ١٩٥١
- مصر الفتاة : ١٩٥٠ و ١٩٥١
- المصور : ١٩٣٨ - ١٩٤٠
- الشعب الجديد : ١٩٥٠
- الطليعة : ١٩٦٨
- آخر ساعة : ١٩٥٤ و ١٩٦٨

- الرابطة العربية : ١٩٣٨
- الهلال : ١٩٣٩ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤
- الكاتب : ١٩٦٧
- مجلة القانون والاقتصاد : ١٩٤٣
- جريدة المنار السورية : العدد ١٢٣ في ٢٦ كانون أول عام ١٩٤٦
- جريدة الوقائع المصرية عام ١٩٤٥
- الاشتراكية : ١٩٥٠ و ١٩٥١ • اللواء الجديدة : ١٩٥٠ - ١٩٥٢

المصادر والمراجع الأجنبية :

Chirol, Sitr Valentine : The Egyptian Problem (London, Macmillan, 1920).

Colombe, Marcal : L'Evolution de L'Egypté (1924-1950).

Great Britain and Egypt : 1914-1951 : Information Papers,

Great Britain and Egypt : 1914-1951 : Information Papers, No. 19, RLLLA. (London, 1952).

Hourani ; Albert, Arabic Thought in the Liberal Age : 1798-1939. (London, 1963).

Great Britain and the Arab World, 1946 ; London, Minorities in the Arab World.

Landau, Jacob : Parliaments and Parties in Egypt (New York, 1945).

Lacature, Gean and Semmon ; Egypt in transition (Lon

Lacature, Gean and Semmort ; Egypt in transition (London- 1952).

Laqueur, Walter : Communism and nationalism in the Middle East (New York, Praeger, 1956).

Lloyd, George ; Egypty Since Cromer, 2 vols, (London macmillan 1934).

Lugol, Jean, Egypt and the Second world war (Cairo (London, 1954).

New man, Major : Great Britain in Egypt, (London 1935-Vol. II, 1936).

Sabry, M. : La Révolution Egyptienne, II éme Partie 1921).

Toynbee, Arnold : Survey of International Affairs (London 1935, Vol. II, 1936).

Houssef, Amin : Independent Egypt (London, Murray, 1940).

Youssef, Amin : Independent Egypt (London, Murray, 1940).

Yeghen, Foulad ; SAAD SAGHLOUL, Le « Pere du Peuplez Egyptien, (Paris, 1927).

Zayed, Mahmud. Egypt's Struggle for Endependence (Beirut, 1965).

فهرس

الصفحة

الموضوع

الفصل الخامس

٥	• • • • •	الوفد في الحكم
٨	• • • • •	الصراع بين القصر والوزارة
٢٢	• • • • •	مأخذ حكومة ١٩٣٦ / ١٩٣٧
٢٢	• • • • •	المحسوبة والاستثناءات
٢٦	• • • • •	تشكيلات القمصان الزرقاء
٢٦	• • • • •	استقلال الطلبة في النشاط السياسي
٢٢	• • • • •	المأخذ الأخرى
٣٦	• • • • •	الأزمات الدستورية
٤١	• • • • •	الاتجاهات الخارجية للحكومة
٤٢	• • • • •	الاتجاهات الداخلية

الفصل السادس

٤٩	• • • • •	الوفد في المعارضة
٤٩	• • • • •	(١٩٢٨ - ١٩٤٢)
٥١	• • • • •	الوفد ووزارة محمد محمود
٦١	• • • • •	وزارة علي ماهر والوفد
٦٥	• • • • •	سياسة الوفد ازاء الحرب

٨١	وزارة حسن صبرى والوفد
٨٦	الوفد ووزارة حسين سرى
٨٨	مقدمات حادث ٤ فبراير ١٩٤٢
٩١	حادث ٤ فبراير ١٩٤٢
٩٧	مسئولية الوفد فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢
١٢٦	وجهة نظر الوفد

الفصل السابع

١٢٩	الوفد فى الحكم
١٢٩	وزارة ١٩٤٢ / ١٩٤٤
١٣٢	السياسة الداخلية
١٣٦	العمال
١٤٢	المؤتمر الوفدى نوفمبر ١٩٤٣
١٤٧	الوفد والسياسة العربية
١٥٨	السياسة الخارجية لحكومة الوفد ١٩٤٤/٤٢
١٦٣	الماخذ
١٧٠	الحراع بين الوفد والقصر

الفصل الثامن

١٨٢	الوفد فى المعارضة
١٨٣	(ب) ١٩٤٤ - ١٩٥٠
١٨٤	الوفد ووزارة أحمد ماهر
١٨٩	الوفد ووزارة محمود فهمى النقراشى الأولى
	الوفد ووزارة اسماعيل صنى « فبراير - ديسمبر
١٩٤	١٩٤٦ »

الموضوع	الصفحة
الرؤف ووزارة النقرافى الثانية	٢٠٧
وزارة ابراهفم عبء الهافى	٢٢١
وزارةا حسفن سرف الاتتلاففة والحفاففة	٢٣٣

الفصل التاسع

وزارة الرؤف الأفخرة (١٩٥٠ - ١٩٥٢)	٢٤١
الأسفاة الءافلفة	٢٥٦
الأسفاة الأفرففة	٢٦٢
أركة العمال	٢٨٨
مركة القننال	٢٩٣
ققفم مركة القننال وسفاة الأكومة ازاءها	٣١٩
أرفق القافرة ٢٦ فنافر ١٩٥٢	٣٢٦
أافمة	٣٤٣
الرؤف ووزارة على ماهر	٢٤٤
الرؤف ونففب الهاللى	٣٥٣
المصادر والمراجع العربفة	٣٦٣
المصادر والمراجع الأفنففة	٣٩٠

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،
د - عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر *
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة .
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة *
د - محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على التشواطي المصرية في العصور الوسطى *
علية عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ *
لمى المطيعي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي *
د - عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية .
د - علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل *
د - محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية .
محمود فوزي ، ١٩٨٧

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية .
شكري القاضى ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير .
د . نبيل راجب ، ١٩٨٨
- ١٣ - اكنوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية .
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة ، من الفتح العربى الى قيام الدولة
الطولونية .
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى .
د . على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة
عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) .
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى .
د . محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية .
د . على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين .
د . أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين
سيد زغلول وعبد الرحمن فهمى .
د . محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ .
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨

- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر .
جمال بدوي ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج ٢ ، امام التصوف
في مصر : الشعراوى .
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) .
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د . احمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى في مصر الحديثة ،
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : الفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : الفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر في عصر الاخشيديين ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموظفون في مصر في عهد محمد على ،
د . حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٩
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكرى القاضى ، ١٩٨٩

- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمى الطيى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الاوضاع
الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والقرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د . احمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
فى ربع قرن ،
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر
العثمانى ،
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) .
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الاسلحة الفانصة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبد المنعم الدسوقي الجيمى ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والماساة ، رؤية عصرية ،
د . رفعت السيد ، ١٩٩١

- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الأوفاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ،
د . محمد عفيفي ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتقديم : د . حسن حبشي ، ١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د . عبد الرؤوف احمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ،
د . لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الاسلامي .
د . زينة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د . سهر اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية ،
(أبحاث الندوة التي اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الاعلى للثقافة ، في ابريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن
الثامن عشر ،
د . الهام محمد علي ذهني ، ١٩٩٢

- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة .
د . محمد كمال الدين عز الدين علي ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني ،
د . محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن اقليم النوبية ،
د . حلمي أحمد شلبي : ١٩٩٢ .
- ٥٧ - مصر الاسلامية وأهل اللغة ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د . ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التأميم (١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،
لمى المطيعي ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية ،
تأليف : د . سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .

- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة وثائقية ،
د . محمد نعيان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧)
سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التي اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، في أبريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشي ، ١٩٩٣
- ٦٩ - نبوة موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د . محمد أبو الاسناد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - أهل الائمة في الاسلام ،
تأليف : أ . س . ترتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ،
ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايقانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد
عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمينة أحمد امام ، ١٩٩٤

- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - أهل اللغة في مصر ، في العصر الفاطمي الاول ،
د . سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال
البريطانى) ،
د . سعيد اسماعيل على ١٩٩٥
- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشى ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية فى مصر ، فى القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمى
الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قنائة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى
نصر أكتوبر ،
د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر فى فجر الاسلام ، من الفتح العربى الى قيام الدولة
الطولونية ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د . أحمد الشربيني ، ١٩٩٥
- ٨٧ - مذكرات اللورد كلين ، ج ٢ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التلوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني ،
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الاسلامية ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الولدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د . نبيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦

- الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ، ج ٢ ،
 د . سهير اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا ٥٠ الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة ،
 (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
 الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
 الأفريقية بجامعة القاهرة)
 أعدها للنشر د . عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،
 تأليف : مالكولم كير ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من
 القرن التاسع عشر ،
 د . أيمن محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،
 د . محمد سيد محمد
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني -
 الروماني) ج ٢ ،
 د . سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،
 أ . د . عبد العزيز صالح ، أ . د . جمال مختار ،
 أ . د . محمد إبراهيم بكر ، أ . د . إبراهيم نصحي ،
 أ . د . فاروق القاضي ، أعدها للنشر : أ . د . عبد العظيم
 رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
 اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد
 كفاي ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير / جمال منصور
- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ،
 د . تيسير أبو عرجة

- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،
د . علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢) ،
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥
١٩٨٧) ،
د . أحمد فارس عبد المنعم
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربع قرن ، ج ٢ ،
د . سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية في العصر الحديث ،
تأليف : دليب هيرو ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال
- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش
- ١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ١ ،
د . البيومي اسماعيل الشرييني
- ١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ٢ ،
د . البيومي اسماعيل الشرييني
- ١١٢ - اسماعيل باشا صديقي ،
د . محمد محمد الجوادى
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري) ،
د . اسماعيل عز الدين
- ١١٤ - دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ،
أحمد رشدى صالح

- مذكراتي في نصف قرن ، ج ٣ ،
احمد شفيق باشا
- ١١٦ - اديب استق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ انقضاء في مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨) ،
عيد الرازق ابراهيم عيسى
- ١١٨ - النظام المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ،
د . البيومي اسماعيل
- ١١٩ - الثقبات في مصر الرومانية ،
حسين محمد احمد يوسف
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصري الحديث
لويس جرجس
- ١٢١ - الجلاء ووحلة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤) ،
د . محمد عبد الحميد الحناوى
- ١٢٢ - مصر للمصريين ج ٦
سليم خليل النقاش
- ١٢٣ - السيد احمد البدوى .
د . سعيد عبد الفتاح عاشور
- ١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن
د . محمد نعمان جلال
- ١٢٥ - مصر للمصريين ج ٧
سليم خليل النقاش
- ١٢٦ - مصر للمصريين ج ٨
سليم خليل النقاش
- ١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨)
ابراهيم محمد محمد ابراهيم
- ١٢٨ - معارك صحفية
جمال بدوى

١٢٩ - الدين العلم (وأثره في تطور الدين المصري)
(١٨٧٦ - ١٩٤٣)

د . يحيى محمد محمود

١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين في مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧)
سمير فريد

١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ - ١٩٥٨)
تأليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمر

١٣٢ - دار المنسوب السامي في مصر ج١ ،
د . ماجدة محمد حمود

١٣٣ - دار المنسوب السامي في مصر ج٢ (١٩١٤ - ١٩٢٤)
د . ماجدة محمد حمود

١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثمانى
للدارندلى

بقلم / عزت حسن أفندى الدار ندلى
ترجمة / جمال سعيد عبد المغنى

١٣٥ - اليهود في مصر المملوكية (في ضوء وثائق الجنيزة)
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د . محاسن محمد الوقاد

١٣٦ - أوراق يوسف صديق تقديم / د. عبد العظيم رمضان

١٣٧ - تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي
د . محمد عبد الغنى الأشقر

١٣٨ - الإخوان المسلمون وجذور التطرف الدينى والارهاب
في مصر السيد يوسف

١٣٩ - موسوعة الغناء المصري في القرن العشرين
محمد تاييل

- ١٤٠ - سياسة مصر في البحر الأحمر
في النصف الأول من القرن التاسع عشر - طارق
عبد العاطى غنيم .
- ١٤١ - وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك
لطفى أحمد نصار .
- ١٤٢ - مذكراتي في نصف قرن ج ٤
أحمد شفيق باشا .
- ١٤٣ - دبلوماسية البطالة في القرنين الثاني والأول ق م .
د منيرة محمد الهمشري .
- ١٤٤ - كشوف مصر الأفريقية
في عهد الخديوى اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) -
د عبد العليم خلاف .
- ١٤٥ - النظام الإدارى والاقتصادى في مصر
في عهد دقلديانوس (٢٨٤ - ٣٠٥ م) -
د منيرة محمد الهمشري .
- ١٤٦ - المرأة في مصر المملوكية
د أحمد عبد الرازق
- ١٤٧ - حسن البنا [متى .. كيف .. ولماذا ؟]
د رفعت السعيد
- ١٤٨ - القديس مرقس وتأسيس كنيسة الاسكندرية
تأليف / د سمير فوزى
ترجمة / نسيم مجلى
- ١٤٩ - العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر
حسام محمد عبد المعطى
- ١٥٠ - تاريخ الموسيقى المصرية (اصولها وتطورها) .
د سمير يحيى الجبال

- ١٥١ - جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة
تأليف / السيد يوسف
- ١٥٢ - الطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د . محاسن محمد الوقاد
- ١٥٣ - الحروب الصليبية (المقلعات السياسية)
د . عليّة عبد السميع الجنزورى
- ١٥٤ - هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الاسلامية فى
العصور الوسطى
د . عليّة عبد السميع الجنزورى
- ١٥٥ - عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر
(١٨٠٥ - ١٨٨٣)
د . عبد الحميد البطريق
- ١٥٦ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ج ٣ فى العصر الاسلامى
د . سمير يحيى الجمال
- ١٥٧ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ج ٤ فى العصر الاسلامى
والحديث
د . سمير يحيى الجمال
- ١٥٨ - نائب السلطنة المملوكية فى مصر
(من ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د . محمد عبد الغنى الأشقر
- ١٥٩ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢ م) الجزء الأول
د . محمد فريد حشيش
- ١٦٠ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢ م) : الجزء الثانى
د . محمد فريد حشيش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٤٠٣٧/١٩٩٩

ISBN — 977 — 01 — 6872 — 0

تناول الباحث في هذا الجزء حزب الوفد بعد معاهدة ١٩٣٦ حتى ١٩٥٢، وانتقل إلى الحديث عن الوفد في المعارضة من عام ١٩٣٨ حتى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، ثم تحدث عن حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢، وسياساتها الداخلية والخارجية، والمؤتمر الوفدى الكبير الذى عقد فى نوفمبر ١٩٤٣، كما تحدث عن سياسة الوفد العربية، وصراعه مع القصر، حتى اقالة الحكومة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤.

وانتقل الباحث إلى معالجة موقف الوفد فى المعارضة من ١٩٤٤ إلى ١٩٥٠، ثم تحدث عن وزارة الوفد الأخيرة، فتناول سياستها الداخلية والخارجية، وحركة العمال، والغائها معاهدة ١٩٣٦، وما تبعها من معركة القنال، وحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، ثم اقالة حكومة الوفد.

